







فهرست كتاب الطرق الحكمية في السياسة الشرعية  
 للعلامة شمس الدين محمد بن قيم الجوزية

صحيفة

- |    |   |
|----|---|
| ٣  | خطبة الكتاب   |
| ٥  | مبحث تقسيم السياسة الى نوعين ظالمة وعادلة   |
| ٥  | ماروى من قضاء نبي الله سليمان بالولد الذي ادعته امرأتان                           |
| ٥  | ما ترجم به قضاة السنة والحديث على هذا الحديث                                      |
| ٦  | ما ذكر في القرآن مما يتوصل به الى تمييز الصادق من الكاذب                          |
| ٦  | حكم سيدنا عمر والصحابة برجم من ظهر بها حمل ولا زوج لها                            |
| ٧  | ذكر أمر النبي صلى الله عليه وسلم للزبير ان يقرر من ادعى نفاق المال والقرائن تكذبه |
| ٩  | فصل ومن ذلك قول أمير المؤمنين على بن أبى طالب للظعينة التي أنكرت الكتاب           |
| ١٠ | فصل ومن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الملتقط الخ                           |
| ١٠ | فصل وكذلك اللقيط اذا ادعاه رجلان ووصفه أحدهما الخ                                 |
| ١٠ | فصل ومن ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه بالقائمة                     |
| ١١ | فصل ومن ذلك ان ابني عفراء لما تداعيا قتل أبى جهل                                  |
| ١٢ | فصل وقال ابن عقيل فى القنون جري فى جواز العمل فى السلطنة بالسياسة                 |
| ١٥ | فصل فيما سلكه أصحاب النبي وخلفاؤه من الاحكام                                      |



- ١٧ مذكوره ابن تيمية في المطلقة ثلاثا مختاراه محتجا عليه
- ١٨ فصل ومن ذلك اختياره أى عمر للناس الافراد بالحج
- ١٨ ذكر جمع عثمان الناس في القرآن على حرف واحد مخافة الاختلاف
- ١٩ ذكر تحريق على لارافضة
- ١٩ ذكر اعتماد الناس قديما وحديثا على الصبيان المرسله معهم الهدايا
- ٢٠ ذكر قول أهل المدينة لا يقبل قول المرأة ان زوجها لم يكن ينفق عليها
- ٢٠ ذكر اذن النبي صلى الله عليه وسلم للهار بثمر الغير ان يا كل اكتفاء بشاهد  
الحال
- ٢٠ ذكر جواز الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات اعتمادا على  
دلالة الحال
- ٢٠ ذكر جواز شهادة الشاهد على القتل الموجب للقصاص
- ٢١ ذكر قبول قول الموصى فيما ينفقه على اليتيم
- ٢١ ذكر تكذيب المودع والمستأجر اذا ادعيا مالا تحقق له
- ٢٢ ذكر منع مالك وأصحابه سماع الدعوي التي لا تشبه الصدق
- ٢٢ ذكر تجويز الحنابلة ان يلاعن الرجل زوجته اذا رأى فاجرا يدخل اليها
- ٢٢ ما قيل في الركاز اذا وجد عليه علامة المسلمين أو الكفار
- ٢٣ ما قيل فيمن رأى دارا يقصدها السيل فهدم الحائط لمنع السيل
- ٢٣ ذكر ان البينة في الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره
- ٢٤ فصل ولم يزل حذاق الحكم والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة
- ٢٥ ذكر قضاء كعب بن سور بمجلس عمر بن الخطاب بين زوج وزوجة

كان شكرها له نفس شكواها

٢٥ ماذكر عن شريح في فراسته وفطنته

٢٥ ذكر فراسة اياس بن معاوية

٢٥ ماذكره المدائني عن اياس

٢٦ ماذكره يزيد بن هرون من فراسة بعض قضاة واسط

٢٦ حكاية عجيبة عن اياس بن معاوية

٢٦ نظير هذه الحكاية عن بعض القضاة

٢٦ ماذكره أبو السائب من فراسة بعض القضاة

٢٨ ماذكر عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من فراسته التي لا تخطي وفيه

حكاية غريبة

٣٠ ماذكره ابن مسعود من قوله أفرس الناس ثلاثة

٣٠ فراسة سيدنا عثمان

٣١ ماحكم به سيدنا علي فيمن دفعنا الي امرأة من قرش مائة دينار

٣١ فصل ومن فراسة الحاكم ماذكره حماد بن سلمة الخ

٣٢ ماذكره ابراهيم بن مرزوق البصري عن اياس بن معاوية فيمن اختصما

في قطيفتين

٣٢ ماذكره معتمر بن سليمان عنه فيمن اختصما في جارية رعناء

٣٢ حكاية عجيبة في فراسة اياس

٣٣ ماذكره نعيم بن حماد عن اياس في فراسته

٣٤ فصل ومن أنواع الفراسة ما أرشدت اليه السنة من التخلص مما يكره

## بالمعارض

- ٣٦ فصل ومن ذلك قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه
- ٣٦ ماذكر في فراسة المغيرة بن شعبة وقد استعمله عمر على البحرين
- ٣٧ حكاية عجيبة في فراسته أيضا
- ٣٧ ماذكر من فراسة عمرو بن العاص
- ٣٨ ماذكر من فراسة سيدنا الحسن رضي الله عنه
- ٣٨ ماذكر من فراسة سيدنا الحسين رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة سيدنا العباس رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة سيدنا جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة عبد الملك بن مروان حين بعث السعبي الى ملك الروم
- ٣٩ حكاية غريبة في فراسة المنصور
- ٤٠ فصل ومنها أن شريكا دخل على المهدي
- ٤٠ ماذكر من فراسة المعتضد بالله العباسي وفيه حكايات عجيبة
- ٤٢ فصل ومن محاسن الفراسة أن الرشيد رأى في داره حزمة خيزران الح
- ٤٢ حكاية لطيفة عن بعض الخلفاء
- ٤٣ فصل ومن عجيب الفراسة ماذكر عن أحمد بن طولون
- ٤٤ ماذكر من فراسة المكتفي
- ٤٥ فصل ومن الحكم بالفراسة والامارات ما رواه محمد بن عبيد
- ٤٦ ما حكم به الامام عليّ عليّ من وجد دراهم في خربة
- ٤٧ الحاق الامام عليّ الولد الاحمر بابيه الاسود المتهم لأمه

صحيفة

- ٤٨ ما ذكره الخرقى فيمن ادعت أن زوجها عنين وانكر ذلك  
 ٤٨ ما ذكره أصبغ بن نباته عن علي فيمن خرجوا مع رجل فعادوا ولم يعد  
 ٤٩ ما قضي به الامام علي فيمن ادعى انه أخرس  
 ٤٩ ما قضي به فيمن دفع الى آخر الف دينار وأوصاد أن يتصدق عنه بما أحب  
 ٤٩ ما قضي به في حرين يبيع أحدهما صاحبه على أنه عبد  
 ٥٠ ما قضي به فيمن ادخلت صديقها ليلة زفافها الحجلة فقتله زوجها وقتلت

هي زوجها

- ٥٠ ما قضي به فيمن أمسك رجلا فارا من آخر حتي قتله  
 ٥١ ما قضي به فيمن قطع ورج امرأته  
 ٥٢ ما قضي به فيمن ولد وله رأسان وصدران في حق واحد  
 ٥٣ فصل ومن ذلك أن عمر بن الخطاب أتى بامرأة رنت اضطرابا فافرت  
 ٥٤ ما ذكر الامام أحمد فيمن يتهم بغيره  
 ٥٥ فصل ومن قضيا على انه أتى برجل وجد في خربة بيده سكين

وبين يديه كتيل

- ٦٠ فإسأله الامام علي فيمن شهد عليها رورا انها بنت وما حدث به عن نبي  
 الله دانيال عليه السلام

- ٦١ فصل وكان علي رضي الله عنه لا يحبس في الدين  
 ٦٢ تقسيم أصحاب أبي حنيفة الدين الى ثلاثة أقسام  
 ٦٣ ما ذكر في رساله النايث الى مالك رحمه الله تعالى  
 ٦٤ ما ذكره ابن تيمية من حصول الشر والعساد من حين سلب النساء على المطالبة

## بالصدقات

- ٦٦ فصل ومن المنقول عن كعب بن سور قاضى عمر  
 ٦٦ فصل ومن ذلك أنه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد  
 ٦٧ ما رواه على من قضاء النبي عليه السلام بشاهد ويمين  
 ٦٩ مناظرة الامام الشافعي من أنكار الحكم باليمين مع الشاهد  
 ٧٠ ما ذكره ابن تيمية من أن ذكر الشاهدين والرجل والمرأتين في القرآن  
 إنما هو فيما يحفظ به الانسان حقه

- ٧٢ فصل والدين ردوا هذه المسألة لهم طرق الطريق الاول الخ  
 ٧٣ انكار الامامين الشافعي وأحمد على من رد أحاديث تحريم كل ذى  
 ناب الخ

- ٧٤ فصل الطريق الثاني ان اليمين الخ  
 ٧٥ فصل وقد ذهب طائفة من قضاة السلف الى الحكم بشهادة الواحد  
 اذا علم صدقه

- ٧٥ حديث شهادة خزيمة بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم وما فيه من الفوائد  
 ٧٨ فصل ويجوز القضاء بشهادة النساء متفرقات في غير الحدود  
 ٨٠ فصل وفي هذا الباب حديثان وائر وقياس  
 ٨٢ ما ذكر عن الحنفية في قبولهم شهادة النساء منفردات فيما لا يطلع  
 عليه الرجال

- ٨٤ فصل وقد صرح الاصحاب أنه يقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين  
 ٨٤ فصل في القضاء بالنكول ورد اليمين

- ٨٧ فصل في مذهب أهل المدينة في الدعاوي
- ٨٩ رد القاضي عبد الوهاب علي المزني
- ٩٣ فصل ورأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية في ذلك جواب سؤال
- ٩٧ ذكر ما نصبه الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع من العلامات
- ٩٨ ما ذكر من اعتبار النبي عليه السلام وأصحابه العلامات في الاحكام
- ٩٩ ذكر أن من أهدر الامارات والعلامات في انشرع بالكلية فقد عطل كثيرا من الاحكام
- ١٠٠ فصل القسم الثاني من الدعاوي دعاوي التهم
- ١٠١ فصل القسم الثاني أن يكون المتهم مجهول الحال
- ١٠١ ما ذكره الخلال من أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس المتهم يوما وليلة
- ١٠٢ فصل ومنهم من قال الحبس في التهم إنما هو لوالي الحرب
- ١٠٣ فصل القسم الثالث أن يكون المتهم معروفا بالفجور
- ١٠٤ فصل ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين
- ١٠٥ فصل والدين جعلوا عقوبته للوالي دون القاضي الخ
- ١٠٥ فصل وأما عقوبة من عرف ان الحق عنده وقد ججده
- ١٠٥ فصل والمعاصي ثلاثة أنواع نوع فيه حد
- ١٠٦ اختلاف الفقهاء في مقدار التعزير
- ١٠٧ فصل في الطرق التي يحكم بها الحاكم
- ١٠٨ فصل الطريق الثاني الانكار المجرد
- ١١٠ فصل وقد استثنى من عدم التحليف في الحدود صورتان

- ١١١ فصل وممالا يحلف فيه
- ١١١ فصل ولليمين فوائد
- ١١٢ فصل ومنها أن تشهد قرائن الحال بكذب المدعي
- ١١٢ فصل الطريق الثالث أن يحكم باليمين مع يمين صاحبها
- ١١٣ تقسيم الايدي الى ثلاثة يد مبطله ظالمة
- ١١٣ الثانية يد يعلم انها محقة
- ١١٤ الثالثة يد يحتمل أن تكون محقة
- ١١٥ فصل الطريق الرابع والخامس الحكم بالنكول
- ١١٧ اختلاف الناس في الحكم بالنكول
- ١١٩ ما جاء في القرآن من رد اليمين في مسأله الوصية وفي السنة من ردها في مسألة القسامة
- ١٢١ فصل واذا قضى بالشاهد واليمين فالحكم بالشاهد وحده
- ١٢٣ فصل والمواضع التي يحكم فيها بالشاهد واليمين
- ١٢٤ فصل وفي الجنايات الموجبة للمال
- ١٢٥ فصل وقد حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف السهود
- ١٢٥ فصل والتحليف ثلاثة أقسام
- ١٢٩ وأما تحليف المدعي عليه
- ١٢٩ فصل وأما تحليف الشاهد
- ١٣١ فصل والطريق الثامن من طرق الحكم
- ١٣٣ فصل اذا تقرر هذا فتقبل شهادة الرجل والمرأتين

- ١٣٤ فصل وشهادة النساء نوعان
- ١٣٥ اجازة شريح شهادة الرجل والمرأتين في العتاقة
- ١٣٧ فصل وحيث قبلت شهادة النساء متفرقات
- ١٣٨ الطريق التاسع الحكم بالنكول مع الشاهد وفيه حديث عمرو بن شعيب
- ١٤٠ مذاهب الناس في القول بهذا الحديث
- ١٤١ الطريق العاشر الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعي
- ١٤٢ مذهب الامام أحمد فبمن أوصى ولم يحضره الا النساء
- ١٤٣ الطريق الحادى عشر الحكم بشهادة امرأتين فقط
- ١٤٤ الطريق الثانى عشر الحكم بثلاثة رجال
- ١٤٥ فصل الطريق الثالث عشر الحكم بأربعة رجال
- ١٤٦ فصل وأما آتيان البهيمة
- ١٤٧ فصل وألحق الحس البصري بالزنا في اعتبار أربعة شهود كل ما يوجب القتل
- ١٤٧ فصل الطريق الرابع عشر الحكم بشهادة العبد والامة وفيه ذكر مذاهب الائمة في ذلك
- ١٥٢ فصل الطريق الخامس عشر الحكم بشهادة الصبيان
- ١٥٤ فصل الطريق السادس عشر الحكم بشهادة الصباق
- ١٥٧ فصل الطريق السابع عشر الحكم بشهادة الكافر
- ١٥٩ ما صح عن عمر بن عبد العزيز من اجازة شهادة نصراني على مجوسي الخ
- ١٦٢ احتجاج المانعين من قبول شهادة الكفار



- ١٦٣ فصل فهذا حكم المسألة الاولى
- ١٦٥ ماصح عن شريح من رد شهادة المشركين على المسلمين الا في الوصية في السفر
- ١٦٦ احتجاج من أجاز شهادة الكفار في الوصية في السفر
- ١٧١ فصل قال شيخنا رحمه الله وقول الامام احمد
- ١٧٢ ما ذكر في مسألة الاسير اذا ادعي اسلاما
- ١٧٣ فصل قال شيخنا رحمه الله وهل تعتبر عدالة الكافرين الخ
- ١٧٤ فصل الطريق الثامن عشر الحكم بالاقرار وفيه ذكر مذاهب الائمة
- ١٧٩ فصل وأما الآثار عن الصحابة
- ١٧٦ وأما الآثار عن التابعين
- ١٨٠ فصل الطريق العشرون الحكم بالتواتر
- ١٨١ فصل الطريق الحادى والعشرون الحكم بالاستنفاضة
- ١٨٢ فصل الطريق الثانى والعشرون الاخبار آحادا
- ١٨٤ فصل الطريق الثالث والعشرون الحكم بالخط المجرد
- ١٨٨ أول من سأل على كتاب القاضي البيهقي ابن أبي ليلى
- ١٨٨ اجازة مالك الشهادة على الخطوط
- ١٨٨ قول محمد بن عبد الحكم لا يقضى في دهرنا بالشهادة على الخط
- ١٨٩ اختلاف الفقهاء فيما اذا أشهد القاضي شاهدين على كتابه ولم يقرأ عليه
- ١٩٠ احتجاج المانعين من العمل بالخطوط
- ١٩٠ ذكر ما يحكم به على الدابة يوجد بفخذها وسم الصدقة
- ١٩٠ ما يحكم به في الدار يوجد على بابها ما يفيد الوقف

- ١٩١ ما يحكم به في كتب العلم يوجد مكتوباً يظهرها أنها وقف
- ١٩١ مذكره المالكية في الرجلين يتنازعان في حائط
- ١٩٢ مذكره ابن القاسم فيمن تنازعا في جدار دين داريهما
- ١٩٢ فصل ومما يلحق بهذا الباب
- ١٩٣ فصل الطريق الرابع والعشرون العلامات الظاهرة
- ١٩٤ مسألة جرت في زمن المؤلف
- ١٩٥ فصل الطريق الخامس والعشرون الحكم بالقرعة
- ١٩٥ فصل في الحكم بالقافة
- ١٩٥ ذكر مذاهب الأئمة فيها
- ١٩٨ فصل والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة
- ٢٠٢ احتجاج أبي يوسف ومحمد على عدم الإلحاق بالقافة
- ٢٠٥ مارد به الآخذون بحديث القافة على أبي يوسف ومحمد
- ٢١٣ فصل وأما حديث زيد بن أرقم في قصة علي
- ٢١٥ حكم الصحابة بحرية ولد المغرور
- ٢١٥ فصل هذا كله في الحكم بين الناس في الدعاوي
- ٢١٧ ذكر انه يجب علي كل من ولي أمر أن يستعين بأهل الصدق
- ٢١٨ فصل اذا عرف هذا فعموم الولايات وخصوصها الخ
- ٢١٨ ذكر ما يختص به والي الحرب
- ٢١٩ ذكر ما يختص به والي الحسبة
- ٢١٩ بيان أن اعتناء ولاية الامور بإقامة الصلاة أهم الاشياء

- ٢٢١ فصل ومن المنكرات ثلثي السلع قبل أن تجيء السوق
- ٢٢٢ ومن هذا ثلثي سوقة الحجيج الحلب من الطريق
- ٢٢٢ ومن ذلك احتكار ما يحتاج الناس اليه
- ٢٢٣ فصل وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم
- ٢٢٤ فصل ومن أقبح الظلم إيجار الخانات لمعين على أن لا يبيع أحد غيره
- ٢٢٤ فصل ومن ذلك الرام الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره إلا معين
- ٢٢٥ فصل ومن هاهنا منع أبو حنيفة وغيره قاسمي العقار أن يشتركوا
- ٢٢٦ فصل ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة طائفة فيلزم الحاكم الزامهم بذلك
- ٢٢٧ فصل وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على عماله
- ٢٢٨ بيان أن المزارعة العادلة شرعها الله ورسوله عليه السلام
- ٢٣٠ فصل وقد طن طائفة من الناس أن هذه المشاركات من الإجارة
- ٢٣١ ما ذكره العلماء من أن المزارعة أحل من المؤاجرة
- ٢٣٣ فصل وإنما لم يقع التسعير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٣٣ فصل وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين
- ٢٣٤ مذهب مالك في التسعير
- ٢٣٥ مذهب الشافعي فيه
- ٢٣٦ فصل وأما المسألة الثانية التي تنازعوا فيها في التسعير الخ
- ٢٣٧ فصل وأما صفة ذلك عند من جوزه
- ٢٣٨ ما جاء في الصحيحين من منع الربادة على ثمن المنزل في عتق حصاة من العبد
- ٢٣٩ فصل فإذا قدر أن قوما اضطروا إلى سكنى دار لا يجدون سواها

- ٢٤٠ بحكم ما اذا احتاج الى اجراء مائه في أرض غيره
- ٢٤٠ بيان المنافع الذي يجب بذلها
- ٢٤١ قول أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس الا لضرر عام
- ٢٤٩ فصل قال شيخ الاسلام واجبات الشريعة ثلاثة أقسام
- ٢٥٠ مذهب الامام أحمد في من كسر عوداً أو طنوراً
- ٢٥٤ فصل وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها
- ٢٥٨ فصل قال ابن القاسم سئل مالك عن يابى اليه أهل الفسق
- ١٥٨ فصل ومن ذلك أن ولي الامر يجب عليه منع الرجال من الاختلاط بالنساء
- ٢٦٠ فصل وعليه أن يمنع اللاعبين بالجمام
- ٢٦١ فصل نفى اختلاف الفقهاء في اتخاذ الجمام في البرجة الخ
- ٢٦٢ ما قيل في السنور اذا اكلت الطيور واكفأت القدور
- ٢٦٢ فصل في المرض المعدى كالجدام اذا استضر الناس بأهله
- ٢٦٥ فصل ومن طرق الأحكام الحكم بالقرعة
- ٢٦٦ حديث عمران بن حصين فيمن أعتق ستة مملوكين له عند موته
- ٢٦٧ انكار الامام أحمد قول من قال ان القرعة قمار
- ٢٦٩ فصل في كيفية القرعة
- ٢٧٤ مذهب أحمد فيمن له أربع نسوة طلق احداهن ولم ينو واحدة معينة
- ٢٧٤ مذهب أبي حنيفة والشافعي في ذلك
- ٢٧٤ مذهب مالك في ذلك
- ٢٧٨ فصل ومما يدل على صحة تعيين المطلقة بالقرعة الخ

٢٨٣ نصوص أحمد فيمن له أربع بنات زوج احداهن ومات هو والزوج  
ولا يدري أيهن المزوجة

٢٨٦ مذهب أبي حنيفة فيمن طلق امرأة غير عسينة من نسائه

٢٨٦ مذهب فيمن أعتق احدي أمته ثم وطئ احداهما

٢٨٧ فصل ومن مواضع القرعة اذا طلق احدي نسائه ومات قبل البيان

٢٨٩ فصل فيما اذا خرجت القرعة على امرأة ثم ذكر ان المطلقة غيرها

٢٩٠ مبحث ما اذا أقام بينة أن المطلقة غير من خرجت عليها القرعة

٢٩١ فصل في من له زوجتان مسلمة ونصرانية وقال في صرحه احداهما

طالق ثلاثا

٢٩٢ فصل في ما روي عن ابن عباس فيمن له ثلاث نسوة طلق احداهن

ولم يدري أيهن ثم مات

٢٩٢ فصل فيمن له مماليك فقال أحدهم حر ولم يبين

٢٩٤ فصل فيمن قال أول غلام يطلع فهو حر فطلع غلامان

٢٩٦ مبحث مالو قال أول ولد تدينه فهو حر فولدت اثنتين لا يدري أيهما

الأول

٢٩٦ مبحث مالو ولدتهما معا

٢٩٦ فصل فان ولدت الأول ميتا والثاني حيا

٢٩٨ فصل

٢٩٩ فصل قال الامام أحمد في الرجل يكون له امرأتان الخ

٣٠٠ فصل في مذهب أحمد في القرعة في البيع والشراء

صحيفه

٣٠٠ فصل قال أبو داود رأيت رجلين تشاحا في الاذان

٣٠١ فصل فيمن تزوج امرأة على عبد من عبده

٣٠١ فصل سئل أحمد عن عبد في يد رجل لا يدعيه الخ





# الطحاوي

في السير النبوية

تأليف

( العلامة شمس الدين أبي عبد الله )

محمد بن قسيم الجوزي

( المتوفي سنة ٧٥١ هجرية )

( طبع على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر )

( مطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧ هجرية )





- ﴿ قرر مجلس ادارة ( شركة طبع الكتب العربية في مصر القاهرة ) ﴾
- ﴿ بجلسته يوم الاربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣١٧ هجرية طبع كتاب ﴾
- ﴿ ( الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ) لابن قيم الجوزية . وهو ﴾
- ﴿ خير كتاب وضع في أصول القضاء الشرعي وتحقيق طرقة التي ﴾
- ﴿ نلائم سياسة الأمم بالعدل وحاله العمران في كل زمان ﴾



- ( قال في كشف الطون ( صحيفة ٩٨ جزء ثان ) ما نصه )
- ( الطرق الحكمية للشيخ الامام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الحورية )
- ( الحسلى مات سنة ٧٥١ احدي وحمسين وسعمائة . محمداً أوله الحمد لله محمد )
- ( واستعيه الخ ذكر فيه انه سئل عن الحاكم أو الوالى يحكم بالمراسة والقرائن )
- ( ولا يقف فيه مع محرد طواهر الليات والاقرار فصف وحقق فيه اه بحروفه )



٢٥ ٣٣ ٣٣

٢٢ >

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( رب يسر )

قال الشيخ الامام العالم العلامة . الحبر البحر الفهامة . سيد الحفاظ .  
وفارس المعاني والألفاظ . مفسر القرآن . ذو الفنون البديعة الحسان . أبو  
عبد الله محمد بن قيم الحوزية رحم الله روحه ، ونور ضريحه \*  
الحمد لله حمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا  
وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له  
ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمدا عبده ورسوله  
أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا . أرسله  
بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا . وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا . فهدى  
بنوره من الضلالة وصر به من العمى وأرشد به من الغي . وفتح به  
أعيننا عميا وأذانا صما . وقالوا علما . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم  
تسلما \*

أما بعد فقد سألي أحي أن الحاكم أو الوالي يحكم بالمراسة والقرائن  
التي يظهر له فيها الحق والاستدلال بالأمارات ولا يقف مع مجرد ظواهر  
البيانات والأحوال حتى انه ربما يهدد أحد المدعين اذا طهر له منه أنه  
مبطل وربما صر به أو ربما سأله عن أشياء تدله على بيان الحال فهل ذلك  
صواب أم خطأ . فهذه مشكلة كبيرة عظيمة النفع حليلة القدر إن أهملها

الحاكم أو الوالي أضاع حقاً كثيراً . وأقام باطلاً كبيراً . وإن توسع وجعل معوّله عليها دون الأوضاع الشرعية وقع في أنواع من الظلم والفساد . وقد سئل أبو الوفا ابن عقيل عن هذه المسألة فقال ليس ذلك حكماً بالهراسة وحكماً بالامارات . وإذا تأملتكم الشرع وجدتموه يجوز التعويل على ذلك ومال أصحاب مالك رحمه الله الى التوصل بالاقرار بما يراه الحاكم وذلك مستند الى قوله تعالى ان كان قيصه قد من قبل فصدقت . ولذا حكمنا بعقد الازج وكثرة الحشب في الحائط ومعاقدة القمط في الحص وما يخص المرأة والرجل في الدعاوى . وفي مسألة العطار والذباغ اذا اختصما في الجلد والنجار والحياط اذا تنازعا في المنشار والقدم والطباخ والحجاز اذا تنازعا في القدر ونحو ذلك فهل ذلك الا اعتماد على الأمارات . وكذلك الحكم في التأمل والنظر في أمر الخشب والأمارات الدالة على أحد حاله . والنظر في أمارات جهة القبلة . واللوث في القسامة انتهى . والحاكم اذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهده وفي القرائن الحالية والمقالية كجزئيات وكليات الاحكام أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها وحكم بما يعلم الناس بطالانه ولا يشكون فيه اعتماداً منه على نوع طاهر لم يلتفت الى باطنه وسائر أحواله فهنا نوعان من الفقه لا بد للحاكم منهما فقه في أحكام الحوادث الكونية وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس يميز به بين الصادق والكاذب والمحق والمبطل ثم يطابق بين هذا وهذا فيعطي الواقع حكمه من الواجب ويجعل الواجب محالاً للواقع \* ومن له دوق في الشريعة واطلاع على كمالاتها وأنها لغاية مصالح العباد . في المعاش والمعاد ومجيئها بغاية العدل الذي يفصل بين الخلائق وأنه لا عدل فوق عدلها ولا مصلحة فوق ما

تضمنته من المصالح وعرف أن السياسة العادلة جزء من أجزائها وفرع من فروعها وأن من له معرفة بمقاصدها ووضعها ومواضعها وحسن فهمه فيها لم يحتاج معها إلى سياسة غيرها ألبتة . فان السياسة نوعان سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم القاجر لعين الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها . ولا ناس في هذا الموضع نورني الله سليمان صلي الله عليه وسلم للدرأتين اللتين ادّعتا الولد فحكم به داود صلي الله عليه وسلم للكبرى فقال سليمان اتتوني بالسكين أشقه بينهما فسمحت الكبرى بذلك وقالت الصغرى لا تفعل رحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى . فاي شيء أحسن من اعتبار هذه القرينة الظاهرة فاستدل برضا الكبرى وأنها قصدت الاسترواح إلى التآسي بمساواة الصغرى في فقد ولدها وشفقة الصغرى عليه وامتناعها من الرضا بذلك دل على أنها أمه وأن الحامل لها على الامتناع من الدعوى مقام بقلبها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله في قلب الام . فالتضحت هذه القرينة عنده حتى قدمها على اقرارها فافاد حكم به لها مع قولها هو ابنها وهذا هو الحق فان الاقرار اذا كان لعلامة اطلع عاينها الحاكم لم يلتفت اليه أبدا . ولذلك أسما اقرار الرض مرض الموت حال نوارته لان عقاد سبب التهمة واعتمادا على قرينة الحال في قصده تخصيصه ومن تراجع قضاة السنة والحديث على هذا الحديث ترجمة أبي عبد الرحمن النسائي في سننه قال التوسعة للحاكم في أن يقول للشيء الذي لا يفعله أفضل كذا يستبين به الحق ثم ترحم عليه ترجمة أخرى أحسن من هذه فقال الحاكم بخلاف ما اعترف به المحكوم عليه اذا تبين للحاكم من الحق غير ما اعترف به فهذا يكون الصهم عن الله ورسوله \* ثم ترجم عليه ترجمة أخرى فقال نقص الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله

اواجهل منه . فهذه ثلاث قواعد ورابعة وهي ما نحن فيه وهي الحكم بالقرائن  
 وشواهد الحال . وخامسة وهي أنه لم يجعل الولد لهما كما يقوله ابو حنيفة .  
 فهذه خمس سنن في هذا الحديث . ومن ذلك قول الشاهد الذي ذكر الله  
 شهادته ولم ينكرها بل لم يعبه بل حكاها مقررًا لها فقال تعالي واستبقا  
 الباب وقدت قيضه من دبر والفياسيدها الداب قالت ماجزاء من أراد بأهلك  
 سواء الا ان يسجن او عذاب اليم قال هي راودتي عن نفسي وشهد شاهد من  
 أهلها ان كان قيضه قدم من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قيضه قد  
 من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما رأى قيضه قدم من دبر قال انه من  
 كيدكن ان كيدكن عظيم . فتوصل بقدر القميص الى تمييز الصادق منهما من  
 الكاذب وهذا لوت في احد المتنازعين بين به وجه الحق . وقد ذكر سبحانه  
 اللوث في دعوى المال في قصة شهادة اهل الدمة على المسلمين في الوصية في السمر  
 وأمر بالحكم بموجبه . وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بموجب اللوث في  
 القسامة وحوّز للمدعين أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقو دم القتل فهذا  
 لوث في الدماء والذي في سورة المائدة لوث في الاموال . والذي في سورة  
 يوسف لوث في دعوى العرض ونحوه . وقد حكم أمير المؤمنين عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه والصحابة معه برحم المرأة التي ظهر بها حمل ولا روح  
 لها ولا سيد وذهب اليه مالك وأحمد في أصح روايته اعتمادا على القرينة  
 الظاهرة . وحكم عمرو بن مسعود رضي الله عنهما ولا يعرف له مخالف من  
 الصحابة بوجوب الحد برائحة الحمر من في الرجل أو ثمنه خمر اعتماداً على  
 القرينة الظاهرة ولم يرل الأئمة والخلفاء يحكمون بالقطع اذا وجد المال  
 المسروق مع المتهم وهذه القرينة أقوى من البينة والاقرار فانهما حيران

يتطرق اليهما الصدق والكذب ووجود المال معه نص صريح لا يتطرق  
اليه شبهة وهل يشك أحد رأى قتيلا يتشحط في دمه وآخر قائم على  
رأسه بالسكين أنه قتله ولا سيما اذا عرف بعداوته . ولهذا جوّز جمهور  
العلماء نولي القتل أن يحلف خمسين يمينا أن ذلك الرجل قتله ثم قال مالك وأحمد  
يقتل به وقال الشافعي يقضي عليه بديته . وكذلك اذا رأينا رجلا مكشوف  
الرأس وليس ذلك عادته وآخر هارب قدامه بيده عمامة وعلى رأسه عمامة  
حكمناه بالعمامة التي بيد الهارب قطعاً ولا نحكم بها لصاحب اليد التي قد  
قطعنا وجزمنا بأنها يد طالمة عاصبة بالقرينة الظاهرة التي هي أقوى بكثير من  
البينة والاعتراف . وهل القضاء بالنكول الارجوع الى مجرد القرينة الظاهرة  
التي علمنا بها طاهراً أنه لو لا صدق المدعي لدفع المدعي عليه دعواه باليمين  
فلما كمل عنها كان نكوله قرينة ظاهرة داله على صدق المدعي فتقدمت على  
أصل براءة الدمة \* وكثير من القرائن والامارات أقوى من النكول والحس  
شاهد بذلك فكيف يسوع تعطيل شهادتها . ومن ذلك أن النبي صلى الله  
عليه وسلم أمر الربير أن يقرر عم حيي بن أخطب بالعذاب على اخراج المال  
الذي غيبه وادعى نفاذه فقال له العهد قريب والمال أكثر من ذلك فهاتان  
قرينتان في غاية القوة كثرة المال وقصر المدة التي ينفق كله فيها . وشرح  
ذلك أنه لما أجلى يهود بنى النضير من المدينة على أن لهم ما حملت الابل من  
أموالهم غير الحلقة والسلاح وكان لابي الحقيق مال عظيم يبلغ مسك  
تور من ذهب وحلي فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر وكان  
بعضها عنوة وبعضها صلحا ففتح أحد جانبيها صلحا وتحصن أهل الجانب  
الآخر فحصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر يوماً فسألوه

الصلح وأرسل ابن أبي الحقيق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل  
فأكلمك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فزل ابن أبي الحقيق  
فصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقن دماء من في حصونهم من  
المقاتلة وترك الدرية لهم ويخرجون من خير وأرضها بذرايرهم ويخلون  
بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ما كان لهم من مال وأرض وعلى  
الصفراء والبيضاء والكراع والحلقة إلا نوبا على ظهر إنسان فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وبرئت منكم ذمة الله وذمة رسوله إن كنتموني شيئاً  
فصالحوه على ذلك. قال حماد بن سلمة أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن  
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل أهل خير حتى أجالهم إلى قصرهم  
فغلب على الررع والأرض والنخل فصالحوه على أن يجلوها منها ولهم ما حملت  
ركابهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم الصفراء والبيضاء وشرط عليهم أن  
لا يكتموا ولا يغيبوا شيئاً فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد فغلبوا مسكاً فيه مال  
وحلي لحى بن أخطب كان احتمله معه إلى خير حين أجليت النضير فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لم حى بن أخطب ما فعل مسك حى الذي جاء به من  
النضير قال أذهبته النفقات والحروب. قال العهد قريب والمال أكثر من ذلك  
فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الربير فمسه بعذاب وقد كان قبل ذلك  
دخل خربة فقال قد رأيت حياً يطوف في خربة ههنا فذهبوا فطافوا فوجدوا  
المسك في الخربة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى أبي الحقيق وأحد هماروج  
صفية بالنكت الذي نكروا في هذه السنة الصحيحة الاعتماد على شواهد  
الحال والإمارات الظاهرة وعقوبة أهل التهم وحوار الصالح على الشرط  
وانتقاض العهد إذا حاله ما شرط عليهم. وفيه من الحكم أخزاء الله لأعدائه

بأيديهم وسعيهم وألا فهو قادر على أن يطلع رسوله على الكنز فيأخذه عنوة  
ولكن كان في أخذه على هذه الحال من الحكم والدوائد واخزاء الكهنة  
بأيديهم مافيه والله أعلم . وفي بعض طرق هذه القصة أن ابن عم كنانة  
اعترف بالمال حين دفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الزبير فعذبه . وفي  
ذلك دليل على صحة اقرار المكره إذا طلب منه المال وأنه إذا عوتب على  
أن يقر بالمال المسروق فأقر به وطهر عنده قطعت يده وهذا هو الصواب  
بلا ريب وإيس هذا إقامة للحد بالاقرار الذي أكره عليه ولكن بوجود المال  
المسروق معه الذي توصل إليه تالافراز

فصل

ومن ذلك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه للظعينة التي حملت  
كتاب حاطب فأنكرته فقال لها لتخرجن الكتاب أو أنجر ديك فلما رأت  
الجد أخرجته من عقاصها وعلى هذا إذا ادعي الخصم العلس وأنه لا  
تيء معه فقال المدعي للحاكم المال معه وسأل تفتيشه وجب على الحاكم  
إجابته إلى ذلك ليصل صاحب الحق إلى حقه . وقد كان الأسرى من  
قريظة يدعون عند البلوع فكان الصحابة يكتبون عن ما ررهم بأمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيعدون بذلك البالغ من غيره . وأنت تعلم في مسئلة  
المهارب وهي يده عمامة وعلى رأسه أخرى وآخر حاسر الرأس حاسه علما  
ضروريا أن العمامة له وأنه لا نسبة لظهور صديق صاحب اليد في هذا العلم  
بوجه من الوجوه فكيف تقدم اليد التي غايتها أن تنفيذ ضامنا عند عدم المعارض  
على هذا العلم الضروري المتقني ويستب ذلك إلى التريفة



### فصل

ومن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الملتقط أن يدفع اللقطة الى واصفها وأمره أن يعرف غفاصها ووعاءها ووكاءها كذلك فجعل وصفه لها قائما مقام البينة . وقد سئل الامام أحمد عن المستأجر ومالك الدار اذا تنازعا دفيئا في الدار فكل واحد منهما يدعى أنه له فقال من وصفه منهما فقولاه . وهذا من كمال فقهه وفهمه رضي الله عنه . وسئل عن وقف يستولي عليه الكفار ثم يفتحها المسلمون فتوجد فيه أبواب مكتوب عليها كتابة المسلمين أنها وقف أنه يحكم بذلك لقوة هذه الامارة وظهورها



### فصل

وكذلك اللقيط اذا تداعاه اثنان ووصفه أحدهما بعلامة خفية بجسده حكم له به عند الجمهور



### فصل

ومن ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده باللقافة وجعلها دليلا من أدلة ثبوت النسب وليس هنا الا مجرد الامارات والعلامات . قال بعض الفقهاء ومن العجب إنكار لحوق النسب باللقافة التي اعترها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل بها الصحابة من بعده وحكم بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإلحاق النسب في مسألة من تزوج بأقصى العرب امرأة بأقصى المشرق وبينهما مسافة سنين ثم جاءت بعد العقد بأكثر من ستة أشهر بولد أو تزوجها ثم قال عقيب العقد هي طالق ثلاثا ثم أتت بولد

ان يكون ابنه لانها امر اش . واعجب من ذلك أنها تصير فراشا بهذا العقد بمجرد . ولو كانت له سرية يطأها ليلا ونهارا فأنت بولد لم يلحقه نسبه لانها ليست فراشا له ولا يلحقه حتي يدعيه فيلحقه بالدعوة لا بالفراش . وقد تقدم استشهاد ابن عقيل باللوث والقسامة وهو من أحسن الاستشهاد فانه اعتماد على ظاهر الامارات المغلبة على الظن صدق المدعي فيجوز له أن يحلف بناء على ذلك ويجوز للحاكم بل يجب عليه أن يثبت له حق القصاص أو الدية مع علمه انه لم ير أولم يشهد فاذا كان هذا في الرماء المبى أمرها على الخطر والاحتياط فكيف بغيرها ومن ذلك اللعان فانا نحكم بقتل المرأة أو بحبسها اذا نكحت عن اللعان . والصحيح أنا نحدوها وهو مذهب الشافعي رحمه الله وهو الذي دل عليه القرآن في قوله ويدراً عنها العذاب والعذاب ههنا هو العذاب المذكور في أول السورة في قوله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين فأضافه أولاً وعرفه باللام ثانياً وهو عذاب واحد والمقصود أن نكول المرأة من أقوى الامارات على صدق الزوج فقام لعانه ونكولها مقام الشهود

### فصل في

ومن ذلك أن ابني عمراء لما تداعيا قتل أبي جهل فقال هل مسحتما سيفيكما قال لا قال وأرياني سيفيكما فلما نظر فيهما قال لاحدهما هذا قتله وقضي له بسلبه وهذا من أعظم الاحكام وأحقها في الاساع فالدم في النصل شاهد عجب . وبالجملة والبيئة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره ومن خصها بالشاهدين أو الأربعة أو الشاهد لم يوف مسماها حقه ولم تأت البيئة قط في القرآن مراداً بها الشاهدان وإنما أتت مراداً بها الحجة والدليل والرهان مفردة

ومجموعة وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى المراد به أن عليه ما يصح دعواه ليحكم له وإن شاهدان من الديانة . ولا ريب أن غيرها من أنواع البينة قد يكون أقوى منها كدلالة الحال على صدق المدعى فإنها أقوى من دلالته إخبار الشاهد والبينة والدلالة والحجة والبرهان والآية والتبصرة والعلامة والامارة متقاربة في المعنى ﴿ وقد روي ﴾ ابن ماجه وغيره عن جابر بن عبد الله قال أردت السفر إلى خير فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له أنى أريد الخروج إلى خير فقال إذا أتيت وكيلي فخدمته خمسة عشر وسقا فإذا طلب منك أية فضع يدك على ترقوته فهذا اعتماد في الدفع إلى الطالب علي مجرد العلامة وإقامة لها مقام الشاهد والتشريع لم يبلغ القرائن والآمارات ودلائل الأحوال بل من استقرى الترع في مصادره وموارده وجده شاهدا لها بالاعتبار مرتبا عاها الأحكام . وقول أنى الوفاء ابن عقيل ليس هذا فراسة صادقة وقد مدح الله سبحانه الفراسة وأهلها في مواضع من كتابه فقال تعالى ان في ذلك لآيات لامتوسمين وهم المتعرسون الآحدون بالسيما وهي العلامة يهال تعرست فيك كيت وكيت وتوسمته وقال تعالى وأولساء لا رناكم فلعرفتهم بسيماهم وقال تعالى يحسبهم الخامل أغنياء من المعفف تعرفهم بسيماهم . وفي جامع الترمذي مرفوعا انه فراسة المؤمن فانه سطر سور الله ثم قرأ ان في ذلك لآيات لامتوسمين

### فصل في

وهو ابن عقيل في انتمون حري في حوار العمل في السلطنة بالسياسة  
السرعة انه هو الحرم ولا يحلو من القول به امام فقال شافعي لا سياسة الا

ما وافق الشرع فقال ابن عقيل السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد وان لم يضعه الرسول ولا نزل به وحى فان اردت بقولك الا ما وافق الشرع أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح وان أردت لاسياسة الاما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة فقد جري من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل مالا يجحده عالم بالسنن ولو لم يكن الا تحريق المصاحف فانه كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة الامة وتحريق على رضي الله عنه الرنادوة في الأخايد فقال

اني اذا ساعدت أمراً منكراً \* أججت ناري ودعوت قنبرا

ونفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمصر بن حجاج اه وهذا موضع مزله أقدام . ومصلحة أوهام . وهو مقام ضك ومعتك صعب فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وحرؤا أهل الفجور على الفساد وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد محتاجة الى غيرها وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنبيه له وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً أنه حق مطابق للواقع طما منهم منافاتها لقواعد الشرع . ولعمري الله انها لم تنأ ما جاء به الرسول وان نأيت ما فهموه من تريعته باجتهادهم والذي اوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة الشريعة وتقصير في معرفة الواقع وتزييل أحدهما على الآخر فلما رأى ولاية الامور ذلك وان الناس لا يستقيم لهم أمرهم الا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من التريعة أحدثوا من أوصاع سياستهم تسراً طويلاً وفساداً عريضاً فتعاقم الامر وتعذر اسدراكه وعزّ على العالمين محمائق السرعة تحليص النemos من ذلك . واسدءادها من ملك المالك . وأمرطت طائفة أخرى فالت هذه الطائفة فسوغت من

ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله وانزل به كتبه فان الله سبحانه أرسل رسوله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الارض والسموات فاذا ظهرت امارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أماراة فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده اقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط فأبي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له فلا يقال ان السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع بل موافقة لما جاء به بل هي جزء من أجزائه ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم وانما هي عدل الله ورسوله طهر بهذه الامارات والعلامات فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في تهمة وعاقب في تهمة لما طهرت امارات الريبة على المتهم . فمن أطلق كل منهم وحلصه وخلي سبيله مع علمه باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقال لا آخذه الا بشاهدي عدل فقوله مخالف للسياسة الشرعية . وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم الغال من الغنيمة سهمه وحرّق متاعه هو وخطاؤه من بعده ومنع القاتل من السلب لما أساء شافعه على أمير السرية فعاقب المتفوع له عقوبة للشفيع وعزم على تحريق بيوت تاركي الجمعة والجماعة وأضعف الغرم على سارق ما لا قطع فيه وشرع فيه جلدات بكالا وتأديبا وأضعف الغرم على كاتم الضالة عن صاحبها وقال في تاركي الركاة انا آخذوها منه وشرط ما له عزمة من عزمات ربنا وأمر بكسر دنان الحمر

وأمر بكسر القدور التي طبخ فيها اللحم الحرام ثم نسخ عنهم الكسر وأمرهم بالغسل \* وأمر عبد الله بن عمرو بتحريق الثوبين المعصفرين فسجربهما التنور وأمر المرأة التي لعنت ناقها أن تحلى سبيلها وأمر بقتل شارب الخمر بعد الثالثة والرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله حدا لا بد منه بل هو بحسب المصلحة الي رأي الامام ولذلك زاد عمر رضي الله عنه في الحد أربعين ونفى فيها . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الذي كان يتهم بأم ولده فلما تبين أنه خصي تركه وأمر بامساك اليهودي الذي أومأت الجارية برأسها انه رضخه بين حجرين وأخذ فأقر فرضخ رأسه وهذا يدل على جواز اخذ المتهم اذا قامت قرينه التهمة والظاهر انه لم يقم عليه يذنه ولا اقر اختيارا منه للقتل وإنما هدد أو ضرب فأقر \*



### ﴿ فصل ﴾

وسلك أصحابه وخلصاؤه من بعده ما هو معروف لمن طلبه . فمن ذلك ان أبا بكر رضي الله عنه حرق اللوطية وأذاقهم حر النار في الدنيا قبل الآخرة وكذلك قال أصحابنا اذا رأى الامام تحريق اللوطى فله ذلك فان خالد بن الوليد رضي الله عنه كتب الي أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وجد في بعض نواحي العرب رجلا ينكح كما تنكح المرأة فاستشار الصديق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أشدهم قولا فقال ان هذا الذنب لم تعص به أمة من الامم الا واحدة فصنع الله بهم ما قد علمتم أري أن يحرقوا بالنار فكتب أبو بكر الي خالد أن يحرقوا حرقهم ثم حرقهم عبد الله بن الزبير في خلافته ثم حرقهم هشام بن عبد الملك وحرق عمر بن الخطاب

رضي الله عنه حانوت الخمار بما فيه وحرق قرية يباع فيها الخمر وحرق  
 قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب في قصره عن الرعية فذكر الامام  
 أحمد رضي الله عنه في مسائل ابنه صالح أنه دعا محمد بن مسلة فقال اذهب  
 الي سعد بالكوفة فخرق عليه قصره ولا تحدثن حدثا حتى تأتي فذهب  
 محمد الي الكوفة واشترى من نبطي حزمة من حطب وشرط عليه حملها الي  
 قصر سعد فلما وصل اليه التي الحزمة فيه وأضرم فيها النار فخرج سعد فقال  
 ما هذا قال عزمة أمير المؤمنين فتركه حتى أحرق ثم انصرف الي المدينة  
 فعرض عليه سعد نفقة فأبى أن يتبناها فلما قدم على عمر قال هلا قبلي، نفقته  
 قال انك قلت لا تحدثن حدثا حتى تأتيني . وحلق رأس نصر بن حجاج  
 ونفاه من المدينة لتشيب الساء به . وضرب صبيغ بن عسل التميمي على  
 رأسه لما سأل عما لا يعنيه وصادر عماله فأخذ شطر أموالهم لما اكتسبوها  
 بجاه العمل واختلط ما يخصوصون به بذلك فجعل أموالهم بينهم وبين المسلمين  
 شطرين . وألزم الصحابة أن يقلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لما اشتعلوا به عن القرآن سياسة منه الي غير ذلك من سيايابه التي ساس  
 بها الامة رضي الله عنه . قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ومن ذلك  
 الزامه للمطلق ثلاثا بكامة واحدة بالطلاق وهو يعلم أنها واحدة ولكن لما  
 أكثر الناس منه رأي عقوباتهم بالرامهم به وواقعه على ذلك رعيته من الصحابة  
 وقد أشار هو الي ذلك فقال ان الناس قد استعجلوا في شيء كات لهم فيه  
 أناة ولو انا أمضيها عليهم وأمضاه عليهم ليقولوا منه فانهم اذا علموا أن احدهم  
 اذا أوقع الثلاث حمة وقعت ولا سبيل الي المراء أمسك عن ذلك فكان  
 الإلزام به عقوبة منه لمصلحة رآها ولم يكن يحفى عليه أن الثلاث كانت في

زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر كانت تجعل واحدة بل مضي على  
 ذلك صدر من خلافته حتى أكثر الناس من ذلك وهو اتخاذ آيات الله  
 هزواً كما في المسند والسنن وغيرهما من حديث محمود بن لبيد أن رجلاً  
 طلق امرأته ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم فقال رجل ألا  
 أضرب عنقه يا رسول الله فلما أكثر الناس من ذلك عاقبهم به ثم إنه ندم على  
 ذلك قبل موته كما ذكره الاسماعيلي في مسند عمر فقلت لشيخنا فهلا تبعت  
 عمر في إلزامهم به عقوبة فإن جمع الثلاثة محرم عندك فقال أكثر الناس اليوم  
 لا يعلمون أن ذلك محرم ولا سيما والشافعي يراه جائزاً فكيف يعاقب الجاهل  
 في التحريم قال وأيضاً فإن عمر ألزمهم بذلك وسد عليهم باب التحليل وأما  
 هؤلاء فيلزمونهم بالثلاث وكثير منهم يفتح لهم باب التحليل فانه لا بد  
 للرجل من امرأته فإذا علم أنها لا ترجع إليه إلا بالتحليل سعى في ذلك  
 والصحابة لم يكونوا يسوِّغون ذلك فحصلت مصلحة الامتناع من الجمع من  
 غير وقوع مفسدة التحليل بينهم . قال ولو علم عمر أن الناس يتتابعون في  
 التحليل لرأى أن إقرارهم على ما كان عليه الامر في زمن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأبي بكر وصداً من خلافته أولي ووسط شيخنا الكلام في ذلك بسطاً  
 طويلاً . قال ومن ذلك منعه بيع أمهات الأولاد وإنما كان رأياً منه رآه للامة  
 والا فقد لعن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدة خلافة الصديق  
 ولهذا عزم على بن أبي طالب على بيعهن وقال ان عدم البيع كان رأياً اتفق عليه  
 هو وعمر فقال له قاضيه عبيدة السلماني يا أمير المؤمنين رأيك ورأي عمر في الجماعة  
 أحب الينا من رأيك وحدك فقال اقضوا كما كنتم تقضون فاني أكره الخلاف



فلو كان عنده نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم بيعهن لم يضيف ذلك الى رأيه ورأي عمر ولم يقل اني رأيت ان يبعن

### فصل

ومن ذلك اختياره للناس الافراد بالحج ليهتدوا في غير أشهر الحج فلا يزال البيت الحرام مقصوداً فظن بعض الناس انه نهى عن المتعة وأوجب الافراد وتنازع في ذلك ابن عباس والربير وأكثر الناس على ابن عباس في ذلك وهو محتج عليهم بالاحاديث الصحيحة فلما اكتروا عليه قال يوشك أن ينزل عليكم حجارة من السماء أقول لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر وكذلك انه عبد الله كانوا اذا احتجوا عليه بأبيه تقول ان عمر لم يرد ما تقولون فاذا اكتروا عليه قال أفرسول الله صلى الله عليه وسلم أحق ان يتبع أم عمر والمقصود أن هذا وأمثاله سياسة جزئية بحسب المصلحة يختلف باختلاف الأزمنة فظنها من طها شرائع عامة لارمة للامة الى يوم القيامة ولكل عذر وأجر ومن اجتهد في طاعة الله ورسوله فهو دائر بين الاجر والاجرين . وهذه السياسة التي ساسوا بها الامة وأضعافها هي من تأويل القرآن والسنة ولكن هل هي من الشرائع الكلية التي لا تتغير بتغير الأزمنة أم من السياسات الجزئية التابعة للمصالح فيتمقيد بها زمانا ومكانا . ومن ذلك جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد من الاحرف السبعة التي أطلق لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة بها لما كان ذلك مصلحة فلما خاف الصحابة رضي الله عنهم على الامة أن يختلوا في القرآن ورأوا أن جمعهم على حرف واحد أسلم وأبعد من وقوع الاختلاف فعلوا ذلك ومنعوا

الناس من القراءة بغيره . وهذا كما لو كان للناس عدة طرق الى البيت وكان سلوكهم في تلك الطرق توقعهم في التفرق والتشتيت ويطمع فيهم العدو فرأي الامام جمعهم على طريق واحد فترك بقية الطرق جاز ذلك ولم يكن فيه ابطال لكون تلك الطرق موصلة الى المقصود وان كان فيه نهي عن سلوكها لمصلحة الامة ومن ذلك تحريق علي رضي الله عنه الزنادقة الرافضة وهو يعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل الكافر ولكن لما رأى أمراً عظيماً جعل عقوبته من أعظم العقوبات ائزجر الناس عن مثله ولذلك قال لما رأيت الامر أمراً منكراً \* أجبت باري ودعوت قنبراً

وقدر علامه وهذا الذي ذكرناه جميع الفقهاء يقولون به في الحملة وان تنازعوا في كثير من موارد فكلهم يقول بحوار وطى الرجل المرأة اذا أهديت اليه ليلة الرفاف وان لم يشهد عنده عدلان من الرجال بأن هذه فلانة بنت فلان التي عقدت عليها وان لم يستنطق النساء أن هذه امرأته اعتماداً على القرينة الطاهرة فبرلوا هذه القرينة القوية مزله الشهادة . ومن ذلك أن الناس قديماً وحديثاً لم يرالوا يعتمدون على قول الصبيان المرسل معهم الهدايا وأنها مبعوثة اليهم فيقولون أقوالهم وياكلون الطعام المرسل به ويلبسون اللباب ولو كانت أمة لم يمتنعوا من وطئها ولم يسألوا البينة على ذلك اكفاء بالقرينة الطاهرة ومن ذلك أن الصيغ يشرب من كور صاحب البيت ويتكى على وساده وبمضي حاجته في مرحاضه من غير استئذان بالمفط له ولا يعد في ذلك متصرفاً في ملكه بغير اذنه . ومن ذلك أنه اطرق عليه بابه واىرب حلقه بغير اذنه اعتماداً على القرينة العرفية . ومن ذلك أخذ ما يسقط من الاسان مما لا تتبعه همته كالسوط

والعصا والفلس والتمرة . ومن ذلك أخذ ما يبقى في القراح والحائط والثمار بعد تحليه أهله له وتسييه . ومن ذلك أخذ ما يسقط من الحب عند الحصاد ويسمى اللقاط . ومن ذلك أخذ ما ينبذه الناس رغبة عنه من الطعام والخرق والخزف ونحوه . ومن ذلك قول أهل المدينة وهو الصواب أن لا يقبل قول المرأة أن زوجها لم يكن ينفق عليها ويكسوها فيما مضى من الرمان لتكذيب القرائن الظاهرة لها وقولهم في ذلك هو الحق الذي ندين الله به ولا نعتقد سواه والعلم الحاصل بانفاق الزوج وكسوته في الزمن الماضي اعتمادا على الامارات الظاهرة أقوى من الظن الحاصل باستصحاب الاصل وبقاء ذلك في ذمته بأضعاف مضاعفة فكيف يقدم هذا الظن الضعيف على ذلك العلم الذي يكاد أن يبلغ القطع فان هذه الزوجة لم يكن ينزل عليها رزقها من السماء كما كان ينزل على مريم بنت عمران ولم تكن تمشي تخرج من منزلها تأتي طعام وشراب والروح يشاهد في كل وقت داخلها بالطعام والشراب فكيف يقال القول قولها ويقدم ظن الاستصحاب على هذا العلم اليقيني . ومن ذلك أن صاحب المنزل اذا قدم الطعام الى الضيف ووضع بين يديه جاز الاقدام على الاكل وان لم يأذن له لمطا اعتبارا بدلالة الحال الجارية مجرى القطع . ومن ذلك أذن النبي صلى الله عليه وسلم للمار بثمر العيران ياكل من ثمره ولا يحمل اكتفاء بتمتع الحال حيث لم يجعل عليه حائطا ولا ناطورا . ومن ذلك جوار قضاء الحاجة في الاقرحة والمزارع التي على الطرقات بحيث لا تنقطع منها المسارة وكذلك الصلاة فيها ولا يكون ذلك غصبا لها ولا تصرفا ممنوعا . ومن ذلك الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات وان لم يعلم الشارب إذن أربابها في ذلك لمطا اعتمادا على دلاله

الحال ولكن لا يتوضأ منها لان العرف لا يقتضيه ودلاله الحال لا تدل عليه  
الا أن يكون هناك شاهد حال يقتضي ذلك فلا بأس بالوضوء حينئذ . ومن  
ذلك القضاء بالاجرة للغسال والخباز والطباخ والدقاق وصاحب الحمام والقيم  
وان لم يعقد معه عقد اجارة اكتفاء بشاهد الحال ودلالته ولو استوفي هذه  
المنافع ولم يعطهم يعد ظالماً عاصياً مرتكباً لما هو من القبائح المنكرة . ومن  
ذلك انعقاد التبائع في سائر الأعصار والأمصا بمجرد المعاطاة من غير لفظ  
اكتفاء بالقرائن والأمارات الدالة على التراضي الذي هو شرط في صحة البيع .  
ومن ذلك جواز شهادة الشاهد على القتل الموجب للقصاص انه قتله عمدا  
عدواناً محضاً وهو لم يقل قتله عمداً والعمدية صفة قائمة بالقلب فجاز للشاهد  
أن يشهد بها ويراق دم القابل بشهادته اكتفاء بالقرينة الطاهرة فدلالة القرينة  
على التراضي بالبيع من غير لفظ أقوى . ومن ذلك أنهم قالوا يقبل قول  
الوصي فيما ينفقه على اليتيم اذا ادعى ما يقتضيه العرف فاذا ادعى أكثر من  
ذلك لم يقبل قوله وهكذا سائر من قلنا يقبل قوله انما يقبل قوله اذا لم يكذبه  
شاهد الحال فان كذبه لم يقبل قوله ولهذا يكذب المودع والمستأجر اذا ادعى  
أن الوديعة والعين المستأجرة هلكتا في الحريق أو تحت الهدم أو في نهب  
الغيارين ونحوهم لم يقبل قولهم الا اذا تحققنا وجود هذه الاسباب فأما اذا  
علمنا انتهاءها فانا نجزم بكذبهم ولا يقبل قولهم وهذا من أقوى الأدلة على  
أن القول قول الزوج في النفقة والكسوة لما مضى من الزمان لعلمنا بكذب  
الروجة في الإنكار وكون الأصل معها مثل كون الأصل قبول قول الامناء  
الا حيث يكذبهم الطاهر . ومن ذلك أنهم قالوا في تداعي العيب هل  
تكون عند البائع أو حدث عند المشتري ان القول قول من يدل

الحال على صدقه فان احتمل الحال صدقهما فقيها قولان أظهرهما  
 بأن القول قول البائع لان المشتري يدعي ما يسوغ فسخ العقد بعد تمامه  
 و لزومه والبائع ينكره . ومن ذلك أن مالكا وأصحابه منعوا سماع الدعوى  
 التي لا تشبه الصديق ولم يحلفوا لها المدعي عليه نظراً الى الامارات والقرائن  
 الظاهرة . ومن ذلك ان أصحابنا وغيرهم من الفقهاء جوزوا للرجل أن يلاعن  
 امرأته فيشهد عليها بالزنا توكيداً لشهادته باليمين اذا رأى رجلاً يعرف بالفجور  
 يدخل اليها ويخرج من عندها نظراً الى الامارات والقرائن الظاهرة . ومن  
 ذلك أن جمهور الفقهاء يقولون في تداعي الزوجين والصانعين لمتاع البيت  
 والدكان أن القول قول من يدل الحال على صدقه والصحيح في هذه المسألة  
 انه لا عبرة باليد الحسية بل وجودها كمدمها ولو اعتبرناها لا اعتبرنا به يد  
 الخاطف لعامة غيره وعلى رأسه عمامة وآحر حوله حاسر الرأس ونحن نقطع  
 بأن يده طائلة عادية فلا اعتبار لها . ومن ذلك أن مالكا رحمه الله يجعل القول  
 قول المرتهن في قدر الدين ما لم يزد عن قيمته الرهن وقوله هو الراجح في  
 الدليل لان الله سبحانه جعل الرهن بدلا من الكتاب والشهود فكانه الناطق  
 بقدر الحق والا فلو كان القول قول الراهن لم يكن الرهن وثيقة ولا جعل  
 بدلا من الكتاب والشاهد فدلاله الحال تدل على أنه انما رهنه على قيمته  
 أو ما يقاربها وشاهد الحال مكذب الراهن اذا قال رهنت عنده هذه الدار  
 على درهم ونحوه فلا يسمع قوله . ومن ذلك انهم قالوا في الركاز اذا كانت  
 عليه علامة المسلمين فهو لقطة وان كانت عليه علامة الكفار فهو ركاز .  
 ومن ذلك أنه اذا استأجر دابة جاز له ضربها اذا حرنت في السير وان لم  
 يستأذن مالكا . ومن ذلك انه يجوز له ايداعها في الخان اذا قدم بلداً وأراد

المضى في حاجته وإن لم يستأذن المؤجر في ذلك . ومن ذلك اذن المستأجر للدار لأصحابه وأضيافه في الدخول والمبيت وإن لم يتضمنهم عقد الاجارة . ومن ذلك غسل الثوب الذي استأجره مدة معينة اذا اتسخ وإن لم يستأذن المؤجر في ذلك . ومن ذلك لو وكل غائباً في بيع سلعة ملك قبض ثمنها وإن لم يأذن له ذلك لفظاً . ومن ذلك وإن نازع فيه من نازع لو رأى مونا بشاة غيره أو حيوانه الماكول فبادر بذبحه ليحفظ عليه ماله كان محسناً ولا سبيل على محسن ومن ضمنه فقد سد باب الاحسان الى الغير في حفظ ماله . ومن ذلك لو رأى السيل يقصد الدار المؤجرة فبادر وهدم الحائط ليخرج السيل ولا يهدم الدار كان محسناً ولا يضمن الحائط . ومن ذلك لو وقع الحريق في الدار فبادر وهدمها على النار لئلا تسري لم يضمن . ومنها لو رأى العدو يقصد مال غيره الغائب فبادر وصالحه على بعضه كان محسناً ولم يضمن . ومن ذلك لو وجد هدياً مشعراً منحوراً وليس عنده أحد جاره أن يأكل منه . ومنها لو استأجر غلاماً فوقعت الاكلة في طرف من اطرافه بحيث لو لم يقطعه سرى الى نفسه فقطعه لم يضمن لمالكه . ومنها لو اشترى صبرة طعام في دار رجل أو ختباناً فله أن يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك وإن لم يأذن له المالك وأضعاف أضعاف هذه المسائل مما جرى العمل فيه على العرف والعادة ونزل ذلك منزلة النطق الصريح اكتفي بشاهد الحال عن صريح القول والمقصود ان الشريعة لا ترد حقاً ولا تكذب دليلاً ولا تبطل أمانة صحيحة وقد أمر الله سبحانه بالتنبيه في خبر القاسق ولم يأمر برده جملة فان الكافر القاسق قد يقوم على خبره شواهد الصدق فيجب قبوله والعمل به وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم في سفر الهجرة دليلاً مشركاً على دين قوم فأمناه ودفع

اليه واحلته . لا يجوز لحاكم ولا لوال رد الحق بعد ما تبين وظهرت أمارته بقول أحد من الناس . والمقصود أن البينة في الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره وهي تارة تكون أربعة شهود وتارة ثلاثة بالنص في بينة المفلس . وتارة شاهدين وشاهدا واحدا وامرأة واحدة ونكولا ويمينا أو خمسين يمينا أو أربعة أيمان وتكون شاهد الحال في الصور التي ذكرناها وغيرها فقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي أى عليه أن يظهر ما يبين صحة دعواه فاذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له



### ﴿ فصل ﴾

ولم يزل حذاق الحكم والولاية يستخرجون الحقوق بالقراسة والامارات فاذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تحالفها ولا اقرار . وقد صرح الفقهاء كلهم بأن الحاكم اذا ارتاب بالشهود فرقهم وسألهم كيف تحملوا الشهادة وأين تحملوها وذلك واجب عليه متى عدل عنه اثم وجار في الحكم وكذلك اذا ارتاب بالدعوي سأل المدعي عن سبب الحق وأين كان ونظر في الحال هل يقتضى صحة ذلك وكذلك اذا ارتاب بمن القول قوله والمدعي عليه وجب عليه أن يستكشف الحال ويسأل عن القرائن التي تدل على صورة الحال وقل حاكم أو وال اعتنى بذلك وصار له فيه ملكة الا وعرف الحق من المبطل وأوصل الحقوق الى أهلها فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتته امرأة فشكرت عنده زوجها وقالت هو من خير أهل الدنيا يقوم الليل حتى الصباح ويصوم النهار حتى يمسي ثم أدركها الحياء فقال جزاك الله

خيراً فقد أحسنت الينا فلما ولت قال كعب بن سور يا أمير المؤمنين لقد أبلغت اليك في الشكوي فقال وما اشتكت قال زوجها قال عليّ بها فقال لكعب اقض بينهما قال أقضي وأنت شاهد قال أنك قد فطنت الى ما لم أفطن له قال ان الله يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع صم ثلاثة أيام وأفطر عندها يوماً وقم ثلاث ليال وبث عندها ليلة فقال عمر هذا أعجب من الاول فبعثه قاضيا لاهل البصرة فكان يقع له في الحكومة من القراسة أمور عجيبة وكذلك شريح في فراسته وفطنته . قال الشعبي شهدت شريحا وجاءته امرأة تخاصم رجلا فأرسلت عيذها وبكت فقلت يا أبا أمية ما أظن هذه البائسة الا مظلومة فقال يا شعبي ان اخوة يوسف جاؤا أباهم عشاء يبكون وتقدم الي إياس بن معاوية أربع نسوة فقال إياس أما احداهما حامل والاخرى مرضع والاخرى ثيب والاخرى بكر فنظروا فوجدوا الامر كما قال قالوا كيف عرفت فقال أما الحامل فكانت تكلمي وترفع ثوبها عن لطمها فعلمت أنها حامل وأما المرضع فكانت تضرب ثديها فعلمت أنها مرضع وأما التيب فكانت تكلمي وعينها في عيني فعلمت أنها ثيب وأما البكر فكانت تكلمني وعينها في الارض فعلمت أنها بكر . وقال المدائني عن روح استودع رجل رجلا من أبناء الناس مالا ثم رجع فطلبه فجده فأتى إياسا فأخبره فقال له إياس انصرف فاكرم أمرك ولا تعلمه أنك أتيتني ثم عد اليّ بعد يومين فدعا إياس المودع فقال قد حضر مال كثير وأريد أن أسلمه اليك أخصين منزلك قال نعم قال فأعدله موضعاً وحمالين وعاد الرجل الي إياس فقال انطلق الي صاحبك فاطلب المال فان أعطاك فذاك وان جحدك فقل له اني أخبر القاضي فأتي الرجل صاحبه فقال مالي



والا أتيت للقاضي وشكوت اليه وأخبرته بأمرى فدفع اليه ماله فرجع الرجل الى اياس فقل قد أعطاني المال وجاء الامين الى اياس لموعده فزبره وانهره وقال لا تقربني يا خائن . وقال يزيد بن هارون رحمه الله نقلد القضاء بواسط رجل ثقة فأودع رجل بعض شهوده كيسا مختوما ذكر أن فيه ألف دينار فلما طال غيبة الرجل فتق الشاهد الكيس من أسفله وأخذ الدنانير وجعل مكانها دراهم وأعاد الحياطة كما كانت وجاء صاحبه فطلب وديعته فدفع اليه الكيس بختمه لم يتغير فلما فتحه وشاهد الحال رجع اليه وقال اني أودعتك دنانير والتي دفعت اليّ دراهم فقال هو كيسك بخاتمك فاستعدي عليه القاضي فأمر باحضار المودع فلما صارا بين يديه قال له القاضي منذ كم أودعتك هذا الكيس فقال منذ خمس عشرة سنة فأخذ القاضي تلك الدراهم وقرأ سكتها فاذا فيها ما قد ضرب من سنتين وثلاثة فأمره بدفع الدنانير اليه وأسقطه ونادي عليه واستودع رجل لغيره مالا فجحدته فرفعه الى اياس فسأله فانكر فقال للمدعى أين دفعت اليه فقال في مكان في البرية فقال وما كان هناك قال شجرة قال اذهب اليها فلعلك دفنت المال عندها ونسيت فتذكر اذا رأيت الشجرة فمضي وقال للخصم اجلس حتي يرجع صاحبك واباس يقضي وينظر اليه ساعة بعد ساعة ثم قال يا هذا أترى صاحبك بلغ مكان الشجرة قال لا قال يا عدو الله انك خائن قال أفلى قال أقالك الله فأمر من يحتفظ به حتى جاء الرجل فقال له اياس اذهب معه فخذ حقلك \* وجرى نظير هذه القضية لغيره من القضاء ادعى عنده رجل انه سلم غريما له مالا وديعة فانكر فقال له القاضي أين سلمته اياه قال بمسجد ناء عن البلد قال اذهب فجئني منه بمصحف أحلفه عليه فمضى واعتقل القاضي الغريم ثم قال

له أتراه بلغ المسجد قال لا فالزمه بالمال . وكان القاضي أبو حازم له في ذلك  
العجب العجيب وكانوا ينكرون عليه ثم يظهر الحق فيما يفعله قال مكرم بن  
أحمد كنت في مجلس القاضي أبي حازم فتقدم رجل شيخ ومعه غلام حدث  
فادعي الشيخ عليه ألف دينار دينا فقال ما تقول قال نعم فقال القاضي للشيخ  
ما تشاء قال حبسه قال لا فقال الشيخ ان رأى القاضي أن يحبسه فهو  
أرجى لحصول مالي فتفرس أبو حازم فيهما ساعة ثم قال تلازما حتى أنظر  
في أمركما في مجلس آخر فقلت له لم أخرت حبسه فقال ويحك اني أعرف  
في أكثر الاحوال في وجوه الخصوم وجه الحق من المبطل وقد صارت لي  
بذلك دراية لا تكاد تخطيء وقد وقع لي أن سماحة هذا بالاقرار عين كذبه  
ولعله ينكشف لي من أمرهما ما اكون معه على بصيرة أما رأيت قلة تعاصيهما  
في المناكرة وقلة اختلافهما وسكون طباعهما مع عظم المال وما جرت عادة  
الاحداث بفرط التورع حتى يقر مثل هذا دلوعا عجلا منشرح الصدر على  
هذا المال قال فنحن كذلك نتحدث ادأتي الاذن يستأذن على القاضي  
لبعض التجار فاذن له فلما دخل قال أصلح الله القاضي اني بليت بولدي حدث  
يتلف كل مال يظهر به من مالي في القنان عند فلان فاذا منعته احتال بحيل  
تضطرنني الي التلرم الغرم عنه وقد نصب اليوم صاحب القنان يطالب بالف  
دينار حالا وبلغني انه تقدم الي القاضي ليقر له فيسجنه وأقع مع أمه فيما  
ينكد عيشنا الي أن أقضى عنه فلما سمعت بذلك بادرت الي القاضي لاشرح  
له أمره فتبسم القاضي وقال له كيف رأيت فقلت هذا من فضل الله على  
القاضي فقال علي بالسلام والشيخ فأرهب أبو حازم الشيخ ووعظ الغلام  
فاقر فأخذ الرجل ابنه وانصرفا . وقال أبو السائب كان ببلدنا رجل مستور

فأحب القاضي قبول قوله فسأل عنه فزكى عنده سرا وجهراً فأسله في حضور مجلسه في إقامة شهادة وجلس القاضي وحضر الرجل فلما أراد إقامة الشهادة لم يقبله القاضي فسئل عن السبب فقال انكشف لي أنه وراء فلم يسعني قبول قوله فقبل له ومن أين علمت ذلك قال كان يدخل اليّ في كل يوم فأعد خطاه من حيث تقع عيني عليه من الباب الى مجلسي فلما دعوته اليوم جاء فعددت خطاه من ذلك المكان فاذا هي قد زادت ثلاثا أو نحوها فعلمت انه متصنع فلم أقبله . وقال ابن قتيبة شهد الفرزوق عند بعض القضاة فقال قد أجزنا شهادة أبي فراس وزيدون فقبل له حين انصرف انه والله ما أجاز شهادتك . والله فراسته من المتفرسين . وشيخ المتوسمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي لم تكن تخطي له فراسة وكان يحكم بين الامة بالفراسة المؤيدة بالوحي . قال الليث بن سعد أتى عمر بن الخطاب يوما بفتي أمرد وقد وجد قتيلا ملقى على وجه الطريق فسأل عمر عن أمره واجتهد فلم يقف له على خبر فشق ذلك عليه فقال اللهم أظفرني به أتله حتي اذا كان على رأس الحول وجد صبي مولود ملقى بموضع القتل فأتى به عمر فقال ظفرت بدم القتل ان شاء الله تعالى فدفع الصبي الي امرأة وقال قومي بشأنه وخذي منا نفقه وانظري من يأخذه منك فاذا وجدت امرأة تقبله وتضمه الي صدرها فأعلميني بمكانها فلما شب الصبي جاءت جارية فقالت للمرأة ان سيدتي بعثتني اليك لتبعثني بالصبي لتراه وترده اليك قالت نعم اذهبي اليك وأنا معك فذهبت بالصبي والمرأة معه حتى دخلت على سيدتها فلما رآته أخذته فقبلته وضمته اليها فاذا هي ابنة شيخ من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأت عمر خبرته فاشتعل على سيفه ثم أقبل الى منزل المرأة فوجد أباهما متكئا على باب داره

فقال يا فلان ما فعلت ابنتك فلانة قال جزاها الله خيرا يا أمير المؤمنين هي من أعرف الناس بحق الله وحق أبيها مع حسن صلاتها وصيامها والقيام بدينها فقال عمر قد أحببت أن أدخل إليها فأزيدها رغبة في الخير وأحسها عليه فدخل ابوها ودخل عمر معه فأمر من عندها نخرج ولقي هو والمرأة في البيت فكشف عمر عن السيف وقال أصدقيني والا ضربت عنقك وكان لا يكذب فقالت على رسلك فوالله لا أصدقن أن عجوزا كانت تدخل على فاتخذها أما وكانت تقوم من أمري كما تقوم به الوالدة وكنت لها بمنزلة البنت حتى كذلك حيناً ثم إنها قالت يا بنية انه قد عرض سفر ولى ابنة في موضع اتخوف عليها فيه أن تضيع وقد أحببت أن اضمها اليك حتى ارجع من سفرى فعمدت الى ابن لها شاب أمرد فهيئته كهيئة الجارية وأتت به لا أشك أنه جارية فكان يرى منى ما ترى الجارية من الجارية حتى اغتفلي يوما وأنا نائمة فماشعرت حتى علانى وخالطنى فمددت شفرة كانت الى جنبى فقتلته نعم أمرت به فألني حيث رأيت فاشتملت منه على هذا الصبي فلما وضعتة ألقيته في موضع أبيه فهذا والله خبرها على ما أعلمتك فقال صدق ثم أرضاها ودعا لها وخرج وقال لأبيها نعم الابنة ابنتك تم انصرف . وقال نافع عن ابن عمر بينما عمر جالس اذ رأى رجلا فقال لست ذا رأى ان لم يكن هذا الرجل قد كان ينظر في السكاهة ادعوه لي فدعوه فقال هل كنت تنظر وتقول في السكاهة شيأ قال نعم . وقال مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك قال جمره قال ابن من قال ابن شهاب قال ممن قال من الحرفة قال أين مسكنك قال بحرّة النار قال أيها قال بذات لطي فقال عمر أدرك أهلك فقد احترقوا فكان كما قال . ومن فراسته النبي تفرد بها عن الامة أنه قال يا رسول الله لو انخذت من

مقام ابراهيم مصلى فنزل واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى . وقال يا رسول الله لو أمرت نساءك أن يحتجبن فنزلت آية الحجاب . واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في الغيرة فقال لمن عمر عسى ربه ان تطلقن أن تبدله أزواجا خيرا منكن فنزلت كذلك . وشاوره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسري يوم بدر فأشار بقتلهم ونزل القرآن بموافقته . وقد أثنى الله سبحانه على فراسة المتوسمين وأخبر انهم هم المنتفعون بالآيات . قال عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه أفرس الناس ثلاثة امرأة فرعون في موسى حيث قالت فرت عين لي ولك لا تقتلوه عسى أن ينفعنا أو نتخذة ولدا . وصاحب يوسف حيث قال لامرأته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذة ولداً . وأبو بكر الصديق في عمر رضى الله عنهما حيث جعله الخليفة بعده . ودخل رجل على عثمان رضى الله عنه فقال له عثمان يدخل على أحدكم والرنافى عينيه فقال أوحى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن فراسة صادقة . ومن هذه الفراسة انه رضى الله عنه لما تفرس أنه مقتول ولا بد أمسك عن القتال والدفع عن نفسه لئلا يجري بين المسلمين قتال وآخر الأمر يقتل هو فأحب أن يقتل من دون قتال يقع بين المسلمين . ومن ذلك فراسة ابن عمر في الحسين لما ودعه وقال استودعك الله من قتيل ومعه كتب أهل العراق فكانت فراسة ابن عمر أصدق من كتبهم ومن ذلك أن رجلين من قريش دفعا الى امرأة مائة دينار وديعة وقالوا لا تدفعيها الى واحد منا دون صاحبه فلبتا حولا فجاء أحدهما فقال ان صاحبي قد مات فادفعي الى الدنانير فأبى وقالت انكما لا قلتما تدفعيها الى واحد منا دون صاحبه فليست بدافعتهما اليك فثقل عليهما بأهلها وجيرانها حتى دفعتهما اليه ثم

لبثت حولا آخر فجاء الآخر فقال ادفعني اليّ الدنانير فقالت ان صاحبك  
جاءني فزعم أنك قدمت فدفعتها اليه فاختصما الي عمر رضي الله عنه فأراد أن  
يقضى عليها فقالت ادفعنا الي علي بن أبي طالب رضي الله عنه فعرف علي أنهما  
قد مكرأ بها فقال أليس قلتما لا تدفعيهما الي واحد دون صاحبه قال بلى قال  
مالك عندها فاذهب فجاء بصاحبك حتي تدفعه اليكما

### فصل

ومن فراسة الحاكم ما ذكره حماد بن سلمة عن حميد الطويل أن اياس  
ابن معاوية اختصم اليه رجلان استودع أحدهما صاحبه وديعة فقال صاحب  
الوديعة أتستحلفه بالله مالي عنده وديعة ولا غيرها وهذا من أحسن الفراسة  
فانه اذا قال ماله عندي وديعة احتمل النفي واحتمل الاقرار فينصب ماله  
بفعل محذوف مقدر أي دفع اليّ أو أعطاني ماله أو يجعل ما موصولة والجار  
والجرور ووديعة خبر عن ما فاذا قال ولا غيرها تعين النفي . وقال حماد بن  
سلمة شهدت اياس بن معاوية يقول في رجل ارتهن رهنا فقال المرتهن رهنته  
بعشرة وقال الراهن رهنته بحمسة فقال ان كان للراهن بينة انه دفع اليه  
الرهن فاثقول ما قال الراهن وان لم يكن له بينة بدفع الرهن اليه والرهن  
بيد المرتهن فالثقول ما قال المرتهن لانه لو شاء جحده الرهن قلت وهذا قول  
ثالث في المسألة وهو من أحسن الأقوال انتهى فان اقراره بالرهن وهو في  
بده ولا بينة للراهن دليل على صدقه وانه محق ولو كان مبطلا لجحده الرهن  
رأسا . ومالك وشيخنا رحمهما الله يجعلان القول قول المرتهن ما لم يزد على  
قيمة الرهن . والشافعي وأبو حنيفة والامام أحمد رحمهم الله يجعلون القول

للمراهن مطلقا. وتال اياس أيضا من أقر بتيء وليس عليه بينة فاقول  
 ما قال وهذا أيضا من أحسن القضاء لان اقراره علم على صدقه فاذا ادعى  
 عليه ألفا ولا بينة له فقال صدق إلا أنى قضيته اياها فاقول قوله وكذلك  
 اذا أقر أنه قبض من مورثه وديعة ولا بينة له وادعى ردها اليه . وقال ابراهيم  
 ابن مرزوق البصرى جاء رجلان الي اياس بن معاوية يختصمان في قطيقتين  
 احدهما حمراء والاخرى خضراء فقال احدهما دخلت الحوض لأغتسل ووضعت  
 قطيفتي ثم جاء هذا فوضع قطيفته تحت قطيفتي ثم دخل فاغتسل فخرج قبلي  
 واخذ قطيفتي فمضي بها ثم خرج فتبعته فزعم انها قطيفته فقال لك بينة قال  
 لا قال ائتوني بمشط فأنى بمشط فسرح رأس هذا ورأس هذا فخرج من  
 رأس أحدهما صوف أحمر ومن رأس الآخر صوف أخضر فقضى بالحمراء  
 للذى خرج من رأسه الصوف الأحمر وبالحضراء للذى خرج من رأسه  
 الصوف الأخضر. وقال معتمر بن سليمان عن زيد أبي العلاء شهدت اياس  
 ابن معاوية اختصم اليه رجلان فقال احدهما انه باعه جارية رعناء فقال اياس  
 وما عسى أن تكون هذه الرعونة قال شبه الجنون فقال اياس يا جارية  
 أتذكرين متى ولدت قالت نعم قال فأني رجلك أطول قالت هذه فقال اياس  
 ردها فانها مجنونة . وقال أبو الحسن المدايني عن عبد الله بن مصعب ان  
 معاوية بن قررة شهد عند ابنه اياس بن معاوية مع رجال عدلهم على رجل  
 بأربعة آلاف درهم فقال المشهود عليه يا أبا وائلة تثبت في أمرى فوالله  
 ما أشهدتهم الا بألمين فسأل اياس أباه والشهود اكان في الصحيفة الي شهدوا  
 عليها فصل قالوا نعم كان الكتاب في أولها والطيبة في وسطها وباقي الصحيفة  
 أبيض قال أفكان المشهود له يلقاكم أحيانا فيذكركم شهادكم بأربعة آلاف



درهم قالوا نعم كان لا يزال يلقانا فيقول اذكروا شهادتكم على فلان بأربعة  
 آلاف درهم فصرفهم ودعي المشهود له فقال يا عدو الله تغفلت قوما  
 صالحين مغفلين فاشهدتهم على صحيفة جعلت طيها في وسطها وتركت فيها  
 بياضا في اسفلها فلما ختموا الطية قطعت الكتاب الذي فيه حقت الما درهم  
 وكتبت في البياض اربعة فصارت الطية في آخر الكتاب ثم كنت تلقاهم  
 فتلقهم وتذكرهم أنها اربعة آلاف فأقر بذلك وسأله الستر فحكم له  
 بألفين وستر عليه . وقال نعيم بن حماد عن ابراهيم بن مرزوق البصري كنا  
 عند اياس بن معاوية قبل ان يستقضي وكنا نكتب عنه القراسة كما نكتب  
 عن المحدث الحديث اذ جاء رجل فجلس على دكان مرتفع بالمريد فجعل  
 يترصد الطريق فيينا هو كذلك اذ نزل فاستقبل رجلا فنظر الي وجهه ثم  
 رجع الى موضعه فقال اياس قولوا في هذا الرجل قالوا ما نقول رجل طالب  
 حاجة فقال هو معلم الصبيان قد أبق له غلام أعور فقام اليه بعضنا فسأله عن  
 حاجته فقال هو غلام لي أبق قالوا وما صفته قال كذا وكذا واحدى عينيه  
 ذاهبة قلنا وما صنعتك قال اعلم الصبيان قلنا لياس كيف علمت ذلك  
 قال رأيته جاء فطلب موضعا يجلس فيه فنظر الي أرفع شيء يقدر عليه فجلس  
 عليه فنظرت في قدره فاذا ليس قدره قدر الملوك فنظرت فيمن اعتاد في جلوسه  
 جلوس الملوك فلم أجدهم الا المعلمين فعلمت أنه معلم صبيان فقلنا كيف  
 علمت أنه أبق له غلام قال اني رأيته يترصد الطريق ينظر في وجوه الناس  
 قلنا كيف علمت انه أعور قال بينا هو كذلك اذ نزل فاستقبل رجلا قد  
 ذهب إحدى عينيه فعلمت انه شبهه بعلامه . وقال الحارث بن مرة نظر  
 اياس بن معاوية الي رجل فقال هذا غريب وهذا من أهل واسط وهو



معلم وهو يطلب عبداً له آبق فوجدوا الامر كما قال فسألوه فقال رأيته يمشي ويلتفت فعلمت انه غريب ورأيته وعلى ثوبه حمرة تربة واسط فعلمت أنه من أهلها ورأيته يمر بالصبيان فيسلم عليهم ولا يسلم على الرجال فعلمت أنه معلم ورأيته اذا مر بذي هيئة لم يلتفت اليه واذا مر بذي اسمال تأمله فعلمت انه يطلب آبقاً . وقال هلال بن العلاء الرقي عن القاسم بن منصور عن عمرو ابن بكير مرّ اياس بن معاوية فسمع قراءة من عليه فقال هذه قراءة امرأة حامل بغلام فسئل كيف عرفت ذلك فقال سمعت بصوتها ونفسها مخالطة فعلمت انها حامل وسمعت صحلاً فعلمت ان الحمل غلام ومرّ بعد ذلك بكتاب فيه صبيان فنظر الى صبي منهم فقال هذا ابن تلك المرأة فكان كما قال . وقال رجل لاياس بن معاوية علمني القضاء قال ان القضاء لا يعلم انما القضاء فهم ولكن قل علمني العلم وهذا هو سر المسألة فان الله سبحانه وتعالى يقول وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث اذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين فقهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً فخص سليمان بفهم القضية وعمهما بالعلم وكذلك كتب عمر الى قاضيه أبي موسى في كتابه المشهور الفهم الفهم فيما أدلى . والذي اختص به اياس وشريح من مشاركتهم لاهل عصرهما في العلم الفهم في الواقع والاستدلال بالامارات وشواهد الخال وهذا الذي فات كثيراً من الحكماء فأضاعوا كثيراً من الحقوق



### فصل

ومن انواع الفراسة ما أرشدت اليه السنة النبوية من التخلص من  
بالمسكروه بأمر سهل جداً من تعريض بقول أو فعل فمن ذلك ما رواه الامام

أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله  
 ان لي جارا يؤذيني قال انطلق فأخرج متاعك الي الطريق فاطلق فأخرج  
 متاعه فاجتمع الناس اليه فقالوا ما شأنك قال ان لي جارا يؤذيني فاجعلوا  
 يقولون اللهم العنه اللهم أخرجه فبلغه ذلك فاتاه فقال ارجع الي منزلك فوالله  
 لا أؤذك فهذه وأمثالها هي الحيل التي أباحتها الشريعة وهي تحيل الانسان بفعل  
 مباح على تحلصه من ظلم غيره وأذاه لا احتيال على اسقاط فرائض الله واستباحة  
 محارمه. وفي المسند والسنن عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من أحدث في صلاته فلينصرف فان كان في صلاة جماعة فليأخذ بأئفه  
 وainصرف وفي السنة كثير من المعاريض التي لا تبطل حقاً ولا تحقق باطلا كقوله  
 صلى الله عليه وسلم للسائل من أتم قال نحن من ماء وقوله للذي ذهب بغريمه  
 ليقتله ان قتله فهو مثله . وكان اذا أراد غزوة ورّى بغيرها وكان الصديق  
 رضي الله عنه يقول في سفر الهجرة لمن يسأله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من هذا بين يديك فيقول هاد يدلي على الطريق وكذلك الصحابة من  
 بعده . فروى زيد بن أسلم عن أبيه قال قدمت على عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه حلل من اليمن فقسمها بين الناس فرأي فيها حلة رديئة فقال كيف  
 أصنع بهذه ان أحسدم يقلها فطواها وجعلها تحت مجلسه وأخرج طرفها  
 ووضع الحلل بين يديه فجعل يقسم بين الناس فدخل الربير وهو على تلك  
 الحال فجعل ينظر الى تلك الحلة فقال ما هذه الحلة فقال عمر دعها عنك قال  
 ما شأنها قال دعها قال فاعطنيها قال انك لا ترضاها قال بلى قد رضىتها فلما  
 توثق منه واشترط عليه أن لا يردها رمي بها اليه فلما نظر اليها اذا بها رديئة  
 قال لا أريدها قال عمر أيها قد فرغت منها فأجازها عليه ولم يعبلها . وقال

عبد الله بن سلمة سمعت عليا يقول لا أغسل رأسي بغسل حتى آتي البصرة فأحرقها وأسوق الناس بعصاي الى مصر فاتيت أبا مسعود البصري فأخبرته فقال ان عليا يورد الامور موارد لا تحسنون تصدرونها على لا يغسل رأسه بغسل ولا يأتي البصرة ولا يحرقها ولا يسوق الناس عنها بعصاه على رجل أصلع انما على رأسه مثل الطست انما حوله شمرات . ومن ذلك تعريض عبد الله بن رواحة لامرأته بانشاد شعريوهم أنه يقرأ ليتخلص من أذاها حين واقع جاريته . وتعريض محمد بن مسلمة لكعب بن الاشرف حين أمنه بقوله ان هذا الرجل قد أخذنا بالصدقة وقد عانا . وتعريض الصحابة لابي رافع اليهودي

### فصل

ومن ذلك قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الثقفي وقد أقيم على دكان بعد صلاة الجمعة فقام على الدكان وقال ان الامير أمرني أن ألعن علي بن أبي طالب فالعنوه لعنه الله . ومن ذلك تعريض الحجاج بن علاط بل تصريحه لامرأته بهزيمة الصحابة وقتلهم حتى أخذ ماله منها ومن الفراسة الصادقة فراسة خزيمة بن ثابت حين أقام وشهد على عقد التتابع بين الاعرابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن حاضرا تصديقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع ما يخبر به . ومنها فراسة حذيفة بن اليمان وقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا الى المشركين فجلس بينهم فقال أبو سفيان لينظر كل منهم جلسه فبادر حذيفة وقال جلسه من أنت فقال فلان بن فلان . ومنها فراسة المغيرة بن شعبة وقد استعمله

عمر على البحرين فكرهه أهلها فعزله عمر فخافوا أن يرده عليهم فقال دهقانهم  
 أن فعلتم ما أمركم به لم يرد علينا قالوا صرنا بأمرك قال تجمعون مائة ألف  
 درهم حتى أذهب إلى عمر وأقول أن المغيرة اختان هذا ودفعه إليّ فجمعوا  
 ذلك فأتى عمر فقال يا أمير المؤمنين أن المغيرة اختان هذا فدفعه إلى فدعا عمر  
 المغيرة فقال ما تقول في هذا قال كذب أصلحك الله إنما كانت مائتي ألف  
 فقال ما حملك على ذلك قال العيال والحاجة فقال عمر للدهقان ما تقول  
 فقال لا والله لأصدقنك والله ما دفع إليّ قليلا ولا كثيرا ولكن كرهناه  
 وخشينا أن تردّه إلينا قال عمر للمغيرة ما حملك على هذا قال الخبيث كذب  
 عليّ وأردت أن أخزيه . وخطب المغيرة بن شعبة وفتى من العرب امرأة  
 وكان الفتى جميلا فأرسلت اليهما المرأة لا بد أن أراكما وأسمع كلامكما فاحضرا  
 أن شئتما فأجلستهما بحيث تراهما فلم المغيرة أنها تؤثر عليه الفتى فأقبل عليه  
 وقال لقد أوتيت حسنا وجمالا وبيانا فهل عندك سوي ذلك قال نعم فعدد عليه  
 محاسنه ثم سكت فقال المغيرة فكيف حسابك فقال لا يسقط عليّ منه شيء  
 وإني لأستدرك منه أقل من الخردله فقال المغيرة لكى أضع البسيرة في  
 زاوية البيت فينفقها أهل بيتي على ما يريدون فما أعلم بنفادها حتى يسألوني  
 غيرها فقالت المرأة والله لهذا الشيخ الذي لا يحاسبني أحبّ إليّ من الذي  
 يحصي عليّ أدنى من الخردله فتزوجت المغيرة . ومنها فراسة عمرو بن العاص  
 لما حاصر غزوة فبعث إليه صاحبها أن أرسل إليّ رجلا من أصحابك أكله  
 ففكر عمرو بن العاص وقال ما لهذا الرجل غيري نخرج حتى يدخل عليه  
 فكلمه كلاما لم يسمع مثله قط فقال له حدثني هل أحد من أصحابك مثلك  
 فقال لا تسأل من هوأني عندهم اعثوني إليك وعرضوني لما عرضوني ولا

يدرون ما يصنع بنى فأمر له بجارية وكسوة وبعث الى البواب اذا مرّ بك  
فأضرب عنقه وخذ ما معه فمر برجل من نصارى غسان فعرفه فقال يا عمرو  
قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج فرجع فقال له الملك ما ردك إلينا قال  
نظرت فيما أعطيتني فلم أجِدْ ذلك يسع مع بني عمي فأردت الخروج فأتيك  
بعشرة منهم تعطيهم هذه العطية فيكون معروفك عند عشرة رجال خيراً من  
أن يكون عند واحد قال صدقت عجل بهم وبعث الى البواب خلّ سبيله  
فخرج عمرو وهو يلتفت حتى اذا أمن قال لا عدت لمثلها فلما كان بعد رآه  
الملك فقال أنت هو قال نعم على ما كان من غدرك ومن ذلك فراسة الحسن  
ابن علي رضي الله عنه لما جرى اليه بابن ملجم قال له أريد أسارك بكلمة فأبى  
الحسن وقال تريد أن تعض أذني فقال ابن ملجم والله لو أمكنتني منها  
لاخذتها من صاخيها . قال أبو الوفاء بن عقيل فانظر الى حسن رأى هذا  
السيد الذي قد نزل به من المصيبة العاجلة ما يذهل الخلق وفطنته الى هذا  
الحد والى ذلك اللعين كيف لم يشغله حاله عن استرداده الحياة . ومن ذلك  
فراسة أخيه الحسين رضي الله عنه ان رجلاً ادعى عليه مالا فقال الحسين  
ليحلف على ما ادّعاؤه يأخذه قهراً الرجل لليمين وقال والله الذي لا اله الا هو  
فقال الحسين قل والله والله والله ان هذا الذي يدعيه قبلي ففعل الرجل  
ذلك وقام فاختلفت رجلاه وسقط ميتاً فقيل للحسين لم فعلت ذلك أي عدلت  
عن قوله والله الذي لا اله الا هو الى قوله والله والله والله فقال كرهت أن  
يتنى على الله فيجلم عنه . ومن ذلك فراسة العباس رضي الله عنه ما ذكره مجاهد  
قال بيما رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه اذ وجد ريحا فقال ليقيم صاحب  
هذه الريح فليتوضأ فاستحيا الرجل ثم قال ليقيم صاحب هذه فليتوضأ فان الله

لا يستحي من الحق فقال العباس ألا نقوم كلنا فتوضأ هكذا رواه الغرياني عن  
عن الاوزاعي مرسلا ووصله عن محمد بن مصعب فقال عن مجاهد عن ابن  
عباس رضي الله عنه وقد جرى مثل هذه القصة في مجلس عمر رضي الله عنه  
قال الشعبي كان عمر في بيت ومعه جرير بن عبد الله البجلي فوجد عمر ريحا  
فقال عزمت على صاحب هذه الريح لما قام فتوضأ فقال جرير يا أمير المؤمنين  
أو يتوضأ القوم جميعا فقال عمر يرحمك الله نعم السيد كنت في الجاهلية ونعم  
السيد أنت في الاسلام . ومن أحسن الفراسة فراسة عبد الملك بن مروان  
لما بعث الشعبي الى ملك الروم فحسد المسلمين عليه فبعث معه ورقة لطيفة الى  
عبد الملك فلما قرأها قال تدري ما فيها قال لا قال فيها « عجب كيف ملكت  
العرب غير هذا » أفتدري ما أراد قال لا قال حسدني بك فأراد أني اقتلك  
فقال الشعبي لو رأك يا أمير المؤمنين ما استكثرني فبلغ ذلك ملك الروم فقال  
والله ما أخطأ ما كان في نفسي ومن دقيق الفطنة أنك لا ترد على المطاع خطأه  
بين الملاء فتحملة رتبته على نصرة الخطأ وذلك خطأ ثان ولكن تلطف في اعلامه به  
حيث لا يشعر به غيره . ومن دقيق الفراسة أن المنصور جاءه رجل فاخبره  
انه خرج في تجارة فكسب مالا فدفعه الي امرأته فذكرت انه سرق من  
البيت ولم ير نقبا ولا أمانة فقال المنصور منذ كم تزوجتها قال منذ سنة قال  
بكرا أو ثيبا قال ثيبا قال فلها ولد من غيرك قال فدعا له المنصور بقارورة طيب  
يتخذها حاد الرائحة غريب النوع فدفعها اليه وقال له تطيب من هذا الطيب فانه  
يذهب غمك فلما خرج الرجل من عنده قال المنصور لاربعة من ثقاته ليقعد على  
كل باب من ابواب المدينة واحد منكم فمن شم منكم رائحة هذا الطيب من أحد  
فليأت به وخرج الرجل بالطيب فدفعه الي امرأته فلما شمته بعثت منه الى

رجل كانت تحبه وقد كانت دفعت اليه المال فتطيب منه ومر مجتارا ببعض  
أبواب المدينة فشم الموكل بالباب رائحة طيبة فأتى به المنصور فسأله من أين  
لك هذا الطيب فلجلج في كلامه فبعث به الي والي الشرطة فقال إن أحضر  
لك كذا وكذا من المال تغل عنه والا اضربه الف سوط فلما جرد للضرب  
أحضر المال على هيئته فدعا المنصور صاحب المال فقال ان رددت اليك  
المال تحكمني في امرأتك قال نعم قال هذا مالك وقد طلقت المرأة منك



### فصل في

ومنها أن شريكا دخل على المهدي فقال للخادم هات عود القاضي يعني  
البخور فجاء الخادم بعود يضرب به فوضعه في حجر شريك فقال ما هذا  
فبادر المهدي وقال هذا عود أخذه صاحب العسس البارحة فاحببت ان يكون  
كسره على يدك فدعا له وكسره . ومن ذلك ما يذكر عن المعتضد بالله انه كان  
جالسا يشاهد الصناعات فرأى فيهم اسود منكر الحلقة شديد المزح لعمل ضعف  
ما يعمل الصناعات ويدهم صرقاتين صرقاتين فأكبر أمره فاحضره وسأله عن أمره  
فلجلج فقال لبعض جلسائه أي شيء يقع لكم في أمره قالوا ومن هذا حتى تصرف  
فكرك اليه لعله لا عيال له وهو خالي القلب فقال قد خمنت في أمره تخميننا  
وما أحسبه باطلا اما أن يكون معه دنائير قد ظفر بها أو يكون لصا يتستر  
بالعمل فدعى به واستدعى بالضراب فضربه وحلف له ان لم يصدقته أن يضرب  
عنقه فقال لي الامان قال نعم الا فيما يجب عليك بالشرع فظن أنه قد أمنه فقال  
كنت أعمل في الآجر فاجتاز رجل في وسطه هميان فجاء الي مكان فجلس  
وهو لا يعلم مكاني فخلّ الهميان وأخرج منه دنائير فتأملته وادا كله دنائير

فساورته وكتفته وشدت فاه وأخذت الهميان وحملته على كتفي وطرحته في الاتون<sup>(١)</sup> وطيطته فلما كان بعد ذلك أخرجت عظامه فطرحتها في دجلة فأنفذ المعتضد من أحضر الدنانير من منزله وإذا على الهميان مكتوب فلان ابن فلان فنأدى في البلد باسمه فجاءت امرأة فقالت هذا زوجي ولي منه هذا الطفل خرج وقت كذا وكذا ومعه الف دينار فغاب الى الآن فسلم الدنانير الى امرأته وأمرها أن تعتد وأمر بضرب عنق الاسود وحمل جثته الى ذلك الاتون . وكانت للمعتضد من ذلك عجائب . منها أنه قام ليلة فاذا غلام قد وثب على ظهر غلام فاندس بين الغلمان فلم يعرفه فجاء فجعل يضع يده على فؤاد واحد بعد واحد فيجده ساكنا حتي وضع يده على فؤاد ذلك الغلام فاذا به يخفق خفقا شديداً فركضه برجله واستقره فأقر فقتله \* ومنها أنه رفع اليه ان صيادا ألقى شبكته في دجلة فوق وقع فيها جراب فيه كف مخضوبة بحناء وأحضر بين يديه فهاله ذلك وأمر الصياد ان يعاود طرح الشبكة هنالك ففعل فاخرج جرابا آخر فيه رجل فاغتم المعتضد وقال معي في البلد من يفعل هذا ولا أعرفه ثم أحضر ثقة له وأعطاه الجراب وقال طف به على كل من يعمل الجرب ببغداد فان عرفه أحد منهم فأسأله عمن باعه منه فاذا ذلك عليه فاسأل المشتري عن ذلك ونقر عن خبره فغاب الرجل ثلاثة أيام ثم عاد فقال لازلت أسأل عن خبره حتى انتهى الي فلان الهاشمي اشتراه مع عشرة جرب وشكي البائع شره وفساده ومن حملة ما قال انه كان يعشق فلانة المغنية وانه غيرها فلا يعرف لها خبر وادعي أنها هربت والجيران يقولون قتلها فبعب المعتضد من كبس منزل الهاشمي وأحضره وأحضر اليد والرجل وأراد اياها

(١) الاتون كتور ويحفف ا حدود الحياو والخصاص اه قاموس



فلما رآها انتقع لونه وأيقن بالهلاك واعترف فأمر المعتضد بدفع ثمن الجارية  
إلى مولايها وحبس الهاشمي حتى مات في الحبس

### فصل

ومن محاسن الفراسة أن الرشيد رأي في داره حزمة خيزران فقال  
لوزير الفضل بن الربيع ما هذه قال عروق الرماح يا أمير المؤمنين ولم يقل  
الخيزران لموافقة اسم أمه . ونظير هذا أن بعض الخلفاء سأل ولده وفي يده  
مسواك ما جمع هذا قال محاسنك يا أمير المؤمنين وهذا من الفراسة في تحسين  
اللفظ وهو باب عظيم النفع اعتنى به الأكابر والعلماء وله شواهد كثيرة  
في السنة وهو من خاصية العقل والمطنة فقد روينا عن عمر رضي الله عنه  
أنه خرج يعس المدينة بالليل فرأى ناراً موقدة في خباء فوقف وقال يا أهل  
الضوء وكره أن يقول يا أهل النار . وسأل رجلاً عن شيء هل كان قال  
لا أطال الله بقاءك فقال قد علمتم فلم تتعلموا هلاً قلت لا وأطال الله بقاءك  
وسئل العباس أنت أكبر أم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو أكبر مني  
وأنا ولدت قبله . وسئل عن ذلك غياث بن أشيم فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أكبر مني وأنا أسنّ منه وكان لبعض القضاة جليس أعمي فكان إذا أراد  
أن ينهض يقول يا غلام اذهب مع أبي محمد ولا يقول خذ بيده قال والله  
ما أخلّ بها مرة واحدة . ومن ألطف ما يحكى في ذلك أن بعض الخلفاء سأل  
رجلاً عن اسمه قال سعد يا أمير المؤمنين قال أيّ السعد أنت قال سعد السعد  
لك يا أمير المؤمنين وسعد الذابح لأعدائك وسعد بلع على سباطك وسعد  
الآخية لسرك فاعجبه ذلك . ويشبه هذا أن معن بن زائدة دخل على المنصور

فقارب في خطوه فقال المنصور كبرت سنك يا معن قال في طاعتك يا أمير المؤمنين قال انك لجلد قال على أعدائك قال وان فيك لبقية قال هي لك. وأصل هذا الباب قوله تعالى وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ان الشيطان ينزغ بينهم اذا كلم بعضهم بعضا بغير التي هي أحسن فرب حرب كان وقودها جثث أوهام . هاجها قبيح الكلام . وفي الصحيحين من حديث سهل بن حنيف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقولنَّ أحدكم خبثت نفسي ولكن ليقل لقست نفسي وخبثت ولقست وعثت متقاربة في المعنى فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ الخبث لبشاعته وارشدهم الى العدول الى لفظ احسن منه وان كان بمعناه تعليماً للادب في المنطق وارشاداً الى استعمال الحسن وهجر القبيح في الاقوال كما ارشدهم في ذلك الى الاخلاق والافعال

### فصل

ومن عجيب المراساة ما ذكر عن أحمد بن طولون انه بينما هو في مجلس له يتنزه فيه اذ رأى سائلاً في ثوب خلق فوضع دجاجة على رغييف وحلوي وأمر بعض العلمان فدفعه اليه فلما وقع في يده لم يهش له ولم يعباؤه فقال للغلام جئني به فلما وقف قدماه استنطقه فأحسن الجواب ولم يضطرب من هيئته فقال هات الكتب التي معك واصدقني من بعثك فقد صح عندي انك صاحب خبر وأحضر السياط فاعترف فقال له من جلسائه هذا والله السحر قال ما هو بسحر ولكن فراسة صادقة رأيت سوء حاله فوجهت اليه بطعام يشرد الى اكله الشبعان فما هتس له ولا مدّ يده اليه فأحضرتة فتلقتاني بقوة جاش فلما رأيت وثاقة حاله وقوة جاشه علمت أنه صاحب خبر وكان

كذلك . ورأى يوما حمالا يحمل صنًا وهو يضطرب تحته فقال لو كان هذا الاضطراب من ثقل المحمول لغاصت عنق الحمال وأنا أرى عنقه بارزة وما أرى هذا الامر الا من خوف فأمر بحط الصن فاذا فيه جارية مقتولة وقد قطعت فقال أصدقني عن حالها فقال أربعة نفر في الدار الفلانية أعطوني هذه الدنانير وأمروني بحمل هذه المقتولة فضربه وقتل الاربعة . وكان يتفكر ويطوف يسمع قراءة الأئمة فدعا ثقتة وقال خذ هذه الدنانير وأعطاها امام مسجد كذا فانه فقير مشغول القلب ففعل وجلس معه وبأسطه فوجد زوجته قد ضربها الطلق وليس معه ما يحتاج اليه فقال صدق عرف شغل قلبه في كثرة غلظه في القراءة ﴿ ومن ذلك ﴾ أن اللصوص أخذوا في زمن المكتفي بالله مالا عظيما فألزم المكتفي صاحب الشرطة باخراج اللصوص أو غرامة المال فكان يركب وحده ويطوف ليلا ونهارا الى ان اجتاز يوما في زقاق خال في بعض أطراف البلد فدخله فوجده منكرا ووجده لا ينفذ فرأى على بعض أبوابه شوك سمك كثير وعظام الصلب فقال لشخص كم يقوم التقدير ثمن هذا السمك الذي هذه عظامه قال دينار قال أهل الزقاق لا تحمل أحوالهم مشتري متل هذا لانه زقاق بين الاختلال الي جانب الصحراء لا ينزله من معه شيء يخاف عليه أوله مال ينفق منه هذه النفقة وما هي الا بلية ينبغي أن يكشف عنها فاستبعد الرجل هذا وقال هذا فكر بعيد فقال اطلبوا لي امرأة من الدرب اكلمها فصدق بابا غير الذي عليه الشوك واستسقى ماء فخرجت عجوز ضعيفة فما زال يطلب شربة بعد شربة وهي تسقيه وهو في خلال ذلك يسأل عن الدرب وأهله وهي تخبره غير عارفة بعواقب ذلك الى أن قال لها وهذه الدار من يسكنها وأوماً الي الى غايها

عظام السمك فقات فيها خمسة شبان اعفار كأنهم تجار وقد نزلوا منذ شهر  
لأنهم زهرا الا في كل مدة طويلة ونرى الواحد منهم يخرج في الحاجة  
ويعود سريعا وهم في طول النهار يجتمعون فيا كلون ويشربون ويلعبون  
بالشطرنج والنرد ولهم صبي يخدمهم فاذا كان الليل صعدوا الى دار لهم  
بالكرخ ويدعون الصبي في الدار يحفظها فاذا كان سحرا جاؤا ونحن نيام لا  
نشعر بهم فقال للرجل هذه صفة لصوص أم لا قال بلي فأنفذ في الحال فاستدعي  
عشرة من الشرط وأدخلهم الى أسطحة الحيران ودق هو الباب فجاء الصبي  
ففتح فدخل الشرط معه فما فاته من القوم أحد فكانوا هم أصحاب الجنابة  
بعضهم . ومن ذلك ان بعض الولاة سمع في بعض ليالي الشتاء صوتا بدار  
يطلب ماء باردا فأمر بكبس الدار فأخرجوا رجلا وامرأة فقيل له من أين علمت  
قال الماء لا يبرد في الشتاء انما ذلك علامة من هذين . وأحضر بعض  
الولاة شخصين متهمين بسرقة فأمر أن يؤتى بكوز من ماء فأخذه بيده  
فألقاه عمدا فانكسر فارتاع أحدهما وتبت الآخر فلم يتغير فقال للذي انزعج  
اذهب وقال للآخر أحضر العملة فقيل له من أين عرفت ذلك فقال اللص قوى  
القلب لا ينزعج والبريء يرى أنه لو نزلت في البيت فأرة لازعجته ومنعته  
من السرقة

—\*—  
فصل —

ومن الحكم بالفراسة والامارات ما رواه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع  
عن أبيه قال خاصم غلام من الانصار أمه الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
فجحدته فسأله البينة فلم تكن عنده وجاءت المرأة تنفر فتشهدوا انها لم تزوج

وان الغلام كاذب عليها وقد قذفها فأمر عمر بضربه فلقية على رضى الله عنه  
فسأل عن أمرهم فدعاهم ثم قعد في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وسأل  
المرأة فجحدت فقال للغلام اجحدها كما جحدتك فقال يا ابن عم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إنها أُمِّي قال اجحدها وأنا أبوك والحسن والحسين  
أخواك قال قد جحدتها وأنكرتها فقال عليّ لا ولياء المرأة أمرى في هذه  
المرأة جائز قالوا نعم وفينا أيضا فقال عليّ أشهد من حضر أنى قد زوجت  
هذا الغلام من هذه المرأة الغريبة منه يا قنبر ائنى بطينة فيها دراهم  
فأتاه بها فعدّ أربعمئة وثمانين درهما فقذفها مهرًا لها وقال للغلام خذ بيد  
امراتك ولا تأتينا الا وعليك أثر العرس فلما ولى قالت المرأة يا أبا الحسن  
الله الله هو النار هو والله ابني قال كيف ذلك قالت ان أباه كان زنجيا وان اخوتي  
زوجوني منه فحملت بهذا الغلام وخرج الرجل غازيا فقتل ولعثت بهذا الى  
حى بنى فلان فنشأ فيهم وأنفت أن يكون ابني فقال عليّ أنا أبو الحسن وألحقه  
وثبت نسبه . ومن ذلك ان عمر بن الخطاب سأل رجلا كيف أنت فقال ممن  
يحب الفتنة ويكره الحق ويشهد على مالم يره فأمر به الى السجن فأمر عليّ  
برده فقال صدق فقال كيف صدقته قال يحب المال والولد وقد قال الله تعالى  
انما أموالكم وأولادكم فتنة ويكره الموت وهو الحق ويشهد أن محمدا رسول  
الله ولم يره فأمر عمر رضى الله عنه باطلاقه وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته  
وقال الاصمعي بن نباتة جاء رجل الى مجلس عليّ والناس حوله فجلس بين  
يديه ثم التفت الى الناس فقال يامعشر الناس ان للداخل حيرة وللسائل روعة  
وهما دليل السهو والغفلة فاحتملوا رلته ان كانت من سهو نزل بي ولا  
تحسبوني من سر الدواب عند الله الذين لا يعقلون فتبسم عليّ رضى الله عنه

وأعجب به فقال يا أمير المؤمنين اني وجدت ألفاً وخمسة درهم في خربة  
بالسواد فما عليّ ومالي فقال له عليّ رضي الله عنه ان كنت أصبتها في خربة  
تؤدي خراجها قرية أخرى عامرة بقربها فهي لاهل تلك القرية . وان كنت  
وجدتها في خربة ليس تؤدي خراجها قرية أخرى عامرة فلك فيها أربعة أخماس  
ولنا خمس قال الرجل أصبتها في خربة ليس حولها أنيس ولا عندها عمران  
نخذ الخمس قال قد جعلته لك . وأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه برجل أسود  
ومعه امرأة سوداء فقال يا أمير المؤمنين اني أغرس غرساً أسود وهذه سوداء  
على ما تري فقد أتتني بولد أحمر فقالت المرأة والله يا أمير المؤمنين ما خنته وانه  
لولده فبقي عمر لا يدري ما يقول فسئل عن ذلك علي بن أبي طالب رضي الله  
عنه فقال للأسود ان سألتك عن شيء أتصدقني قال أجل والله قال هل واقعت  
امراتك وهي حائض قال قد كان ذلك قال عليّ الله أكبر إن النطفة اذا خلطت  
بالدم خلقت الله عز وجل منها خلقا كان أحمر فلا تنكر ولدك فانت جنيت على  
نفسك . وقال جعفر بن محمد أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بامرأة قد  
تعلقت بستاب من الألبصار وكانت تهواه فلما لم يساعدوا احتالت عليه فاخذت  
بيضة فالقت صفرتها وصبت البياض على ثوبها وبين نخذيها ثم جاءت الى عمر  
رضي الله عنه صارخة فقالت هذا الرجل غلبني على نفسي وفضحي في أهلي  
وهذا أثر فعاله فسأل عمر النساء فقلن له ان ببدنها وثوبها أثر المني فهم يعقوبة  
الشباب فجعل يستغيث ويقول يا أمير المؤمنين تبنت في أمري فوالله ما أتيت  
فاحشة وما هممت بها فلقد راودتني عن نفسي فاعتصمت فقال عمر يا أبا الحسن  
ما ترى في أمرها فنظر على ما علي الثوب ثم دعا بماء حار شديد الغليان  
فصب على الثوب فجمد ذلك البياض ثم أخذه واشتمه وذاقه فعرف طعم

البيض وزجر المرأة فاعترفت . قلت ويشبه هذا ما ذكره الحرقى وغيره عن أحمد أن المرأة إذا ادعت أن زوجها عقيم وأنكر ذلك وهي ثيب فإنه ينخل معها في بيت ويقال له أخرج ماءك على شيء فإن ادعت أنه ليس بمني جعل على النار فإن ذاب فهو مني وبطل قولها وهذا مذهب عطاء بن أبي رباح وهذا حكم بالأمارات الظاهرة فإن المني إذا جعل على النار ذاب واضمحل وإن كان بياض بيض تجمع وتيبس فإن قال أنا أعجز عن إخراج مائي صح قولها . ويشبه هذا ما ذكره بعض القضاة أن زوجين ترافعا إليه وادعى كل منهما أن الآخر يغوط عند الجماع وتناكرا فامر أن يطعم أحدهما لفتا والآ خر قثاء فعلم صاحب العيب بذلك . وقال أصبغ بن نباتة إن شابا شكأ الى على رضى الله عنه نفرا فقال إن هؤلاء خرجوا مع أبى فى سفر فعادوا ولم يعدأبى فسألهم عنه فقالوا مات فسألهم عن ماله فقالوا ما ترك شيأ وكان معه مال كثير وترافعنا الى شريح فاستحلهم وخلقى سبيلهم فدعا على بالشرط فوكل بكل رجل رجلين وأوصاهم أن لا يمكنوا بعضهم أن يدنو من بعض ولا يمكنوا أحدا نكلمهم ودعا كاتبه ودعا أحدهم فقال أخبرنى عن أبى هذا الفتى أى يوم خرج معكم وفى أى منزل نزلتم وكيف كان سيركم وبأى علة مات وكيف أصيب بماله وسأله عن غسله ودفنه ومن تولى الصلاة عليه وأين دفن ونحو ذلك والكاتب يكتب فكبر على فكبر الحاضرون والمتهمون لاعلم لهم الا أنهم ظنوا ان صاحبهم قد أقر عليهم ثم دعا آخر بعد أن غيب الاول عن مجلسه فسأله كما سأل صاحبه ثم الآخر كذلك حتى عرف ما عند الجميع فوجد كل واحد منهم يخبر بضد ما أخبر به صاحبه ثم أمر برد الاول فقال يا عدو الله قد عرفت عنادك وكذبك بما سمعت من أصحابك وما ينجيك من العقوبة

الا الصدق ثم أمر به الي السجن وكبر وكبر معه الحاضرون فلما أبصر القوم الحال لم يشكوا ان صاحبهم أقرّ عليهم فدعا آخر منهم فهدده فقال يا أمير المؤمنين والله لقد كنت كارها لما صنعوا ثم دعا الجميع فاقروا بالقصة واستدعي الذي في السجن وقيل له قد أقر أصحابك ولا ينجيك سوى الصدق فأقر بكل ما أقر به القوم وأغرهمهم المال وأقاد منهم بالقتيل . ورفع الي بعض القضاة رجل ضرب رجلا على هامته فادّعى المضروب أنه أرا ل بصره وشبه فقال يتمتع بأن يرفع عييه الي قرص الشمس ان كان صحيحا لم تثبت عيناه لها وينحدر منها الدمع وتحرق خرقه وتقدم الي أنفه فان كان صحيح الشم بلغت الرائحة خيشومه ودمعت عيناه . ورأيت في أقضية علي رضي الله عنه نظير هذه القضية وان المضروب ادّعى أنه أخرس وأمر أن يخرج لسانه وينخس بآبرة فان خرج الدم أحمر فهو صحيح اللسان وان خرج أسود فهو أخرس \* وقال أصبغ بن نباتة قيل لعلي رضي الله عنه في فداء أسرى المسلمين من أيدي المشركين فقال فادوا منهم من كانت جراحاته بين يديه دون من كانت من ورائه فانه فارق . قال وأوصي رجل الي آخر أن يتصدق عنه من هذه الالف دينار بما أحب فتصدق بعشرها وأمسك الباقي فخاصموه الي علي رضي الله عنه وقالوا تأخذ النصف وتعطينا النصف فقال أنصفوك قال انه قال لي أخرج منها ما أحببت قال فأخرج عن الرجل تسعمائة والباقي لك قال وكيف ذاك قال لان الرجل أمرك ان تخرج ما أحببت وقد أحببت التسعمائة فأخرجها \* وقضى في رجلين حرين يبيع أحدهما صاحبه علي انه عبد ثم يهربان من بلد الي بلد بقطع أيديهما لانهما سارقان لا نفسيهما ولأموال الناس \* قلت وهذا من أحسن القصاء هو الحق وهما أولى بالقطع من السارق



المعروف فان السارق انما قطع دون المنتهب والمغتصب لانه لا يمكن التحرز منه ولهذا قطع النباش ولهذا جاءت السنة بقطع جاحد العارية \* وقضى على رضي الله عنه في امرأة تزوجت فلما كان ليلة زفافها ادخلت صديقها الحجلة سرا وجاء الزوج فدخل الحجلة فوثب اليه الصديق فاقتتلا فقتل الزوج الصديق فقامت اليه المرأة فقتلته فقضى بدية الصديق على المرأة ثم قتلها بالزوج وانما قضى بدية الصديق عليها لأنها هي التي عرضته لقتل الزوج له فكانت هي المتسببة الي قتله وكانت أولى بالضمان من الزوج المباشر لان المباشر قتله قتلا مأذونا فيه دفعا عن حرمة فهذا من أحسن القضاء الذي لا يمتدى اليه كثير من الفقهاء وهو الصواب \* وقضى في رجل فر من رجل يريد قتله فأمسكه له آخر حتي أدركه فقتله وبقر به رحل ينظر اليهما وهو يقدر على تخليصه فوقف ينظر اليه حتي قتله فقضى ان يقتل القتال ويحبس المسك حتي يموت وتفقأ عين الناظر الذي وقف ينظر ولم ينكر فذهب الامام أحمد رضي الله عنه وغيره من أهل العلم الي القول بذلك الا في فقأ العين ولعل علي رأي تعزيره بذلك مصلحة للامة وله مساغ في الشرع في مسأله فقأ عين الناظر الي بيت الرجل من خص أو طاعة كما جاءت بها السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها ولا دافع لكونه جنى على صاحب المنزل ونظر نظراً محرماً لا يحل له أن يقدم عليه فجوز له النبي صلى الله عليه وسلم ان يحرقه فيفقأ عينه وهذا مذهب الشافعي وأحمد \* وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع في بيت قوم لغير اذنهم ففقأوا عينه فلا دية له ولا قصاص . وفي الصحيحين من حديث الرهراء عن سهل قال اطلع رجل في حجرة رسول الله صلى الله

عليه وسلم ومعه مدرى يحك بها رأسه فقال لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في  
 عينك إنما جعل الاستئذان من أجل النظر وفي صحيح مسلم عنه أن رجلاً اطلع  
 على النبي صلى الله عليه وسلم من ستر الحجرة وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم  
 مدرى فقال لو أعلم أن هذا ينظرني حتى آتيه لطعنت بالمدرى في عينه وهل  
 جعل الاستئذان إلا من أجل النظر أي لو أعلم أنه يقف لي حتى آتيه. وفي  
 الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اطلع في بعض حبر النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقام النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص فذهب نحو الرجل  
 يختلفه ليطعنه به قال فكأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يختلفه  
 ليطعنه. وفي سنن البيهقي وغيره عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن أعرابياً  
 أتى باب النبي صلى الله عليه وسلم فألقم عينه خصاص الباب فبصر به النبي صلى  
 الله عليه وسلم فأخذ عوداً محتدماً فوجأ عين الأعرابي فانقمع فقال لو ثبت لفقات  
 عينك وفي الصحيحين من حديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأةً أطلع عليك نسير أذن نخذفته  
 بمحصة ففقات عينه ما عليك من جناح وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع في بيت قوم غير اذنهم  
 فقد حل لهم أن يفتوا عينه وفي سنن البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لو أن رجلاً اطلع في بيت رجل ففتأ عينه ما كان  
 عليه فيه شيء فالحق الأخذ بموجب هذه السلسلة الصحيحة الصريحة والناظر  
 إلى القاتل يقتل المسلم وهو يستطيع أن يخلصه وينهاه أعظم إنما عند الله تعالى  
 وأحق بفتأ العين والله أعلم. وقصي أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في رجل  
 قطع فرح امرأة أن يؤخذ منه دية المرح ويحرق على امساكها حتى يموت

وان طلقها انفق عليها فله ما أحسن هذا القضاء وأقرب به من الصواب .  
فأما العرج ففيه الدية كاملة اتفاقاً . وأما انفاقه عليها ان طلقها فلا أنه أفسدها  
على الأزواج الذين يقومون بنفقتها ومصالحها فساداً لا يعود . وأما إجباره  
على امساكها فمعاينة له بنقيض قصده فانه قصد التخلص منها بأمر محرم وقد  
كان يمكنه التخلص بالطلاق والخلع فعدل عن ذلك الى هذه المسألة القبيحة  
فكان جزاؤه أن يلزم بامساكها الى الموت . وقضي في مولود ولد له رأسان  
وصدران في حق واحد فقالوا له أيورث ميراث اثنين أم ميراث واحد فقال  
يترك حتى ينام ثم يصاح به فان انتبها جميعاً كان له ميراث واحد وان انتبه  
واحد وتبقى الآخر كان له ميراث اثنين . فان قيل فكيف تزوج من ولدت  
كذلك قلت هذه مسألة لم أر لها ذكراً في كتب الفقهاء وقد قال أبو جيلة رأيت  
بفارس امرأة لها رأسان وصدران في حق واحد متزوجة تغار هذه على هذه  
وهذه على هذه والقياس أنها تزوج كما تزوج النساء ويتمتع الزوج بكل واحد من  
الفرجين والوجهين فان ذلك زيادة في خلقة المرأة هذا اذا كان الرأسان على حق  
واحد ورجلين فان كانا على حقوين وأربعة أرجل فقد روي محمد بن سهل حدثنا  
عبد الله بن محمد البلوي حدثني عمارة بن يزيد حدثنا عبيد الله بن العلاء عن  
الرهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
بإنسان له رأسان وفمان وأربع أعين وأربع أيدي وأربع أرجل وأحليلان ودبران  
فقالوا كيف يرث يا أمير المؤمنين فدعا بعلي رضي الله عنه فقال فيها قضيتان  
احدهما ينظر اذا نام فان غط غطيظ واحد فنفس واحدة وان غط من كل منهما  
فنفسان . وأما القضية الاخرى فيطعمان ويسقيان فان بال منهما جميعاً فنفس  
واحدة وان بال من كل واحد منهما على حدة وتغوط من كل واحد على حدة

فنفسان فلما كان بعد ذلك طلبا النكاح فقال علي رضي الله عنه لا يكون فرج في فرج وعين تنظر ثم قال اما اذا قد حدث فيها الشهوة فانهما سيموتان جميعا سريعا فالبثا أن ماتا وبينهما ساعة أو نحوها



### فصل

ومن ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى بامرأه زنت فافترت فامر برجمها فقال علي رضي الله عنه لعل بها عذرا ثم قال لها ما حملك على الزنا قالت كان لي خليط وفي ابله ماء ولبن ولم يكن في إبلتي ماء ولا لبن فظمت فاستسقيته فأبى أن يسقيني حتي أعطيه نفسي فأبيت عليه ثلاثا فلما ظممت وظننت أن نفسي ستخرج أعطيته الذي أراد فسقاني فقال علي الله أكبر فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم . وفي السنن للبيهقي عن ابي عبد الرحمن السلمي أني عمر بامرأة جهدها العطش فمترت على راع فاستسقت فأبى أن يسقيها الا أن تتمكنه من نفسها ففعلت فشاورة الناس في رجمها فقال علي هذه مضطرة أرى أن يخلى سبيلها ففعل . قلت والعمل على هذا لو اضطرت المرأة الي طعام أو شراب عند رجل فسمعها الا نفسها وخافت الهلاك فمكنته من نفسها فلا حدة عليها . فان قيل فهل يجوز لها في هذه الحالة أن تتمكن من نفسها أم يجب عليها أن تصبر ولو ماتت . قلت هذه حكمها حكم المسكرة على الزنا التي يقال لها ان مكنت من نفسك والا قتلتك والمسكرة لا حدة عليها ولها أن تقتدي من القتل بذلك ولو صبرت لكان أفضل لها ولا يجب عليها أن تتمكن من نفسها كما لا يجب على المسكرة على<sup>(١)</sup> أن يتلفط به وان صبرحتي قتل لم يكن آثما

( ١ ) ها سقط في جميع النسخ ولعله لمط « الكمر »

فالمكرهه على الفاحشة أولى . فان قل لو وقع مثل ذلك لرجل وقيل له ان لم تمكن من نفسك والا قتلناك أو منع الطعام والشراب حتى يمكن من نفسه وخاف الهلاك فهل يجوز له التمكين قيل لا يجوز له ذلك ويصبر للموت . والفرق بينه وبين المرأة أن العار الذي يلحق المفعول به لا يمكن تلافيه وهو شر مما يحصل له بالقتل أو منع الطعام والشراب حتى يموت فان هذا فساد في نفسه وعقله وقلبه ودينه وعرضه ونظمة الاوطي مسمومة تسري في الروح والقلب فتفسدهما فسادا قليا أن يرحى معه صلاح ففساد التفريق بين روحه وبدنه بالقتل دون هذه المفسدة . ولهذا يجوز له أو يجب عليه أن يقتل من يراوده عن نفسه ان امكنه ذلك من غير خوف مفسدة . ولو فعله السيد لعبده بيع عليه ولم يمكن من استدامة ملكه عليه وقال بعض السلف يعتق عليه وهو قول مبني على العتق بالمثل لا سيما اذا استكرهه على ذلك فان هذا جار مجري المثلة . وقد سئل الامام احمد رضى الله عنه عن رجل يهيم بعلامه فأراد بعض الناس أن يرفعه الى الامام فدبر غلامه فقال يحال بينه وبينه اذا كان فاحرا معلما فان قيل فهل يباح للغلام أن يهرب قيل نعم يباح له ذلك قال ابو عمر الطرسوسي تحريم اللواط باب اباحة الهرب للمملوك اذا أريد منه هذا البلاء ثم ساق باسناد صحيح الى عبد الله بن المبارك عن سفيان الموري ان عبداً أتاه فقال انى مملوك لهؤلاء يأمرونى بما لا يصلح أو نحوه قال اذهب فى الارض وذكر القاسم بن الريان قال سئل عبد الله بن المبارك عن الغلام اذا أرادوا أن يفضحوه فال يمنع ويدب عن نفسه قال أرأيت ان علم أن لا ينجيه الا القتل أقتل حتى ينحو قال نعم انتهى ويكون مجاهدا ان قتل وشهيدا ان قتل فان من قتل دون ماله فهو شهيد فكيف من قتل دون هذه الفاحشة

﴿ فصل ﴾

ومن ذلك ان امرأة رفعت الي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قدرنت فسألها عن ذلك فقالت نعم ياأمير المؤمنين وأعادت ذلك وأيدته فقال علي انها لتسهل به استهلال من لا يعلم انه حرام فدرأ عنها الحد وهذا من دقيق الفراسة



﴿ فصل ﴾

ومن قضايا علي رضي الله عنه انه اتي برجل وجد في خربة بيده سكين متلطخ بدم ودين يديه قتيل يتشحط في دمه فسأله فقال أنا قتلته قال اذهبوا به فاقتلوه فلما ذهبوا به أقبل رجل مسرعا فقال يا قوم لا تعجلوا ردوه الي علي فردوه فقال الرجل ياأمير المؤمنين ما هذا صاحبه أنا قتلته فقال علي للاول ما حملك علي أن قتلت أنا قتله ولم تقتله قال ياأمير المؤمنين وما أستطيع أن أصنع وقد وقف العسس علي الرجل يتشحط في دمه وأنا واقف وفي يدي سكين وفيها أثر الدم وقد أخذت في خربة نخفت أن لا يقبل مني وأن يكون قسامة فاعترفت بما لم أصنع واحتسبت نفسي عند الله فقال علي نأما صنعت فكيف كان حديثك قال اني رحل قصاب خرجت الي حانوتي في الغلس فذبحت بقره وسلاحتها فبينما أنا أصلحها والسكين في يدي أخذني البول فأثيت خربة كانت بقربي فدخلتها فقضيت حاجتي وعدت أريد حانوتي فاذا بهذا المقتول يتشحط في دمه فراعى أمره فوقفت أنظر اليه والسكين في يدي فلم أشعر إلا بأصحابك قد وقفوا علي فأخذوني فقال الناس هذا قتل

هذا ماله قاتل سواه فأيقنت أنك لا تترك قولهم لقولي فاعترفت بما لم أجنه  
 فقال علي للمقر الثاني فأنت كيف كانت قصتك فقال اعرابي أفس فقتلت  
 الرجل طمعا في ماله ثم سمعت حس العسس نخرجت من الخربة واستقبلت  
 هذا القصاب على الحال التي وصف فاستترت منه ببعض الخربة حتى أتى  
 العسس فأخذوه وأتوك به فلما أمرت بقتله علمت أنني أبوء بدمه أيضا  
 فاعترفت بالحق فقال علي للحسن رضي الله عنه ما الحكم في هذا قال يا أمير  
 المؤمنين إن كان قد قتل نفسا فقد أحيأ نفسا وقد قال الله تعالى ومن  
 أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا نخلي على رضي الله عنه عنهما وأخرج دية  
 القتل من بيت المال . وهذا إن كان وقع صلحا برضا الاولياء فلا اشكال  
 وإن كان بغير رضاهم فالمعروف من أقوال الفقهاء أن القصاص لا يسقط بذلك  
 لأن الجاني قد اعترف بما يوجب له ولم يوجد ما يسقطه فيتعين استيفاءؤه .  
 وبعد فلحكم أمير المؤمنين وجه قوي . وقد وقع نظير هذه القصة في زمن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنها ليست في القتل قال النسائي حدثنا  
 محمد بن يحيى بن كثير الخرائي حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة حدثنا أسباط  
 ابن نصر عن سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة وقع عليها رجل  
 في سواد الصبح وهي تتمد إلى المسجد بمكروه على نفسها فاستغاثت برجل  
 مر عليها وفر صاحبها ثم مر عليها ذوو عدد فاستغاثت بهم فادركوا الرجل  
 الذي استغاثت به فأخذوه وسبقهم الآخر فجاءوا به يقودونه اليها فقال أنا  
 الذي أغثتك وذهب الآخر فأثوا به النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنه  
 وقع عليها وأخبر القوم أنهم أدركوه يشتد فقال إنما كنت أغنيها على صاحبها  
 فأدركني هؤلاء فأخذوني فقالت كذب هو الذي وقع علي فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم انطلقوا به فارجموه فقام رجل فقال لا ترجموه وارجموني  
فأنا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع ثلاثة عند رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الذى وقع عليها والذي أغاثها والمرأة فقال أما أنت فقد غفر لك  
وقال للذى أغاثها قولا حسنا فقال عمر رضي الله عنه ارحم الذى اعترف  
بالزنا فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا لأنه قد تاب ورواه الامام  
احمد فى مسنده عن محمد بن عبد الله بن الزبير. حدثنا اسرائيل عن سماك  
عن علقمة بن وائل عن أبيه فذكره وفيه فتمالوا يا رسول الله ارجمه فقال لقد  
تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم.

وقال أبو داود « باب فى صاحب الحديجيء فيقر » حدثنا محمد بن يحيى  
ابن فارس عن الثريابي عن اسرائيل عن سماك فذكره بنحوه وفيه ألا ترجمه  
قال لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم

وقال الترمذى ( باب ما جاء فى المرأة اذا استكرهت على الرنا )  
حدثنا على بن حجر أنا معتمر بن سليمان الرقي عن الحجاج بن أرطاة عن  
عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال استكرهت امرأة على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم فدرأ عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد وأقامه على الذى  
أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهرا . قال الترمذى هذا حديث غريب ليس  
اسناده بمتصل وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه وسمعت محمدا  
يقول عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه يقال انه ولد  
بعد موت أبيه بأشهر والعمل على هذا عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
وغيرهم أن ليس على المكره حد ثم ساق حديث علقمة بن وائل عن أبيه من  
طريق محمد بن يحيى النيسابورى عن الثريابي عن سماك عنه. ونقظه ان امرأة



خرجت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة فلقبها رجل  
 فتحملها فقضى حاجته منها فصاحت فاطلق ومر عليها رجل فقالت ان ذاك  
 الرجل فعل بي كذا وكذا ومرت بعصابة من المهاجرين فقالت ان ذاك الرجل  
 فعل بي كذا وكذا فانطلقوا الى الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها فأتوها به  
 فقالت نعم هو هذا فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر به ليرجم  
 قام صاحبها الذي وقع عليها فقال يا رسول الله أنا صاحبها فقال لها اذهبي فقد  
 غفر الله لك وقال للرجل قولا حسنا وقال للرجل الذي وقع عليها ارجموه  
 وقال لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم \* قال الترمذي هذا حديث  
 حسن غريب \* وفي نسخة صحيحة وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه  
 وهو أكبر من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار لم يسمع من أبيه \* قلت هذا  
 الحديث اسناده على شرط مسلم ولعله تركه لهذا الاضطراب الذي وقع في  
 متنه والحديث يدور على شماك وقد اختلفت الرواية على رجم المعترف فقال  
 أسباط بن نصر عن شماك فأبى أن يرضه ورواية أحمد وأبي داود ظاهرة في  
 ذلك ورواية الترمذي عن محمد بن يحيى صريحة في أنه رجمه وهذا الاضطراب  
 اما من شماك وهو الظاهر واما ممن هو دونه والأشبه أنه لم يرضه كما رواه  
 أحمد والنسائي وأبو داود ولم يذكروا غير ذلك ورواته حفظوا أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سئل رجمه فأبى وقال لا. والذي قال انه أمر برجمه اما أن  
 يكون جري على المعتمد واما أن يكون اشتبه عليه أمره برجم الذي جاؤا به  
 أولا فوهم وقال انه أمر برجم المعترف وأيضا فالذين رجمهم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في الرنا مضبوطون معدودون وقصصهم محفوظة معروفة  
 وهم ستة نفر الغامدية وماعز وصاحبة العسيف واليهوديان والظاهر ان

راوي الرجم في هذه القصة استبعد أن يكون قد اعترف بالزنا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرمه وعلم أن من هديه رجم الراني فقال وأمر برجمه \* فان قيل فحديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه الظاهر أنه في هذه القصة وقد ذكر أنه أقام الحد على الذي أصابها . قيل لا يدل لفظ الحديث على أن القصة واحدة وان دل فقد قال البخاري لم يسمعه حجاج من عبد الجبار ولا سمعه عبد الجبار من أبيه حكاه البيهقي عنه على أن في قول البخاري ان عبد الجبار ولد بعد موت أبيه بأشهر نظرا فان مسلما روي في صحيحه عن عبد الجبار وقال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي الحديث . وليس في ترك رجمه مع الاعتراف ما يخالف أصول الشرع فانه قد تاب بنص النبي صلى الله عليه وسلم ومن تاب من حد قبل القدرة عليه سقط عنه في أصح القولين وقد أجمع عليه الناس في المحارب وهو تبييه على من دونه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة لما فرما عن من بين أيديهم هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه

﴿ فان قيل ﴾ فكيف تصنعون بأمره برجم المتهم الذي ظهرت براءته ولم يقر ولم تقم عليه بينة بل بمجرد اقرار المرأة عليه ﴿ قيل ﴾ هذا لعمر الله هو الذي يحتاج الى حواب شاف فان الرجل لم يقر بل قال أنا الذي أغنتها فيقال والله أعلم ان هذا مثل اقامة الحد باللوث الظاهر القوي فانه أدرك وهو يشتد هاربا بين أيدي القوم واعترف بانه كان عند المرأة وادعى انه كان مغنثا لها وقالت المرأة هو هذا وهذا لوث ظاهر وقد أقام الصحابة حد الزنا والحرم باللوث الذي هو نظير هذا أو قريب منه وهو الحمل والرائحة وجوز النبي صلى الله عليه وسلم لأولياء القتيل أن يقسموا على عين القاتل وان لم يروه للوث

ولم يدفع اليهم فلما انكشف الامر بخلاف ذلك تعين الرجوع اليه كما لو شهد عليه أربعة انه زنا بامرأة لم يحكم برجه اذا هي عذراء أو أظهر كذبهم فان الحد يدراً عنه ولو حكم به فهذا ما ظهر في هذا الحديث الذي هو من مشكلات الاحاديث والله أعلم

وقرأت في كتاب أقضية على رضى الله عنه بغير اسناد أن امرأة رفعت الى على وشهد عليها أنها قد بغت وكان من قضيتها انها كانت يتيمة عند رجل وكان للرجل امرأة وكان كثير الغيبة عن أهله فشبت اليتيمة نخافت المرأة ان يتزوجها زوجها فدعت نسوة حتى أمسكنها فأخذت عذرتها بأصبعها فلما قدم زوجها من غيبته رمته المرأة بالفاحشة وأقامت البينة من جاراتها اللواتي ساعدنها على ذلك فسأل المرأة ألك شهود قالت نعم هؤلاء جاراتي يشهدن بما أقول فأحضرهن على واحضر السيف وطرحه بين يديه وفرق بينهن فأدخل كل امرأة بيتاً فدعا امرأة الرجل فأدارها بكل وجه فلم تزل على قولها فردها الى البيت الذي كانت فيه ودعا باحدي الشهود وجثي على ركبتيه وقال قالت المرأة ما قالت ورجعت الى الحق وأعطيها الأمان وان لم تصدقيني لأفعلن ولا فعلن فقالت لا والله ما فعلت الا أنها رأت جمالا وهيبة نخافت فساد زوجها فدعتنا وأمسكناها لها حتى اقتضتها بأصبعها فقال على الله أكبر أنا أول من فرق بين الشاهدين فالزم المرأة حد القذف والزم النسوة جميعاً العفو وأمر الرجل أن يطلق المرأة وروجه اليتيمة وساق اليها المهر من عنده ثم حدثهم أن دانيال كان يتيماً لا أب له ولا أم وأن عجوزاً من بني اسرائيل ضمته وكفلته وأن ملكاً من بني اسرائيل كان له قاضيان وكانت امرأة مهيبة جميلة تأتى الملك فتناصحه وتقص عليه وأن

القاضيين عشقها فراوداها عن نفسها فأبت فشهدا عليها عند الملك أنها  
بغت فدخل الملك من ذلك أمر عظيم واشتد غمه وكان بها معجباً فقال لهما  
ان قولكما مقبول وأجلها ثلاثة أيام ثم يرجونها ونادى في البلد احضروا رجم  
فلانة فاكثر الناس في ذلك وقال الملك لثقتة هل عندك من حيلة فقال ماذا  
عسى عندي يعنى وقد شهد عليها القاضيان فخرج ذلك الرجل في اليوم  
الثالث فاذا هو نعلمان يلعبون وفيهم دانيال وهو لا يعرفه فقال دانيال يا معشر  
الصبيان تعالوا حتى اكون أنا الملك وأنت يافلان المرأة وفلان وفلان  
القاضيين الشاهدين عليها ثم جمع ترابا وجعل سيفاً من قصب وقال للصبيان  
خذوا بيد هذا القاضي الي مكان كذا وكذا ففعلوا ثم دعا الآخر فقال له قل  
الحق فان لم تفعل قتلتك بأي شيء فشهد والوزير واقف ينظر ويسمع فقال  
اشهد أنها بغت قال متى قال يوم كذا وكذا قال مع من قال مع فلان بن فلان  
قال في أى مكان قال في مكان كذا وكذا فقال ردوه الي مكانه وهاتوا الآخر  
فردوه الي مكانه وجاءوا بالآخر فقال بأي شيء تشهد قال بغت قال متى قال  
يوم كذا وكذا قال مع من قال مع فلان بن فلان قال واين قال موضع كذا  
وكذا فخالف صاحبه فقال دانيال الله اكبر شهدا عليها بالرور فاحضروا قتلها  
فذهب الثقة الي الملك مبادرا فاخبره الخبر فبعث الي القاضيين ففرق  
بينهما وفعل بهما ما فعل دانيال فاختلها كما اختلف العلامان فنادي في الناس  
أن احضروا قتل القاضيين



### فصل

وكان على رضى الله عنه وأرضاه لا يحبس في الدين ويقول انه ظلم .

قال أبو داود في غير كتاب السنن حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا مروان يعني ابن معاوية عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي قال قال علي حبس الرجل في السجن بعد معرفة ما عليه من الحق ظلم . وقال أبو حاتم الرازي حدثنا يزيد ثنا محمد بن اسحاق عن أبي جعفر ان عليا كان يقول حبس الرجل في السجن بعد أن يعلم ما عليه ظلم . وقال أبو نعيم حدثنا اسماعيل بن ابراهيم قال سمعت عبد الملك بن عمير يقول ان عليا كان اذا جاءه الرجل بغريمه قال لي عليه كذا يقول اقضه فيقول ما عندي ما أقضيه فيقول غريمه انه كاذب وانه غيب ماله قال هلم بينة على ماله يقضى لك عليه قال انه غيبه فيقول استخلفه بالله ما غيب منه شيئا قال لا ارضى بيمينه قال فما تريد قال أريد أن تحبسه لي قال لا آمنك على ظلمه ولا أحبسه قال اذا أئزمه قال ان لزمته كنت ظالما له وأنا حائل بينك وبينه . قلت هذا الحكم عليه جمهور الامة فيما اذا كان عليه دين عن غير عوض مالي كالاتلاف والصمان والمهر ونحوه فان القول قوله مع يمينه ولا يحل حبسه بمجرد قول الغريم انه ملى وانه غيب ماله قالوا وكيف يقبل قول غريمه عليه ولا أصل هناك يستصحبه ولا عوض . هذا الذي ذكره أصحاب الشافعي ومالك وأحمد . وأما أصحاب أبي حنيفة فانهم قسموا الدين الى ثلاثة أقسام قسم عن عوض مالي كالقرض وثن المبيع ونحوهما وقسم لزمه بالتزامه كال كفالة والمهر وعوض الخلع ونحوه . وقسم لزمه بغير التزامه وليس في مقابلة عوض كبذل المتلف وارش الجناية ونفقة الاقارب والزوجات واعتاق العبد المشترك ونحوه ففي القسمين الأولين يسأل المدعى عن اعسار غريمه فان أقر باعساره لم يحبس له وان أنكر اعساره وسأل حبسه حبس لأن الاصل بقاء عوض الدين عنده

والتزامه للقسم الآخر باختياره يدل على قدرته على الوفاء وهل تسمع بينة  
بالاعسار قبل الحبس أو بعده على قولين عندهم وإذا قيل لا تسمع إلا بعد  
الحبس فقال بعضهم يكون مدة الحبس شهرا وقيل اثنان وقيل ثلاثة وقيل  
أربعة وقيل ستة والصحيح أنه لا حد له وأنه مفوض الى رأي الحاكم  
والذي يدل عليه الكتاب والسنة وقواعد الشرع أنه لا يحبس في  
شيء من ذلك إلا أن يظهر بقرينة أنه قادر مماطل سواء كان دينه عن  
عوض أو عن غير عوض وسواء لزمته باختياره أو بغير اختياره فان  
الحبس عقوبة والعقوبة إنما تسوغ بعد تحقق سببها وهي من جنس الحدود فلا  
يجوز ايقاعها بالشبهة بل يتبنت الحاكم ويتأمل حال الخصم ويسأل عنه فان  
تبين له مظهر وظلمه ضربه الى أن يوفي أو يحبسه ولو أنكر غريمه اعساره فان  
عقوبة المذدور شرعا ظلم وإن لم يتبين له من حاله شيء آخره حتى يتبين له حاله  
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لغريم المفلس الذي لم يكن له ما يوفي دينه  
خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك وهذا صريح في أنه ليس لهم إذا أخذوا  
ما وجدوه إلا ذلك وليس لهم حبس ولا ملازمة ولا ريب أن الحبس من  
جنس الضرب بل قد يكون أشد منه

ولو قال الغريم للحاكم اضربه الى أن يحضر المال لم يجبه الى  
ذلك فكيف يجيبه الى الحبس الذي هو مثله أو أشد ولم يحبس رسول  
الله صلى الله عليه وسلم طول مدته أحدا في دين قط ولا أبو بكر  
بعده ولا عمر ولا عثمان وقد ذكرنا قول علي رضي الله عنه. قال شيخنا  
رحمه الله وكذلك لم يحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من  
العلماء الراشدين زوجا في صداق امرأته أصلا. وفي رساله الليث الى مالك

التي رواها يعقوب بن سفيان القسوي الحافظ في تاريخه عن أيوب عن يحيى  
ابن عبيد الله بن أبي بكر الخزومي قال هذه رسالة الليث بن سعد الى مالك  
فذكرها الى أن قال ومن ذلك ان أهل المدينة يقضون في صدقات النساء  
أنها متي شاءت ان تكلم في مؤخر صداقها فكلمت يدفع اليها وقد وافق  
أهل العراق أهل المدينة على ذلك وأهل الشام وأهل مصر ولم يقض أحد  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعده لامرأة بصداقها المؤخر  
الا أن يفرق بينهما موت أو طلاق فيقوم على حقها . قلت مراده بالمؤخر  
الذي أخر قبضه من العقد فترك سمي وليس المراد به المؤجل فان الامة  
مجمعة على أن المرأة لا تطالب به قبل اجله بل هو كسائر الديون المؤجلة وانما  
المراد ما يفعله الناس من تقديم بعض المهر الى المرأة وارجاء الباقي كما يفعله  
الناس اليوم وقد دخلت الزوجة والاولياء على تأخيرها الى الفرقة وعدم  
المطالبة به ماداما متفقين ولذلك لا تطالب به الا عند الشر والخصومة أو  
تزوجه بغيرها والله يعلم والزوج والشهود والمرأة والاولياء أن الزوج والزوجة  
لم يدخلوا الا على ذلك وكثير من الناس يسمى صداقا تتجمل به المرأة وأهلها  
ويعدون به بل يحلفون له أنهم لا يطالبون به فهذا لا تسمع دعوي المرأة به قبل  
الطلاق والموت ولا يطالب به الزوج ولا يحبس به أصلاً وقد نص أحمد على  
ذلك وانها تطالب به عند الفرقة أو الموت وهذا هو الصواب الذي لا تقوم  
مصلحة الناس الا به

قال شيخنا رحمه الله ومن حين سلط النساء على المطالبة بالصدقات  
المؤخرة وحبس الارواح عليها حدث من الشر والفساد ما الله به عليم  
وصارت المرأة اذا أحست من زوجها بصياتها في البيت ومنعها من البروز

والخروج من منزله والذهاب حيث شاءت تدعى بصداقها وتحبس الزوج عليه وتنطلق حيث شاءت فيبيت الزوج ويظل يتلوى في الحبس وتبيت المرأة فيما تبيت فيه . فان قيل فالشرط انما يكتب حالا في ذمته تطالبه به متى شاءت قيل لا عبرة بهذا بعد الاطلاع على حقيقة الحال وإن الزوج لو عرف أن هذا دين حال تطالبه به بعد يوم أو شهر وتحبسه عليه لم يقدم على ذلك أبداً وإنما دخلوا على أن ذلك مسمى تتجمل به المرأة والمهر هو ما ساق اليها فان قدر بينهما طلاق أو موت طالبت به بذلك وهذا هو الذي في نظر الناس وعرفهم وعوائدهم ولا تستقيم أمورهم الا به والله المستعان والمقصود أن الحبس في الدين من جنس الضرب بالسياط والعصى فيه وذلك عقوبة لا تسوغ الا عند تحقق السبب الموجب ولا تسوغ بالشبهة بل سقوطها بالشبهة أقرب الى قواعد الشريعة من ثبوتها بالشبهة والله أعلم . وقال الاصمعي بن نباتة يينا على رضى الله عنه جالسا في مجلسه اد سمع ضجة فقال ما هذا فقال رجل سرق ومعه من يشهد عليه فأمر باحضارهم فدخلوا فشهد شاهدان عليه أنه سرق درعا فجعل الرجل يبكي ويناشد عليا أن يتثبت في أمره فخرج علي الى مجمع الناس بالسوق فدعا بالشاهدين فاشهدهما الله وخوفهما فاقاما على شهادتهما فلما رآهما لا يرجعان أمر بالسكين وقال ليمسك أحدهما يده ويقطع الآخر فتقدما ليقطعاه وهماح الناس واختلط بعضهم ببعض وقام علي عن الموضع فارسل الشاهدان الرجل وهربا فقال علي من يدلي علي الشاهدين الكاذبين فلم يوقف لهما على خبر نخل سبيل الرجل وهذا من أحسن العراسة وأصدقها فانه ولي الشاهدين من ذلك ما توليا وأمرهما أن يقطعا بأيديهما من قطعا يده بألسنتهما ومن هاهنا قالوا انه يبدأ الشهود بالرجم اذا شهدوا بالرنا \* وجاءت



الى على رضى الله عنه امرأة فقالت ان زوجي وقع على جاريتي لغير أمري  
فقال للرجل ما تقول قال ما وقعت عليها الا بأمرها فقال ان كنت صادقة  
رجمته وان كنت كاذبة جلدتك الحد وأقيمت الصلاة وقام ليصلي ففكرت  
المرأة في نفسها فلم تر لها فرجا في أن ترحم زوجها ولا في أن تجلد فولت  
ذاهبة ولم يسأل عنها علي



### فصل

ومن المنقول عن كعب بن سور قاضي عمر بن الخطاب انه اختصم  
اليه امرأتان كان لكل منهما ولد فانقلب احدي المرأتين على أحد الصبيين  
فقتلته فادعت كل واحدة منهما الباقي فقال كعب لست بسليمان بن داود ثم  
دعا بتراب ناعم ففرشه ثم أمر المرأتين فوطئتا عليه ثم مشى الصبي عليه ثم  
دعا القائف فقال انظر في هذه الاقدام فالحقه باحدهما . قال عمر بن شبة  
وأني صاحب عين هجر الي عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين ان لي عينا  
فاجعل لي خراج ما يسقى قال هو لك فقال كعب يا أمير المؤمنين ليس له ذلك  
قال ولم قال لانه يفيض ماؤه عن أرضه فيسيح في أراضي الناس ولو حبس  
ماءه في أرضه لفرقت فلم ينتفع بأرضه ولا بمائه فمره فليحبس ماءه عن  
أراضي الناس ان كان صادقا فقال له عمر أتستطيع أن تحبس ماءك قال لا قال  
فكانت هذه لكعب



### فصل

ومن ذلك أنه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد اذا عرف

صدقه في غير الحدود ولم يوجب الله على الحاكم أن لا يحكموا إلا بشاهدين أصلاً وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين أو بشاهد وامرأتين وهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك بل قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشاهد واليمين وبالشاهد فقط قال ابن عباس قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بتشهد ويمين رواه مسلم . وقال أبو هريرة رضي الله عنه قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد رواه ابن وهب عن سليمان بن لال عن ربيعة عن سهيل عنه رواه أبو داود . وقال جابر بن عبد الله قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد رواه الشافعي عن الثقي عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه . وقال علي بن أبي طالب قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق رواه البيهقي من حديث حدثنا عبد العزيز الماجشون عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عنه وقال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بتشهد ويمين رواه يعقوب بن سليمان في مسنده قال المنذري وقد روى القضاء بالشاهد واليمين من رواية عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وعبد الله بن عمرو وسعد بن عباد والمغيرة بن شعبة وجماعة من الصحابة وعمرو بن حرم والريب بن تلبية وقضي بذلك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما والقاضي العدل تريح وعمر بن عبد العزيز . قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أن ذلك عندنا هو السنة المعروفة . قال أبو عبيد وذلك من السنن الظاهرة التي هي أكثر من الرواية والحديث قال أبو عبيد وهو الذي نختاره افتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصاصاً لأثره وليس ذلك محالاً لكتاب الله عند من فهمه ولا بين حكم

الله وحكم رسوله اختلاف انما هو غلط في التأويل حين لم يجدوا ذكر اليمين  
 في الكتاب ظاهراً فظنوه خلافاً وانما الخلاف لو كان الله حظر اليمين في  
 ذلك ونهي عنها والله تعالى لم يمنع من اليمين انما أثبتها الكتاب الي أن قال  
 فرجل وامرأتان وأمسك ثم فسرت السنة ما وراء ذلك وسنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مفسرة للقرآن و مترجمة عنه . على هذا أكثر الاحكام كقوله  
 لا وصية لوارث والرحم على المحصن والنهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها  
 والتحريم من الرضاع ما يحرم من النسب وقطع الموارثة بين أهل الاسلام  
 والكفر وإيجابه على المطلقة ثلاثاً ميسر الراجح الآخر في شرائع كثيرة  
 لا يوجد لفظها في ظاهر الكتاب ولكنها سنن شرعها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فعلى الأمة اتباعها كاتباع الكتاب وكذلك الشاهد واليمين لما قضى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما وانما في الكتاب فرجل وامرأتان علم  
 أن ذلك اذا وجدنا فاذا عدنا قامت اليمين مقامهما كما علم حين مسح النبي  
 صلى الله عليه وسلم على الخفين أن قوله تعالى وأرجلكم معناه أن تكون  
 الاقدام بادية وكذلك لما رجم المحصن في الزنا علم أن قوله فاجلدوا كل واحد  
 منهما مائة جلدة للبكرين وكذلك كلما ذكرنا من السنن على هذا فما نال الشاهد  
 واليمين ترد من بينها وانما هي ثلاث منازل في شهادات الاموال اثنتان بظاهر  
 الكتاب تفسير السئلة فالمنزلة الاولى الرجلان والناية الرجل والمرأتان والثالثة  
 الرجل واليمين فمن أنكر هذه لزمه انكار كل شيء ذكرناه لا نجد من ذلك  
 بداً حتى نخرج من قول العلماء . قال أبو عبيدة ويقال لمن أنكر الشاهد واليمين  
 وذكر انه خلاف القرآن ما تقول في الخصم يستبد له الرجل والمرأتان وهو  
 واجد لرحلين يسهد ان له فان قالوا الشهادة جائزة قيل ليس هذا أولى بالخلاف

وقد اشترط القرآن فيه أن لا يكون للمرأتين شهادة الا مع فقد أحد الرجلين فانه سبحانه قال فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يقل واستشهدوا شهيدين من رجالكم أو رجلا وامرأتين فيكون فيه الخيار كما جعله في القدية كما قال تعالى قدية من صيام أو صدقة أو نسك . ومثل ما جعله في كفارة اليمين باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فهذه أحكام الخيار ولم يقل ذلك في آية الدين ولكنه قال فيها كما قال في آية الفرائض فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث وكذلك الآية التي بعدها فقوله هاهنا ان لم يكن كقوله في آية الشهادة فان لم يكونا كذلك قال في آية الطهور فان لم تجدوا ماء فتيمموا وفي آية الطهار فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وكذلك في متعة الحبح وكفارة اليمين ان الصوم لا يجزي الواحد فأبي الحكمين أولى بالخلاف هذا أم الشاهد واليمين الذي ليس له فيه من الله اشتراط منع انما سكت عنه ثم فسره السنة قال أبو عبيد وقد وجدنا في حكمهم ما هو أعجب من هذا وهو قولهم في رضاع اليتيم الذي لا مال له وله خال وابن عم موسران إن الخال يحرم على رضاعه لانه محرم وانما اشترط التنزيل غيره فقال وعلى الوارث مثل ذلك وقد أجمع المسلمون أن لا ميراث للخال مع ابن العم ثم لم نجد هذا الحكم في السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من سلف العلماء . ووجدنا للشاهد واليمين في آثار متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن غير واحد من الصحابة ومن التابعين . وقال الربيع قال الشافعي قال بعض الناس في اليمين مع الشاهد قولا أسرف فيه على نفسه قال أردت حكمهم من حكمها لانه خالف القرآن فقلت له الله تعالى أمر بشاهدين أو شاهدا وامرأتين قال نعم فقلت أحتم من الله أن لا يجوز أقل من شاهدين قال فان قلته قلت فقله

قال قد قلته قلت وتجد في الشاهدين الذين أمر الله بهما أحداً قال نعم حران مسلمان  
بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له ان  
كان كما زعمت فقد خالفت حكم الله قال وأين قلت أجزت شهادة أهل الذمة  
وهم غير الذين شرط الله أن تجوز شهادتهم وأجزت شهادة القابلة وحدها  
على الولادة وهذان وجهان اعطيت بهما من جهة الشهادة ثم اعطيت بغير  
شهادة في القسامة وغيرها قلت والقضاء باليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم  
الله بل هو موافق لحكم الله اذ فرض الله تعالى طاعة رسوله فاتبعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فعن الله سبحانه قبلت كما قبلت عن رسوله قال أفيؤخذ  
لهذا نظير في القرآن قلت أمر الله سبحانه في الوضوء بغسل القدمين أو  
مسحهما فمسحنا على الخفين بالسنة وقال تعالى قل لا أجد فيما أوحى اليّ محرّماً  
على طاعم يطعمه الآية فخرمنا نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة وقال  
وأحل لكم ما وراء ذلكم فخرمنا نحن وأنت الجمع بين المرأة وعمتها وبينها  
وبين خالتها وذكر الرجم ونصاب السرقة قال وكان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المبين عن الله معنى ما أراد خاصاً وعاماً . وقال شيخ الاسلام ابن  
تيمية القرآن لم يذكر الشاهدين والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم  
بها الحاكم وإنما ذكر هذين النوعين من البيئات في الطرق التي يحفظ بها  
الانسان حقه فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا تدايتم بدين الى أجل مسمى  
فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله  
فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق ربه ولا يخس منه شيئاً فان كان الذي  
عليه الحق سقيمها أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل  
واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن

ترضون من الشهداء ) فأمرهم سبحانه بحفظ حقوقهم بالكتاب وأمر من  
عليه الحق أن يملّ الكاتب فإن لم يكن ممن يصح املاؤه أملى عنه وليه ثم  
أمر من له الحق أن يستشهد على حقه رجلين فإن لم يجد فرجل واحد ثم  
نهى الشهداء المتحملين للشهادة عن التخلف عن إقامتها إذا طلبوا لذلك ثم  
رخص لهم في التجارة الحاضرة أن لا يكتبوها ثم أمرهم بالأشهاد عند التبائع  
ثم أمرهم إذا كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً أن يستوثقوا بالرهن المقبوضة كل  
هذا نصيحة لهم وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم وما تحفظ به الحقوق  
شيء وما يحكم به الحاكم شيء فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين  
والمرأتين فإن الحاكم يحكم بالنكول واليمين المردودة ولا ذكر لهما في القرآن  
فإن كان الحكم بالشاهد الواحد واليمين مخالفاً لكتاب الله فالحكم بالنكول  
والرد أشد مخالفة . وأيضاً فإن الحاكم يحكم بالقرعة بكتاب الله وسنة رسوله  
الصحيحة ويحكم بالقافة بالسنة الصحيحة التي لا معارض لها ويحكم بالقسامة  
بالسنة الصحيحة الصريحة ويحكم بشاهد الحال إذا تداعى الزوجان والصانعان  
متاع البيت والدكان ويحكم عند من أنكر الحكم بالشاهد واليمين بوجوه  
الآجر في الحائط فيجعله للمدعي إذا كانت إلى جهته وهذا كله ليس في القرآن  
ولا حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه فكيف ساغ  
الحكم به ولم يجعل مخالفاً لكتاب الله ورد ما حكم به رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وخلفاؤه الراشدون وغيرهم من الصحابة ويجعل مخالفاً لكتاب الله بل  
القول ما قاله أئمة الحديث أن الحكم بالشاهد واليمين حكم بكتاب الله فإنه  
حق والله سبحانه أمر بالحكم بالحق فهاتان قضيتان ثابتتان بالنص . أما  
الأولي فلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه من بعده حكموا به ولا

يحكمون بباطل . وأما الثانية فلقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله  
 أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحنن لتحكم بين الناس بما أراك الله . فالحكم  
 بالشاهد واليمين مما أراه الله إياه قطعاً وقال تعالى « فلذلك فادع واستقم كما  
 أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت  
 لأعدل بينكم » وهذا مما حكم به فهو عدل مأمور به من الله ولا بد

### فصل

والدين ردوا هذه المسألة لهم طرق . الطريق الاول انها خلاف كتاب  
 الله فلا تقبل وقد بين الأئمة كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وغيرهم ان كتاب  
 الله لا يخالفها بوجه وأنها موافقة لكتاب الله وأنكر الامام أحمد والشافعي على  
 من رد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لزعمه أنها تخالف ظاهر  
 القرآن . وللإمام أحمد في ذلك كتاب مفرد سماه كتاب طاعة الرسول . والذي  
 يجب على كل مسلم اعتقاده أنه ليس في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل  
 (المنزلة الاولى) سنة موافقة شاهدة بنفس ما شهدت به الكتب المنزلة (المنزلة  
 الثانية) سنة تفسر الكتاب وتبين مراد الله منه وتقيده مطلقه (المنزلة الثالثة)  
 سنة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبينه بيانا مبتدأ ولا يجوز رد واحدة  
 من هذه الأقسام الثلاثة وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة . وقد أنكر  
 الإمام أحمد على من قال السنة تقضى على الكتاب قال بل السنة تفسر  
 الكتاب وتبينه والذي يستهد الله ورسوله به أنه لم تأت سنة صحيحة واحدة  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تناقض كتاب الله وتخالفه ألبتة كيف

ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين لكتاب الله وعليه أنزل وبه هداه الله وهو مأمور باتباعه وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده ولو ساغ رد سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك أكثر السنن وبطلت بالكلفة فما من أحد يحتاج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته الا ويمكنه أن يتثبت بعموم آية أو إطلاقها ويقول هذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق فلا تقبل حتى أن الرافضة قبّحهم الله سلكوا هذا المسلك بعينه في رد السنن الثابتة المتواترة فردّوا قوله صلى الله عليه وسلم ( لا نورث ما تركنا صدقة ) وقالوا هذا حديث يخالف كتاب الله قال تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وردت الجهمية ما شاء الله من الأحاديث الصحيحة الصريحة في إثبات الصفات بظاهر قوله ليس كمثله شيء وردت الخوارج ما شاء الله من الأحاديث الدالة على السمعاء وخروج أهل الكبراء من الموحدين من النار بما فهموه من ظاهر القرآن وردت الجهمية أحاديث الرؤية مع كثرتها وصحتها بما فهموه من ظاهر القرآن في قوله لا تدركه الأبصار . وردت القدرية أحاديث القدر الثابتة بما فهموه من ظاهر القرآن . وردت كل طائفة ما ردت من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن فاما أن يطرد الباب في رد هذه السنن كلها واما أن يطرد الباب في قبولها ولا يرد شيء منها لما يفهم من ظاهر القرآن واما أن يرد بعضها ونسبة المقبول الى ظاهر القرآن كنسبة المردود فتناقض ظاهر وما من أحد رد سنة بما فهمه من ظاهر القرآن الا وقد قبل أضعافها مع كونها كذلك وقد أنكر الامام أحمد والشافعي وغيرهما على من رد أحاديث تحريم كل ذي ناب من السباع بظاهر قوله تعالى ( قل لا أجد في ما أوحى الى محرّما ) وقد أنكر



النبي صلى الله عليه وسلم على من رد سنده التي لم تذكر في القرآن ولم يدع معارضة القرآن لها وكيف يكون انكاره على من ادعى أن سنده يخالف القرآن وتعارضه



### ﴿ فصل في ﴾

الطريق الثاني أن اليمين إنما شرعت في جانب المدعي عليه فلا تشرع في جانب المدعي قالوا ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (اليمين على المدعي واليمين على من أنكر) فجعل اليمين من جانب المنكر وهذه الطريقة ضعيفة جدا من وجوه . أحدها أن أحاديث القضاء بالشاهد واليمين أصح وأشهر وهذا الحديث لم يروه أحد من أهل الكتب الستة . الثاني أنه لو قامها في الصحة والشهرة لوجب تقديمها عليه لخصوصها وعمومه . الثالث أن اليمين إنما كانت في جانب المدعي عليه حيث لم يترجح المدعي بشيء غير الدعوى فيكون جانب المدعي عليه أولى باليمين لقوته بأصل براءة الدمة فكان هو أقوى المتداعين باستصحاب الأصل فكانت اليمين من جهته فإذا ترجح المدعي بلوث أو نكول أو شاهد كان أولى باليمين لقوة جانبه بذلك فاليمين مشروعة في جانب أقوى المتداعين فأيهما قوي جانبه شرعت اليمين في حقه بقوته وتأكيده . ولهذا لما قوى جانب المدعين باللوث شرعت اليمين في جانبهم ولما قوى جانب المدعي بنكول المدعي عليه ردت اليمين عليه كما حكم به الصحابة وصوبه الإمام أحمد وقال ما هو ببعيد يخلف ويأخذ . ولما قوى جانب المدعي عليه بالبراءة الأصلية كانت اليمين في حقه وكذلك الأمانة كالمدع والمساجر والوكيل والوصي القول قولهم ويحلفون لقوة جانبهم

بالإيمان فإدع قاعدة الشريعة المستمرة فإذا أقام المدعى شاهداً واحداً قوي  
جانبه فترجح على جانب المدعى عليه الذي ليس معه إلا استصحاب الأصل وهو  
دليل ضعيف يرفع بكل دليل يخالنه ولهذا يرفع بالنكول واليمين المردودة  
واللوث والقرائن الظاهرة فرفع بقول الشاهد الواحد وقويت شهادته  
بممن المدعى فأى فياس أحسن من هذا وأوضح مع موافقته للنصوص والآثار  
التي لا تدفع

فصل

وقد ذهب طائفة من قضاة السلف العادلين إلى الحكم بشهادة الشاهد  
الواحد إذا علم صدقه من غير يمين قال أبو عبيد روي عن عظيمين من قضاة  
أهل العراق شريح وذرارة بن أبي أوفى رحمهما الله أنهما قضيا بتهادة شاهد  
واحد ولا ذكر لليمين في حديثهما حديثنا الهيثمي بن حميد عن تريك عن  
أبي إسحاق قال أجاز شريح شهادتي وحدي حديثنا القاسم بن حميد عن  
حماد بن سلمة عن عمران بن حدود قال شهد أبو مجلز عند ذرارة بن أبي أوفى  
قال أبو مجلز فأحار شهادتي وحدي ولم يصب قلت لم يصب عند أبي مجلز  
والأفاذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد جار له الحكم بتهادته وإن رأى  
تقويته باليمين فعل وإلا فلا بد من ذلك بشرط والنبي صلى الله عليه وسلم لما حكم  
بالشاهد واليمين لم يشترط اليمين بل قوى بها شهادة الشاهد وقد قال أبو  
داود في السنن (باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم  
به) ثم ساق حديث حزيمة بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً  
من أعرابي فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المسي وأبطأ الأعرابي فطمع رجال

يعترضون الاعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه فنادى الاعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت مبتاعا هذا الفرس والا بعتة فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداء الاعرابي فقال أوليس قد ابتعته منك قال الاعرابي لا والله ما بعتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابتعته منك فطمق الاعرابي يقول هلم شهيدا فقال خزيمة ابن ثابت أنا أشهد أنك قد بايعته فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال بم تشهد قال بتصديقك يا رسول الله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين رواه النسائي . وفي هذا الحديث عدة فوائد . منها جواز شراء الإمام الشيء من رجل من رعيته . ومنها مباشرة الشراء بنفسه . ومنها جواز الشراء ممن يجهل حاله ولا يسأل من أين لك هذا . ومنها أن الأشهاد على البيع ليس بالارم . ومنها أن الإمام اذا تيقن من غريمه اليمين الكاذبة لم يكن له تعزيره اذ هو غريمه . ومنها الاكتفاء بالشاهد الواحد اذا علم صدقه فان انبي صلى الله عليه وسلم ما قال لخزيمة أحتاج معك الى شاهد آخر وجعل شهادته بشهادتين لانها تضمنت شهادته لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدوق الدائم بما يخبر به عن الله والمؤمنون مثله في هذه الشهادة وانفرد بشهادته له لعقد التبائع مع الاعرابي دون الحاضرين لدخول هذا الخبر في جملة الأخبار التي يجب على كل مسلم تصديقه فيها وتصديقه بها من لوازم الايمان وهي الشهادة التي تختص بهذه الدعوي وقد قبلها منه وحده والحديث صريح فيما ترجم عليه أبو داود رحمه الله وليس هذا الحكم بالشاهد الواحد مخصوصا بخزيمة دون من هو خير منه أو مثله من الصحابة فلو شهد أبو بكر وحده أو عمر أو عثمان أو علي أو أبي بن كعب لكان أولى بالحكم بشهادته

وحده والامر الذي لاجله جعل شهادته بشاهدين موجود في غيره ولكنه  
 أقام الشهادة وأمسك عنها غيره وبأمر هو الي وجوب الأداء اذ ذلك من  
 موجبات تصديقه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قبل النبي صلى الله عليه  
 وسلم شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان وتسمية بعض الفقهاء  
 ذلك اخباراً لا شهادة أمر له على لا يقدح في الاستدلال ولفظ الحديث  
 يرد قوله وأجاز شهادة الشاهد الواحد في قصة السلب ولم يطالب القاتل  
 بشاهد آخر ولا استحله وهذه القصة صريحة في ذلك ففي الصحيحين عن  
 أبي قتادة قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام خيبر فلما  
 التقيا كانت للمسلمين جولة قال فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من  
 المسلمين فاستدرت له حتى أتته من ورائه فضربته بالسيف على حبل عاتقه  
 فأقبل على فضمي ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني  
 فلحقته عمر بن الخطاب فقلت ما بال الناس قال أمر الله ثم ان الناس رجعوا  
 وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله  
 سلبه قال فقامت ثم قلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثانية فقامت  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة  
 فقال رحل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك الفتيل عندي فأرصه  
 منه فقال أبو بكر الصديق لاها الله لا يعمد الي أسد من أسد الله يعاتل عن الله  
 ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطاه إياه  
 قال أبو قتادة فأعطاه فبعت الدرع فاستمت به مخرفاً في بي سلمة فانه لأول  
 مال تأتته في الاسلام وهذا يدل على أن البيعة تطلق على الشاهد الواحد ولم  
 يستحله النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحد الوجوه في هذه المسألة وهو

الصواب أنه يقضى له بالسلب بشهادة واحد ولا معارض لهذه السنة ولا مسوغ لتركها والله أعلم . وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة المرأة الواحدة في الرضاع وقد شهدت على فعل نفسها في الصحيحين عن عقبة بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت قد أرضعتكما فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عني قال فتنحيت فذكرت ذلك له قال فكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما وقد نص أحمد على ذلك في رواية بكر بن محمد عن أبيه قال في المرأة تشهد على ما لا يحضره الرجال من أثبات اهلل الصبي وفي الحمام يدخله النساء فيكون بينهن جراحات وقال اسحاق بن منصور قلت لأحمد في شهادة الاستهلال تجوز شهادة امرأة واحدة في الحيض والعذرة والسقط والحمام وكل ما لا يطالع عليه إلا النساء فقال تجوز شهادة امرأة إذا كانت ثقة

### فصل

ويحور القضاء بشهادة النساء متفرقات في غير الحدود والقصاص عند جماعة من الخلف والسلف قال أبو عبيد حدثنا يزيد عن جرير بن حارم عن الزبير بن حريث عن أبي لبدة أن سكرانا طلق امرأته ثلاثا فرفع ذلك إلى عمر وشهد عليه أربع نسوة ففرق بينهما عمر \* حدثنا يزيد عن حجاج عن عطاء أنه أخذ شهادة النساء في النكاح \* حدثنا ابن أبي زائدة عن ابن عون عن الشعبي عن شريح أنه أجاز شهادة النساء في الطلاق وإنما رواه أبو لبدة ولم يدرك عمر وقد قال بعض الفقهاء نجور شهادة النساء في الحدود فالأقوال ثلاثة أرجحها أنه تجوز شهادة النساء متفرقات فيما لا يطالع عليه الرجال غالباً

قال الأثرم قلت لأبي عبد الله شهادة المرأة الواحدة في الرضاع تجوز قال نعم  
وقال علي بن<sup>(١)</sup> سمعت أحمد بن حنبل يسئل عن شهادة المرأة

الواحدة في الرضاع تجوز قال نعم وكذلك قال في رواية الحسن بن ثواب ومحمد  
ابن الحسن وأبي طالب وابن منصور ومهنا وحرب واحتج بحديث عقبة بن  
الحارث هذا وقال هو حجة في شهادة العبد لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
أجاز شهادتها وهي أمة . وقال أبو الحارث سألت أحمد عن شهادة القابلة فقال  
هو موضع لا يحضره الرجال ولكن ان كن اثنتين أو ثلاثاً فهو أجود وقال  
في رواية إبراهيم بن هاشم وفد سئل عن قول القابلة أيقبل قال كلما كثر كان  
أعجب الينا ثلاث أو أربع . وقال سندي سألت أحمد عن شهادة امرأتين في  
الاستهلال فقال يجوز ان هذا شيء لا ينظر اليه الرجال وقال مهنا سألت أحمد  
عن شهادة القابلة وحدها في استهلال الصبي فقال لا تجوز شهادتها وحدها  
\* وقال لي أحمد بن حنبل قال أبو حنيفة تجوز شهادة القابلة وحدها وان كانت  
يهودية أو نصرانية فسألت أحمد فقلت هو كما قال أبو حنيفة فقال أنا لا أقول  
تجوز شهادة واحدة مسلمة فكيف أقول يهودية واختلفت الرواية عنه في  
الاستهلال هل يكتفى فيه بواحدة أم لا بد من اثنتين وكذلك الولادة وقال  
أحمد بن القاسم سئل أحمد عن شهادة المرأة في الولادة والاستهلال هل تجوز  
امرأة أو امرأتان قال امرأتان أكثر وليست الواحدة مثل التنتين وقد قال  
عطاء أربع ولكن امرأتان تقبل في مثل هذا اذا كان أمر النساء مما لا يجوز  
أن يراه الرجال وقال أحمد بن أبي عبيدة ان أبا عبد الله قيل له فالشهادة على  
الاستهلال قال أحب الي أن تكون امرأتين وقال حرب سئل أحمد قيل له

الشهادة على استهلال الصبي قال لا الا أن تكون امرأتين وكذلك كل شيء لا يطلع عليه الرجال لا يعجبه شهادة امرأة واحدة حتي يكون امرأتين وقال أبو طالب قلت لأحمد ما تقول في شهادة القابلة تستهد بالاستهلال فقال تقبل شهادتها هذا ضرورة قال ويقبل قول المرأة الواحدة وقال هارون بن الحمال سمعت أبا عبد الله يذهب الي أنه يجوز شهادة القابلة وحدها فقبل له اذا كانت مرضية فقال لا يكون الا هكذا وقال اسحاق بن منصور قلت لأحمد هل يجوز شهادة المرأة قال شهادة المرأة في الرضاع والولادة فيما لا يطلع عليه الرجال قال وأجوز شهادة امرأة واحدة اذا كانت ثقة فان كان أكثر فهو أحب الي وقال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد هل تقبل شهادة الدمية على الاستهلال قال لا وتقبل شهادة المرأة الواحدة اذا كانت مسلمة عدلة



### فصل

وفي هذا الباب حديثان وأثر وقياس . فأحد الحديثين منفق على صحته وهو حديث ثقبه بن الحارث وقد تقدم الحديث الثاني رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما من حديث أبي عبد الرحمن المدائني مجهول عن الاعمش عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة . وأما الآخر فقال مهنا سألت أحمد عن حديث علي رضي الله عنه أنه أجاز شهادة القابلة فمن هو فقال هو عن شعبة عن جابر الحمفي عن عبد الله بن يحيى عن علي . قلت ورواه الوري عن جابر . وقال الشافعي لو ثبت عن علي صرنا اليه ولكنه لا يثبت عنه وتناظر الشافعي ومحمد بن الحسن في هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال له الشافعي بأي شيء قضيت لشهادة القابلة وحدها حتى ورثت من خليفة ملك الدنيا مالا

عظيما قال بعلي بن أبي طالب قال الشافعي فقلت فعلى إنما روي عنه رجل  
مجهول يقال له عبد الله بن يحيى وروي عن عبد الله جابر الجعفي وكان يؤمن  
بالرجعة وقال البيهقي وقد روى سويد بن عبد العزيز عن غيلان بن جامع  
عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن عليّ وسويد هذا ضعيف قال اسحاق  
ابن ابراهيم الحنظلي لو صحت شهادة القابلة عن عليّ لقلنا به ولكن في اسناده خلل  
قات وقد رواه أبو عبيد حدثنا ابن أبي زائدة عن اسرايل عن عبد  
الأعلى الثعلبي عن محمد بن الحنفية عن علي ورواه عن الحسن وابراهيم النخعي  
وحمد بن أبي سليمان والحارث العكلي والضحاك . وقد روي عن علي ما يدل  
على أنه لا يكتفي بشهادة المرأة الواحدة قال أبو عبيد روى عن علي بن أبي  
طالب أن رجلا أتاه فأخبره أن امرأة أخته فذكرت أنها أرضعته وامراته  
فقال ما كنت لأفرق بينك وبينها وإن تنزه خير لك قال نعم ثم أتى ابن عباس  
فسأله فقال له مثل ذلك قال تحدثون عن ذلك بهذا عن حكيم بن صالح عن قائد  
ابن بكر عن علي وابن عباس حدثني علي بن معبد عن عبد الله بن عمر عن  
الحارث الغنوي أن رجلا من بني عامر تزوج امرأة من قومه فدخلت  
عليهما امرأة فقالت الحمد لله والله لقد أرضعتكما وانكما لابنائي فانقبض كل  
واحد منهما عن صاحبه فخرج الرجل حتى أتى المغيرة بن شعبة فأخبره بقول  
المرأة فكتب فيه إلى عمر أن دعوا الرجل والمرأة فإن كان لها بينة على ما ذكرت  
ففرق بينهما وإن لم يكن لها بينة فخل بين الرجل وبين امرأته إلا أن  
يتنزهها ولو فتحنا هذا الباب للناس لم تشأ امرأة أن تفرق بين اثنين إلا فعلت  
حدثنا عبد الرحمن عن سفيان قال سمعت بديل بن أسلم يحدث أن  
عمر بن الخطاب لم يجز شهادته امرأة في الرضاع . حدثنا هاشم بن أبي ليلى



وحجاج عن عكرمة بن خالد أن عمر بن الخطاب أتى في امرأة شهدت على رجل وامرأته أنها قد أرضعتهما فقال لا حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان قال أبو عبيد وهذا قول أهل العراق وكان الاوزاعي رحمه الله يأخذ بالقول الاول وأما مالك رحمه الله فانه كان يقبل فيه شهادة امرأتين

قلت أبو حنيفة وأصحابه يقبلون شهادة النساء منفردات في ما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والبكارة وعيوب النساء ويقبلون فيه شهادة امرأة واحدة قالوا لانه لا بد من ثبوت هذه الاحكام ولا يمكن للرجال الاطلاع عليها وانما يطلع عليها النساء على الافراد فوجب قبول شهادتهن على الانفراد قالوا ويقبل فيه شهادة الواحدة لان ما قبل فيه قول النساء على الانفراد لم يشترط فيه العدد كالرواية قالوا وأما استهلال الصبي فيقبل شهادة المرأة فيه بالنسبة الى الصلاة على الطفل ولا يقبل بالنسبة الى الميراث وثبوت النسب عند أبي حنيفة وعند صاحبيه يقبل أيضا لان الاستهلال صوت يكون عقيب الولادة وتلك حالة لا يحصرها الرجال فدعت الضرورة الى قبول شهادتهن وأبو حنيفة يقضي أحكام الشهادة وأثبت الصلاة عليه بشهادة المرأة احتياطا ولم يثبت الميراث والنسب بشهادتها احتياطا قالوا وأما الرضاع فلا يقبل فيه شهادة النساء متفرقات لان الحرمة متى ثبتت ترتب عليها زوال النكاح وابطال الملك لا يثبت الا بشهادة الرجال قالوا ولانه مما يمكن اطلاع الرجال عليه . وقال الشافعي لا يقبل في ذلك كله أقل من أربع نسوة أو رجل وامرأتين

قال أبو عبيد فاما الدين قالوا تقبل شهادة الواحدة في الرضاعة فانهم أحلوا الرضاع محل سائر أمور النساء التي لا يطلعها الرجال كالولادة والاستهلال ونحوها وأما الذين أخذوا بشهادة الرجلين أو الرجل والمرأتين فانهم رأوا أن الرضاعة

ليست كالفرج التي لا حظ للرجال في مشاهدتها وجعلوها من ظاهر  
 الأمور كالشهادة على الوجوه والذين أجازوها بالرأين ذهبوا إلى أن  
 الرضاة وإن لم يكن النظر في التحريم كالعورات فإنها لا تكون الا ظهور  
 الثدي والنحور وهذه من محاسن النساء التي قد جعل الله فرضها  
 الستر على الرجال الأجانب . قال أبو عبيد والذي عندنا في هذا اتباع السنة  
 فيما يجب على الزوج عند ورود ذلك فإذا شهد به عنده المرأة الواحدة بانها  
 قد أرضعته وزوجته فقد لزمت الحجة من الله في اجتنابها ونوجب عليه  
 مفارقتها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمستفتي في ذلك دعها عنك  
 وليس لأحد أن يفتي غيره إلا أنه لم يبالنا أنه صلى الله عليه وسلم حكم بينهما  
 بالتفريق حكما مثل ما بين في المتلاعنين والأمر فيه بالقتل كالذي يتزوج امرأة  
 أبيه وإكفائه غلظ عليه في الفتيا فنحن ننتهي إلى ما انتهى إليه فإذا شهدت  
 معها امرأة أخرى فكأننا أنفسا فهناك يجب التفريق بينهما في الحكم وهو  
 عندنا معني قول عمر أنه لم يحز شهادة المرأة الواحدة في الرضاة وإن كان  
 سر سلا عنه فإنه أحب إلينا من الذي فيه ذكر الرجلين أو الرجل والمرأتين لما  
 حذر على الرجال من النظر إلى محاسن النساء وعلى هذا توجه حديث علي  
 وابن عباس رضي الله عنهما في المرأة الواحدة إذ لم يوقتا فوق ذلك وقتنا أدنى  
 ما يكون بعد الواحدة الا تلتان من النساء والله أعلم قال أبو عبيد وحدثنا  
 حجاج عن ابن جريح عن أبي بكر بن أبي سبرة عن موسى بن عقبة أخبره عن  
 القعقاع بن حكيم عن ابن عمر قال لا يجوز شهادة النساء وحدهن الا على  
 ما لا يطلع عليه الا هن من عورات النساء وما أشبه ذلك من حملهن  
 وحيضهن

### فصل

وقد صرح الاصحاب انه يقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين عند الحاجة وهو الذي نقله الخرقى في مختصره فقال وتقبل شهادة الطبيب العدل في الموضحة اذا لم يقدر على طبيين وكذلك البيطار في داء الدابة . قال الشيخ في المغني اذا اختلفا في الجرح هل هو موضحة أم لا أوفى قدره كالمهاشمة والمنقلة والمأمومة والسمحاق أو غيرها أو اختلفا في داء يختص بمعرفة الاطباء أو داء الدابة فظاهر كلام الخرقى انه اذا قدر على طبيين أو بيطارين لا يجزي بواحد منهما لانه مما يطلع عليه الرجال فلم يقبل فيه شهادة رجل واحد كسائر الحقوق وان لم يقدر على اثنين أجزأ واحد لانها حالة ضرورة فانه لا يمكن كل أحد أن يشهد به لانه مما يختص به أهل الخبرة من أهل الصنعة فيجعل بمنزلة العيوب تحت الثياب يقبل فيه المرأة الواحدة فقبول قول الرجل في هذا أولى . وقال صاحب المحرر ويقبل في معرفة الموضحة وداء الدابة ونحوها طبيب وبيطار واحد اذا لم يوجد غيره نص عليه

### فصل في القضاء بالنكرك ورء اليمين

وقد اختلفت الآثار في ذلك فروي مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم ابن عبد الله ان عبد الله بن عمر باع غلامه بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام داء لم يسمه فقال عبد الله بن عمر انى بعته بالبراءة فقضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر باليمين أن يحلف له لقد باعه الغلام وما به داء يعلمه فأبى عبد الله أن يحلف له وارتجع العبد فباعه عبد الله ابن عمر بعد ذلك بألف وحمسمائة درهم . وفي طريق أخرى أنه لما أبى أن

يحلف حكم عليه عثمان بالنكول قال أبو عبيد وحكم عثمان على ابن عمر في العبد الذي كان باعه بالبراءة فردّه عليه عثمان حين نكل عن اليمين ثم لم ينكر ذلك ابن عمر من حكمه ورآه له لارماً فهل يوجد امامان أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمعنى حديثه منهما فذهب الى ذلك أبو حنيفة وأحمد في المشهور من مذهبه

وأما رد اليمين فقال أبو عبيد حدثونا عن مسلمة بن علقمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي أن المقداد استسلف من عثمان سبعة آلاف درهم فلما قضّاها أتاه بأربعة آلاف فقال عثمان انها سبعة فقال المقداد ما كانت الا أربعة فلم يزالا حتى ارتفعا الى عمر فقال المقداد يا أمير المؤمنين ليحلف انها كما يقول وليأخذها فقال عمر أنصفك أحلف أنها كما تقول وأخذها قال أبو عبيد فهذا عمر قد حكم برد اليمين ورأى ذلك المقداد ولم ينكره عثمان فهو لاء ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عملوا برد اليمين . حدثنا هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال كان شريح يقضي برد اليمين . وحدثنا يزيد عن هشام عن ابن سيرين عن شريح انه كان اذا قضى على رجل باليمين فردّها على الطالب فلم يحلف لم يعطه شيئاً ولم يستحلف الا آخر

وحدثنا عباد بن العوام عن الاشعث عن الحكم بن عنبسة عن عون بن عبد الله بن عتبة أن أباه كان اذا قضى على رجل باليمين فردّها على الذي يدّعي فأبي أن يحلف لم يجعل له شيئاً وقال لا أعطيك ما لا تحلف عليه . قال أبو عبيد على أن رد اليمين له أصل في الكتاب والسنة فالدى في الكتاب قول الله تعالى (اتّان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ثم قال فان عثر على انهما استحقا اثماً فأخرا ان يقومان مقامهما من الدين استحق عليهم الاوليان فيقسمان بالله

لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذا لمن الظالمين ذلك أدني أن  
يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم)  
وأما السنة فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة بالآيمان على المدعين  
فقال أستمحقون دم صاحبكم أن يقسم منكم خمسون أن يهود فتملته فقالوا كيف  
نقسم على شيء لم نحضره قال فيحلف لكم خمسون من يهود ما قتلوه قال  
فردّها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الآخرين بعد أن حكم بها للاولين  
فهذا هو الاصل في رد اليمين . قلت وهذا مذهب الشافعي ومالك وصوبه  
الامام أحمد قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه ليس المنقول عن  
الصحابه رضي الله عنهم في النكول ورد اليمين بمختاب بل هذا له موضع  
وهذا له موضع فكل موضع امكن المدعي معرفته والعلم به فرد المدعي  
عليه اليمين فانه ان حلف استحق وان لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعي عليه  
وهذا كحكومة عثمان والمقداء فان المقداد قال لعثمان احلف ان الذي دفعته  
اليّ كان سبعة آلاف وخذها فان المدعي هنا يمكنه معرفة ذلك والعلم به  
كيف وقد ادعى به فاذا لم يحلف له يحكم له الا بينة أو اقرار وأما اذا كان  
المدعي لا يعلم ذلك والمدعي عليه هو المنفرد بمعرفته فانه اذا نكل عن  
اليمين حكم عليه بالنكول ولم ترد على المدعي كحكومة عبد الله بن عمر وغريمه  
في العلام فان عثمان قضى عليه ان يحلف انه باع الغلام وما به داء لعلمه وهذا  
يمكن أن يعلمه البائع فانه انما استحلّاه على نفي العلم انه لا يعلم به داء فلما  
امتنع من هذه اليمين قضى عليه بنكوله وعلى هذا اذا وجد بخط أبيه في  
دفتره أن له على فلان كذا وكذا فادعي به عليه فنكل وسأل إحلاف المدعي  
ان اياه أعطاني هذا أو ارضى اياه لم يرد عليه اليمين وان حلف المدعي عليه

والا قضي عليه بالنكول لان المدعى عليه يعلم ذلك وكذلك لو ادعى عليه أن فلانا أحالني عليك بمائة فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين وقال للمدعى انا لا أعلم ان فلانا أحالك ولكن احلف وخذ . فهنا ان لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعى عليه وهذا الذي اختاره شيخنا رحمه الله هو فصل النزاع في النكول ورد اليمين وبالله التوفيق

### ﴿ فصل في مذهب أهل المدة في الدعاوى ﴾

وهو من أسد المذاهب وأصحها وهي عندهم على ثلاث مراتب ﴿ المرتبة الاولى ﴾ دعوى يشهد لها العرف بأنها مشبهة أى تشبه أن تكون حقا ﴿ المرتبة الثانية ﴾ ما يشهد العرف بأنها غير مشبهة الا أنه لم يقض بكذبها ﴿ المرتبة الثالثة ﴾ دعوى يقضي العرف بكذبها فاما المرتبة الاولى فمثل أن يدعى سلعة معينة بيد رجل أو يدعى غريب وديعة عند غيره أو يدعى مسافر أنه أودع أحد رفقة وكالمدعى على صانع منصب للعمل انه دفع اليه متاعا يصنعه والمدعى على بعض أهل الاسواق المصنين للبيع انه باعه منه أو اشتري وكالرجل يذكر في مرض موته أن له ديناً قبل رجل ويوصى أن يتقاضى منه فينكره وما أنسبه هذه المسائل . فهذه الدعوى تسمع من مدعيها وله أن يقيم البينة على مطابقتها أو يستحلف المدعى عليه ولا يحتاج الى استخلافه الى اثبات خلطة

وأما المرتبة الثانية فمثل أن يدعى على رجل ديناً في ذمته ليس داخلاً في الصور المقدمة أو يدعى على رجل معروف بكثرة المال أنه اقترض منه ما لا ينفقه على عياله أو يدعى على رجل لا معرفة بينه وبينه

ألبته أنه أقرضه أو باعه شيئاً بثمن في ذمته الى أجل ونحو ذلك فهذه الدعوي  
تسمع ولمدعيها أن يقيم البينة على مطابقتها قالوا ولا يملك استخلاف  
المدعي عليه على نفيها الا بآثبات خلطة بينه وبينه . قال ابن القاسم والخلطة  
أن يسالقه أو يبايعه أو يشتري منه مرارا . وقال سحنون لا تكون الخلطة  
الا بالبيع والشراء بين المتداعين قالوا فينظر الى دعوي المدعي فان  
كانت تشبه أن يدعي بمثلها علي المدعي عليه أحلف له وان كانت مما لا تشبه  
ويفيها العرف لم يحلف الا أن يبين المدعي لطخا قالوا فان لم يكن خلطة وكان  
المدعي عليه متهما فقال سحنون يستحلف المتهم وان لم تكن خلطة وقال غيره  
لا يستحلف وتثبت الخلطة عندهم باقرار المدعي عليه بها وبالشاهدين والشاهد  
واليمين والرجل الواحد والمرأة الواحدة

قالوا وأما المرتبة الثالثة فمتاها أن يكون رجل حائراً لدار متصرفا  
فيها السنين العديدة الطويلة بالبناء والهدم والاجارة والعمارة وينسبها  
الي نفسه ويضيفها الي ملكه وانسان حاضر يراه ويشاهد أفعاله فيها  
طول هذه المدة وهو مع ذلك لا يعارضه ولا يذكر أن له فيها حقا  
ولا مانع يمنعه من مطالبته من خوف سلطان أو ما أشبه ذلك من  
الضرر المانع من المطالبة بالحقوق ولا بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ولا  
شركة في ميراث أو ما أشبه ذلك مما يتسامح فيه القرابات والضمير بينهم بل  
كان عرياً من جميع ذلك ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه ويزعم  
أنهاله ويريد أن يقيم بذلك بينة فدعواه غير مسموعة أصلا فضلا عن بينته  
وتبقى الدار بيد حائزها لان كل دعوي يكذبها العرف وتنفيها العادة فانها  
مرفوضة غير مسموعة قال الله تعالى وأمر بالعرف وقد أوجبت الشريعة الرجوع



اليه عند الاختلاف في الدعاوى كالنقد والحمولة والسيروفي الأبنية ومعاقدة القمط ووضع الجذوع على الحائط وغير ذلك قالوا ومثل ذلك أن تأتي المرأة بعد سنين متطاوله تدعى على الزوج أنه لم يكسها في شتاء ولا صيف ولا أنفق عليها شيئاً البتة فهذه الدعوى لا تسمع لتكذيب العرف والعادة لها ولا سيما إذا كانت فقيرة والزوج موثر ومن ذلك قال القاضي عبد الوهاب في رده على المزنيّ مذهب مالك أن المدعي عليه لا يحلف للمدعي بمجرد دعواه دون أن ينضم إليها مخالطة بينهما أو معاملة قال شيخنا أبو بكر أو تكون الدعوى تليق بالمدعي عليه ولا يتناكرها الناس ولا ينفىها عرف وهذا مروى عن علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز وعن فقهاء المدينة السبعة . قال والدليل على صحته أنه قد ثبت وتقرر أن الإقدام على اليمين يصعب ويتقل على كثير من الناس سيما على أهل الدين وذوى المراتب والأقدار وهذا أمر معتاد بين الناس على ممر الأعصار لا يمكن جحده . وكذلك روى عن جماعة من الصحابة أنهم اقتدوا من أيمانهم منهم عثمان وابن مسعود وغيرهما وإنما فعلوا ذلك لمروءتهم ولئلا يبقى للظلمة ونحوهم إذا حلفوا ممن يعادي الخالف ويحب الطعن عليه طريق إلى ذلك لعظم شأن اليمين وعظم خطرهما . ولذا جعلت بالمدينة عند المنبر وأن يكون مما يحلف عليه عنده ماله حرمة كربع دينار فصاعداً ولو مكن كل مدع أن يحلف المدعي عليه بمجرد دعواه لكان ذلك ذريعة إلى إمتهان أهل المروآت وذوى الأقدار والأخطار والديانات لمن يريد التشفى منهم لأنه لا يجد أقرب ولا أخف كلمة من أن يقدم الواحد منهم من يعاديه من أهل الدين والفضل إلى مجاس احاكم ليدعي عليه ما يعلم أنه لا ينهض به أو لا يعترف ليتشفى منه بتبذله وأن يراه الناس بصورة من أقدم على اليمين عند احاكم ومن يريد أن



يأخذ من هؤلاء شيئاً على طريق الظلم والعدوان وجداليه سييلاً لعله أن يفتدي  
يمينه منه لئلا ينقص قدره في أعين الناس وكلا الأمرين موجود في الناس  
اليوم قال وقد شاهدنا من ذلك كثيراً وحضرنا بعضه فكان ما ذهب إليه  
مالك ومن تقدم من الصحابة والتابعين حراسة مروآت الناس وحفظاً لها من  
الضرر اللاحق بهم والأذى المتطرق إليهم فإذا قويت دعوى المدعى بمخالطة  
أو معاملة ضعفت التهمة وقوي في النفس أن مقصوده غير ذلك فأحلف له ولهذا  
لم نعتبر ذلك في النريين لأن العربة لا تكاد تلحق المروءة فيها ما يلحقها في الوطن  
( فان قيل ) فيجب أن لا يحصره مجلس الحاكم أيضاً لأن في ذلك  
امتهاناً له وابتدالاً ( قيل ) له حضور مجلس الحاكم لا عار فيه ولا نقص يلحق  
من حضره لأن الناس يحضرونه ابتداء في حوائج لهم ومهمات وإنما العار  
الاقدام على اليمين لما ذكرنا وأيضاً فإنه يمكن المدعى من احضاره لعله يقيم  
عليه البيئة ولا يقطعه عن حقه ( فان قيل ) فاليمين الصادقة لا عار فيها وقد  
حلف عمر بن الخطاب وغيره من السلف وقال لعثمان بن عفان لما بلغه أنه  
افتدي يمينه ما منعك أن تحلف إذا كنت صادقاً ( قيل ) نكارة العادات  
لا معنى لها وأقرب ما يبطل به قولهم ما ذكرناه من افتداء كثير من الصحابة  
والسلف أيمانهم وليس ذلك إلا لصرف الظلمة عنهم وأن لا يتطرق إليهم  
تهمة وما روى عن عمر إنما هو لتقوية نفس عثمان وأنه إذا حلف صادقاً فهو  
معصوب في الشرع ليضعف بذلك نفوس من يريد الاعبات ويطمع في أموال  
الناس بادعاء المحال ليفتدوا أيمانهم منهم بأموالهم وأيضاً فإن أرادوا أن اليمين  
الصادقة لا عار فيها عند الله فصحيح وأمكن ليس كل ما لم يكن عاراً عند الله لم  
يكن عاراً في ذلك ونحن نعلم أن المباح لا عار فيه عند الله هذا إذا علم كون

اليمين صدقا وكلامنا في يمين مطلقة لا يعلم باطنها  
قال ودليل آخر وهو أن الاخذ بالعرف واجب لقوله تعالى وأمر  
بالعرف ومعلوم أن من كانت دعواه ينفيها العرف فإن الظن قد سبق  
اليه بالبطلان كيقال يدعى على خليفة وأمير ما لا يليق بمثله شراؤه أو  
يطرق ذلك الدعوى عليه ( قلت ) ومما يشهد لذلك ويقويه قول  
عبد الله بن مسعود الذي رواه عنه الامام أحمد وغيره وهو ثابت عنه  
ان الله نظر في قلوب العباد فرأى قلب محمد خير قلوب العباد فاختره  
لرسالته ثم نظر في قلوب العباد بعده فرأى قلوب أصحابه خير قلوب العباد  
فاختارهم لصحبته فما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه  
المؤمنون قبيحا فهو عند الله فبيح . ولا ريب أن المؤمنين وغيرهم يرون من  
القبيح أن تسمع دعوي البقال على الخليفة والامير انه باعه بمائة ألف دينار  
ولم يوفه اباها أو انه اقترض منه ألف دينار أو نحوها أو انه تزوج ابنته  
التوهاء ودخل بها ولم يعطها مهرها أو تدعي امرأة مكثت مع الزوج ستين  
سنة أو نحوها أنه لم ينفق عليها يوما واحداً ولا كساها خيطا وهو يتاهد  
داخلا وخارجا اليها بأنواع الطعام والمواكه فتسمع دعواها ويحلف لها ويحبس  
على ذلك كله أو تسمع دعوي الداعر الهارب وبيده عمامة لها ذؤابة وعلى رأسه  
عمامة وخلعه عالم مكشوف الرأس فيدعي الداعر أن السائمة له فتسمع دعواه  
ويحكم له بها بحكم اليد أو يدعي رجل معروف بالمجور وأذى الناس على  
رجل مشهور بالديانة والصلاح انه نقب بيته وسرق متاعه فتسمع دعواه  
وليستحلف له فان نكل قصي عليه أو يدعي رجل على رجل مشهور بالخير  
والدين أنه تعرض لزوجته أو الي ولده أو لي قربه كلام قبيح أو فعل فلا

تسمع ويعزر المدعى بذلك أو يدعي رجل معروف بالشجاعة وسؤال الناس  
انه أقرض تاجرا من اكابر التجار مائة ألف دينار أو انه غصبها منه أو أن  
ثياب التاجر التي هي عليه ملك الشحاذ شلحه اياها وغصبها منه ونحو ذلك  
من الدعاوي التي يشهد الناس بفرطهم وعقولهم أنها من أعظم الباطل فهذه  
لا تسمع ولا يحلف فيها المدعي عليه ويعزر المدعي تعزير أمتاله وهذا الذي  
تقتضيه الشريعة التي مبناها على الصدق والعدل كما قال تعالى ( وتمت كلمات  
ربك صدقاً وعدلاً ) فالشريعة المنزلة من عند الله لا تصدق كاذباً ولا  
تنصر ظالماً



### فصل

ورأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه في ذلك جواب سؤال  
هل السياسة بالضرب والحبس للمتهمين في الدعاوي وغيرها من الشرع أم لا وإذا  
كانت من الشرع فمن يستحق ذلك ومن لا يستحقه وما قدر الصرب  
ومدة الحبس فأجاب الدعاوي التي يحكم فيها ولاية الامور سواء سمو اقضاه  
أو ولاية الاحداث أو ولاية المظالم أو غير ذلك من الاسماء العرفية الاصطلاحية  
فان حكم الله تبارك وتعالى شامل لجميع الخلائق وعلى كل من ولي أمراً من  
أرور الناس أو حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل فيحكم بكتاب الله وسنة  
رسوله وهذا هو الترع المنزل من عند الله قال تعالى ( لقد أرسلنا رسلنا  
بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ) وقال تعالى ( ان  
الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا  
بالعدل ان الله نعماً يعظكم به ان الله كان سميعاً بصيراً ) وقال تعالى ( وأن اكرم

بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق)  
 فالدعاوي قسمان دعوى تهمة ودعوى غير تهمة فدعوى التهمة أن يدعى فعل محرم  
 على المطلوب يوجب عقوبته مثل قتل أو قطع طريق أو سرقة أو غير ذلك من  
 العدوان الذي يتعذر إقامة البينة عليه في غالب الأحوال . أو غير تهمة كأن  
 يدعى عقدا من بيع أو قرض أو رهن أو ضمان وغير ذلك وكل من القسمين  
 قد يكون حدا محضا كالشرب والزنا وقد يكون حقا محضا لآدمي كالأموال  
 وقد يكون متضمنا للأمرين كالسرقة وقطع الطريق فهذا القسم ان أقام  
 المدعى عليه حجة شرعية والا فالقول قول المدعي عليه مع يمينه لما روى  
 مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو  
 يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على  
 المدعي عليه . وفي رواية في الصحيحين عنه قضي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم باليمين على المدعى عليه فهذا الحديث نص في أن أحدا لا يعطي بمجرد  
 دعواه ونص في أن الدعوى المتضمنة لللائمة فيها اليمين ابتداء على المدعى  
 عليه وليس فيه ان الدعاوي الموجبة للعقوبات لا توجب اليمين الا على المدعى  
 عليه بل قد ثبت في الصحيحين في قصة القسامة انه قال لمدعي الدم تحلفون  
 حمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم فقالوا كيف نحلف ولم نشهد ولم نر قال  
 فتبرأكم يهود حمسين يمينا

وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قضى بيمين وشاهد وابن عباس هو الذي روى عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه قضى باليمين على المدعى عليه وهو الذي روى انه قضى باليمين  
 والشاهد ولا تمارض بين الحدين وهذا في دعوى وهذا في دعوى

وأما الحديث المشهور على السنة الفقهاء (البينة على من ادعى واليمين على من انكر) فهذا قد روى ولكن ليس اسناده في الصحة والشهرة مثل غيره ولا رواه عامة أصحاب السنن المشهورة ولا قال بعمومه أحد من علماء الأمة الا طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة فانهم يرون اليمين دائماً على جانب المنكر حتى في القسامة يحلفون المدعى عليه ولا يقضون بالشاهد واليمين ولا يردون اليمين على المدعى عند النكول واستدلوا بعموم هذا الحديث . وأما سائر علماء الأمة من أهل المدينة ومكة والتمام وفقهاء الحديث وغيرهم مثل ابن جريج ومالك والشافعي واللبت وأحمد واسحق فتارة يحلفون المدعى عليه كما جاءت بذلك السنة والاصل عندهم أن اليمين متروعة في أقوى الجانبين وأجابوا عن ذلك الحديث تارة بالتضعيف وتارة بأنه عام وأحاديثهم خاصة وتارة بأن أحاديثهم أصح وأكثر فالعمل بها عند التعارض أولى

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه طلب البينة من المدعي واليمين من المنكر في حكومات معينة ليست من جنس دعاوى المنهم مثل ماخرجافي الصحيحين عن الاتمت بن ويس انه قال كان بيني وبين رجل حكومة في بئر فاختصمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك أو يمينه فقلت اذا يحلف ولا يبالى فقال من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان وفي روايه فقال ببنتك أنها بئر والافيمينه

وعن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كنده الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الذي من حضرموت يا رسول الله ان هذا غلبي على أرض كانت لابى فقال الكندي هي أرضى فأي أزرعها

ليس له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألك بينة قال لا قال فلك يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فلما أدبر الرجل ليحلف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما إن حلف على ماله ليأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه معرض رواه مسلم ففي هذه الحديث انه لم يوجب على المطلوب الا اليمين مع ذكر المدعى لمجوره وقال لبس لك منه الا ذلك وكذلك في الحديث الاول كان خصم الاشعث بن قيس يهوديا هكذا جاء في الصحيحين ومع هذا لم يوجب عليه الا اليمين . وفي حديث القسامة أن الانصار قالوا كيف نقبل أيمان قوم كفار وهذا القسم لا أعلم فيه نزاعا أن القول فيه قول المدعى عليه مع يمينه اذ لم يأت المدعى بحجة شرعية وهي البينة لكن البينة التي هي الحجة الشرعية تارة تكون شاهدين عدلين ذكرين وتارة تكون رجلا وامرأتين وتارة أربعة رجال وتارة ثلاثة عند طائفة من العلماء وذلك في دعوي افلاس من علم له مال متقدم كما ثبت في صحيح مسلم قال لا تحل المسألة الا لاحد ثلاثة . رجل تحمل حماله فحلت له المسألة حتى يصيبها تم يمسك . ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش . ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه يقولون لقد أصاب ذر فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش فما سواهن يا قبيصة سمعت يأكلها صاحبها سخا فهذا الحديث صريح في أنه لا يقبل في بينة الأعسار أقل من ثلاثة وهو الصواب الذي يتعين القول به وهو اختبار بعض اصحابنا وبعض السامعية قلوا وائس الأعسار من الامور الخفية التي تقوى فيها التهمة باحشاء المتفروعي فيها لزيادة في

البينة بين مرتبة أعلى البينات ومرتبة أدنى البينات وتارة تكون الحجة شاهداً  
ويعين الطالب وتارة تكون امرأة واحدة عند أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه  
وامرأتين عند مالك وأحمد في رواية وأربع نسوة عند الشافعي وتارة تكون  
رجلاً واحداً في داء الدابة وشهادة الطبيب إذا لم يوجد اثنان كما نص عليه  
أحمد وتارة يكون لوثاً ولطخاً مع أيمان المدعين كما في القسامة وامتنازت يكون  
الايمان فيها خمسين تغليظاً لشأن الدم كما امتاز اللعان بكون الايمان فيه أربعاً  
والقسامة يجب فيها القود عند مالك وأحمد وتوجب الدية فقط عند الشافعي  
وأما أهل الرأي فيحلفون فيها المدعي عليه خاصة ويوجبون عليه الدية مع تحليفه.  
فلت وتارة تكون الحجة نكولاً فقط من غير رد اليمين . وتارة تكون يمينا  
مردودة مع نكول المدعي عليه كما قضى الصحابة بهذا وهذا . وتارة تكون  
علامات يصفها المدعي يعلم بها صدقه كالعلامات التي يصفها من سقطت منه  
لقطة لواجدها فيجب حينئذ الدفع اليه بالصفة عند الامام أحمد وغيره ويجوز  
عند الشافعي ولا يجب وتارة تكون شبهاً بينا يدل على تبوت السب فيجب  
الحاق السب به عند جمهور من السلف والخلف كما في القافة التي اعتبرها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وحكم بها الصحابة من بعده . وتارة تكون علامات  
يحتص بها أحد المتداعين فيقدم بها كما نص عليه الامام أحمد في المكري  
والكثري يتداعيان دفينا في الدار فيصفه أحدهما فيكون له مع يمينه . وتارة  
تكون علامات في بدن اللقيط يصفه بها أحد المتداعين فيقدم بها كما نص  
عليه أحمد . وتارة تكون قرائن ظاهرة يحكم بها للمدعي مع يمينه كما إذا نازع  
الخياط والنجار في آلات صناعتهم حكم بكل آلة لمن تصلح له عند الجمهور  
وكذلك إذا تارَعَ الزوجان في متاع البيت حكم للرجل بما يصاح له وللمرأة



بما يصلح لها ولم يناع في ذلك الا الشافعي فانه قسم عمامة الرجل وثيابه  
بينه وبين المرأة وكذلك قسم خف المرأة وحلقها ومنزلها بينها وبين الرجل  
وأما الجمهور كمالك وأحمد وأبي حنيفة فانهم نظروا الى القرائن الظاهرة والظن  
الغالب الملتحق بالقطع في اختصاص كل واحد منها بما يصح له ورأوا أن  
الدعوى ترجح بما هو دون ذلك بكثير كاليد والبراءة والكول واليمين  
المردودة والشاهد واليمين والرجل والمرأتين فيشير ذلك ظنا مترجح به  
الدعوى ومعلوم أن الظن الحاصل هاهنا أقوى بمراتب كثيرة من الظن  
الحاصل بتلك الاشياء وهذا مما لا يمكن جرده ودفعه

وقد نصب الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع علامات وأمارات تدل عليه  
وتبينه قال تعالى وألقى في الارض رواسي ان تميد بكم وأنهارا وسبلا لعلكم تهتدون  
وعلامات وبالنجم هم يهتدون . ونصب على القلة علامات وأداة ونصب  
على الايمان والنفاق علامات وأدله قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم  
الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالايمان فجعل اعتياد شهود المسجد من  
علامات الايمان وجوز لما أن نشهد بايمان صاحبها مستندين الى تلك العلامة  
والشهادة انما تكون على القطع فدل على أن الامارة تفيد القطع وتسوغ  
الشهادة . وقال آية المنافق ثلاث وفي لفظ علامة المنافق ثلاث اذا حدث  
كذب واذا وعد أخلف واذا ائتمن خن . وفي السنن ثلاث من علامات  
الايمان الكف عمن قال لا اله الا الله . والجهاد ماض منذ بعثي الله الي  
أن يقاتل آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل . والايمان  
بالاقدار . وقد نصب تعالى الآيات داله عليه وعلى وحدانيته وأسمائه  
وصفاته وكذلك هي دالة على عدله وأحكامه والآية مستتزمة لمدلولها



لا تنفك عنها فحيث وجد الملزوم وجد لازمه فاذا وجدت آية الحق ثبت الحق ولم يتخلف ثبوته عن آيته وأمارته والحكم بغيره يكون حكما بالباطل وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده العلامات في الاحكام وجعلوها مبينة لها كما اعتبر العلامات في اللقطة وجعل صفة الواصف لها آية وعلامة على صدقه وأنها له. وقال جابر حذ من وكيلي وسقا فان التمس منك آية فضع يدك على ترقوته فنزل هذه العلامة منزلة البينة التي تشهد أنه اذن له أن يدفع له ذلك كما نزل الصفة للقطة منزلة البينة بل هذا نفسه بينة اذ البينة ما يبين الحق من قول وفعل ووصف وجعل الصحابة رضى الله عنهم الحبل علامة وآية على الزنا فحدوا به المرأة وان لم تقر ولم يشهد عليها أربعة بل جعلوا الحبل أصدق من الشهادة وجعلوا رائحة الخمر وقيئه لها آية وعلامة على شرها بمنزلة الاقرار والساھدين وجعل السى صلى الله عليه وسلم نحر كفار قريش يوم بدر عشر جزر أو تسعا آية وعلامة على كونهم مابين الألف والتسعمائة فأخبر عنهم بهذا القدر بعد ذكر هذه العلامة وجعل النبي صلى الله عليه وسلم كثرة المال وقصر مدة انفاقه آية وعلامة على كذب المدعي لدهابه في الفقة والنوائب في قصة حي بن أخطب وقد تقدمت وأجاز العقوبة بناء على هذه العلامة واعتبر العلامة في السيف وطهور أو الدم به في الحكم بالسلب لأحد المداعين ونزل الاثر منزلة بينة واعتبر العلامة في ولد الملائنة وقال انظروها فان جاءت به كذا وكذا فهو لھلال بن أمية وان جاءت به على نعمت كذا وكذا فهو للذي رميت به فأخبر أنه للذي رميت به لهذه العلامات والصفات ولم يحكم به له لأنه لم يدعه ولم يقر به ولا كانت الملائنة فراشا له واعتبر انبات الشعر حول القبل في البلوغ وجعله آية وعلامة له فكان

يقتل من الأسري يوم قريظة من وجدت فيه تلك العلامة ويستبقى من  
لم تكن فيه ولهذا جعله طائفة من الفقهاء كالشافعي علامة في حق الكفار  
خاصة وجعل الحيض علامة على براءة الرحم من الحمل فجوز وطئ الأمة  
المسيبة إذا حاضت حيضة لوجود علامة خلوها من الحمل فلما منع من وطئ  
الأمة الحامل وجوز وطئها إذا حاضت كان ذلك اعتارا لهذه العلامة والامارة  
واعتبر العلامة في الدم الذي تراه المرأة ويشته عليها هل هو حيض أو استحاضة  
واعتبر العلامة فيه بوقته ولونه وحكم بكونه حيضا بناء على ذلك وهذا في  
الشريعة أكثر من أن يحصر ويستوفي شواهد من أهدر الامارات والعلامات  
في الشرع بالكلية فقد عطل كثيرا من الاحكام وضيع كثيرا من الحقوق  
والناس في هذا الباب طرفان ووسط قال شيخنا رحمه الله وقد وقع فيه  
من التفريط من بعض ولادة الامور والعدوان من بعضهم ما أوجب الجهل  
بالحق والظلم للخلق وصار لفظ الشرع غير مطابق لمعناه الاصلي بل لفظ  
الشرع في هذه الازمنة ثلاثة أقسام الشرع المنزل وهو الكتاب والسنة  
واتباع هذا الشرع واجب ومن خرج عنه وجب قتاله ويدخل فيه أصول  
الدين وفروعه وسياسة الامراء وولاية المال وحكم اسائكم ومستيغة الشوح  
وولاية الحسبة وغير ذلك فكل هؤلاء عليهم أن يحكموا بالشرع المنزل ولا  
يخرجوا عنه \* والشرع المتأول وهو ما ورد الراء والاجتهاد بين الائمة فمن  
أخذ بما يسوع فيه الاجتهاد أقر عليه ولم يجب على جميع الناس موافقته إلا بحجة  
لامرد لها من كتاب الله وسنة رسوله والثالث الشرع المبدل مثل ما تبنت  
بشهادات الرور ويحكم فيه بالجهل والظلم أو يؤمر فيه بإقرار باطل لأضاعة حق  
مثل تعاليم المريض أن يقر توارث بما ليس له لبطل به حق نقيه للورثة والامر

بذلك حرام والشهادة عليه محرمة والحاكم اذا عرف باطن الامر وانه غير مطابق للحق فحكم به كان جائزاً آثماً وان لم يعرف باطن الامر لم يأثم فقد قال سيد الحكماء صلوات الله وسلامه عليه في الحديث المتفق عليه (انكم تختصمون الىّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بنحو مما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار)



### فصل

القسم الثاني من الدعاوى دعاوى التهم وهي دعاوى الجناية والافعال المحرمة كدعوى القتل وقطع الطريق والسرفعة والقذف والعدوان فهذا ينقسم المدعى عليه فيه الى ثلاثة أقسام فان المتهم إما أن يكون بريئاً ليس من أهل تلك التهمة . أو فاجراً من أهلها أو مجهول الحال لا يعرف الوالى والحاكم حاله . فان كان بريئاً لم يجز عقوبته اتفاقاً واختلفاً في عقوبة المتهم له على قولين أصحهما لعاقب صيانة لسلط أهل الشر والعدوان على اعراض الرأفة .

قال مالك وأشهب رحمهما الله لا أدب على المدعى إلا أن يقصد أذية المدعى عليه وعيبه وشتمه فيؤدب . وقال أصبغ يؤدب قصد أذيته أو لم يقصد وهل يحلف في هذه الصور فان كان المدعى حذ الله لم يحلف عليه وان كان حقاً لآدمي ففيه قولان مبيّان على سماع الدعوى فان سمعت الدعوى أحلف له والّا لم يحلف والصحيح انه لا تسمع الدعوى في هذه الصور ولا يحلف المتهم لئلا يتطرق الاراذل والاشرار الى الاستهانة بأهل الفضل والاختار كما تقدم من ان المسلمين يرون ذلك قبيحاً



## ﴿ فصل ﴾

القسم الثاني أن يكون المتهم مجهول الحال لا يعرف سر ولا فجور فهذا يحبس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام والمنصوص عليه عند أكثر الأئمة أنه يحبسه القاض ، والوالي . هكذا نص عليه مالك وأصحابه وهو منصوص الامام أحمد ومحقق أصحابه وذكره أصحاب أبي حنيفة وقال الامام أحمد قد حبس النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة قال أحمد وذلك حتى يتبين للحاكم أمره وقد روي أبو داود في سننه وأحمد وغيرهما من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة قال علي بن الدين حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح وفي جامع الخلال عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة يوم موليلة والاصول المتفق عليها بين الأئمة توافق ذلك فانهم متفقون على أن المدعي إذا طلب المدعي عليه الذي يسوع احضاره وجب على الحاكم احضاره الى مجلس الحكم حتى يفصل بينهما ويحضره من مسافة العدوي التي هي عند بعضهم رية وهو ، الا يمكن الذهاب اليه العود في يومه كما يقوله بعض أصحاب الامام الترمذي وأحمد وهو رواية عن أحمد وعند بعضهم يحضره من مسافة القصر ودي مسيرة يومين كما هو الرواية الاخرى عن أحمد

ثم الحاكم قد يكون مستغولا عن تعجيل الفصل وقد يكون عنده حكومات ساقطة فيكون المطلوب محبوسا معوقا من حين يطالب الى أن يفصل بينه وبين خصمه وهذا حبس بدون التهمة في التهمة أولى فإن الحبس التعرعي ليس هو الحبس في مكان صيق وانما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه

سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكل الخصم أو وكيه عليه وملازمته له .  
ولهذا ساء النبي صلى الله عليه وسلم أسيراً كما روى أبو داود وابن ماجه عن  
الهرماس بن حبيب عن أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال لي  
الزمه ثم قال يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك وفي رواية ابن ماجه ثم مر بي  
آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخا بني تميم وهذا كان هو الحبس على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضى الله عنه ولم يكن له محبس معه  
حبس الخصوم ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة  
داراً وجعلها سجناً يحبس فيها ولهذا تنازع العلماء من أصحاب احمد وغيرهم هل  
يتخذ الامام حبساً على قولين فمن قال لا يتخذ حبساً قال لم يكن لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولا لخليفته بعده حبس ولكن يعوقه بمكان من الامكنة  
أو يقيم عليه حافظ وهو الذي يسمى الترسيم أو يأمر غريمه بملازمته كما فعل  
النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال له أن يتخذ حبساً قال قد اشتريه عمر بن  
الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف وجعلها حبساً ولما كان حصور  
مجلس الحاكم تعويتا من حبس الحبس تنازع العلماء هل يحصره الخصم المطلوب  
بمجرد الدعوى أم لا يحضر حتي يبين المدعى ان للدعوى أصلاً على قولين هما  
روايتان عن أحمد والأول قول أبي حنيفة والشافعي والثاني قول مالك

### ﴿ فصل ﴾

ومنهم من قال الحبس في التهم إنما هو لوالى الحرب دون القاضي وقد  
ذكر هذا طائفة من أصحاب الشافعي كأبي عبد الله الزيري والماوردي  
وغيرهما وطائفة من أصحاب أحمد من المصنفين في آداب القضاة وغيرهم

واختلفوا في مقدار الحبس في التهمة هل هو مقدار أو مرجعه الي اجتهاد الوالي  
والحاكم على قولين ذكرهما الماوردي وأبو يعلى وغيرهما فقال الزبيرى هو  
مقدر بشهر وقال الماوردي غير مقدر

### فصل

القسم الثالث أن يكون المتهم معروفاً بالفجور كالسرقة وقطع الطريق  
والقتل ونحو ذلك فإذا جاز حبس المجهول فحبس هذا أولى قال شيخنا  
ابن تيمية وما علمت أحداً من الأئمة أى أئمة المسلمين يقول أن المدعى عليه  
في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره فليس هذا على  
اطلاقه مذهباً ل أحد من الأئمة الاربعة ولا غيرهم من الأئمة ومن زعم أن  
هذا على اطلاقه وعمومه هو الشرع فقد غلط غلطاً فاحشاً مخالفاً لنصوص  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الامة وبمثل هذا الغلط الفاحش  
تجراً لولاية على مخالفة الشرع وتوهموا أن الشرع لا يقوم بسياسة العالم ومصلحة  
الامة وتعدوا حدود الله وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروج  
عنه الى أنواع من الظلم وابتدع والسياسة جعلها هؤلاء من الشرع وهؤلاء  
قسيمة له ومقابلة له ورعموا أن الشرع نافص لا يقوم بمصالح الناس وجعل  
أولئك ما فهموه من العمومات والاطلاقات هو الشرع وان تضمن خلاف  
ما شهدت به الشواهد والعلامات الصحيحة والطائفتان مخطئتان على الشرع  
أقبح خطأً وافحشه وانما أتوا من تقصيرهم في معرفة الشرع الذي أنزله  
الله على رسوله وشرعه بين عباده كما تقدم بيانه فانه أنزل الكتاب بالحق  
ليقوم الناس بالقسط ولم يسوع تكذيب صادق ولا ابطال أمانة وعلامة

شاهدة بالحق بل أمر بالتثبت في خبر العاسق ولم يأمر برده مطلقا حتي تقوم  
أمانة على صدقه فيقبل أو كذبه فيرد فحكمه دائر مع الحق والحق دائر مع  
حكمه أين كان ومع من كان وبأي دليل صحيح كان فتوسع كثير من هؤلاء في  
أمور ظنوها علامات وامارات أتبتوا بها أحكاما وقصر كثير من أولئك عن  
أدلة وعلامات ظاهرة ظنوها غير صالحة لإثبات الأحكام

### — ❁ — ❁ فصل ❁—

ويسوع ضرب هذا النوع من المتهمين كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
الزبير بتعذيب المتهم الذي غيب ماله حتي أقر به في قصة ابن أبي الحقيق  
قال شيخنا واختلفوا فيه هل الذي يضربه الوالي دون القاضي أو كلاهما أو  
لا يسوغ ضربه على ثلاثة أقوال . أحدها أن يضربه الوالي والقاضي هذا  
قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم منهم أشهب بن عبد العزيز قاضي  
مصر فانه قال يمتحن بالحبس والضرب ويضرب بالسوط مجردا . والقول  
الثنائي انه يضربه الوالي دون القاضي وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وأحمد  
حكاه القاضيان ووجه هذا ان الضرب المستروع هو ضرب الحدود والتعزير  
وذلك انما يكون بعد اثبات أسبابها وتحقيقها . والقول الثالث انه يضرب  
وهذا قول أصبغ وكثير من الطوائف الثلاثة بل قول أكثرهم لكن حبس  
المتهم عندهم أبلغ من حبس المجهول ثم قالت طائفة منهم عمر بن عبد العزيز  
ومطرف وابن الماجشون إنه يحبس حتي يموت ونص عليه الامام أحمد في  
المبتدع الذي لم ينته عن بدعته أنه يحبس حتي يموت وقال مالك لا يحبس  
إلى الموت

## ﴿ فصل ﴾

والذين جعلوا عقوبته للوالي دون القاضي قالوا ولاية أمير الحرب معتمدها  
 المنع من الفساد في الارض وقع أهل الشر والعدوان وذلك لا يتم الا  
 بالعقوبة للمتهمين المعروفين بالجرام بخلاف ولاية الحكم فان مقصودها  
 ايصال الحقوق الي أربابها قال شيخنا وهذا القول هو في الحقيقة قول بجواز  
 ذلك في الشريعة لكن كل ولي أمر بفعل ما فوض اليه فكما أن ولي  
 الصدقات يملك من القبض والصرف مالا يملكه والي الخراج وعكسه  
 كذلك والي الحرب ووالي الحكم يفعل كل منهما ما اقتضته ولايته الشرعية  
 مع رعاية العدل والتقيد بالشرعية

## ﴿ فصل ﴾

وأما عقوبة من عرف أن الحق عنده وقد ججده فمتفق عليها بين العلماء  
 لا نزاع بينهم ان من وجب عليه حق ليس فيه حبس في ردعه الخبال حتي يخرج  
 مما عليه قال فمن وجب احضاره من النفوس والاموال استحق الممنوع من احضاره  
 العقوبة وأما اذا كان احضاره الي من يظلمه أو احضار المال الي من يأخذه  
 بغبر حق فهذا لا يجب ولا يجوز فان الاعانة على الظلم ظلم

## ﴿ فصل ﴾

والمعاصي ثلاثة أنواع نوع فيه حد ولا كفارة فيه كالرناو السرقة وشرب  
 الخمر والنفوذ وهذا يكفي فيه الحد عن الحبس والتعزير ونوع فيه كفارة ولا  
 حد فيه كالجماع في الاحرام ونهار رمضان ووطيء المظاهر منها قبل التكفير



فهذا يكفي فيه الكفارة عن الحد وهل تكفي عن التعزير فيه قولان للفقهاء  
وهما لأصحاب أحمد وغيرهم ونوع لا كفارة فيه ولا حد كسرقة مالا قطع  
فيه واليمين الغدوس عند أحمد وأبي حنيفة والنظر إلى الأجنبية ونحو ذلك  
فهذا يسوغ فيه التعزير وجوباً عند الأكثرين وجوازاً عند الشافعي . ثم إن  
كان الضرب على ترك واجب مثل أن يضرب ليؤدب به فهذا لا يتقدر بل  
يضرب يوماً فان فعل الواجب والا ضرب يوماً آخر بحسب ما يحتمله ولا  
يزيد في كل مرة على مقدار أعلى التعزير

وقد اختلف الفقهاء في مقدار التعزير على أقوال ﴿ أحدها ﴾ أنه بحسب  
المصلحة وعلى قدر الجريمة فيجتهد فيه ولي الأمر ( الثاني ) وهو أحسنها أنه  
لا يبلغ بالتعزير في معصية قدر الحد فيها فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة  
حد الزنا ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ولا على الشتم بدون  
القذف حد القذف وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد  
( والقول الثالث ) أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود إما أربعين وإما ثمانين  
وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة ( والقول الرابع )  
أنه لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط وهو أحد الأقوال في مذهب  
أحمد وغيره وعلى القول الأول هل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل فيه قولان  
﴿ أحدهما ﴾ يجوز كقتل الجاسوس المسلم إذا اقتضت المصلحة قتله  
وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد واختاره ابن عقيل وقد ذكر بعض  
أصحاب الشافعي وأحمد نحو ذلك في قتل الداعية إلى البدعة كالنجم والرفض  
وانكار القدر

وقد قتل عمر بن عبد العزيز غيلان القدري لأنه كان داعية إلى

بدعته وهذا مذهب مالك رحمه الله وكذلك قتل من لا يزول فسادُه الا بالقتل وصرح به أصحاب أبي حنيفة في قتل اللوطي اذا اكثر من ذلك تعزيراً وان كان أبو حنيفة لا يوجب الحد في هذا ولا القصاص في هذا وصاحبه يخالفانه في المسألتين وهما مع جمهور الامة \* والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه رضي الله عنهم يوافق القول الاول فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجلد الذي وطئ جارية امرأته وقد أحلها له مائة وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما أمرا بجلد من وجد مع امرأة أجنبية في فراش مائة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مائة ثم في اليوم الثاني مائة ثم في اليوم الثالث مائة وعلى هذا يحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه فأمر بقتله اذا اكثر منه ولو كان ذلك حداً لا مر به في المرة الاولى وأما ضرب المتهم اذا عرف ان المال عنده وقد كتمه وأنكره فيضرب ليقر به فهذا لا ريب فيه فانه ضرب ليؤدي الواجب الذي يقدر على وفائه كما في حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل خيبر على الصفرء والبيضاء سأل زيد بن شعبة عم حنيفة بن أخطب فقال أين كنز حنيفة فقال يا محمد اذهبته النفقات فقال للزبير دونك هذا فمسه الزبير بشيء من العذاب فدلهم عليه في خربة وكان حلياً في مسك ثور فهذا أصل في ضرب المتهم

### ﴿ فصل في الطرق التي يحكم بها الحاكم ﴾

الحكم قسمان اثبات والرام فالاثبات يعتمد الصدق والالزام يعتمد العدل ( وتمت كلمات ربك صدقاً وعدلاً ) وكلا القسمين له طرق متعددة

﴿ أحدها ﴾ اليد المجردة التي لا تفتقر الي يمين وذلك في صور . منها اذا كان وصياً على طفل أو مجنون وفي يده شيء انتقل اليه عن أبيه كان مجرد اليد كافياً في الحكم به له من غير يمين لا على الطفل ولا على الوصي . أما الطفل ف لعدم صحة اليمين منه . وأما الوصي فلا نه ليس المدعي عليه في الحقيقة ولا يتوجه عليه اليمين . ومنها أن يدعي كفنًا على ميت أنه له ولا بينة فيقضي بالكفن لمن هو عليه من غير يمين . ومنها أن يدعي على صاحب اليد دعوي يكذبه فيها الحس فلا يحلف له صاحب اليد ولا تسمع دعواه كما اذا ادعى على من في يده عبد أنه ابنه وهو أكبر من المدعي وهذا لان اليمين انما تشرع في جانب من رجح جانبه مع احتمال كونه مبطلا فاذا لم يحتمل ذلك لم يكن في اليمين فائدة

### ﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الثاني ﴾ الانكار المجرد وله صور ﴿ أحدها ﴾ اذا ادعى رجل ديناً على ميت أو أنه أوصي له بشيء وللميت وصى بقضاء دينه وتنفيذ وصاياه فأنكر فان كان للمدعي بينة حكم بها وان لم تكن له بينة وأراد تحليف الوصي على نفي العلم لم يكن له ذلك لان مقصود التحليف أن يقضي عليه بالنكول اذا امتنع من اليمين والوصي لا يقبل اقراره بالدين والوصية ولو نكل لم يقض عليه فلا فائدة في تحليفه ولو كان وارثاً استحلف وقضي بنكوله . ومنها أن يدعي على القاضي انه ظلمه في الحكم أو على الشاهد أنه تعمد الكذب أو الخلط أو ادعي عليه ما يسقط شهادته لم يحلفا لارتفاع منصبهما عن التحليف . ومنها دعوى الرجل على المرأة النكاح ودعواها عليه الطلاق ودعوى كل منهما

الرجعة ودعوي الامة أن سيدها أولدها ودعوي المرأة أن زوجها آلي منها  
ودعوي الرق والولاء والقود وحدّ القذف وعن أحمد أنه يستحلف في الطلاق  
والإيلاء والقود والقذف وعنه أنه يستحلف إلا فيما لا يقضى فيه بالنكول .  
قال في رواية أبي القاسم لا أري اليمين في النكاح ولا في الطلاق ولا في الحدود  
لأنه ان نكل لم أقبله ولم أحده ولم أدفع المرأة اليه وظاهر ما نقله الحرقي أنه  
يستحلف في الكل وإذا امتنع من اليمين حث قلنا يستحلف قضينا بالنكول  
في الجميع إلا في القود في النفس خاصة وعنه لا يقضي بالنكول إلا في الاموال  
خاصة وكل ناكل لا يقضى عليه فهو يخلي أو يحبس حتى يقر أو يحلف على وجهين  
ولا يستحلف في العبادات ولا في الحدود . فاذا قلنا لا يستحلف في هذه  
الاشياء لم يقض فيها بالنكول علي ظاهر كلام أحمد وتعليقه وإذا استحلف له  
فان قضيا عليه بالنكول في كل موضع ليكون لليمين فائدة حتى في قود الاطراف  
ولا يقضى بقود النفس وان استحلّفناه لان النكول وان جري مجري الاقرار  
ليس باقرار صحيح صريح فلا يراق به الدم بمجردة ولا مع يمين المدعي الا  
في القسامة للوث وإذا قلنا يستحلف ولا يقضى بالنكول في غير الاموال  
كان فائدة الاستحلاف حبسه اذا أبي الحلف في أحد الوجهين وفي الآخر  
يخلي سبيله لأنه لا يقضى عليه بالنكول ولم يثبت عليه ما يعاقب بالضرب  
والحبس حتى يفعله فانه يحتمل أن يكون المدعي محتماً وأن يكون مبطلاً فكيف  
يعاقب المدعي عليه بمجرد دعواه وطلب يمينه ويكون فائدة اليمين على هذا  
انقطاع الخصومة والمطالبة



### فصل في

وقد استثني من عدم التحليف في الحدود صورتان ﴿ احدهما ﴾ اذا قذفه فطلب حد القذف فقال القاذف حلفوه أنه لم يزن فذكر أصحاب الشافعي فيه وجهين قال في الروضة الاصح انه يحلف ﴿ والصورة الثانية ﴾ أن يكون المقدوف ميتا وأراد القاذف تحليف الوارث أنه لم يعلم زناه ورثه فله ذلك وحكى عن نص الشافعي رحمه الله

والصحيح قول الجمهور أنه لا يحلف بل القول بتحليفه في غاية السقوط فان الحد يجب بقذف المستور الذي لم يظهر زناه وليس من شرطه ان لا يكون قد زنى في نفس الامر ولهذا لا يسأله الحاكم عن ذلك ولا يجوز له سؤاله ولا يجب عليه الجواب وفي تحليفه تعريضه للكذب واليمين الغموس ان كان قد ارتكب ذلك أو تعريضه لفضيحة نفسه واققراره بما يوجب عليه الحد أو فضيحته بالنكول الجاري مجرى الاقرار وانهاك عرضه للقادحين الممزقين لأعراض المسلمين والشريعة لا تأني بشيء من ذلك ولذلك لم يقل أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة بتحليف المقدوف انه لم يزن ولم يجعلوا ذلك شرطاً في اقامة الحد فالقول بالتحليف في غاية البطلان وهو مستلزم لما ذكرناه من المحاذير لا سيما ان كان قد فعل شيئاً من ذلك ثم تاب منه ففي الرامة التحليف تعريضه لهيكة نفسه أو اهدار عرضه ولهذا كان الصواب قول أبي حنيفة ان البكر اذا زالت بكارتها بالزنا فاذهبا الصمات لا نالو اشتراطنا نطقها لكننا قد ألزمنها بفضيحة نفسها وهماك عرضها بل اذا اكتفي من البكر بالصمات لحياها فلأن يكتفي من هذه بالصمات بطر لأولي ولأن

حياءها من الاطلاع على زناها أعظم بكثير من حياؤها من كلمة نعم التي لا تدم بها ولا تعاب ولا سيما ان كانت قد اكرهت على الزنا بل الا كتفاء من هذه بالصمات أولي من الا كتفاء به من البكر فهذا من محاسن الشريعة وكما لها

وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذن البكر الصمات واذن الثيب الكلام المراد به الثيب التي قد علم أهلها والناس أنها ثيب فلا تستحي من ذلك ولهذا لو زالت ثيوبها بأصبع أو وثبة لم تدخل في لفظ الحديث ولم تتغير بذلك صفة إذهابها مع كونها ثيباً فالذي أخرج هذه الصورة من العموم أولي أن يخرج الاخرى والله أعلم

### ﴿ فصل ﴾

ومما لا يحلف فيه اذا ادعى البلوغ بالاحتلام في وقت الامكان صدق بلا يمين وكذلك لو ادعى عليه فقال أنا صبي بعد وهو محتمل لم يحلف ولو ادعى عامل الزكاة على رجل أن له نصيباً وطالب زكاته لم يحلف على نفي ذلك ولو أقر فادعي العامل أنه لم يخرج زكاته لم يحلف على نفي ذلك قال الامام أحمد لا يحلف الناس على صدقاتهم

### ﴿ فصل ﴾

ولليمين فوائد منها تخويف المدعي عليه سوء عاقبة الحلف الكذب فيجمله ذلك على الافرار بالحق . ومنها القضاء عليه بنكوله عنها على ما تقدم . ومنها انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال وتخليص كل من الخصمين من ملازمة الآخر ولكنها لا تسقط الحق ولا تبرئ الدمة باطنا ولا ظاهراً فلو أقام

المدعى بينة بعد حلف المدعى عليه سمعت وقضى بها وكذا لو ردت اليمين على المدعى فنكل ثم أقام المدعى بينة سمعت وحكم بها . ومنها اثبات الحق بها اذ اردت على المدعى أو أقام شاهدا واحدا . ومنها تعجيل عقوبة الكاذب المنكر لما عليه من الحق فان اليمين النعموس تدع الديار بلاقع فيشتقى بذلك المظلوم عوض ما ظلمه باضاعة حقه والله أعلم

### ﴿ فصل ﴾

ومنها أن تشهد قرآن الحال بكذب المدعى فذهب مالك أنه لا يلتفت الى دعواه ولا يحلف له وهذا اختيار الاصطخري من الشافعية ويخرج على المذهب مثله وذلك متل أن يدعى الدنيء استئجار الامير أو ذي الهيئة والقدر لعلف دوابه وكنس بابه ونحو ذلك

وسمعت شيخنا العلامة قدس الله روحه يقول كنا عند نائب السلطنة وأنا الى جانبه فادعى بعض الحاضرين ان له قبلى وديعة وسأل اجلاسى معه واحلافى فقلت لقاضي المالكية وكان حاضراً أتسوغ هذه الدعوى وتسمع فقال لا فقلت فما مذهبك في ذلك قال تعزير المدعى قلت فاحكم بمذهبك فأقيم المدعى وأخرج

### ﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الثالث ﴾ أن يحكم باليد مع يمين صاحبها كما اذا ادعى عليه عينا في يده فأنكر فسأل احلافه فانه يحلف ويترك في يده لترجيح صاحب اليد ولهذا شرعت اليمين في جهته فان اليمين شرع في جنبه أقوى المتداعيين هذا اذا لم تكذب اليد القرآن الظاهرة فان كذبتها لم يلتفت اليها وعلم أنها يدم بطله

وذلك كما اذا روى انسان يعدو ويده عمامة وعلى رأسه عمامته وآخر خلفه يطلبه حاسر الرأس ممن ليس شأنه أن يمشي حاسر الرأس فانا نقطع أن العمامة التي بيده للآخر ولا يلتفت الى تلك اليد ويجب العمل قطعاً بهذه القرائن فان العلم المستفاد منها أقوى بكثير من الظن المستفاد من مجرد اليد بل اليد ههنا لا تفيد ظناً ألبتة . فكيف تقدم على ما هو مقطوع به أو كالمقطوع به . وكذلك اذا رأينا رجلاً يقود فرساً بسرجه ولجامه وآلة ركوبه وايست من مصراكيه في العادة ووراءه أمير ماش أو من ليس من عادته المشي فانا نقطع بان يده مبطله

وكذلك المتهم بالسرقة اذا شوهدت العملة معه وليس من أهلها كما اذا روى معه القماش والخواهر ونحوها مما ليس من شأنه فادعي أنه ملكه وفي يده لم يلتفت الى تلك اليد وكذلك كل يد تدل القرائن الظاهرة التي توجب القطع أو تكاد أنها يد مبطله لاحكم لها ولا يقضي بها فاذا قضينا باليد فانما نقضي بها اذا لم يعارضها ما هو أقوى منها واذا كانت اليد ترفع بالكول وبالشاهد الواحد وباليمين المردودة فلان ترفع بما هو أقوى من ذلك بكثير بطريق الاولي فهذا مما لا يرتاب فيه أنه من أحكام العدل الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه ووضع بين عباده . فالأيدي ثلاثة . يد يعلم أنها مبطله ظالمة فلا يلتفت اليها . الثانية يد يعلم أنها محقة عادلة فلا تسمع الدعوى عليها كمن يشاهد في يده دار يتصرف فيها بأنواع التصرفات من عمارة وخراب واجارة واعارة مدة طويلة من غير منارع ولا مطالب مع عدم سطوته وشوكته فجاء من ادعى أنه غصبها منه واستولي عليها بغير حق وهو يشاهده في هذه المدة الطويلة ويمكنه طلب خلاصها منه ولا يفعل ذلك



فهذا مما يعلم فيه كذب المدعى وأن يد المدعى عليه محقة. هذا مذهب مالك وأصحابه أهل المدينة وهو الصواب قالوا إذا رأينا رجلاً حائزاً لدار متصرفاً فيها مدة سنين طويلة بالبناء والهدم والإجارة والعمارة وهو ينسبها إلى نفسه ويضيفها إلى ملكه وإنسان حاضر يراه ويشاهد أفعاله فيها طول هذه المدة وهو مع ذلك لا يعارضه فيها ولا يذكر أن له فيها حقاً ولا مانع يمنعه من مطالبته من خوف سلطان أو نحوه من الضرر المانع من المطالبة وليس بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ولا شركة في ميراث وما أشبه ذلك مما يتسامح فيه القرابات والضمير بينهم في إضافة أحدهم أموال الشركة إلى نفسه بل كان عرياً عن ذلك أجمع ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه ويريد أن يقيم بينة بذلك فدعواه غير مسموعة أصلاً فضلاً عن بينته وتبقى الدار بيد حائزها لأن كل دعوى ينفيها العرف وتكذيبها العادة فإنها مرفوضة غير مسموعة قال تعالى (وأمر بالعرف) وأوجبت الشريعة الرجوع إلى العرف عند الاختلاف في الدعاوى كالقصد وغيره وكذلك هذا في هذا الموضع وليس ذلك خلاف العادات فإن الناس لا يسكتون على ما يجري هذا المجرى من غير عذر قالوا وإذا أعبرنا طول المدة فقد حدها ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وأصبغ بعشر سنين وربما أحجّ لهم بحديث يذكر عن سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حاز شيئاً عشر سنين فهو له وهذا لا يثبت. وأما مالك رحمه الله فلم يوفت في ذلك حداً ورأى ذلك على قدر ما يترك ويجتهد فيه الإمام

مسألة ( ) يد يحتمل أن تكون محقة وأن تكون مبطلّة فهذه هي التي تسمع لدعوى عليها ويحكم بها عند عدم ما هو أقوى منها بالتعارض لا يغير

يُدا شَهِد العِرف والحس بكونها مبطلّة ولا يهدر يدا شَهِد العِرف بكونها محقّة  
واليد المحتملة يحكم فيها بأقرب الأشياء إلى الصواب وهو الأقوي فالأقوي  
والله أعلم فالشارع لا يعين مبطلا ولا يعين على محق ويحكم في المتشابهات  
بأقرب الطرق إلى الصواب وأقواها

### فصل

﴿ الطريق الرابع والخامس ﴾ الحكم بالكل وحده أو به مع رد  
اليمين قال الإمام أحمد قدم ابن عمر إلى عثمان رضي الله عنه في عبد له فقال له  
احلف أنك ما بيعته وبه عيب علمته فأبى ابن عمر أن يحلف فردّ عليه العبد  
فيقول له الحاكم إن لم تحلف والا قضيت عليك تلاثا فان لم يحلف قضى عليه  
وهو اختيار أصحاب أحمد وبه قال أبو حنيفة وأصحابه . وقال الأوزاعي وتريح  
وابن سيرين والنخعي إذا نكل ردت اليمين على المدعي فان حلف قضى له وهذا  
مذهب الشافعي ومالك وقد صوبه الإمام أحمد واختاره أبو الخطاب وشيخنا  
رحمهما الله في صورة والحكم بمجرد النكول في صورة كما سنذكره وهذا  
قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وقد روى الدارقطني من حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق واحتج لهذا القول بأن التارعة ترفع  
اليمين مع الشاهد الواحد كما سيأتي فلم يكتف في جانب المدعي بالشاهد  
وحده حتي يأتي باليمين تقوية لشأهده قالوا ونكول المدعي عليه أضعف من  
شاهد المدعي فهو أولى أن يقوي بيمين الطالب فان النكول ليس بينة ولا  
اقرار وهو حجة ضعيفة فلم يقو على الاستقلال بالحكم فاذا حلف مع المدعي

قوى جانبه فاجتمع النكول من المدعى عليه واليمين من المدعى فقاما مقام  
الشاهدين أو الشاهد واليمين قالوا ولهذا لم يحكم على المرأة في اللعان بمجرد  
نكولها دون يمين الزوج فاذا حلف الزوج ونكلت عن اليمين حكم عليها إما  
بالحبس حتى تقر أو تلعن كما يقوله أحمد وأبو حنيفة وإما بالحد كما يقوله  
الشافعي ومالك وهو الراجح لأن الله سبحانه إنما درأ عنها العذاب بشهادتها  
أربع شهادات والعذاب المذكور هو العذاب المذكور في قوله  
« وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » وهو عذاب الحد ولهذا ذكره سبحانه  
معرفاً بلام العهد فلم يعلم أن العذاب المبرود ذكره أولاً ولهذا بدأ أولاً بإيمان  
الزوج لقوة جانبه ومكنت المرأة أن تعارض إيمانه بإيمانها فاذا نكلت لم يكن  
لإيمانه ما يعارضها فعملت عملها وقواها نكول المرأة فحكم عليها بإيمانه  
ونكولها ﴿ فان قيل ﴾ فكان من الممكن أن يبدأ بإيمانها فان نكلت حلف  
الزوج وحدث كما اذا ادعى عليه حقاً فكل عن اليمين فانها ترد على المدعى  
ويقصى له مهلاً شرع اللعان كذلك والمرأة هي المدعى عليها بل شرعت اليمين  
في جانب المدعى أولاً وهذا لا نظير له في الدعاوى ﴿ قيل ﴾ لما كان الزوج  
قادراً لها كان موجب قذفه أن يحد لها فمكن أن يدفع الحد عن نفسه بالتعانه  
ثم طوأت هي بعد ذلك بأن تقر أو تلعن فان أقرت حدث وان أنكرت  
والتعت درأت عنها الحد بلعانها كما له أن يدرأ الحد عن نفسه بلعانه وكانت  
البداءة به أولى لأنه مدعى وإيمانه قائمة بمقام البينة ولكن لما كانت دون  
التهود الأربع في القوة مكنت من دفعها بإيمانها فان أتت أن تدفعها ترجح  
جانبه فوجب عليها الحد فلم تحد بمجرد التعانه ولا بمجرد نكولها بل بمجموع  
الأمرين وأكملت إيمانها نكولها أربعاً كما أكدت إيمان المدعين في القسامة

تكونها خمسين ولتقوم الايمان مقام الشهود . وفي المسألة قول ثالث وهو لا يقضي بالنكول ولا بإرد ولكن يحبس المدعى عليه حتى يجيب باقرار أو انكار يحلف معه وهذا قول أحمد وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وهذا قول ابن أبي يعلى فإنه قال لا أدعه حتى يقر أو يحلف واحتج لهذا القول بأن المدعى عليه قد وجب عليه أحد الأمرين إما الاقرار وإما الانكار فإذا امتنع من أداء الواجب عليه عوقب بالحبس ونحوه حتى يؤديه قالوا وكل من عليه حق فامتنع من أدائه فهذا سبيله والآخرون فرقوا بين الموضعين وقالوا لو ترك ونكوله لأفضي الي ضياع حقوق الناس بالصبر على الحبس فإذا نكل عن اليمين ضعف جانب البراءة الأصلية فيه وقوى جانب المدعى فقوى باليمين وهذا كأنه لما قوى جانب المدعين للدم باللوث بدأ بأيمانهم وأكدت بالعدد

والمقصود أن الناس اختلفوا في الحكم بالنكول على أقوال ثلاثة أحدها أنه من طرف الحكم وهذا قول عثمان بن عفان وقضي به شريح . قال أبو عبيد حدثنا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سالم بن عبد الله أن أباه عبد الله بن عمر باع عبدا له ثمانمائة درهم بالبراءة ثم إن صاحب العبد خاض فيه ابن عمر إلى عثمان بن عفان فقال عثمان لابن عمر احلف بالله لقد لعمته وما به من داء علمته فأبى ابن عمر أن يحلف فرد عليه العبد وقال ابن أبي شيبه عن سريك عن المغيرة عن الحارث قال نكل رجل عند شريح قد قصى قضاؤك<sup>(١)</sup> وهذا قول الإمام أحمد في احدي الروايتين وقول أبي حنيفة  $\text{﴿﴾}$  والقول الثاني  $\text{﴿﴾}$  أنه لا يقضى بالنكول بل ترده اليمين

(١) قوله قد قصى قضاؤك هكذا بالأصل ولا يحرر اهـ

على المدعي فان حلف قضى له والا صرفها . وهذا مروي عن عمر وعلى  
والمقداد بن الاسود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت رضى الله عنهم فروى  
البیهقي وغيره من حديث مسلمة بن علقمة عن داود عن الشعبي ان المقداد  
استقرض من عثمان سبعة آلاف درهم . فلما تقاضاه قال انما هي أربعة آلاف  
نخاضه الى عمر . فقال المقداد احلف انها سبعة آلاف . فقال عمر أنصفك  
فأبي أن يحلف . فقال عمر خذ ما أعطاك ورواه أبو عبيد عن عفان بن مسلم  
عن سلمة . ورواه البيهقي من حديث حسين بن عبد الله بن صميرة عن أبيه  
عن جده عن علي رضى الله عنه قال اليمين مع الشاهد وان لم تكن له بينة  
فاليمين على المدعى عليه اذا كان قد خالطه فان نكل حلف المدعى

وذكر البيهقي أيضاً من حديث سليمان بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن  
مسروق عن اسحاق بن الفرات عن الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم في المستدرک  
﴿ قلت ﴾ ومحمد بن مسروق هذا ينظر من هو وقال عبد الملك بن حبيب  
حدثنا أصبغ بن الصرج عن ابن وهب عن حياة بن شريح أن سالم بن غيلان  
التجبيي أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( من كانت له طلبه عند  
أحد فعليه البينة والمطلوب أولى باليمين فان نكل حلف الطالب وأخذ )  
وهذا مرسل واحتج لرد اليمين بحديث القسامة وفي الاستدلال به ما فيه فانه  
عرض على المدعين أولاً واليمين المردودة هي التي تطلب من المدعي بعد  
نكول المدعى عليه عنها لكن يقال وجه الاستدلال أنها جعات من جانب  
المدعى لقوة حانه بالاثبات فاذا تقوي جابه بالنكول سرعت في حقه

القول الثالث أنه يحرم على المدعى أن يبالضرب والحبس ولا يقضى عليه

بنكول ولا رد يمين قال أصحاب هذا القول ولا ترد اليمين الا في ثلاثة مواضع لا رابع لها (أحدها) القسامة (والثاني) الوصية في السفر اذا لم يشهد فيها الا الكفار (والثالث) اذا أقام شاهدا واحدا حلف معه هذا قول ابن حزم ومن وافقه من أهل الظاهر قالوا لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع على القضاء بالنكول ولا باليمين المردودة

وجاء نص القرآن برد اليمين في مسألة الوصية ونص السنة في مسألة القسامة والشاهد واليمين فاقصرنا على ما جاء به كتاب الله وسنة رسوله ولم نعد ذلك الى غيره . وليس قول أحد حجة سوى المعصوم وكل من سواه فمأخوذ من قوله ومترك . وأما قول مالك في الموطأ في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الأقضية رأيت رجلا ادّعي على رجل مالا أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان حلف اطل ذلك عنه وان أبى أن يحلف ونكل عن اليمين حلف طالب الحق ان حقه لحق وثبت حقه على صاحبه وهذا ما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فأني شيء أخذ هذا أم في أي كتب وجده فاذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله هذا لمظه . قال أبو محمد بن حزم ان كان خفي عليه قضاء أهل العراق بالنكول فانه لعجب . تم قوله اذا أقر برد اليمين وان لم تكن في كتاب الله فليقر باليمين مع الساهد وان لم تكن في كتاب الله فعجب آخر لأن اليمين مع الشاهد ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو في كتاب الله ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا )

قلت ليس في واحد من الامرين عجب أما حكاية الاجماع فانه لم يقل انه لا خلاف انه لا يحكم بالنكول بل اذا نكل ورد اليمين حكيم له بالاتفاق

فإن فقهاء الامصار على قولين منهم من يقول يقضي بالنكول ومنهم من يقول اذا نكل ردت اليمين على المدعي فان حلف حكم له فهذا الذي أراد مالك انه اذا ردت اليمين مع نكول المدعي عليه لم يبق فيه اختلاف في بلد من البلدان وان كان فيه اختلاف شاذ وأما تعجبه من قوله ان الشاهد واليمين ليس في كتاب الله فتعجبه هو المتعجب منه فان المانع من الحكم بالشاهد واليمين يقولون ليس هو في كتاب الله بل في كتاب الله خلافه وهو اعتبار الشاهدين فقال مالك اذا كنتم تقضون بالنكول ويقضي الناس كلهم بالرد مع النكول وليس في كتاب الله فهكذا الشاهد مع اليمين يجب أن يقضى به وان لم يكن في كتاب الله كما دلت عليه السنة فهذا الزام لا محيد عنه والله أعلم

قال ابن حزم وأما رد اليمين على الطالب اذا نكل المطلوب فما كان في كتاب الله ولا سنة رسوله فيبين الامرين فرق كما بين السماء والارض فيقال بل أرشد اليه كتاب الله وسنة رسوله . أما الكتاب فانه سبحانه شرع الأيمان في جانب المدعي اذا احتاج الي ذلك وتعذر عليه اقامة البينة وشهدت القرائن بصدقه كما في اللعان وشرع عذاب المرأة بالحد بنكواها مع عيने فاذا كان هذا شرعه في الحدود التي ندرأ بالسبهات وقد أمرنا بدرئها ما استطعنا فلان نشرع الحكم بها تخمين المدعي مع نكول المدعي عليه في درهم وثوب ونحو ذلك أولى وأحرى لكن أبو محمد وأصحابه سدوا علي أنفسهم باب اعتبار المعاني والحكم التي على بها السارع الحكم فقاتهم بذلك حظ عظيم من العلم كما أن الدين فتحوا على نفوسهم باب الأقيسة والعلل التي لم يسجد لها الشارع بالنكول دخلو في باطل كثير وقاتهم حق كبير فالطائفتان في جانب افراط

وتفريط وأما ارشاد السنة الى ذلك فائني صلى الله عليه وسلم جعل اليمين في جانب المدعي اذا أقام شاهدا واحدا لقوة جانبه بالشاهد وممكنه من اليمين بغير بدل خصمه



### فصل في

واذا قضى بالشاهد واليمين فالحكم بالشاهد وحده واليمين تقوية وتأكيده هذا منصوص أحمد فلو رجع الشاهد كان الضمان كله عليه قال الجلال في الجامع باب اذا قضى باليمين مع الشاهد فرجع الشاهد ثم ذكر من رواية ابن شيس قال سئل أحمد عن الشاهد واليمين تقول به قال إي لعمرى قيل له فان رجع الشاهد قال تكون الألف على الشاهد وحده قيل له كيف لا تكون على الطالب لانه قد استحق بيمينه ويكون منزلة الشاهدين قال لا انما هو السنة يعني اليمين وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل قضى عليه بشهادة شاهدين فرجع أحد الشاهدين قال يلزمه ويرد الحكم قيل له فان قضى بالشاهد ويمين المدعي ثم رجع الشاهد فقال ان ألفت الشيء كان على الشاهد لانه انما ثبت ههنا بشهادته ليست اليمين من الشهادة في شيء وقال أبو الحارث قلت لأحمد فان رجع الشاهد عن شهادته بعد قال يضمن المال كله به كان الحكم وقال ابن شيس سألت أبا عبد الله فقلت اذا استحق الرجل المال بشهادة شاهد مع يمينه ثم رجع الشاهد فقال اذا كانا شاهدين ثم رجع شاهد غرم نصف المال فان كانت شهادة شاهد مع يمين الطالب ثم رجع الشاهد غرم المال كله قال نعم وقال يعقوب بن جحار سئل أحمد عن الرجل اذا استحق المال بشهادة شاهد مع يمينه ثم رجع الشاهد



فقال يرد المال فقلت أي شيء معني اليمين فقال قضاء النبي صلى الله عليه وسلم

وقال أحمد بن القاسم قلت لأبي عبد الله الله فان رجع الشاهد عن الشهادة كم يغرم قال المال كله لانه شاهد وحده قضى بشهادته ثم قال كيف قول مالك فيها قلت لا أحفظه قلت له بعد هذا المجلس ان مالكا كان يقول ان رجع الشاهد فعليه نصف الحق لاني انما حكمت بشيئين بشهادة ويمين الطالب فلم أره رجع عن قوله اه وقال الشافعي كقول مالك بناء على أن اليمين قامت مقام الشاهد فوقع الحكم بهما وأحمد أنكر ذلك . ويؤيده وجوه منها أن الشاهد حجة الدعوى فكان منفردا بالضمان . ومنها أن اليمين قول الخصم وقوله ليس بحجة على خصمه وانما هو شرط للحكم مجرى مجري مطالبة الحاكم به . ومنها أنها ولو جعلناها حجة لكننا انما جعلناها حجة بشهادة الشاهد . ومنها انه لو كانت كالشاهد لجار تقديمها على شهادته كالشاهد الآخر مع ان في ذلك وجهين لنا وللشافعية . قال القاضي في التعليق واحتج يعني المازع في القضاء بالشاهد واليمين بانه لو كانت يمين المدعي كشاهد آخر لجازله ان يقدمها على الشاهد الذي عنده كما لو كان عنده شاهدان جاز ان يقدم أيهما شاء قال انا لا نقول انها بمنزلة شاهد آخر ولهذا يتعلق الضمان بالشاهد وانما اعتبرناها احتياطاً قال فان قيل ما ذهبتم اليه يؤدي الى أن يثبت الحق بساهد واحد قيل هذا غير ممتنع كما قاله المخالف في الهلال في الغيم وفي القابلة وهو ضرورة أيضاً لان المعاملات تكثر وتتكرر فلا يتفق في كل وقت ساهدان وقياسها على احتياط الحمية بالحبس مع الشاهد للاسار وعين المدعي مع البيعة على الغائب قال وأما جوار تقديم اليمين على

الشاهد فقال لا تعرف الرواية بمنع الجواز قال ويحتمل ان تقول بجواز أن يحلف أولاً ثم لا تسمع الشهادة وهو يقول ابن أبي هريرة ويحتمل انه لا يجوز تقدم اليمين على الشاهد وهو ظاهر كلام أحمد في رواية ابن الخارث قال اذا ثبت له شاهد واحد حلف وأعطى فاثبت اليمين بعد ثبوت الشاهد لان اليمين تكون في جنبه أقوى المتداعيين وانما تقوي حيثئذ بالشاهد ولان اليمين يجوز أن تترتب على ما لا تترتب عليه الشهادة فيكون من شرط تقدم اليمين على شهادة الشاهد لا يعتبر هذا المني في الشاهدين

### فصل

والمواضع التي يحكم فيها بالشاهد واليمين المال وما يقصد به كالبيع والتراء وتوابعهما من اشتراط صفة في المبيع أو نقد غير نقد البلد والاجارة والجمالة والمساواة والمزارعة والمضاربة والشركة والهبة قال في المحرر والوصية لمعين أو الوقف عليه وهذا يدل على أن الوصية والوقف اذا كانا لجهة عامة كالفقراء والمساكين أنه لا يكتفى فيهما بشاهد ويمين لا مكان اليمين من المدعي عليه اذا كان وأما الجهة المطلقة فلا يمكن اليمين فيها وان حلف واحد منهم لم يسر حكم يمينه الى غيره وكذلك لو ادعى جماعة انهم ورثوا ديناً على رجل وشهد بذلك شاهد واحد لم يستحقوا ذلك حتي يحلفوا جميعهم وان حلف بعضهم استحق حقه ولا يشاركه فيه غيره من الورثة ومن لا يحلف لا يستحق شيئاً ولو أمكن حلف الجميع في الوصية والوقف بأن يوصى أو يوقف على فقراء محالة معينة يمكن حصرهم ثبت الوقف والوصية بشاهد وأيمانهم ولو انتقل الوقف الى من بعدهم لم يمنع ذلك تبوته

بشهادة المعينين أولاً كما لو وقف على زيد وحده ثم على الفقراء والمساكين بعده ثبت الوقف بشهادته وانتقل الي من بعده بحكم الثبوت الاول ضمناً وتبعاً

وقد ثبت في الاحكام التيمية ويقتصر في الاصل المقصود وشواهد معروفة ومما يثبت بالشاهد واليمين الغصب والعواري والوديعة والصلح والاقرار بالمال أو ما يوجب المال والحواله والابراء والمطالبة بالشفعة واسقاطها والقرض والصداق وعوض الخلع ودعوى رق مجهول السب وتسمية المهر



### فصل

وفي الجنايات الموجبة للمال كالخطا وما لا قصاص فيه من جنايات العمد كالهائنة والمأومة والجائنة وقتل المسلم الكافر والحر العبد والصبي والمجنون والعق والوكالة في المال والايضاء اليه ودعوى قتل الكافر لاستحقاق سلبه ودعوى الاسير اسلاما سابقا يمنع رقه روايتان ( احدهما ) أنه يثبت بشاهد ويمين ورجل وامرأتين ( والثانية ) لا يثبت الا برجائين ولا يشترط كون الخالف مسلماً بل يقبل يمينه مع كفره كما لو كان يدعى عليه . قال أبو الحارث سئل أحمد عن العاسق والعبد اذا أقام شاهداً واحداً قال حلفه وأعطاه دعواه ( قلت ) له فان كان الشاهد عدلاً والمدعي عليه غير عدل قال فان كان المدعي غير عدل أو كانت امرأة أو يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً اذا ثبت له شاهد واحد حلف وأعطى ما ادعى وهل يشترط أن يحلف المدعي على صدق شاهده فيقول مع يمينه وان شاهدي صادق والصحيح المشهور انه لا يشترط لعدم الدليل الموجب لاشتراطه ولان يمينه على الاستحقاق كامية عن يمينه على صدق شاهده

ه شرطه بعض أصحاب أحمد والشافعي لان البينة بينة ضعيفة ولهذا قويت  
بيمين المدعي فيجب أن تقوى بحلفه على صدق الشاهد وهذا القول يقوى في  
موضع ويضعف في موضع فيقوي اذا ارتاب الحاكم أولم يكن الشاهد مبرزاً  
ويضعف اذا لم يكن الامر كذلك

### فصل

وفد حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف الشهود عن ابن وضاح وقاضى  
الجماعة بقرطبة وهو محمد بن بشر انه حلف شهوداً في تركة بالله ان ما شهدوا  
به لحق . قال وروى عن محمد بن وضاح أنه قال أرى لفساد الناس أن يحلف  
الحاكم الشهود وهذا ليس ببعيد وقد شرع الله سبحانه تحليف المأهدين  
اذا كانا من غير أهل الملة على الوصية في السمر وكذا قال ابن عباس بتحليف  
المرأة اذا شهدت في الرضاع وهو احدى الروايتين عن أحمد قال القاضي لا  
يحلف الساهد على أصلنا الا في موضعين وذكر هذين الموضعين . قال شيخنا  
قدس الله روحه هذان الموضعان قال فيهما الكافر والمرأة وحدها للضرورة  
وقياسه ان كل من قبلت شهادته للضرورة استحلف (قلت ) واذا كان للحاكم  
أن يفرق الشهود اذا ارتاب بهم فأولي أن يحلفهم اذا ارتاب بهم

### فصل

والتحليف ثلاثة أقسام تحليف المدعى وتحليف المدعى عليه وتحليف  
الشاهد وأما تحليف المدعى في صور ( احداها ) القسامة وهي نوعان قسامة في  
الدماء وقد دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وانه يبدأ فيها بأيمان المدعين

ويحكم فيها بالقصاص كمذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين والنزاع فيها مشهور قديما وحديثا ( والثانية ) القسامة مع اللوث في الاموال وقد دل عليه القرآن كما سنذكره وقد قال أصحاب مالك اذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه والناس ينظرون اليهم ولم يشهدوا على معاينة مما أخذوه ولكن علموا أنهم أعاروا وانتهبوا فقال ابن القاسم وابن الماجشون القول قول المنتهب مع يمينه لان مالكا قال في منهب الصرة يختلفان في عددها القول قول المنتهب مع يمينه. وقال مطرف وابن كنانة وابن حبيب القول قول المنتهب منه مع يمينه فيما يشتبه ويحتمل على الظالم. قال مطرف ومن أخذ من المغيرين ضمن ما أخذه رفاقه لان بعضهم عون لبعض كالسراق والمحاربين ولو أخذوا جميعا وهم أمليا ضمن كل واحد ما ينوبه وقاله ابن الماجشون وأضبع في الشاة قالوا والمغiron كالمحاربين اذا شهبوا السلاح على وجه المكابرة كان ذلك على تأثيره بينهم أو على وجه الفساد. وكذلك الى البلد يفر على بعض أهل ولايته وينتهب طالما مثل المغيرين في ذلك. وقال ابن القاسم ولو ثبت أن رجلين غصبا عبدا فمات فيلزم أخذ قيمته من الملى ويتبع الملى ذمة رفيقه المعدم بما ينوبه

وأما دلالة القرآن على ذلك فقال شيخنا لما ادعى ورثة السهمي الحام المفضض المخصوص فأذكر الوصيان الساهدان انه كان هناك جام فلما ظهر الجام المدعى وذو من المبتري انه اشتراه من الوصيين صار هذا لوتا يقوي دعوى المدعين فاذا حلف الاوليان بان الحام كان لصاحبهم صدقا في ذلك وهذا لوث في الاموال نظير اللوث في الدماء ولكن هناك ردت اليمين على المدعى بعد ان حلف المدعى عليه فصارت يمين المطررب وجودها كعدمها كما

انه في الدم لا يستحلف ابتداء وفي كلا الموضعين يعطى المدعي بدعواه مع يمينه وان كان المطلوب حالماً أو باذلاً للحلف وفي استحلاف الله للاولين دليل على مثل ذلك في الدم حتى تصير يمين الاولين مقابلة ليمين المطلوبين. وفي حديث ابن عباس حلفا أن الجلام لصاحبهم وفي حديث عكرمة ادعيا أنهما اشترياه فحلف الاوليان انهما ما كتما وغيبا فكان في هذه الرواية أنه لما ظهر كذبهما بانه لم يكن له جام ردت الايمان على المدعين في جميع ما ادعوه فحس هذا الباب أن المطلوب اذا حلف ثم ظهر كذبه هل يقضى للمدعي بيمينه فيما يدعيه لأن اليمين مشروعة في جانب الاقوي فاذا طهر صدق المدعي في البعض وكذبه في المطلوب قوى جانب المدعي فحلف كما يحلف مع الشاهد الواحد وكما يحلف صاحب اليد العرفية مقدما على صاحب اليد الخسيسة انتهى. والحكم باللوث في الاموال أقوى منه في الدماء فان طرق ثبوتها أوسع من طرق ثبوت الدماء فانها تثبت بالشاهد واليمين والرجل والمرأتين والنكول مع الرد وبدونه وغير ذلك من الطرق واذا حكمنا بالعمامة لمن هو مكشوف الرأس وأمامه رجل وعليه عمامة وبيده أخرى وهو هارب فانما ذلك باللوث الطاهر القائم مقام الساهدين وأقوى منهما بكثير واللوث علامة ظاهرة لصدق المدعي وقد اعتبرها الشارع في اللقطة وفي النسب وفي استحقاق السلب اذا ادعي قتل الكافر اثنان وكان أثر الدم في سيف احدهما أدل منه في سيف الآخر كما تقدم وعلى هذا اذا ادعي عليه سرقة ماله فانكره وحلف له ثم ظهر معه المسروق حلف المدعي وكانت يمينه أولى من يمين المدعي عليه وكان حكمه حكم دعوي استحقاق الدم في القسامة وعلى هذا فلو طلب من الوالى أن يضربه ليحضر باقى المسروق فله ذلك كما

عاقب النبي صلى الله عليه وسلم حي بن أخطب حتى أحضر كنز ابن أبي الحقيق كما تقدم (والثالثة) اذا ردت عليه اليمين (والرابعة) اذا شهد له شاهد واحد حلف معه واستحق كما تقدم (الخامسة) فى مسئلة تداعي الزوجين والصانعين فيحكم لكل واحد منهما بما يصلح له مع يمينه (السادسة) تحليفه مع شاهده وقد اختلف السلف فى ذلك فقال شريح بن يونس فى كتاب القضاء له حدثنا هشيم عن الشيباني عن اشعبي قال كان شريح يستحلف الرجل مع بيته . حدثنا هشام عن مغيرة عن ابراهيم مثل ذلك . حدثنا هشام عن أشعث عن عون بن عبد الله انه استحلف رجلا مع بيته فكانه أبى أن يحلف فقال ما كنت لأقضى لك بما لا تحلف عليه . وحكاه ابن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة والتعبى قال أبو عبيد انما نرى شريحا أوجب اليمين على الطالب مع بيته حين رأى الناس مدخولين فى معاملتهم واحتاط بذلك

حدثنا عبد الرحمن بن سفيان عن أبي هاشم عن أبي البختري قال قيل لشريح ما هذا الذي أحدثت فى القضاء فقال رأيت الناس أحدثوا فأحدثت وقال الاوزاعي والحسن بن حي يستحلف الرجل مع بيته وقال الطحاوى وروى ابن أبى ليلى عن الحكم عن حبيس أن عليا استحلف عبيد الله بن الحر مع بيته وانه استحلف رجلا مع بيته فأبى أن يحلف فقال لا أقضى لك بما لا تحلف عليه وهذا القول ليس ببعيد من قواعد الترع ولا سيما مع احمال النهمة ويخرج فى مذهب أحمد وجهان فان أحمد سئل عنه فقال قد فعله على والصحابة والقاعدة اذا سئل عن مسأله فقال قال فيها بعض الصحابة كذا أن يكون فيها وجهان ذكرهما ابن حامد قال الجلال فى الجامع . حدثنا محمد بن على حدثنا مهنا قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يقيم الشهود المستقيم للحاكم أن يقول لصاحب

الشهود اختلف فقال قد فعل ذلك على قلت من ذكره قال حدثنا حفص بن غياث حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن حبيش قال استخلف على عبيد الله ابن الحر مع الشهود فقلت يستقيم هذا قال قد فعله على رضي الله عنه وهذا القول يقوى مع وجود التهمة وأما بدون التهمة فلا وجه له وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي شاهداك أو يمينه فقال يا رسول الله إنه فاجر لا يبالي ما حلف عليه فقال ليس لك الا ذلك

### فصل

وأما تحليف المدعي عليه فقد تقدم وقد قال أبو حنيفة إن اليمين لا تكون الا من جانبه وبنوا على ذلك انكار الحكم بالشاهد واليمين وانكار القول برد اليمين وانه يبدأ في القسامة بإيمان المدعي عليهم

### فصل

وأما تحليف الشاهد فقد تقدم ومما يلتحق به أنه لو ادعى عليه شهادة فانكرها فهل يحلف وتصح الدعوى بذلك. فقال شيخنا لو قيل انه تصح الدعوى بالشهادة لتوجه لان الشهادة سبب موجب للحق فاذا ادعى علي رجل انه شاهد له بحقه وسأل يمينه كان له ذلك واذا نكل عن اليمين لزمه ما ادعى بشهادته ان قيل ان كتمان الشهادة موجب للضمان لما تلف وما هو ببعيد كما قبلنا يجب الضمان على من ترك الطعام الواجب فان ترك الواجب اذا كان موجبا للتلف أوجب الضمان لفعل المحرم الا انه يعارض هذا أن هذا تهمة للشاهد وهو يقدح في عدالته فلا يحصل المقصود فكانه يقول لي شاهد فاسق بكتمانها الا ان هذا لا يتفي الضمان في نفس الامر وقد ذكر القاضي أبو يعلى في ضمن



مسألة الشهادة على الشهادة في الحدود التي لله وللآدمي أن الشهادة ليست  
حقا على الشاهد بدلالة أن رجلا لو قال لي على فلان شهادة فجحدها فلان  
ان الحاكم لا يعدي عليه ولا يحضره ولو كانت حقا عليه لأحضره كما يحضره  
في سائر الحقوق وسلم القاضي ذلك وقال ليس اذا لم يجز الاستقراء والاعداء  
أو لم تسمع الدعوى لم تسمع الشهادة به وكذلك أعاد ذكرها في مسأله شاهد  
الفرع على شاهد الاصل وان الشهادة ليست حقا على أحد بدليل عدم  
الاعداء والقضاء اذا ادعي ان له قبل فلان شهادة وهذا الكلام ليس على  
اطلاقه فان الشهادة المعينة حق على الشاهد يجب عليه القيام به ويأثم بتركه  
قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فانه آثم قلبه وقال تعالى  
ولا ياب الشهاداء اذا مادعوا وهل المراد به اذا مادعوا للتحميل أو الأداء  
على قولين للسلف وهما روايتان عن أحمد والصحيح أن الآية تعمهما فهي  
حق له يأثم بتركه ويتعرض للنسق والوعيد ولكن ليست حقا تصح الدعوى  
به والتحليف عليه لان ذلك يعود على مقصودها بالابطال فانه مستلزم  
اتهمه والقدح فيه بالكتمان وقياس المذهب ان الشاهد اذا كتم شهادته  
بالحق ضمنه لانه أمكنه تخلص حق صاحبه فلم يفعل فلزمه الضمان كما لو  
أمكنه تخليصه من هلكة فلم يفعل وطرد هذا الحاكم اذا تبين له الحق فلم  
يحكم لصاحبه به فانه يضمنه لانه أتلفه عليه ترك الحكم الواجب عليه  
فان قيل هذا يقتض عليكم بمن رأي متاع غيره يحرق أو يغرق أو يسرق  
ويمكنه دفع أسباب تلفه أو رأي شاته تموت ويمكنه ذبحها فانه لا يضمن  
في ذلك كله . قيل المنصوص عن عمر رضي الله عنه وغيره انما هو فيمن  
استسقى قوما فلم يسقوه حتي مات فألزمهم ديته وقاس عليه أصحابنا كل من

امكنه انجاء انسان من هلكة فلم يفعل . وأما هذه الصورة التي تقضتم بها فلا ترد والفرق بينها وبين الشاهد والحاكم أنهما سبيلان للاتلاف بترك ما وجب عليهما من الشهادة والحكم ومن تسبب الي اتلاف مال غيره وجب عليه ضمانه وفي هذه الصورة لم يكن من الممسك عن التخليص سبب بقصى بالاتلاف والله أعلم

﴿ وصل ﴾

﴿والطريق الثامن﴾ من طرق الحكم بالحكم بالرجل الواحد والمرأتين قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحدهما فتذكر أحدهما الاخرى فان قيل فظاهر القرآن يدل على ان الشاهد والمرأتين بدل عن الشاهدين وأنه لا يقضي بهما الا عند عدم الشاهدين قيل القرآن لا يدل على ذلك فان هذا الامر لا صاحب الحق بما يحفظون به حقوقهم فهو سبحانه أرشدهم الي أقوى الطرق فان لم يقدرُوا على أقواها انتقلوا الي مادونها فان شهادته الرجل الواحد أقوى من شهادة المرأتين لان النساء يتعذر غالبا حضورهن مجالس الحكم وحفظهن وضبطهن دون حفظ الرجال وضبطهم ولم يقل سبحانه احكموا بشهادة رجلين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقد جعل سبحانه المرأة على النصف من الرجل في عدة أحكام. أحدها هذا والثاني في الميراث والثالث في الدية والرابع في العقيقة والخامس في العتق كما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من أعتق امرأ مسلماً أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار ومن أعتق امرأتين مسلمتين أعتق الله بكل عضو منهما

عضوا من النار

وقوله تعالى أن تضل أحداها فتذكر أحداها الأخرى فيه دليل على أن الشاهد إذا نسي شهادته فذكره بها غيره لم يرجع إلى قوله حتى يذكرها وليس له أن يقلده فإنه سبحانه قال فتذكر أحداها الأخرى ولم يقل فتجبرها وفيها قراءة ثان الثقيل والتخفيف والصحيح أنهما بمعنى واحد من الذكر وأبعد من قال فيجعلها ذكر اللفظاً ومعنى فإنه سبحانه جعل ذلك علة للضلال الذي هو ضد الذكر فإذا ضلت أو نسيت ذكرتها الأخرى فذكرت. وقوله أن تضل تقديره عند الكوفيين لئلا تضل أحداها ويتردون ذلك في كل ما جاء من هذا كقوله يبين الله لكم أن تضلوا ونحوه ويرد عليهم نصب قوله فتذكر أحداها الأخرى إذ يكون تقديره لئلا تضل ولئلا تذكر وقدره البصريون بمصدر محذوف وهو الإرادة والكراهة والحدار ونحوها فقالوا يبين الله لكم أن تضلوا أي حذار أن تضلوا وكراهة أن تضلوا ونحوه. ويستكمل عليهم هذا التقدير في قوله أن تضل أحداها فإنهم إن قدروه كراهة أن تضل أحداها كان حكم المعطوف عليه وهو فتذكر حكمه فيكون مكروهاً وإن قدروها إرادة أن تضل أحداها كان الضلال مراداً. والجواب عن هذا أنه كلام محمول على معناه والتقدير أن تذكر أحداها الأخرى إن ضلت وهذا مراد قطعاً والله أعلم

قال شيخنا ابن حنبل رحمه الله تعالى قوله تعالى (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحداها فتذكر أحداها الأخرى) فيه دليل على أن استشهد امرأتين مكان رجل إنما هو لا ذكراً أحداها الأخرى إذا ضلت وهذا إنما يكون فيما يكون فيه الضلال في العادة وهو السيان وعدم

الضبط والي هذا المعنى أشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال أما نقصان عقلمن فتشهادة امرأتين بشهادة رجل فبين أن شرط شهادتهن إنما هو لضعف العقل لا لضعف الدين فعلم بذلك أن دلد النساء بمنزلة عدل الرجال وإنما عقلها ينقص عنه فما كان من الشهادات لا يخاف فيه الضلال فى العادة لم تكن فيه على نصف رجل وما يقبل فيه شهادتهن منفردات إنما هو أشياء تراها بعينها أو تلمسها بيدها أو تسمعها بأذنها من غير توقف على عقل كالولادة والاستهلال والارتضاع والحيض والعيوب تحت الثياب فان مثل هذا لا ينسب فى العادة ولا تحتاج معرفته الى كمال عقل كمعاني الاقوال التى تسمعها من الاقرار بالدين وغيره فان هذه معان معقولة ويطول العهد بها فى الجملة

### ﴿ فصل ﴾

إذا تقرر هذا فتقبل شهادة الرجل والمرأتين فى كل موضع تقبل فيه شهادة الرجل ويمين الطالب وقال عطاء وحماد بن أبى سليمان تقبل شهادة رجل وامرأتين فى الحدود والقصاص ويقضى بها عندنا فى النكاح والعتاق على احدى الروايتين وروى ذلك عن جابر بن زيد وإياس بن معاوية والتميمى والتورى وأصحاب الراى وكذلك فى الخنايات الموجبة للمال على احدى الروايتين .

قال فى المحرر ومن أتى برجل وامرأتين أو شاهد ويمين فيما يوجب القود لم يثبت به قود ولا مال وعنه يثبت المال اذا كان المجنى عليه عبدا نقلها ابن منصور أتى بذلك فى سرقة ثبت له المال دون القطع اه وقال أبو بكر لا يثبت ومن مطلقا ويقضى بالشاهد والمرأتين فى الخلع اذا ادعاه الرجل فان ادعته المرأة لم يقبل

فيه الأرجلان . والفرق بينهما انه اذا كان المدعي هو الزوج فهو مدع للمال وهو يثبت بشاهد وامرأتين واذا كانت هي المدعية فهي مدعية لتفسخ النكاح وتحريمها عليه ولا يثبت الا بشاهدين ونص أحمد في رواية الجماعة على انه لا يجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق وقال في الوكالة ان كانت مطالبة بدين قبل فيها شهادة رجل وامرأتين وأما غير ذلك فلا واجاز زفر قبول الرجل والمرأتين في الطلاق والنكاح والعق

### ﴿ فصل ﴾

وشهادة النساء نوعان نوع يقبل فيه النساء منفردات ونوع لا يقبلن فيه الا مع الرجال وقد اختلف السلف في ذلك في مواضع . وروى ابن أبي شيبة عن مكحول لا تجوز شهادة النساء الا في الدين . وروى أيضاً عن الشعبي قال من الشهادات ما لا يجوز فيه الا شهادة النساء وعن الرهري قال مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه غيرهن . وقال ابن عمر لا يجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يطالع عليه غيرهن من عورات النساء وحملهن وحيضهن . وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تجوز شهادة النساء بحتاً حتى يكون معهن رجل رواه ابراهيم بن أبي يحيى عن أبي ضمرة عن أبيه عن جده عن عليّ وصح ذلك عن عطاء وعمر بن عبد العزيز . وقال سعيد بن المسيب وعبد الله بن عتبة لا تقبل شهادة النساء الا فيما لا يطالع عليه غيرهن . وقال عمر وعائشة رضي الله عنهما لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والنكاح ولا النساء ولا الحدود وقال الرهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلفائهم بعده أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود

## والنكاح والطلاق

وصح عن شريح انه اجار في عتاقة شهادة رجل وامرأتين .  
وصح عن الشعبي قبول شهادة رجل وامرأتين في الطلاق وجراح الخطأ .  
وصح عن جابر بن زيد قبول الرجل والمرأتين في الطلاق والنكاح . وصح  
عن إباس بن معاوية قبول امرأتين في الطلاق . وصح عن شريح انه أجاز  
أربع نسوة على رجل وصدق امرأة . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج  
عن هشام بن حجير من يرضي كتابه يريد طائوساً قال تجوز شهادة النساء  
في كل شيء مع الرجال الا الرنا من أجل انه لا ينبغي أن ينظروا الى ذلك .  
وقال أبو عبيد حدثنا يزيد بن هارون عن جرير بن أنى حازم عن الربير  
ابن الحارث عن أبي ليلى أن سكرانا طلق امرأته ثلاثاً فشهد عليه أربع نسوة  
فرفع الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وفرق بينهما . وقال عبد الرحمن  
ابن مهدي عن خراش بن ماله . حدثنا يحيى بن عبيد عن أبيه أن رجلاً من  
عمان ثمل من الشراب فطلق امرأته ثلاثاً فشهد عليه نسوة فكتب في ذلك  
الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وأبى عليه الطلاق . وذكر سفيان  
ابن عيينة أن امرأة أوطأت صبياً فتشهد عليها أربع نسوة فأجاز علي بن أبي طالب  
شهادتهن . وقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن أبي  
طلق عن أخت هند بنت طلق قالت كنت في نسوة وصي منحن فقامت  
امرأة فمرت فوطئت الصبي فقتلته والله فتشهد عند علي رضي الله عنه عشر  
نسوة أنا عاترتهن ففضى عليها بالدية وأعانها بالقيين  
وقال محمد بن المتي حدثنا أبو معاوية الضرير عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح قال لو  
شهد عندي ثمان نسوة على امرأة بالرنا لرجمتها . وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج

عن عطاء بن أبي رباح قال تجاوز شهادته النساء مع الرجال في كل شيء ويجوز على الزنا امرأتان وثلاثة رجال. وقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا اسماعيل بن علي عن عبيد الله بن عوف عن محمد بن سيرين أن رجلا ادعى متاع البيت فجاء أربع نسوة فشهدن فقلن دفعت اليه الصداق فجهرها به فقضى شريح عليه بالمتاع وهذا في حاية الصحة. وقال سفيان الثوري تقبل المراتان مع الرجل في القصاص وفي الطلاق والنكاح وفي كل شيء حاشا الحدود. ويقبلن منفردات فيما لا يطاع عليه إلا النساء. وقال أبو حنيفة رحمه الله يقبل شهادة رجل وامرأتين في جميع الأحكام إلا القصاص والحدود. ويقبل في الطلاق والنكاح والرجعة مع رجل. ولا يقبلن منفردات لا في الرضاع ولا في انقضاء العدة بالولادة ولا في الاستهلال لكن مع رجل. ويقبلن في الولادة المطلقة وعيوب النساء منفردات. وقال أبو يوسف ومحمد يقبلن منفردات في انقضاء العدة بالولادة وفي الاستهلال

وقال مالك لا يقبل النساء مع رجل ولا بدونه في قصاص ولا حد ولا طلاق ولا نكاح ولا رجعة ولا عتق ولا نسب ولا ولاء ولا احصان وتجاوز شهادتهن مع رجل في الديون والاموال والوكالة والوصية التي لا عتق فيها ويقبلن منفردات في عيوب النساء والولادة والرضاع والاستهلال وحيث يقبل شاهد ويمين الطالب فانه يقضي بتهادة امرأتين مع رجل في الاموال كلها وفي العتق لانه مال وفي قتل الخطا وفي الوصية لانسان بمال. ولا يقبلن في أصل الوصية لا مع رجل ولا بدونه



### فصل في

وحيث قبلت شهادة النساء منفردات فقد اختلف في نصاب هذه البيعة فقال الشعبي والنخعي في رواية عنهما وقتادة وعطاء وابن شبرمة والشافعي وداود أقل من أربع نسوة واستثنى داود الرضاع فأجاز فيه شهادة امرأة واحدة وقال عثمان البتي لا يقبل فيما يقبل فيه النساء منفردات إلا ثلاث نسوة لا أقل من ذلك . وقالت طائفة يقبل امرأتان في كل ما يقبل فيه النساء منفردات وهو قول الزهري إلا في الاستهلال خاصة فإنه يقبل فيه القابلة وحدها . وقال الحكم بن عيينة لا يقبل في ذلك كله إلا امرأتان وهو قول ابن أبي ليلى ومالك وأبي عبيد وأجاز علي بن أبي طالب شهادة القابلة وحدها كما تقدم .

قال ابن حزم وروينا ذلك عن أنى بكر وعمر رضي الله عنهما في الاستهلال وورث عمر به وهو قول الزهري والنخعي والشعبي في أحد قوليهما وهو قول الحسن البصري وشريح وأبي الزناد ويحيى الانصاري وربيعه وحماد بن أبي سليمان قال وإن كانت يهودية كل ذلك في الاستهلال . وقال الشعبي وحماد ذلك في كل ما لا يطلع عليه إلا النساء وهو قول الليث ابن سعد . وقال الثوري يقبل في عيوب النساء وما لا يطلع عليه إلا النساء امرأة واحدة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وصح عن ابن عباس وروى عن عثمان وعلي وابن عمر والحسن البصري والزهري . وروى عن ربيعة ويحيى ابن سعيد وأبي الزناد والنخعي وشريح وطاوس والشعبي والحكم في الرضاع بشهادة امرأة واحدة وأن عثمان رضي الله عنه فرق بشهادتهما بين الرجال



ونسائهم . وذكر الزهري أن الناس على ذلك . وذكر الشعبي ذلك عن القضاة  
جملة . وروى عن ابن عباس أنها تستحلف مع ذلك . وصح عن معاوية أنه  
قضى في دار بشهادة أم سلمة أم المؤمنين ولم يشهد بذلك غيرها . قال أبو  
محمد بن حزم وروينا عن عمر وعليّ والمنيرة بن شعبة وابن عباس أنهم لم  
يفرقوا بشهادة امرأة واحدة في الرضاع وهو قول أبي عبيد قال لا أقضي  
في ذلك بالفرقة ولا أقضي بها . وروينا عن عمر رضي الله عنه أنه قال لو فتحنا  
هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته إلا فعلت . وقال  
الأوزاعي أقضي بشهادة امرأة واحدة قبل النكاح وأمنع من النكاح ولا  
أفرق بشهادتها بعد النكاح . وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج قال قال ابن  
شهاب جاءت امرأة سوداء إلى أهل ثلاثة أبيات تناكحوا فقالت هم بنى  
وبناتي ففرق عثمان رضي الله عنه بينهم . وروينا عن الزهري أنه قال فالناس  
يأخذون اليوم بذلك من قول عثمان في المرضعات إذا لم يتهمن وقال ابن  
حزم ولا يجوز أن يقبل في الرنا أقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو  
مكان كل واحد امرأتان مسلمتان عدلتان فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين  
أو رجلين وأربع نسوة أو رجلا واحدا وست نسوة أو ثمان نسوة فقط ولا  
يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والرنا وما فيه القصاص والنكاح  
والطلاق والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان أو رجل وامرأتان كذلك  
أو أربع نسوة كذلك ويقبل في كل ذلك حاشا الحدود رجل واحد عدل  
أو امرأتان كذلك مع يمين الطالب ويقبل في الرضاع وحده امرأة واحدة  
عدله أو رجل واحد عدل

والضريق التاسع الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد لا بالنكول المجرد

ذكر ابن وضاح عن أبي مريم عن عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد  
 عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال إذا ادعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل  
 استحلف زوجها فإن حلف بطلت عنه شهادة الشاهد وإن نكل فنكوله  
 بمنزلة شاهد آخر وجاز طلاقه فتضمن هذا الحكم ثلاثة أمور أحدها  
 أنه لا يكتفى بشهادة الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة قال الإمام أحمد  
 الشاهد واليمين نعم ما يكون في الأموال خاصة لا يقع في حد ولا في طلاق ولا  
 نكاح ولا عتاقة ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية أخرى على أن العبد إذا  
 ادعى أن سيده أعتقه وأتى بشاهد حلف مع شاهده وصار حراً واختاره الحرق  
 . ونص في شريكين في عبد ادعى كل واحد منهما أن شريكه أعتق حقه منه  
 وكانا مسرين عدلين فللعبد أن يحلف مع كل واحد منهما ويصير حراً ويحلف  
 مع أحدهما ويصير نصفه حراً ولكن لا يعرف عنه أن الطلاق يثبت بشاهد  
 ويمين . وقد دل حديث عمرو بن شعيب هذا على أنه يثبت بشاهد ونكول  
 الزوج وعمرو بن شعيب قد احتج به الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الحديث  
 كالبخاري وحكاة عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وقال فمن  
 الناس بعدهم وزهير بن محمد الراوي عن ابن جريج ثقة محتج به في الصحيحين  
 وعمرو بن أبي سلمة من رجال الصحيحين أيضاً فمن احتج بحديث عمرو بن  
 شعيب فهذا من أصح حديثه ( الثاني ) أن الزوج يستحلف في دعوى الطلاق  
 إذا لم تقم المرأة به بينة لكن إنما استحلته لأن شهادة الشاهد الواحد أوردت  
 طناً ما يصدق المرأة فعورض هذا باستحلافه وكانت جانب الزوج أقوى  
 بوجود الكاح الثابت فشرعت اليمين في جانبه لأنه مدعى عليه والمرأة مدعية

(فإن قيل) فهلا حلفت مع شاهدها وفرق بينهما (فالجواب) أن اليمين مع الشاهد لا يقوم مقام شاهد آخر لما تقدم من الأدلة على ذلك واليمين مجرد قول المرأة ولا يقبل في الطلاق أول من شاهدين كما أن ثبوت النكاح لا يكتفى فيه إلا بشاهدين أو بشاهد وامرأتين على رواية فكان رفعه كاثباته فإن الرفع أقوى من الثبوت ولهذا لا يرفع بشهادة فاسقين ولا مستوري الحال ولا رجل وامرأتين (الثالث) أنه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه وأحمد في إحدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد فإذا ادّعت المرأة على زوجها الطلاق وأحلفناه لها على إحدى الروايتين فنكل قضى عليه فإذا أقامت شاهداً واحداً ولم يحلف الزوج على عدم دعواها فالمقضى عليه بالنكول في هذه الصورة أولى وظاهر الحديث أنه لا يحكم على الزوج بالنكول إلا إذا أقامت المرأة شاهداً كما هو إحدى الروايتين عن مالك وأنه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع النكول لكن من يقضي عليه به يقول النكول إما اقراره إما بينة وكلاهما يحكم به ولكن ينتقص هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص وقد يجاب عنه بأن النكول بدل استغنى به فيما يباح في البدل وهو الأموال وحقوقها بخلاف النكاح وتوابعه (الرابع) أن النكول بمنزلة البينة فلما أقامت شاهداً واحداً وهو شرط البينة كان النكول قائماً مقام تمامها ونحن نذكر مذاهب الناس في القول بهذا الحديث فقال ابن الحلاب في تعريظه إذا ادّعت المرأة الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها فإذا أقامت على ذلك شاهداً واحداً لم تحلف مع شاهدها ولم يثبت الطلاق على زوجها وهذا لم يلقه لا أعلم فيه نزاعاً بين الأئمة الأربعة قال ولكن يحلف لها زوجها فإن حلفت برئ من دعواها (فإن) هذا فيه قولان للمفتاء وهما روايتان عن

أحمد (أحدهما) أنه يحلف لدعواها وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة (والثانية) لا يحلف (فإن قلنا) لا يحلف فلا إشكال وإن قلنا يحلف فنكل عن اليمين فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك ﴿ أحدهما ﴾ أنه يطلق عليه بالشاهد والنكول عملاً بهذا الحديث وهذا اختيار أشهب وهذا في غاية القوة لأن الشاهد والنكول سببان من جهتين مختلفتين فقوى جانب المدعى بهما فحكم له فهذا مقتضى الأثر والقياس والرواية ﴿ الثانية ﴾ عنه أن الزوج إذا نكل عن اليمين حبس فان طال حبسه ترك واختلفت الرواية عن الإمام أحمد هل يقضى بالنكول في دعوى المرأة لطلاق على روايتين ولا أثر عنده لإقامة الشاهد الواحد واحتلف عن مالك في مدة حبسه فقال مرة يحبس حتى يطول أمره وحدّ ذلك بسنة ثم يطلق ومرة قال يسجن أبداً حتى يحلف

﴿ الطريق العاشر ﴾ الحكم بتهادة امرأتين ويمين المدعى في الأموال وحقوقها وهذا مذهب مالك وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد حكاه شيخنا واختاره وطاهر القرآن والسنة يدل على صحة هذا القول فإن الله سبحانه أدام المرأين مقام الرجل والنبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الصحيح أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى فهذا يدل بمنطوقه على أن شهادتها وحدها على النصف وبمفهومه على أن شهادتها مع مثلها كشهادة الرجل وليس في القرآن ولا في السنة ولا في الإجماع ما يمنع من ذلك بل القياس الصحيح يقتضيه فإن المرأتين إذا قامتا مقام الرجل إذا كانتا معه قامتا مقامه وإن لم تكونا معه فإن قبول شهادتهما لم يكن لمعى للرجل بل لمعى فيهما وهو العدالة وهذا موجود فيهما إذا انفردتا وإنما نخشى من

سوء ضبط المرأة وحدها وحفظها فقويت بامرأة أخرى ( فان قيل ) البيشة على المال اذا خلت من رجل لم تقبل كما لو شهد أربع نسوة وما ذكرتموه ينتقض بهذه الصورة فان المرأتين لو أقيمتا مقام رجل من كل وجه لكفى أربع نسوة مقام رجلين ويقبل في غير الاموال شهادة رجل وامرأتين وأيضاً فشهادة المرأتين ضعيفة فقويت بالرجل واليمين ضعيفة فينضم ضعيف الى ضعيف فلا يقبل وأيضاً فان الله سبحانه قال ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ) فلو حكم بامرأتين ويمين لكان هذا قسماً ثالثاً ( فالجواب ) أما قولكم ان البينة اذا خلت عن الرجل لم تقبل فهذا المدعي وهو محل النزاع فكيف يحتاج به وقولكم كما لو شهد أربع نسوة فهذا فيه نزاع وان ظنه طائفة أجمعاً كالقاضي وغيره

قال الامام أحمد في الرجل يوصى ولا يحضره الا النساء قال أحيز شهادة النساء فظاهر هذا أنه أثبت الوصية لشهادة النساء على الانفراد اذا لم يحضره الرجال. وذكر الجلال عن أحمد انه سئل عن الرجل يوصي بأشياء لا فاربه ويعتق ولا يحضره الا النساء هل تجوز تهادتهن قال نعم تجوز تهادتهن في الحقوق. وقد تقدم ذكر المواضع التي قبلت فيها البيئات من النساء وان البينة اسم لما يبين الحق وهو أعم من أن يكون برجال أو نساء أو كقول أو يمين أو أمارات طاهره والنبي صلى الله عليه وسلم قد قبل شهادة المرأة في الرضاع وقبلها الصحابة في مواضع قد ذكرناها وقبلها التابعون \* قولكم وتقبل في غير الاموال بشهادة رجل وامرأتين قلنا نعم وذلك موجود في عدة مواضع كالنكاح والرجعة والطلاق والنسب والولاء والايصاء والوكالة

في النكاح وغيره على احدى الروايتين \* قولاكم شهادة المرأتين ضعيفة فقويت بالرجل واليمين ضعيفة فيضم ضعيف الى ضعيف فلا يقبل جوابه. انا لا نسلم ضعف شهادة المرأتين اذا اجتمعتا ولهذا نحكم بشهادتهما مع الرجل وان امكنه أن يأتي برجلين فالرجل والمرأتان أصل لا بدل والمرأة العدل كالرجل في الصدق والامانة والديانة الا أنها لما خيف عليها السهو والنسيان قويت بمثلها وذلك قد يجعلها أقوى من الرجل الواحد أو مثله ولا ريب أن الظن المستفاد من رجل واحد دونهما ودون امثالهما وأما قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكر الرجل فيقال ولم يذكر الشاهد واليمين ولا النكول ولا الرد ولا شهادة المرأة الواحدة ولا المرأتين ولا الاربع نسوة وهو سبحانه لم يذكر ما يحكم به الحاكم وانما أرشد الى ما يحفظ به الحق وطرق الحكم أوسع من الطرق التي يحفظ بها الحقوق

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الحادي عشر ﴾ الحكم بشهادة امرأتين فقط من غير يمين وذلك على احدى الروايتين عن أحمد في كل ما لا يطلع عليه الرجال كعيوب النساء تحت الثياب والبكارة والثيوبة والولادة والحيض والرضاع ونحوه فانه يقبل فيه امرأتان نص عليه أحمد في احدى الروايتين . والثانية وهي أشهر انه يثبت بشهادة امرأة واحدة والرجل فيه كالمرأة ولم يذكروا هاهنا يميناً وظاهر نص أحمد انه لا يفتقر الى اليمين. وانما ذكروا الروايتين في الرضاع اذا قبلنا فيه شهادة المرأة الواحدة والفرق بين هذا الباب وباب الشاهد واليمين

حيث اعتبرت اليمين هناك أن المغاب في هذا الباب هو الاخبار عن الأمور الغائبة التي لا يطلع عليها الرجال فاكتفي بشهادة النساء وفي باب الشاهد واليمين الشهادة على أمور ظاهرة يطلع عليها الرجال في الغالب فاذا انفرد بها الشاهد الواحد احتيج الي تقويته باليمين

﴿ الطريق الثاني عشر ﴾ الحكم بثلاثة رجال وذلك فيما اذا ادعى الفقر من عرف غناه فانه لا يقبل منه الا ثلاث شهود وهذا منصوص الامام احمد وقال بعض أصحابنا يكفي فيه شاهدان واحتج الامام أحمد بحديث قبيصة بن مخارق قال تحملت حمالة فأنتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا قبيصة أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ثم قال يا قبيصة ان المسئلة لا تحل الا لاحد ثلاثة . رجل تحمل حماله فحلت له المسئلة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يتشهد له ثلاثة من ذوي الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو سداداً من عيش وذكر الحديث رواه مسلم .

واختلف أصحابنا في نص أحمد هل هو عام أو خاص فقال القاضي انما هذا في حل المسئلة كما دل عليه الحديث . وأما الاعسار فيكفي فيه شاهدان وقال الشيخ أبو محمد وقد نقل عن أحمد في الاعسار ما يدل على انه لا يثبت الا بثلاثة (قات) اذا كان في باب أخذ الركاة وحل المسئلة يعتبر العدد المذكور ففي باب ددوي الاعسار المسقط لاداء الديون ونفقة الاقارب والزوجات أولى وأحري لتعلق حق العبد بتاله وفي باب المسئلة وأخذ الصدقة المقصود أن لا يأخذ مالا يحل له فهناك اعتبرت البينة لئلا يمنع من اداء الواجب وهنا لئلا يأخذ المحرم \*



## ﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الثالث عشر ﴾ الحكم بأربعة رجال أحرار وذلك في حد الزنا واللواط . أما الزنا فبالنص والاجماع وأما اللواط فقالت طائفة هو مقيس عليه في نصاب الشهادة كما هو مقيس عليه في الحد . وقالت طائفة بل هو داخل في مسمى الزنا لانه وطء فرج محرم وهذا لا تعرفه العرب فقال هؤلاء هو داخل في مسمى الزنا شرعا قالوا والاسم قد يكون اسما في اللغة ويكون أخص وقالت طائفة بل هو أولى بالحد من الزنا فانه وطء فرج لا يستباح بحال والداعي اليه قوي فهو أولى بوجوب الحد فيكون نصابه نصاب حد الزنا . وقياس قول من لا يري فيه الحد بل التعزير ان يكفي فيه بشاهدين كسائر المعاصي التي لا حد فيها وصرحت به الحنفية وهو مذهب أبي محمد بن حزم وقياس قول من جعل حده القتل بكل حال محصنا كان أو بكرا أن يكتفي فيه بشاهدين كالردة والمحاربة وهو احدي الروايتين عن أحمد واحد فولى الشافعي ومذهب مالك لكن صرحوا بأن حد اللواط لا يقبل فيه أقل من أربعة ووجه ذلك ان عقوبته عقوبة الزني المحصن وهو الرجم بكل حال وقد يحتج على اشتراط نصاب الزنا في حد اللواط بقوله تعالى لقوم لوط أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون وقال في الزنا واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم

وبالحملة فلا خلاف فيمن أوجب عليه حد الزنا أو الرجم بكل حال ان لا بد فيه من أربعة شهود أو اقرار \* وأما أبو حنيفة وابن حزم فكتفيا فيه بشاهدين بناء على أصلهما . وأما الحكم بالاثبات قرار بهما فهل يكتفي فيه بشاهدين



أو لا بد من أربعة فيه قولان في مذهب مالك والشافعي وروايتان عن أحمد فمن لم يشترط الأربعة قال إقامة الحد إنما هي مستندة إلى الإقرار بالشهادة عليه والإقرار يثبت بشاهدين ومن اشترط الأربعة قال الإقرار كالعمل فكما أننا لا نكتفي في الشهادة على الفعل إلا بأربعة فكذلك الشهادة على القول . يوضحه أن كل واحد من العمل والقول موجب للحد فإذا كان الفعل الموجب لا يثبت إلا بأربعة فالقول الموجب كذلك . قال أصحاب القول الآخر الفعل موجب بنفسه والقول دال على الفعل الموجب فينبغي مرتبة قال أصحاب القول الآخر لا تأثير لذلك وإذا كنا لا نحده إلا بإقرار أربع مرات فلا نحده إلا بشهادة أربعة على الإقرار



### ﴿ فصل ﴾

وأما إتيان البهيمة فإن قلنا يوجب الحد لم يثبت إلا بأربعة وإن قلنا يوجب التعزير كقول أبي حنيفة والشافعي ومالك ففيه وجهان ﴿ أحدهما ﴾ لا يقبل فيه إلا أربعة لأنه فاحشة وإيلاج فرج في فرج محرم فأشبهه الزنا وهذا اختيار القاضي ﴿ والثاني ﴾ يقبل فيه شاهدان لأنه لا يوجب الحد فيثبت بشاهدين كسائر الحقوق قال الشيخ في المغني وعلى قياس هذا كل زنا لا يوجب الحد كوطء الأمة المشتركة وأمثه المزدوجة وأشباه هذا أه وأما الوطء المحرم لعارض كوطء امرأته في الصيام والاحرام والحيف فإنه لا يوجب الحد ويكفي فيه شاهدان وكذلك وطؤها في دبرها



## ﴿ فصل ﴾

وألحق الحسن البصري بالزنا في اعتبار أربعة شهود كل ما يوجب القتل وحكى ذلك رواية عن أحمد وهذا ان كان في القتل حدا فله وجه على ضعفه . وان كان في القتل حدا أو قصاصا فهو فاسد وقياسه على الزنا ممتنع لان الله سبحانه وتعالى غلظ أمر البينة والافرار في باب الفاحشة سترًا لعباده وشرع عقوبة من قذف غيره بها دون سائر ما يوجب الحد وشرع فيها القتل على أغلظ الوجوه وأكرها للنفوس فلا يصح إلحاق غيرها بها والله أعلم

## ﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الرابع عشر ﴾ الحكم بشهادة العبد والأمة في كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحررة وهذا الصحيح من مذهب أحمد وعنه تقبل في كل شيء إلا في الحدود والقصاص لاختلاف العلماء في قبول شهادته فلا ينهض سبباً لإقامة الحدود التي مبناهما على الاحتياط والصحيح الأول وقد حكى إجماع قديم حكاه الإمام أحمد عن أس بن مالك رضي الله عنه انه قال ما علمت أحداً رد شهادة العبد وهذا يدل على أن ردها إنما حدث بعد عصر الصحابة واشتهر هذا القول لما ذهب إليه مالك والشافعي وأبو حنيفة وصار لهم أتباع يفتنون ويقضون بأهوالهم فصار هذا القول عند الناس هو المعروف . ولما كان مشهوراً بالمدينة في زمن مالك قال ما علمت أحداً قبل شهادة العبد \* وأس بن مالك يقول ضد ذلك وقبول شهادة العبد هو موجب الكتاب والسنة وأقول الصحابة وصرح

القياس وأصول الشرع وليس مع من ردها كتاب ولا سنة ولا  
اجماع ولا قياس قال تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء  
على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا. والوسط العدل الخيار ولا ريب في دخول  
العبد في هذا الخطاب فهو عدل بنص القرآن فدخل تحت قوله وأشهدوا  
ذوي عدل منكم. وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط  
شهداء لله) في النساء والمائدة وهو من الذين آمنوا قطعاً فيكون من الشهداء  
كذلك وقال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا ريب أن العبد  
من رجالنا وقال تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية)  
والعبد المؤمن الصالح من خير البرية فكيف ترد شهادته وقد عدله الله  
ورسوله كما في الحديث المعروف المرفوع يحمل هذا العلم من كل خلف  
عدوله ينفون عنه تحريف العالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين والعبد  
يكون من حملة العلم فهو عدل بنص الكتاب والسنة وأجمع الناس على أنه  
مقبول انشهادة على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا روي عنه الحديث  
فكيف تقبل شهادته على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تقبل شهادته  
على واحد من الناس ولا يقال باب الرواية أوسع من باب الشهادة فيحتاج  
لها ما لا احتياط للرواية فهذا كلام جرى على ألسن كثير من الناس وهو عار  
عن التحقيق والصواب فان أولى ما ضبط واحتيط له الشهادة على الرسول  
والرواية عنه فان الكذب عليه ليس كالكذب على غيره وإنما ردت الشهادة  
بالعداوة والقراية دون الرواية لتطرق التهمة إلى شهادة العدو وشهادة الولد  
وحسبة عدم ضبط المرأة وحفظها وأما العبد فما يتطرق إليه من ذلك يتطرق  
إلى الحر سواء ولا فرق بينه وبينه في ذلك ألبتة فالمعنى الذي قبلت به روايته

هو المعنى الذي تقبل به شهادته وأما المعنى الذي ردت به شهادة العدو والقراية والمرأة فليس موجوداً في العبد وأيضاً فإن المقتضي لقبول شهادة المسلم عدالته وغلبة الظن بصدقه وعدم تطرق التهمة اليه وهذا بعينه موجود في العبد فالمقتضي موجود والمانع مفقود فإن الرق لا يصلح أن يكون مانعاً فإنه لا يزيل مقتضى العدالة ولا يطرق تهمة كيف والعبد الذي يؤدي حق الله وحق سيده له أجران حيث يكون للحر أجر واحد وهو أحد الثلاثة الذين هم أول من يدخل الجنة ولهذا قبل شهادته أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم القدوة \* قال أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن السعبي قال قال شريح لا نجيز شهادة العبد فقال علي بن أبي طالب لكننا نجيزها فكان شريح بعد ذلك يجيزها إلا لسيده . وبه عن المختار بن فلفل قال سألت أنس بن مالك عن شهادة العبد فقال جائزة \*

وقال الثوري عن عمار الذهبي قال شهدت شريحاً شهد عنده عبد علي دار فاجار شهادته فقبل أنه عبد فقال شريح كلنا عبيد وإماء وروى أحمد عن ابن سيرين أنه كان لا يرى لشهادة العبد بأساً إذا كان عدلاً . وقال عطاء شهادة العبد والمرأة جائزة في النكاح والطلاق

وقال الإمام أحمد حدثنا عثمان حدثنا حماد بن سلمة قال سئل إياس ابن معاوية عن شهادة العبد فقال أنا أرد شهادة عبد العزيز بن صبيب يعني إنكاراً لردّها . وذكر الإمام أحمد عن أنس بن مالك أنه قال ما علمت أحداً ردّ العبد وقد اختلف الناس في ذلك فردتها طائفة من طائمتها وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وقبلتها طائفة مطلقاً إلا لسيده . قال سميان الثوري عن إبراهيم النخعي عن الشعبي في العبد قل تبوز شهادته أسنده وتجاوز غيره وهذا

مذهب الامام أحمد وأجازتها طائفة في الشيء اليسير دون الكثير وهذا قول  
ابراهيم النخعي واحمدى الروائين عن تريح والشعبي والذين ردوها بكل  
حال منهم من قاس العبد على الكافر لانه منقوص بالرق وذلك بالكفر وهذا  
من أفسد القياس في العالم وفساده معلوم بالضرورة من الدين ومنهم من  
احتج بقوله تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء . والشهادة  
شيء فهو غير قادر عليها

قال أبو محمد بن حزم في جواب ذلك تحريف كلام الله عن مواضعه  
يهلك في الدنيا والآخرة ولم يقل تعالى ان كل عبد لا يقدر على شيء  
انما ضرب الله تعالى المثل بعبد من عبيده هذه صفته وقد توجد هذه  
الصفة في كثير من الاحرار بالمشاهدة نعرف كثيراً من العبيد أقدر على  
الاشياء من كثير من الاحرار. ونقول لهم هل يلزم العبيد الصلاة والصيام  
والطهارة ويحرم عليهم من المآكل والمشرب والفروج ما يحرم على الاحرار  
أم لا يلزمهم ذلك لكونهم لا يقدرون عندكم على شيء ألبتة قال ومن  
نسب هذا الى الله فقد كذب عليه جهاراً \*

واحتج بعضهم بقوله تعالى ولا يَأْبُ الشهداء اذا ما دعوا فنهى الشهداء  
عن التخلف والاباء ومنافع العبد لسيدته فله أن يتخلف ويأبى الا خدمته وهذا  
لا يدل الأعلى عدم قبولها الا اذا أذن له سيده في تحملها وأدائها اذا لم يكن في  
ذلك تعطيل خدمة السيد فأبعد النجعة من فهم رد شهادة العبيد المدول بذلك  
فان كان هذا مقتضى الآية كان مقتضى ذلك أيضاً رد روايتهم واحتج بعضهم  
بقوله تعالى والدين هم بتهادتهم قائمون والعبد ليس من أهل القيام على غيره  
وهذا من جاس احتجاج بعضهم أن الشهادة ولاية والعبد ليس من أهل

الولاية على غيره وهذا في غاية الضعف فانه يقال لهم ما تعنون بالولاية  
أريدون بها الشهادة وكونه مقبول القول على المشهود عليه أم كونه حاكما عليه  
منفذا فيه الحكم فان أردتم الاول كان التقدير ان الشهادة شهادة والعبد  
ليس من أهل الشهادة وهذا حاصل دليلكم . وان أردتم الثاني فمعلوم البطلان  
قطعا والشهادة لا تستلزمه :

واحتج بعضهم بأن الرق أثر من آثار الكفر فمنع قبول الشهادة كالفسق  
وهذا في غاية البطلان فان هذا لو صح يمنع قبول روايته وفتواه والصلاة  
خلفه وحصول الأجرين له . واحتج بأنه يستغرق الرمان بخدمة سيده فليس  
له وقت يملك فيه أداء الشهادة ولا يملك عليه وهذا أضعف مما قبله لانه  
ينتقض بقبول روايته وفتواه وينتقض بالحررة المزدوجة وينتقض بما لو أذن له  
سيده وينتقض بالاجير الذي استغرقت ساعات يومه وليلته بمقدار الاجارة  
ويبطل بأن أداءه للشهادة لا يبطل حق السيد من خدمته . واحتج بأن العبد  
سلعة من السلع فكيف تشهد السلع وهذا في غاية الغثاثة والسماجة فانه تقبل  
شهادة هذه السلعة كما تقبل روايتها وفتواها وتصح امامتها ويلزمها الصلاة  
والصوم والطهارة . واحتج بأنه دنيء وان الشهادة منصب على فليس من أهلها  
وهذا من ذلك الطرار فانه ان أريد بدناءته ما يقدح في دينه وعدالته فليس  
كلامنا فيمن هو كذلك ونافع وعكرمة أجل وأشرف من اكثر الاحرار  
عند الله وعند الناس . وان أريد بدناءته انه مبتلى برق الغير فهذه البلوى  
لا تمنع قبول الشهادة بل هي مما يرفع الله بها درجة العبد ويضاعف له بها  
الأجر فهذه الحجج كما تراها في الضعف والوهن واذا قابلت بينها وبين حجج  
القائلين بشهادته لم يخف عليك الصواب والله أعلم

## ﴿ فصل ﴾

(الطريق الخامس عشر) الحكم بشهادة الصبيان المميزين وهذا موضع اختلف فيه الناس فردتها طائفة مطلقاً هذا قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد في احدي الروايتين عنه وعنه رواية ثاية ان شهادة الصبي المميز مقبولة اذا وجدت فيه بقية الشروط . وعنه رواية ثالثة انها تقبل في جراح بعضهم بعضاً اذا أدوها قبل تفرقهم وهذا قول مالك .

قال ابن حزم صح عن ابن الزبير انه قال اذا اختبرتهم عند المصيبة جازت شهادتهم قال ابن أبي مليكة فأخذ القضاة بقول ابن الزبير . وقال قتادة عن الحسن قال قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه شهادة الصبي على الصبي جائزة وشهادة العبد على العبد جائزة قال الحسن وقال معاوية تهادة الصبيان على الصبيان جائزة ما لم يدخلوا البيوت فيعلموا وعن عليّ مثله أيضاً . وعن ابن أبي شبة حدثنا وكيع حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون ففرق أحدهم فشهد ثلاثة على اثنين انهما أغرقاه وشهد اثنان على ثلاثة انهم أغرقوه فقضى علي بن أبي طالب على الثلاثة بخمسي الديه وعلى الاثنين بتلاثة أخماسها

وفال الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق ان ثلاثة غلمان شهدوا على أربعة وشهد الأربعة على الثلاثة فجعل مسروق على الأربعة ثلاثة أسباع الديه وعلى الثلاثة أربعة أسباع الديه . قال أبو الرناد السنة أن يؤخذ في شهادة الصبيان بقولهم في الجراح مع أيمان المدّعين . وأجاز عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح فاذا بلغت النفوس

قضي بشهادتهم مع أيمان الطالبين . وقال ربيعة تقبل شهادتهم لبعضهم على بعض ما لم يتفرقوا .

وقال شريح تقبل شهادتهم اذا اتفقوا ولا تقبل اذا اختلفوا وكذلك قال أبو بكر بن حزم وسعيد بن المسيب والزهرى . وقال وكيع عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سألت ابن عباس وابن الزبير عن شهادة الصبيان فقال ابن عباس انما قال الله ( ممن ترضون من الشهداء ) وليسوا ممن نرضى . وقال ابن الزبير هم أحري اذا سئلوا عما رأوا أن يشهدوا . قال ابن أبي مليكة ما رأيت القضاة أخذت الا بقول ابن الزبير قال ابن أبي مليكة قد ندب الشرع الى تعليم الصبيان الرمي والتفاف والصراع وسائر ما يدر بهم على حمل السلاح والضرب والكرّ والفرّ وتصلبة أعضائهم وتقوية أقدامهم وتعليمهم البطش والحمية والأتفة من العار والفرار ومعلوم انهم في غالب أحوالهم يخلون بأنفسهم في ذلك وقد يجنى بعضهم على بعض فلو لم تقبل قول بعضهم على بعض لاهدرت دماؤهم وقد احتاط الشارع بحق الدماء حتى قبل فيها اللوث وأمين ولم يقبل ذلك في درهم واحد . وعلي قبول شهادتهم تواطأت مذاهب السلف الصالح فقال به على بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن الزبير ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والتبعي والنخعي وشريح وابن أبي ليلى وابن تهاب وابن أبي مليكة رضى الله عنهم وقال ما أدركت القضاة الا وهم يحكمون بقول ابن الزبير وأبو الرناد وقال هي السنة قالوا وشرط قبول شهادتهم في ذاك كونهم يعقلون الشهادة وأن يكونوا ذكورا أحرارا محكوما لهم بحكم الاسلام نين فصاعدا متمقين غير مختلئين ويكون ذلك قبل تفرقهم وتنجيهم ويكون ذلك لبعضهم على بعض



ويكون في القتل والجراح خاصة ولا تقبل شهادتهم على كبير أنه قتل صغيراً ولا على صغير أنه قتل كبيراً . قالوا ولو شهدوا ثم رجعوا عن شهادتهم أخذ بالشهادة الأولى ولم يلتفت الي ما رجعوا اليه قالوا ولا خلاف عندنا انه لا يعتبر فيهم تعديل ولا تجريح . قالوا واختلف أصحابنا في العداوة والقراية هل تقدر في شهادتهم على قولين واختلفوا في جريان هذا الحكم في اناتهم أهو مختص بالذكور فلا تقبل فيه شهادة الاناث على قولين

## ﴿ فصل ﴾

(الطريق السادس عشر) الحكم بشهادة الفاسق وذلك في صور (احداها) الفاسق باعتقاده اذا كان متحفظاً في دينه فان شهادته مقبولة وان حكمنا بنفسه كأهل البدع والاهواء الذين لا نكفهم كالرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم هذا منصوص الأئمة قال السافعي أقبل شهادة أهل الاهواء بعضهم على بعض الا الخطابية فانهم يتدينون بالشهادة لموافقهم على مخالفهم ولا ريب أن شهادة من يكفر بالدين وتعمد الكذب أولى بالقبول ممن ليس كذلك ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم وانما منع الأئمة كالإمام أحمد بن حنبل وأمثاله فبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه معجراً له وزجراً لينكف ضرر بدعته عن المسلمين ففي قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه رضى ببدعته وقرار له عليها وتريض لقبولها منه . قال حرب قال أحمد لا تجوز شهادة القدرية والرافضة وكل من دعي الى بدعة وتخاصم وكذلك كل بدعة .

وقال الميموني قال أبو عبد الله في الرافضة لا تقبل شهادتهم ولا كرامة

لهم . وقال اسحاق بن منصور ( قلت ) لأحمد كان ابن أبي ليلى يجيز شهادة كل صاحب بدعة اذا كان فيهم عدلاً لا يستحل شهادة الزور قال أحمد ما يعجبني شهادة الجهمية والرافضة والقدرية والمعلنة وقال الميموني سمعت أبا عبد الله يقول من أخاف عليه الكفر مثل الروانض والجهمية لا تقبل شهادتهم ولا كرامة لهم . وقال في رواية يعقوب بن عثمان اذا كان القاضي جهيميا لا تشهد عنده وقال أحمد بن الحسن الترمذي قدمت على أبي عبد الله فقال ما حال قاضيكم لقد مر له في عمر دوقلت له ان للناس عندي شهادات فاذا صرت الى البلاد لا آمن ان أشهد عنده أن يفضحني قال لا تشهد عنده ( قلت ) يسألني من له عندي شهادة قال لك أن لا تشهد عنده ( قلت ) من كفر بمذهبه كن ينكر حدوث العالم وحشر الاجساد وعلم الرب تعالى بجميع الكائنات وانه فاعل بمشيئته وارادته فلا تقبل شهادته لانه على غير الاسلام اه وأما أهل البدع الموافقون أهل الاسلام ولكنهم مخالفون في بعض الاصول كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم فوؤلاء أقسام ( أحدها ) الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له فهذا لا يكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته اذا لم يكن قادرا على تعلم الهدى وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأوثق عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفورا رحيمًا

﴿ القسم الثاني ﴾ المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق ولكن ترك ذلك اشتغالا بدنياء ورئاسته وادته ومعاشه وغير ذلك فهذا مفراط مستحق لوعيد آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته فهذا حكم أماله من تارك بعض الواجبات فان غاب ما فيه من البدعة

والهوى على ما فيه من السنة والهدى قبلت .

﴿ القسم الثالث ﴾ أن يسأل ويتبين له الهدى ويتركه تقليداً وتعصباً أو بغضاً أو معاداة لأصحابه فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتهاد وتفصيل فإن كان مدلنا داعية ردت شهادته وفتاويه وأحكامه مع القدرة على ذلك ولم تقبل له شهادة ولا فتوى ولا حكم إلا عند الضرورة كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم وكون القضاة والمفتين والشهود منهم ففي ردّ شهادتهم وأحكامهم إذ ذاك فساد كثير ولا يمكن ذلك فتقبل للضرورة .

وقد نص مالك رحمه الله على أن شهادة أهل البدع كالقدرية والرافضة ونحوهم لا تقبل وإن صلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا . قال اللخمي وذلك لفسقهم قال ولو كان ذلك عن تأويل غلطوا فيه فإذا كان هذا ردهم شهادة القدرية وغلطهم إنما هو من تأويل القرآن كالأجارج فما الظن بالجهمية الذين أخرجهم كبير من السلف من الثنتين وسبعين فرقة وعلي هذا فإذا كان الناس فاسقاً كلهم إلا القليل النادر قبلت شهادة بعضهم على بعض ويحكم بشهادته الأئمة فالأئمة هذا هو الصواب الذي عليه العمل وإن أنكره كثير من الفقهاء بألسنتهم كما أن العمل على صحة ولاية الفاسق ونفوذاً حكمه وإن أنكره بألسنتهم وكذلك العمل على صحة كون الفاسق ولياً في النكاح ووصياً في المال والعجب ممن سبيله ذلك ويرد الولاية إلى فاسق مثله أو أفسق منه فإن العدل الذي تنتقل إليه الولاية قد تعذرو وجوده واستار الفاسق القريب لتسعة القرابة والوصى باختيار الموصى له وإيتاره على غيره ففاسق عينه الوصى أو امتاز بالقرابة أولى من فاسق ليس كذلك علي أنه إذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق فلا يجوز رده مطلقاً

بل يثبت فيه حتي يتبين هل هو صادق أو كاذب فان كان صادقا قبل قوله وعمل به وفسقه عليه وان كان كاذبا رد خبره ولم يلتفت اليه . وخبر الفاسق وشهادته لرده مأخذان ( أحدهما ) عدم الوثوق به اذ تحمله قلة مبالاة بدينه ونقصان وقار الله في قلبه على تعمد الكذب ( الثاني ) هجره على اعلانه بفسقه ومجاهرته به فقبول شهادته ابطال لهذا الغرض المطلوب شرعاً فاذا علم صدق لهجة الفاسق وانه من أصدق الناس وان كان فسقه بغير الكذب فلا وجه لرد شهادته وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم هاديا يده على طريق المدينة وهو مشرك على دين قومه ولكن لما وثق بقوله أمنه ودفع اليه راحلته وقبل دلالة

وقد قال أصبغ بن الفرج اذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية وقد يحتج له بقوله تعالى ( ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) وحرف المسألة ان مدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقطوع به أن العدالة تتبع فيكون الرجل عدلا في شيء فاسقا في شيء فاذا تبين للحاكم انه عدل فما شهد به قبل شهادته ولم يضره فسقه في غيره ومن عرف شروط العدالة وعرف ما عليه الناس تبين له الصواب في هذه المسألة والله أعلم

### فصل في

الطريق السامع عشر الحكم بإعادة الكافر وهذه المسألة لها صورتان . احدهما شهادة الكفار بعضهم على بعض والانية شهادتهم على المسلمين أما المسألة الاولى فقد اختلف فيها الناس فديما وحديا فقال

حنبل حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن أبي حصين عن الشعبي قال تجوز شهادة اليهودي على النصراني قال حنبل وسمعت أبا عبد الله قال تجوز شهادة بعضهم على بعض فاما على المسلمين فلا تجوز وتجاوز شهادة المسلم عليهم وقال في رواية أبي داود المروزي وحرب والميموني وأبي الحارث وجعفر بن محمد ويعقوب بن مختار وأبي طالب واحتج في روايته بقوله تعالى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء وصالح ابنه وأبي حامد الخفاف واسماعيل بن سعيد الشالخي واسحاق بن منصور ومهنا بن يحيى فقال له مهنا أرأيت ان عدلوا قال فمن عدلهم العلق منهم وأفضلهم يشرب الخمر وتأكل الخنزير فكيف يعدل فنص في روايته هؤلاء أنه لا تجوز شهادة بعضهم على بعض ولا على غيرهم ألبتة لان الله سبحانه قال ممن ترضون من الشهداء وليسوا ممن ترضاه \*

قال الخلال فقد روى هؤلاء النفر وهم قريب من عشرين نفسا كلهم عن أبي عبد الله خلاف ما قال حنبل قال مطرف في أصل حنبل أخبرني عبد الله عن أبيه بمثل ما أخبرني عصمة عن حنبل ولا أشك أن حنبلا توهم ذلك لعله أراد أن أبا عبد الله قال لا تجوز فغلط فقال تجاوز وقد أخبرنا عبد الله عن أبيه بهذا الحديث وقال عبد الله قال أبي لا تجوز وقال أبي حدثنا وكيع عن سفيان عن حصين عن الشعبي قال تجاوز شهادة بعضهم على بعض قال عبد الله قال أبي لا تجاوز لان الله تعالى قال ممن ترضون من الشهداء وليس هم ممن ترضى فصح الخطأ هاهنا من حنبل

وقد اختلفوا على التسمية أيضاً وعلي سفيان وعلي وكيع في رواية هذا الحديث وما قال أبو عبد الله فما اختلف عنه ألبتة الا ما غلط حنبل بلا شك لان أبا عبد الله مذهبه في أهل الكتاب لا يجزها ألبتة ويحتج بقوله تعالى

ممن ترضون من الشهداء وأنهم ليسوا بعدول وقد قال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم واحتج بأنه يكون بينهم أحكام وأموال فكيف يحكم بشهادة غير عدل واحتج بقوله تعالى وألقينا بينهم العداوة والبغضاء وبالع الحلال في انكار رواية حنبل ولم يثبتها رواية وأثبتها غيره من أصحابنا وجعلوا المسألة على روايتين قالوا وعلى رواية الجواز فهل يعتبر اتحاد المسألة فيه وجهان ونصروا كلهم عدم الجواز إلا شيخنا فانه اختار الجواز

قال ابن حزم وصح عن عمر بن عبد العزيز انه أجاز شهادة نصراني على مجوسي أو مجوسي على نصراني . وصح عن حماد بن أبي سليمان انه قال تجوز شهادة النصراني على اليهودي وعلى النصراني كلهم أهل شرك وصح هذا أيضا عن الشعبي وتريح وإبراهيم النخعي وذكر ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم الصائغ قال سألت نافعا مولى ابن عمر عن شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض فقال تجوز وهو قول سفيان الثوري ووکیع وأبي حنيفة وأصحابه وذكر أبو عبيدة عن قتادة عن علي بن أبي طالب قال تجوز شهادة النصراني على النصراني وذكر أيضا عن الرهري تجوز شهادة النصراني على النصراني واليهودي على اليهودي ولا تجوز شهادة أحدهما على الآخر . وروى ابن أبي شيبة عن ابن عينة عن يونس عن الحسن قال اذا اختلفت الملل لم تجز شهادة بعضهم على بعض . وكذلك قال عطاء لا تجوز شهادة ملة على غير ملتها الا المسلمين وهذا احدي الروايات عن الشعبي . والثانية الجواز والثالثة المنع . وكذلك قال النخعي لا تجوز شهادة ملة لا على ملتها اليهودي على اليهودي والنصراني على النصراني وقال مالك تجوز شهادة الطبيب الكافر حتي على المسلم للحاجة

قال القائلون بشهادتهم قال الله تعالى ومن أهل الكتاب من ان  
تأمنه بقنطار يؤده اليك فأخبر أن منهم الامين على مثل هذا القدر من المال  
ولا ريب أن كون مثل هذا أمينا على قرابته وذوى مذهبه أولى وقال  
تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض . فاثبت لهم الولاية على بعضهم ببعض  
وهي أعلى رتبة من الشهادة وغاية الشهادة أن تشبه بها وإذا كان له أن  
يزوج ابنته وأخته ويبي مال ولده فقبول شهادته عليه أولى وأحرى قالوا  
وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادتهم في الحدود

قال أبو خيثمة حدثنا حفص بن غياث عن مجالد بن سعيد عن الشعبي  
عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم برجل منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أتوني بأربعة منكم يشهدون قالوا وكيف الحديث الذي فى الصحيح سر على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودي وقد حم فقال ما شأن هذا فقالوا زنى فقال  
ما تجدون فى كتابكم وذكر الحديث فاقام الحد بقولهم ولم اليهودي<sup>(١)</sup>  
واليهودية ولا طلب اعترافهما واقرارهما وذلك ظاهر فى سياق القصة بجميع  
طرقها ليس فى شيء منها ألبتة انه رجهما باقرارهما

ولما أقر معز بن مالك والغامدية اتفقت جميع طرق الحديثين على ذكر  
الافرار قالوا وروى نافع عن ابن عمر فى هذه القصة أنه سر على النبي صلى  
الله عليه وسلم يهودي يحمم فقال ما باله قالوا زنى قال اتوني بأربعة منكم  
يشهدون عليه قالوا وقد أجاز الله سبحانه شهادة الكفار على المسلمين فى السفر  
فى الوصية للحاجة ومعلوم أن حاجتهم الى قبول شهادتهم عليهم فان الكفار

(١) « ولم اليهودي » هكذا بالاصل ولعله ولم يسأل أو نحوه اهـ



يتعاملون فيما بينهم بأنواع المعاملات من المداينات وعقود المعاوضات وغيرها  
ويقع بينهم الجنايات وعدوان بعضهم على بعض لا يحضرهم في الغالب مسلم  
ويتحاكمون إلينا فلم تقبل شهادة بعضهم على بعض لأدي ذلك إلي تظالمهم  
وضياع حقوقهم وفي ذلك فساد كثير فإن الحاجة إلي قبول شهادتهم على  
المسلمين في السفر والحضر . قالوا والكافر قد يكون عدلا في دينه بين قومه  
صادق اللمجة عندهم فلا يمنعه كفره من قبول شهادته عليهم إذا ارتضوه وقد  
رأينا كثيرا من الكفار يصدق في حديثه ويؤدي أمانته بحيث يشار إليه  
في ذلك ويستهر به بين قومه وبين المسلمين بحيث يسكن القلب إلي صدقه وقبول  
خبره وشهادته ما لا يسكن إلي كثير من المنتسبين إلي الإسلام وقد أباح الله  
سبحانه معاملتهم وأكل طعامهم وحل نسائهم وذلك مستلزم  
الرجوع إلي أخبارهم قطعا فإذا جاز لنا الاعتماد على خبرهم فيما يتعلق بنا على  
الاعيان التي تحل وتحرم فإن نرجع إلي أخبارهم بالنسبة لما يتعلق بهم من  
ذلك أولي وأحرى فإن قلتم هذا للحاجة قيل وذاك أشد حاجة قالوا وقد  
أمر الله سبحانه بالحكم بينهم أما إيجابا وأما تأخيرا والحكم أما بالإقرار  
وأما بالبينه ومعلوم أنه من الإقرار لا يرفعون إلينا ولا يحتاجون إلي الحكم  
غالبا وإنما يحتاجون إلي الحكم عند التجاحد وإقامة البينة وهم في الغالب  
لا يحضرهم البينة من المسلمين ومعلوم أن الحكم بينهم مقصوده العدل  
والإصال كل ذي حق منهم إلي حقه فإذا غلب على الظن صدق مدعيهم بما  
يحضره من الشهود الدين يرتضونهم فيما بينهم ولا سيما إذا كثروا فالحكم  
بشهادتهم أقوى من الحكم بمجرد نكولنا كلهم أو يمينه وهذا ظاهر جدا  
قالوا وأما قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله ممن ترضون من



الشهداء وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فهذا انما هو في الحكم بين المسلمين فان السياق كله في ذلك فان الله سبحانه قال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال ( يا أيها النبي اذا طلقت النساء الي قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وكذلك في آية المداية ( يا أيها الذين آمنوا اذا تدايتم بدين ) الي قوله ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) فلا تعرض في شيء من ذلك لحكم أهل الكتاب ألبتة وأما قوله تعالى ( وألقينا بينهم العداوة والبغضاء الي يوم القيامة ) فهذا اما ان يراد به العداوة التي بين اليهود والنصارى أو يراد به العداوة التي بين فرقهم وان كانوا ملة واحدة وهذا لا يمنع قبول شهادة بعضهم على بعض فانها عداوة دبية فهي كالعداوة انى بين فرق هذه الامة والباسم شيئا واذاقة بعضهم بأس بعض واحتج الشافعى بان من كذب على الله فهو أولى أن يكذب على مثله من اخوانه وأقرب فيقال وجميع أهل البدع قد كذبوا على الله ورسوله والخوارج من أصدق الناس لهجة وقد كذبوا على الله ورسوله وكذلك القدرية والمعتزلة وهم يظنون أنهم صادقون غير كاذبين فهم متدينون بهذا الكذب ويظنونه من أصدق الصديق

واحتج المانعون أيضا بان في قبول شهادتهم اكراما لهم ورفعاً لمنزلتهم وقدرهم ورديلة الكفر تنفى ذلك قال الآخرون رديلة الكفر لم تمنع قبول قولهم على المسلمين للحاجة بنص القرآن ولم تمنع ولاية بعضهم على بعض وعراقة بعضهم على بعض وكون بعضهم حاكما وقاضيا عليهم فلا تمنع أن يكون بعضهم شاهدا على بعض وليس في هذا تكريم لهم ولا رفع لأقذارهم وانما هو دفع شرهم عن بعض وايصال أهل الحقوق منهم بقول من

يرضونه وهذا من تمام مصالحهم التي لا غني لهم عنها  
ومما يوضح ذلك أنهم اذا رضوا بان يحكم بينهم ورضوا بقبول قول  
بعضهم على بعض فالزمناهم بما رضوا به لم يكن ذلك مخالفا لحكم الله ورسوله  
فانه لا بد ان يكون الشاهد بينهم ممن يثقون به فلو كان معروفا بالكذب  
وشهادة الزور لم تقبله ولم نلزمهم بشهادته

### فصل

فهذا حكم المسئلة الاولى وأما المسئلة الثانية وهي قبول شهادتهم على  
المسلمين في السفر فقد دل عليه صريح القرآن وعمل به الصحابة وذهب  
اليه فقهاء الحديث . قال صالح بن أحمد قال أبي لا تجوز شهادة أهل الذمة  
الا في مواضع في السفر الذي قال الله تعالى ( أو آخران من غيركم ان أنتم  
ضربتم في الارض ) فأجازها أبو موسى الاشعري وقد روى عن ابن عباس  
أو آخران من غيركم من أهل الكتاب وهذا موضع ضرورة لانه في سفر  
ولا نجد من يشهد من المسلمين وانما جاءت في هذا المعنى اه وقال اسمعيل  
ابن سعيد الشاليني سألت أحمد فذكر هذا المسمى ( رواة ) وان كان ذلك  
على وصية المسلمين هل تجوز شهادتهم قال نعم اذا كان على الضرورة قلت  
أليس يقال هذه الآية منسوخة قال من يقول وأنكر ذلك وقال وهل يقول  
ذلك الا ابراهيم وقال في رواية انه عبد الله بن حنبل تجوز شهادة النصراني  
واليهودي في الميراث على ما أجاز أبو موسى في السفر وأحلعه . وقال في  
رواية أبي الحارث لا تجوز شهادة اليهودي والنصراني في شيء الا في الوصية  
في الميراث اذا لم يكن يوجد غيرهم قال الله تعالى ( أو آخران من غيركم ) فلا تجوز

شهادتهم الا في هذا الموضع وهذا مذهب قاضي العلم والعدل شريح وقول  
 سعيد بن المسيب وحكاه عن ابن عباس وأبي موسى الاشعري  
 قال المروزي حدثنا ابن نمير قال حدثني يعلى بن الحارث عن أبيه عن  
 غيلان بن جامع عن اسماعيل بن خالد عن عامر قال شهد رجلان من  
 أهل دقوقا على وصية مسلم فاستحلفهما أبو موسى بعد العصر ما اشترينا به  
 ثمتنا قليلا ولا كتمنا شهادة الله انا اذا لمن الآثمين ثم قال ان هذه القضية ما  
 قضى بها مذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم الي اليوم . وذكر محمد بن  
 اسحق عن أبي النضر عن زاذان مولى أم هانئ عن ابن عباس عن تميم  
 الداري في قوله عز وجل ( يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم  
 الموت ) الآية قال برئ الناس منها غيري وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين  
 يختلفان الى الشام فاتيا الشام وقدم زيد بن أبي مريم مولى بني سهم ومعه  
 جام من فضة هو أعظم تجارته فمرض فأوصى اليهما قال تميم فلما مات أخذنا  
 الجام فبعناه بألف درهم ثم اقتسمناه أنا وعدي بن بداء فلما قدمنا دفعنا ماله الي  
 أهله فسألوا عن الجام فقلنا مادفع الينا غير هذا فلما أسامت تأثمت من ذلك  
 فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم ان عند  
 صاحبي مثلهما فأبوا به النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم البيعة فلم يجيبوا فأحلفهم  
 بما يعظم به على أهل دينهم فأنزل الله عز وجل ( يا أيها الذين آمنوا شهادة  
 بينكم الآية ) خلف عمرو بن العاص وأخواسهم فنزعت الخمسمائة درهم من  
 عدي بن بداء

وروي يحيى بن أبي زائدة عن محمد بن القاسم عن عبد الملك بن سعيد  
 بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال كان تميم الداري وعدي بن بداء يختلفان

الى مكة بالتجارة فخرج معهم رجل من بني سهم فتوفي بارض ليس فيها مسلم  
فاوصي اليهما فدفعما تركته الى أهله وحبسا جاما من فضة فحوصا بالذهب  
فتفقده أولياؤه فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفهما ما كتمنا ولا  
أضعننا ثم عرف الجام بمكة فقالوا اشتريناه من تميم وعدي فقام رجلان من  
أولياء السهمي خلفا بالله ان هذا لجام السهمي ولشهادتنا أحق من شهادتهما  
وما اعتدينا انا اذا لمن الظالمين فأخذ الجام وفيهما نزلت هذه الآية والقول  
بهذه الآية هو قول جمهور السلف قالت عائشة رضى الله عنها سورة المائدة  
آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حراما فحرموه

وصح عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية هذا لمن مات وعنده  
المسلمون فأمر الله أن يشهد في وصيته عدلين من المسلمين ثم قال تعالى أو  
آخران من غيركم ان أنتم ضربتم في الارض فهذا لمن مات وليس عنده أحد  
من المسلمين فأمر الله عز وجل أن يشهد رجلين من غير المسلمين . فان ارتب  
بشهادتهما استحلما بعد الصلاة بالله لا نشترى لشهادتنا ثمنا وقد تقدم أن أبا  
موسى حكم بذلك . وقال سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو  
ابن ترحبيل قال لم ينسخ من سورة المائدة شيء وقال وكيع عن شعبة عن  
قتادة عن سعيد بن المسيب أو آخران من غيركم قال من أهل الكتاب .  
وفي رواية صحيحة عنه من غير أهل ملتكم

وصح عن شريح قال لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين الا في  
الوصية ولا تجوز في وصية الا أن يكون مسافرا وصح عن ابراهيم النخعي  
من غيركم من غير أهل ملتكم . وصح عن سعيد بن جبير أو آخران من  
غيركم قال اذا كان في أرض الشرك فأوصي الى رجلين من أهل الكتاب

فانهما يختلفان بعد العصر فان اطلع بعد حلفهما انهما خانا حلف أولياء الميت انه كذا وكذا واستحقوا . وصح عن الشعبي أو آخران من خيركم من اليهود والنصارى وصح ذلك عن مجاهد قال من غير أهل الملة

وصح عن يحيى مثله وصح عن ابن سيرين ذلك فهو لاء أئمة المؤمنين وأبو موسى الأشعري وابن عباس وروى نحو ذلك عن علي رضي الله عنه ذكر ذلك أبو محمد بن حزم وذكره أبو يعلى عن ابن مسعود ولا يخالف لهم من الصحابة ومن التابعين عمرو بن شرحبيل وشریح وعبيدة والنخعي والشعبي والسعيدان وأبو مجلز وابن سيرين ويحيى بن يعمر ومن تابعي التابعين كسفيان الثوري ويحيى بن حزة والأوزاعي وبعيد هو لاء كابي عبيد وأحمد بن حنبل وجمهور فقهاء أهل الحديث وهو قول جميع أهل الظاهر وخالفهم آخرون ثم اختلفوا في تخریج الآية على ثلاث طرق . أحدها أن المراد بقوله من غيركم أي من غير قبيلتكم وروى ذلك عن الحسن وروى عن الزهري أيضا . والثاني أن الآية منسوخة وهذا مروي عن زيد بن أسلم وغيره والثالث أن المراد بالشهادة فيها إيمان الوصي بالله تعالى للورثة لا الشهادة المعروفة

قال العاملون بها أما دعوى النسخ فباطلة فانه يتضمن أن حكمها باطل لا يحل العمل به وأنه ليس من الدين وهذا ليس بمقبول إلا بحجة صحيحة لا معارض لها ولا يمكن أحدا قط أن يأتي ببص صحيح صريح متأخر عن هذه الآية مخالف لها لا يمكن الجمع بينه وبينها فان وجد الى ذلك سبيل لصح النسخ والا فما معه الا مجرد الدعوى الباطلة سم قد قالت أعلم نساء الصحابة بالقرآن انه لا منسوخ في المائدة وقاله غيرها أيضا من السلف وعمل بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده ولو جاز قبول دعوى النسخ

بلا حجة لكان كل من احتج عليه بنص يقول هو منسوخ وكأن القائل ذلك لم يعلم ان معنى كون النص منسوخا ان الله سبحانه حرم العمل به وأبطل كونه من الدين والشرع ودون هذا مفاوز تنقطع فيها الاعناق قالوا وأما قول من قال المراد بقوله من غيركم أي من غير قبيلتكم فلا يخفى بطلانه وفساده فانه ليس في أول الآية خطاب لقبيلة دون قبيلة بل هو خطاب عام لجميع المؤمنين فلا يكون غير المؤمنين الا من الكفار هذا مما لا شك فيه والذي قال من غير قبيلتكم زلة عالم غفل عن تدبر الآية . وأما قول من قال ان المراد بالشهادة أيمان الاوصياء للورثة فباطل من وجوه ( احداها ) انه سبحانه قال شهادة بينكم ولم يقل أيمان بينكم ( الثاني ) انه قال اثنان واليمين لا تختص بالاثنتين ( الثالث ) انه قال ذوا عدل منكم واليمين لا يشترط فيهما ذلك ( الرابع ) انه قال أو آخران من غيركم واليمين لا يشترط فيها شيء من ذلك ( الخامس ) انه قيد ذلك بالضرب في الارض وليس ذلك شرطا في اليمين ( السادس ) انه قال ( ولا نكتم شهادة الله انا اذا من الآثمين ) وهذا لا يقال في اليمين في هذه الافعال بل هو نظير قوله ( ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه ) ( السابع ) انه قال ذلك أدني أن يأثوا بالشهادة على وجهها ولم يقل بالأيمان ( الثامن ) انه قال ( أو يحافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم ) فجعل الايمان قسيماً للشهادة وهذا صريح أنها غيرها ( التاسع ) انه قال فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما فذكر اليمين والشهادة ولو كانت اليمين على المدعي عليه لما احتاجا الى ذلك وكفاها القسم أنهما ما حانا ( العاشر ) أن الشاهدين يحلفان بالله ( لا نكتم شهادة الله ) ولو كان المراد بها اليمين لكان المعني يحلفان بالله لا نكتم اليمين وهذا لا معنى له ألبتة فان اليمين

لا تكتم فكيف يقال احلف انك لا تكتم حلفك ( الحادي عشر ) ان  
ان المتعارف من لفظ الشهادة في القرآن والسنة انما هو الشهادة المعروفة  
كقوله تعالى ( وأقيموا الشهادة لله ) وقوله ( واستشهدوا شهيدين من  
رجالكم ) وقوله ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) ونظائره . فان قيل فقد سمي  
الله أيمان اللعان شهادة في قوله فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ويدرأ عنها  
العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله قيل انما سمي أيمان الزوج شهادة لانها  
قائمة مقام البينة ولذلك ترحم المرأة اذا نكحت وسمي أيمانها شهادة لانها في  
مقابلة شهادة الزوج وأيضاً فان هذه اليمين خست من بين الايمان بلفظ  
الشهادة بالله تأكيداً لشأنها وتعظيماً لحظرها ( الثاني عشر ) انه قال (شهادة  
بينكم اذا حضر أحدكم الموت ) فان الموصى انما يحتاج للشاهدين لا الى  
اليمين ( الثالث عشر ) ان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم به وحكم به  
الصحابه بعده هو تفسير الآية قطعاً وما عداه باطل فيجب أن يرغب عنه  
وأما ما ذكره بعض الناس ان ذلك مخالف للاصول والقياس من وجوه  
( أحدها ) ان ذلك يتضمن شهادة الكافر ولا شهادة له ( الثاني ) انه يتضمن  
حبس الشاهدين والشاهد لا يحبس ( الثالث ) انه يتضمن تحليفها والشاهد  
لا يحلف ( الرابع ) انه يتضمن تحليف احدى البينتين ان شهادتهما أحق من  
شهادة البينة الاخرى ( الخامس ) انه يتضمن شهادة المدعين لانفسهم  
واستحقاقهم بمجرد أيمانهم ( السادس ) أن أيمان هؤلاء المستحقين التي  
قدمت على شهادة الشاهدين لما ظهرت خيانتهم ان كانت شهادة فكيف  
يشهدان لأنفسهما وان كانت أيماناً فكيف يقضى بيمين المدعى بلا شاهد ولا  
رد ( السابع ) ان هذا يتضمن القسامة في الاموال والحكم بأيمان المدعين



ولا يعرف بهذا قائل فهذا وأمثاله من الاعتراضات التي نعوذ بالله منها ونسأله العافية فإنها اعتراضات على حكم الله وشرعه وكتابه ( فالجواب ) عنها بيان أنها مخالفة لنص الآية معارضة لها فهي من الرأي الباطل الذي حذر منه السلف الأمة وقالوا أنه يتضمن تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله واسقاط ما فرض ولهذا اتفقت أقوال السلف على ذم هذا النوع من الرأي وأنه لا يحل الأخذ به في دين الله ولا يلزم الجواب عن هذه الاعتراضات وأمثالها ولكن نذكر الجواب بيانا للحكمة وأن الذي تضمنته الآية هو المصلحة وهو أعدل ما يحكم به وخير من كل حكم سواه ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون وهذا المسلك الباطل يسلكه من يخالف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً فإذا جاءهم حديث خلاف قولهم قالوا هذا حديث يخالف الأصول فلا يقبل والمحكمون لكتاب الله وسنة رسوله يرون هذه الآراء وأمثالها من أطل الباطل لمخالفتها للأصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله فهذه الآراء هي المخالفة للأصول حتما فهي باطلة قطعا على أن هذا الحكم أصل بنفسه مستغن عن نظير يلحق به ونحن نجيبكم عن هذه الوجوه أجوبة مفصلة

أما قولكم أنها تتضمن شهادة الكافر ولا شهادة له قلنا كيف يقول هذا أصحاب أبي حنيفة وهم يجيزون شهادة الكفار في كل شيء بعضهم على بعض أم كيف يقوله أصحاب مالك وهم يجيزون شهادة طيبين كافرين حيث لا يوجد طيب مسلم وليس ذلك في القرآن فهلا أجازوا شهادة كافرين في الوصية في السنن حيث لا يوجد مسلم وهو في القرآن وقد حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بعده أم كيف يقوله أصحاب الشافعي



وهم يرون نص الشافعي صريحا اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نخذوا به ودعوا قولي وفي لفظ له فانا ذاهب اليه وفي لفظ فاضربوا بقولي الحائط

وقد صح الحديث بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء به نص كتاب الله وعمل به الصحابة . قولكم الشاهدان لا يحبسان ليس المراد هاهنا السجن الذي يعاقب به أهل الجرائم وانما المراد به امساكهما لليمين بعد الصلاة كما يقال فلان يصبر لليمين أي يمسك لها . وفي الحديث ولا تصبر يمينه حيث تصبر الايمان . قولكم يتضمن تحليف الشاهدين والشاهد لا يحلف من أين لكم أن مثل هذا الشاهد الذي شهادته بدل عن شهادة المسلم للضرورة لا يحلف فأى كتاب أم أي سنة جاءت بذلك وقد حلف ابن عباس المرأة التي شهدت بالرضاع وذهب اليه الامام أحمد في إحدى الروايتين عنه وقد تقدم الكلام في تحليف الشهود المسلمين اذا ارتاب فيهم الحاكم ومن ذهب اليه من السلف وقضاة العدل . قولكم فيه شهادة المدعين لأنفسهم والحكم لهم بمجرد دعواهم ليس بصحيح فان الله سبحانه جعل الايمان لهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فشرع لهما أن يحلفا ويستحقا كما شرع لمدعي الدم في القسامة أن يحلفوا ويستحقوا دم وليهم لظهور اللوث فكانت اليمين لقوتها بظهور اللوث في الموضعين وليس هذا من باب شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه كما حكم صلى الله عليه وسلم للمدعي بيمينه لما قوى جانبه بالشاهد الواحد فقوة جانب هؤلاء بظهور خيانة الوصيين كقوة جانب المدعى بالشاهد وقوة جانبه بنكول خصمه وقوة جانبه باللوث وقوة جانبه بشهادة العرف في تداعي الزوجين وغير ذلك فهذا

محض العدل ومقتضي أصول الشرع وموجب القياس الصحيح  
وقولكم ان هذا يتضمن القسامة في الاموال قلنا نعم لعمر الله وهي  
أولى بالقول من القسامة في الدماء ولا سيما مع ظهور اللوث وأى فرق بين  
ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وهل في  
القياس أصح من هذا . وقد ذكر أصحاب مالك القسامة في الاموال وذلك  
فيما اذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه والناس ينظرون اليهم ولم  
يشهدوا على معاينة ما أخذوه ولكن علم أنهم أعاروا وانتهبوا فقال ابن القاسم  
وابن الماجشون القول قول المنتهب مع يمينه وقال مطرف وابن كنانة وابن  
حبيب القول قول المنهوب منه مع يمينه فيما يشبه وقد تقدم ذلك وذكرنا أنه  
اختيار شيخ الاسلام وحكينا كلامه رحمه الله ولا يسترِب عالم أن اعتبار اللوث  
في الاموال التي تباح بالبدل أولى منه في الدماء التي لا تباح به

فان قيل فالدماء محتاط لها قيل نعم وهذا الاحتياط لم يمنع القول بالقسامة  
فيها وان استحق بها دم المقسم عليه . ثم ان الموجبين للدية في القسامة حقيقة  
قولهم ان القسامة على المال والقتل طريق لوجوبه فهكذا القسامة هاهنا على  
مال كالدية سواء فهذا من أصح قياس في الدماء وأثبتته فظهر أن القول  
بموجب هذه الآية هو الحق الذي لا معدل عنه نصاً وقياً ومصلحة  
وبالله التوفيق

### ﴿ فصل ﴾

قال شيخنا رحمه الله وقول الامام أحمد في قبول شهادتهم في هذا  
الموضع هو ضرورة يقتضي هذا التعليل قبولها في كل ضرورة حضراً وسفراً

وعلى هذا لو قيل يحلفون في شهادة بعضهم على بعض كما يحلفون في شهاداتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متوجها . ولو قيل تقبل شهادتهم مع أيمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان له وجه ويكون بدلا مطلقا

قال الشيخ ويؤيد هذا ما ذكره القاضي وغيره محتجا به وهو في النسخ والمنسوخ لأبي عبيد أن رجلا من المسلمين خرج فرب قرية ففرض ومعه رجلان من المسلمين فدفع اليهما ماله ثم قال ادعوا إلى من أشهده على ما قبضتماه فلم يجدوا من المسلمين في تلك القرية فدعوا أناسا من اليهود والنصارى فاشهدهم على ما دفع اليهما وذكر القصة فانطلقوا إلى ابن مسعود فأمر اليهود والنصارى أن يحلفوا بالله لقد ترك كذا ولشهادتنا أحق من شهادة هذين المسلمين ثم أمر أهل المتوفى أن يحلفوا أن شهادة اليهود والنصارى حق فحلفوا فأمرهم ابن مسعود أن يأخذوا من المسلمين ما شهد به اليهود والنصارى وذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه فهذه شهادة للميت على وصية وقد قضي بها ابن مسعود مع يمين الورثة لأنهم المدعون والشهادة على الميت لا تفتقر إلى يمين الورثة ولعل ابن مسعود أخذ هذا من جهة أن الورثة مستحقون على الوصيين مع شهادة الذميين بطريق الأولى

وقد ذكر القاضي هذا في مسألة دعوي الأسير أسلاما فقال وقد قال الإمام أحمد في السبي إذا ادعوا نسبا وأقاموا بينة من الكفار قبلت شهادتهم نص عليه في رواية حنبل وصالح واسحق بن إبراهيم لأنه قد تتعدر البينة العادلة ولم يجز ذلك في رواية عبد الله وأبي طالب قال شيخنا فعلى هذا كل موضع ضرورة غير المنصوص فيه روايتان لكن التحليف هنا لم يتعرضوا له فيمكن أن يقال لأنه إنما يحلف حيث تكون شهادتهم بدلا كما في مسأله

الوصية بخلاف ما اذا كانوا أصولاً والله أعلم

### ﴿ فصل ﴾

قال شيخنا رحمه الله وهل تعتبر عدالة الكافرين في الشهادة بالوصية في دينهما عموم كلام الاصحاب يقتضي انه لا تعتبر وان كنا اذا قبلنا شهادة بعضهم على بعض اعتبرنا عدالتهم في دينهم . وصرح القاضي بان العدالة غير معتبرة في هذا الحال والقرآن يدل عليه . وصرح القاضي انه لا تقبل شهادة فساق المسلمين في هذا الحال وجعله محل وفاق واعتذر عنه . وفي اشتراط كونهم من أهل الكتاب راويتان . وظاهر القرآن انه لا يشترط وهو الصحيح لانه سبحانه قال للمؤمنين أو آخرا من غيركم وغير المؤمنين هم الكفار كلهم ولأنه موضع ضرورة وقد لا يحضر الموصي إلا كفار من غير أهل الكتاب وان تقيده بأهل الكتاب لا دليل له وليس ذلك يستلزم محل الرخصة مع قيام المقتضى لعمومه

فان قيل فهل يجوز في هذه الصورة أن يحكم بشهادة كافر وكافرين قيل لا يعرف عن أحمد في هذا شيئاً ويحتمل أن يقال بجواز ذلك وهو القياس فان الأموال يقبل فيها رجل وامرأتان وهذا قول أبي محمد بن حزم وهو يحتاج عموم قوله صلى الله عليه وسلم أليست شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل وهذا العموم جواز الحكم أيضا في هذه الصورة بأربع نسوة كوافر وليس ببيد عند الضرورة اذا لم يحضره الا النساء بل هو محض الفقه . فان قيل فهل ينقض حكم من حكم بغير هذه الآية قيل أصول المذهب تقتضي نقض حكمه لمخالفته نص الكتاب

قال شيخنا رضي الله عنه في تعليقه علي المحرر ويتوجه أن ينقض حكم الحاكم اذا حكم بخلاف هذه فانه خالف نص الكتاب العزيز بدلالات ضعيفة

### فصل

﴿الطريق الثامن عشر﴾ الحكم بالاقرار يلزم قبوله بلا خلاف ولم يبحث عما ثبت به وصح والهمة قائمة ووجه هذا انه لما ملك الانشاء ملك الاخبار ثم بنوا على القولين ما علمه في زمن ولايته ومكانها وما علمه في غيرها قالوا فان قلنا لا يقضي بعلمه بذلك اذا كان مستنده مجرد العلم أما اذا شهد رجالان نعرف عدالتهما فله أن يقضي ويغنيه علمه بهما عن تزكيتهما وفيه وجه ضعيف لا يغنيه ذلك عن تزكيتهما للهمة قالوا ولو أقر بالمدعي في مجلس قضائه قصى وذلك قضاء بالاقرار لا بعلمه وان أقر عنده سرا فعلى القولين . وقيل يقضي قطعاً ولو شهد عنده واحد فهل يغنيه علمه عن الشاهد الآخر على قول المنع فيه وجهان . هذا تحصيل مذهب الشافعي وأصحابه

وأما مذهب مالك فانه لا يقضى بعلمه في المدعي به بحال سواء علمه قبل التولية أو بعدها في مجلس قضائه أو غيره قبل الشروع في المحاكمة أو بعد الشروع فهو أشد المذاهب في ذلك وقال عبد الملك وسحنون يحكم بعلمه فيما علمه بعد الشروع في المحاكمة قالوا فان حكم بعلمه حيث قلنا لا يحكم فقال أبو الحسن اللخمي لا ينقض عند بعض أصحابنا وعندى انه ينقض قالوا ولا خلاف ان مارآه القاضي أو سمعه في غير مجلس قضائه انه لا يحكم به وانه ينقض ان حكم به وينقضه هو وغيره وانما الخلاف فيما يتقاربه الخصمان في مجلسه فان حكم به نقضه هو ولا ينقضه غيره . قال اللخمي وقد اختلف

إذا أقرا بعد أن جلسا للخصومة ثم أنكرا فقال مالك وابن القاسم لا يحكم بعلمه وقال عبد الملك وسحنون يحكم لأن الخصمين إذا جلسا للمحاكمة فقد رضيا أن يحكم بينهما بما لا يقولانه ولذلك قصدا هذا تحصيل مذهب مالك وأما مذهب أبي حنيفة فقالوا إذا علم الحاكم بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جاز له أن يقضي به لأن علمه كشهادة الشاهدين بل أولي لأن اليقين حاصل بما علمه بالمعينة والسمع والحاصل بالشهادة غلبة الظن وأما ما علمه قبل ولايته أو في غير محل ولايته فلا يقضي به عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يقضي به كما في حال ولايته ومحلها . قال المنتصرون لقول أبي حنيفة هو في غير مصره وغير ولايته شاهد لا حاكم وشهادة الفرد لا تقبل وصار كما إذا علم بالبيئة العادلة ثم ولي القضاء فانه لا يعمل بها قالوا وأما الحدود فلا يقضى بعلمه فيها لانه خصم فيها لانه حق لله تعالى وهو نائبه الا في حد القذف فانه يعمل بعلمه لما فيه من حق العبد والافى المسكر اذا وجد سكرانا أو من به أمارات السكر فانه يعذر هذا تحصيل مذهب أبي حنيفة

وأما أهل الظاهر فقال أبو محمد بن حزم وفرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء والاموال والقصاص والقروح والحدود سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته فال وأقوى ما حكم بعلمه ثم بالاقرار ثم بالبيئة

### فصل

وأما الآثار عن الصحابة رضى الله عنهم فصيح عن أبي بكر الصديق أنه قال لو رأيت رجلا على حد من حدود الله تعالى لم آخذه حتى يكون معي

شاهد غيري . وعن عمر بن الخطاب أنه قال لعبد الرحمن بن عوف رأيت لو رأيت رجلاً قتل أو شرب أو زنا قال شهادتك شهادة رجل فقتل له عمر صدقت . وروى نحو هذا عن معاوية وابن عباس . ومن طريق الضحاك ان عمر اختصم اليه فيمن يعرفه فقال للطالب ان شئت شهدت ولم أقض وان شئت قضيت ولم أشهد

وأما الآثار عن التابعين فصح عن شريح انه اختصم عنده اثنا عشر فأتاه أحدها بشاهد وقال لشريح وأنت شاهدي أيضاً فقضي له شريح مع شاهده بيمينه وهذا محتمل . وصح عن الشعبي أنه قال لا أكون شاهداً وقاضياً . واحتج من قال يحكم بعلمه بما في الصحيحين من قصة هند لما اشتكت أبا سفيان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم عليه بأن تأخذ كفايتها وكفاية بنيتها ولم يسألها البينة ولا أحصر الزوج وهذا الاستدلال ضعيف جداً فان هذا إنما هو قتيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حكم ولهذا لم يحضر الزوج ولم يكن غائباً عن البلد والحكم على الغائب عن مجلس الحكم الحاضر في البلد غير ممتنع وهو يقدر على الحضور ولم يوكل وكذا لا يجوز اتفاقاً وأيضاً فإنها لم تسأله الحكم وإنما سأله هل يجوز لها أن تأخذ ما يكفيها وبنيتها وهذا استفتاء محض فلا استدلال به على الحكم سهو

واحتج بما رواه ابن ماجه والبيهقي من حديث حماد بن سلمة حدثني عبد الملك أبو جعفر عن أبي نضرة عن سعد بن الأطول أن أخواه مات وترك ثلاثمائة درهم وترك عيالا قال فأردت أن أنفقها على عياله فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم ان أخاك محبوس بدينه فاقض عنه فلت بارسل الله قد قضيت عنه الا دينارين ادعتهما امرأة وليست لها بينة قال أعطها فإنها

محقة وفي لفظ فانها صادقة وهذا أصرح في الدلالة مما قبله  
وقال حماد عن الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الصحابة بمثله ولكن لم يسمهم  
ترك . وبعد فلا يدل أيضا فان المنع من حكم الحاكم بعلمه انما هو لأجل  
الهمة وهي معلومة الانتفاء من سيد الحكم صلى الله عليه وسلم

واحتج بما في الصحيحين من حديث عقيل عن ابن شهاب عن عمرة  
عن عائشة ان فاطمة رضي الله عنها أرسلت الى أبي بكر تسأله ميراثها من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا نورث ما تركناه صدقة انما يا كل آل محمد في هذا المال واني والله  
لا أغير شيئا من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأعملن فيها بما  
عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي أبو بكر ان يدفع الي فاطمة منها شيئا  
وذكر الحديث والاستدلال به سهو أيضا فان أبا بكر رضي الله عنه علم من  
دين الرسول ان هذه الدعوى باطلة لا يسوغ الحكم بموجبها بل دعواها  
بمنزلة دعوى استحقاق ما علم وتحقق دفعه بالضرورة بل بمنزلة ما يعلم بطلانه  
قطعا من الدعوى . وسيدة نساء العالمين رضي الله عنها خفي عليها حكم هذه  
الدعوى وعلمه الخلفاء الراشدون ومن معهم من الصحابة والصديق معه  
الحجة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسمع هذه الدعوى ولم يحكم  
بموجبها للحجة الظاهرة التي علمها معه عمر بن الخطاب والصحابة فأين هذا  
من حكم الحاكم بعلمه الذي لم يقم به حجة على الخصم

واحتج أبو محمد بن حزم لهذا القول بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
ببنتك أو يمينه قال ومن البيعة التي لا أبين منها علم الحاكم بالحق من البطلان  
ويبين ذلك للناس فلا يقال علم الحاكم ليس بيعة . واحتجوا أيضا بقوله



تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط وليس من القسط ان يعلم الحاكم ان أحد الخصمين مظلوم والآخر ظالم ويترك كلا منهما على حاله قال الآخرون ليس في هذا محذور حيث لم يأت المظلوم بحجة يحكم له بها فالحاكم معذور اذا لا حجة معه يوصل بها صاحب الحق الى حقه . وقد قال سيد الحكم صلوات الله وسلامه عليه انكم تختصمون اليّ ولعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم من رأي منكم منكر افعليه بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه واذا رأى الحاكم وحده عدوان رجل على رجل وغصبه ماله وسمع طلاقه لامرأته وعتقه لعبده ثم رأي الرجل مستمرا على امساك الزوجة أو بيع من صرح بعتقه فقد أقر على المنكر الذي أمر بتغييره

قال الآخرون ما هو بتغيير ما يعلم الناس انه منكر بحيث لا يتطرق اليه تهمة في تغييره . ولأنه اذا عمد الى رجل مع زوجته وأُمته لم يشهد أحد انه طلقها ولا أعتقها ألبتة ولا سمع بذلك أحد قط ففرق بينهما وزعم انه طلق وأعتق فانه ينسب ظاهر الى تغيير المعروف بالمنكر وبطرق الناس الى اتهامه والوقوع في عرضه وهل يسوغ للحاكم أن يأتي الى رجل مستور بين الناس غير مشهور بفاحشة وليس عليه شاهد واحد بها فيرجه ويقول رأيت يرنى أو يقتله ويقول سمعته يسب أو يفرق بين الزوجين ويقول سمعته يطلق وهل هذا الا محض التهمة ولو فتح هذا الباب ولا سيما لقضاء الرمان لوجد كل فاض له عدو السبيل الى قتل عدوه ورجه وتفسيقه

والتفريق بينه وبين امرأته ولا سيما اذا كانت العداوة خفية لا يمكن عدوه اثباتها حتى لو كان الحق هو حكم الحاكم لوجب منع قضاة الزمان من ذلك وهذا اذا قيل في شريح وكعب بن سوار وإياس بن معاوية والحسن البصري وعمران الطلحي وحفص بن غياث وأضرابهم كان فيه مافيه وقد ثبت عن أبي بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس ومعاوية المنع من ذلك ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف . فذكر البيهقي وغيره عن أبي بكر الصديق انه قال لو وجدت رجلا على حد من حدود الله لم آخذه حتى يكون معي غيري . وعن عمر أنه قال لعبد الرحمن بن عوف أرأيت لو رأيت رجلا يقتل أو يسرق أو يزني قال أرى شهادتك شهادته رجل من المسلمين قال أصبت . وعن عليّ نحوه وهذا من كمال فقه الصحابة رضي الله عنهم فانهم أفتمه الأمة وأعلمهم بمقاصد الشرع وحكمه فان التهمة مؤثرة في باب الشهادات والاقضية والاقرار وطلاق المريض وغير ذلك ولا تقبل شهادة السيد لعبده ولا العبد لسيده ولا شهادة الوالد لولده وبالعكس ولا شهادة العدو على عدوه ولا يقبل حكم الحاكم لنفسه ولا يثبت حكمه على عدوه ولا يصح اقرار المريض مرض الموت لو ارثه ولا لأجنبي عند مالك اذا قامت شواهد التهمة ولا تمنع المرأة الميراث لطلاقها لأجل التهمة ولا يقبل قول المرأة على ضررتها انها أرضعتها الى أضعاف ذلك للتهمة ولذلك منعنا في مسأله الظفر أن يأخذ المظالم من مال ظالمه نظير ما خافه فيه لأجل التهمة وان كان انما يستوفى حقه

واقدر كان سيد الحكام صلوات الله وسلامه عليه يعلم من المنافقين ما يبيع دماءهم وأموالهم ويتحقق ذلك ولا يحكم فيهم بعلمه مع براءته عند

الله وملائكته وعباده من كل تهمة لثلاث يقول الناس إن محمداً يقتل أصحابه  
ولما رآه بعض أصحابه مع زوجته صفية قال رويدكما إنها صفية بنت حيي  
لثلاث يقع في نفوسها تهمة له . ومن تدبر الشريعة وما اشتملت عليه من المصالح  
وسد الذرائع تبين له الصواب في هذه المسألة وبالله التوفيق



### فصل

﴿ الطريق العشرون ﴾ الحكم بالتواتر وإن لم يكن المخبرون عدولا  
ولا مسلمين وهذا من أظهر البينات فإذا تواتر الشيء عنده وتضافرت به  
الآخبار بحيث اشترك في العلم به هو وغيره حكم بموجب ما تواتر عنده كما  
إذا تواتر عنده فسق رجل أو صلاحه ودينه أو عداوته لغيره أو فقر رجل  
وحاجته أو موته أو سفره ونحو ذلك حكم بموجبه ولم يحتج إلى شاهدين  
عدلين بل بينة التواتر أقوى من الشاهدين بكثير فانه يفيد العلم والشاهدان  
غايتهما أن يفيدا ظنا غالباً

وقد ذكر أصحابنا كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم ما يدل  
على ذلك فانهم قالوا في الرد على من زعم أن التواتر يحصل بأربعة لو حصل  
العلم بخبر أربعة نفر لما احتاج القاضي إذا شهد عنده أربعة بالزنا أن  
يسأل عن عدالتهم وتركيتهم . قال شيخنا وهذا يقتضي أن القاضي إذا حصل  
له العلم بشهادة الشهود لم يحتج إلى تركية والتواتر يحصل بخبر الكفار والفساق  
والعبيان وإذا كان يقضي بتأهده واحد مع اليمين وبدونها بالنكول وشهادة  
المرأة الواحدة حيب يحكم بذلك فالقضاء بالتواتر أولى وأحرى وبيان الحق  
به أعظم من بيانه بنصاب الشهادة

فان قيل فلو تواتر عنده زنا رجل أو امرأة فهل له ان يحدها بذلك  
 قيل لا بد في إقامة الحد بالزنا من معاينة ومشاهدة له ولا يكفي فيه القرائن  
 واستفاضته في الناس ولا يمكن في العادة التواتر بمعاينة ذلك ومشاهدته  
 للاختفاء به وستره عن العيون فيستحيل في العادة ان يتواتر الخبر عن معاينته  
 نعم لو قدر ذلك بأن أتى ذلك بين الناس عيانا وشهد عدد كثير يقع العلم  
 الضروري بنجرهم حد بذلك قطعا ولا يليق بالشريعة غير ذلك ولا يحتمل  
 سواه

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الحادي والعشرون ﴾ الحكم بالاستفاضة وهي درجة بين  
 التواتر والآحاد فالاستفاضة هي الاشتهار الذي تحدث به الناس وفاض بينهم .  
 وقد قسم الحنفية الاخبار الى ثلاثة أقسام . آحاد . وتواتر . واستفاضة . وجعلوا  
 المستفيض مرتبة بين المرتبتين وخصوا به عموم القرآن وقالوا هو بمنزلة التواتر  
 ومنهم من جعله قسما من أقسام التواتر وهذا النوع من الاخبار يجوز استناد  
 الشهادة اليه ويجوز أن يعتمد الزوج عليه في قذف امرأته ولعانها اذا استفاض  
 في الناس زناها ويجوز اعتماد الحاكم عليه

قال شيخنا في الدمي اذا زنا بالمسلمة قتل ولا يرفع عنه القتل الاسلام  
 ولا يسترط فيه أداء الشهادة على الوجه المعتبر في المسلم بل يكفي استفاضة ذلك  
 واشتهاره هذانص كلامه وهذا هو الصواب لان الاستفاضة من أظهر البينات  
 فلا يتطرق الي الحاكم نهمة اذا استند اليها فحكمه بها حكم بحجة لا بمجرد  
 علمه الذي يتشارك فيه غيره ولذلك له أن يقبل شهادة الشاهد اذا استفاض في

الناس صدقه وعدالته من غير اعتبار لفظ شهادة على العدالة ويرد شهادته  
ويحكم بفسقه باستفاضة فجوره وكذبه وهذا مما لا يعلم فيه نزاع وكذلك  
الجرح والمعدل يجرح الشاهد بالاستفاضة ولا ريب انا نشهد بعدالة عمر بن  
عبد العزيز رضي الله عنه وفسق الحجاج . والمقصود ان الاستفاضة طريق  
من طرق العلم التي تنفي التهمة عن الشاهد والحاكم وهي أقوى من شهادة  
اثنين مقبولين

### فصل

﴿ الطريق الثاني والعشرون ﴾ الاخبار آحادا وهو أن يخبره عدل يثق  
بخبيره ويسكن اليه بأمر فيغلب على ظنه صدقه فيه أو يقطع به لقريظة به  
فيجعل ذلك مستنداً لحكمه وهذا يصلح للترجيح والاستظهار لا ريب  
ولكن هل يكفي وحده في الحكم هذا موضع تفصيل . فيقال اما أن يقرن  
بخبيره ما يفيد معه اليقين أم لا فان اقترن بخبيره ما يفيد معه اليقين جاز أن  
يحكم به وينزل منزله الشهادة بل هو شهادة مخضعة في أصح الاقوال وهو قول  
الجمهور فانه لا يشترط في صحة الشهادة ذكر لفظ أشهد بل متى قال الشاهد  
رأيت كيت وكيت أو سمعت أو نحو ذلك كانت شهادة منه وليس في كتاب  
الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع واحد يدل على اشتراط  
لفظ الشهادة ولا عن رجل واحد من الصحابة ولا قياس ولا استنباط يقتضيه  
بل الادلة المتضافرة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ولغة العرب  
نفي ذلك

وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وطاهر كلام أحمد وحكي ذلك عنه

نصاً قال تعالى ( قل هلم شهداءكم الذين يشهدون ان الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم ) ومعلوم قطعاً انه ليس المراد التلقظ بلفظة أشهد في هذا بل مجرد الاخبار بتحريمه وقال تعالى ( لكن الله يشهد بما أنزل اليك ) ولا تتوقف صحة الشهادة على انه يقول سبحانه أشهد بكذا وقال تعالى ( ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الا من شهد بالحق ) أي أخبر به وتكلم به عن علم والمراد به التوحيد ولا تفتقر صحة الاسلام الي أن يقول الداخل فيه أشهد أن لا اله الا الله بل لو قال لا اله الا الله محمد رسول الله كان مسلماً وقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله فاذا تكلموا بقول لا اله الا الله حصلت لهم العصمة وان لم يأتوا بلفظ أشهد . وقال تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ( واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به ) وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله وقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر الشرك بالله وقتل النفس التي حرم الله وقول الزور وفي لفظ ألا وشهادة الزور فسمى قول الزور شهادة وان لم يكن معه لفظ أشهد

وقال ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتي تغرب الشمس وبعد الصبح حتي تطلع الشمس ومعلوم أن عمر لم يقل لابن عباس أشهد عندك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولكن أخبره فسماه شهادة وقد تناظر الامام أحمد وعلي بن المديني في العشرة رضوان الله عليهم فقال علي أقول هم في الجنة ولا أشهد بذلك بناء على ان الخبر في ذلك خبر آحاد فلا يفيد العلم والشهادة انما يكون على العلم فقال له الامام أحمد متي قلت

هم في الجبة فقد شهدت حكاها القاضي أبو يعلى وذكره شيخنا رحمه الله عليه  
فكل من أخبر بشيء فقد شهد به وإن لم يتلفظ بلفظ أشهد

ومن العجب أنهم احتجوا على قبول الإقرار بقوله تعالى (يا أيها الذين  
آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) قالوا هذا يدل على  
قبول إقرار المرء على نفسه ولم يقل أحد أنه لا يقبل الإقرار حتى يقول المقر  
أشهد على نفسي وقد سماه الله شهادة قال شيخنا فاشترط لفظ الشهادة لأصل  
له في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من الصحابة ولا يتوقف  
إطلاق لفظ الشهادة لغة على ذلك وبالله التوفيق وعلى هذا فليس الإخبار  
طريقاً آخر غير طريق الشهادة

### فصل

﴿ الطريق الثالث والعشرون ﴾ الحكم بالخط المجرد وله صور ثلاث  
(الصورة الأولى) أن يري القاضي حجة فيها حكمه لأنسان فيطلب منه  
امضاء فعن أحمد ثلاث روايات (أحدها) أنه إذا تيقن أنه خطه نفذ وإن لم  
يذكره (والثانية) أنه لا ينفذه حتى يذكره (والثالثة) أنه إذا كان في حرزه  
وحفظه نفذه وإلا فلا . قال أبو البركات الرواية في شهادة الشاهد البناء على  
خطه إذا لم يذكره والمشهور من مذهب الشافعي أنه لا يعتمد على الخط لا في  
الحكم ولا في الشهادة وفي مذهبه وجه آخر أنه يجوز الاعتماد عليه إذا كان  
محفوظاً عندهما كالرواية الثالثة

وأما مذهب أبي حنيفة فقال الخفاف قال أبو حنيفة إذا وجد القاضي في  
ديوانه شيئاً لا يحفظه كإقرار الرجل بحق من الحقوق وهو لا يذكر ذلك ولا

يحفظه فانه لا يحكم بذلك ولا ينفذه حتى يذكره . وقال أبو يوسف ومحمد ما وجدته القاضي في ديوانه من شهادة شهود شهدوا عنده لرجل على رجل بحق أو اقرار رجل لرجل بحق والقاضي لا يحفظ ذلك ولا يذكره فانه ينفذ ذلك ويقضي به اذا كان تحت خاتمه محفوظا ليس كل ما في ديوان القاضي يحفظه

وأما مذهب مالك فقال في الجواهر لا يعتمد على الخط اذا لم يذكر لا مكان التزوير عليه . قال القاضي أبو محمد اذا وجد في ديوانه حكما بخطه ولم يذكر انه حكم به لم يجز له أن يحكم به الا أن يشهد عنده شاهدان . قال واذا نسي القاضي حكما حكم به فشهد عنه شاهدان انه قضى به نفذ الحكم بشهادتهما وان لم يذكره . وعن مالك رواية أخرى انه لا يلتفت الي البينة بذلك ولا يحكم بها . وجمهور أهل العلم على خلافها بل اجماع أهل الحديث قاطبة على اعتماد الراوى على الخط المحفوظ عنده وجواز التحديد به الا خلافا شاذا لا يعتد به ولو لم يعتد على ذلك لضاع الاسلام اليوم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بأيدي الناس بعد كتاب الله الالهذه السح الموجودة من السنن . وكذلك كتب الفقه الاعتماد فيها على النسخ وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث كتبه الى الملوك وغيرهم وتقوم بها حجته ولم يكن يشافه رسولا بكتابه بمضمونه ولا جري هذا في مدة حياته صلى الله عليه وسلم بل يدفع الكتاب مختوماً وأمره بدفعه الى المكتوب اليه وهذا معلوم بالضرورة لأهل العلم بسيرته وأيامه

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده . ولولم يجز الاعتماد على الخط لم يكن



لكتابة وصيته فائدة . قال اسحق بن ابراهيم ( قلت ) لاحمد الرجل يموت ويوجد له وصية تحت رأسه من غير أن يكون أشهد عليها أو أعلم بها أحدا هل يجوز انفاذ ما فيها قال ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط فانه ينفذ ما فيها وقد نص في الشهادة انه اذا لم يذكرها ورأى خطه انه لا يشهد حتى يذكرها ونص فيمن كتب وصيته وقال اشهدوا علي بما فيها انهم لا يشهدون الا أن يسمعوها منه أو تقرأ عليه فيقر بها فاختلف أصحابنا فمنهم من خرج في كل مسألة حكم الاخرى وجعل فيها وجهين بالنقل والتخريج ومنهم من منع التخريج وأقر النصين وفرق بينهما واختار شيخنا التفريق قال والعرق انه اذا كتب وصيته وقال اشهدوا علي بما فيها فانهم لا يشهدون لجواز أن يزيد في الوصية وينقص ويغير وأما اذا كتب وصيته ثم مات وعرف انه خطه فانه يشهد به لروال هذا المحذور واخذيث المتقدم كالنص في جواز الاعتماد على خط الموصي وكتبه صلى الله عليه وسلم الي عماله والي الملوكة وغيرهم تدل على ذلك ولان الكتابة تدل على المقصود فهي كاللفظ . ولهذا يقع بها الطلاق

قال القاضي وثبوت الخط في الوصية يتوقف على معاينة البينة أو الحاكم لفعل الكتابة لانها عمل والشهادة على العمل طريقها الرؤية . وقول الامام أحمد ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط ينفذ ما فيها يرد ما قال القاضي فان أحمد علق الحكم بالمعرفة والشهرة من غير اعتبار لمعاينة الفعل وهذا هو الصحيح فان القصد حصول العلم بنسبة الخط الي كاتبه فاذا عرف ذلك وتيقن كان العلم بنسبة اللفظ اليه فان الخط دال على اللفظ واللفظ دال على القصد ولا ردة وعاية ما يقدر اشتباه الخطوط وذلك كما يفرض من اشتباه الصور والاصوات وقد جعل الله سبحانه في خط كل كاتب ما يميز به عن خط غيره

كتميز صورته وصوته عن صورته وصوته والناس يشهدون شهادة لا يسترهبون فيها على ان هذا فيه خط فلان وان جازت محاكاته ومشابهته فلا بد من فرق وهذا امر يختص بالخط العربي ووقوع الاشتباه والمحاكاة لو كان مانعا لمنع من الشهادة على الخط عند معاينته اذا غاب عنه لجواز المحاكاة

وقد دلت الادلة المتضافرة التي تقرب من القطع على قبول شهادة الاعمى فيما طريقه السمع اذا عرف الصوت مع أن تشابه الاصوات ان لم يكن أعظم من تشابه الخطوط فليس دونه وقد صرح أصحاب أحمد والشافعي بأن الوارث اذا وجد في موروته ان لي عند فلان كذا جاز له أن يحلف على استحقاقه وأظنه منصوصا عنهما وكذلك لو وجد في دتمره اني أدت الي فلان ما على جاز له أن يحلف على ذلك اذا وثق بخط مورثه وأمانته ولم يزل الخلفاء والقضاة والأمراء والعمال يعتمدون على كتب بعضهم الي بعض ولا يشهدون حاملها على ما فيها ولا يقرؤنه عليه هذا عمل الناس من زمن نديهم الي الآن

قال البخاري في صحيحه باب الشهادة على الخط وما يحوز من ذلك وما يضيق منه وكتاب الحاكم الي عامله والقاضي الي القاضي . وقال بعض الناس كتاب الحاكم جائز الا في الحدود قال وان كان القتل خطأ فهو جائز لانه مال بزعمه وانما صار مالا بعد أن ثبت القتل فالخطأ والعمد واحد . وقد كتب عمر الي عامله في الحدود وكتب عمر بن عبد العزيز في سنن كسرت وقال ابراهيم كتاب القاضي الي القاضي جائز اذا عرف الكتاب والخاتم . وكان الشعبي يجيز الكتاب المحتوم بما فيه من القاضي ويروي عن ابن عمر نحوه

وقال معاوية بن عبد الكريم اشقني شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة وياس بن معاوية والحسن وثمامة بن عبد الله بن أنس وبلال بن أبي

بردة وعبد الله بن بريدة وعامر بن عبيدة وعباد بن منصور يجيزون كتب  
القضاة بغير محضر من الشهود فان قال الذي جيء عليه بالكتاب انه زور قيل  
له اذهب فالتمس المخرج من ذلك

وأول من سأل على كتاب القاضي البينة ابن أبي ليلى وسوار بن عبد الله  
وقال لنا أبو نعيم حدثنا عبد الله بن محرز جئت بكتاب من موسى بن أنس  
قاضي البصرة وأقمت عليه البينة ان لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة  
فجئت به القاسم بن عبد الرحمن فأجازه . وكره الحسن وأبو قلابة ان يشهد على  
وصية حتى يعلم ما فيها لانه لا يدري لعل فيها جورا وقد كتب النبي صلى الله  
عليه وسلم الي أهل خيبر اما أن تودوا صاحبكم واما أن تأذنوا بحرب اه  
كلامه

وأجاز مالك الشهادة على الخطوط فروي عنه ابن وهب في الرجل يقوم  
يذكر حقا قدمات شهوده ويأتي شاهدين عدلين على خط كاتب الخط قال  
تجوز شهادتهما على كاتب الكتاب اذا كان عدلا مع يمين الطالب وهو قول  
ابن القاسم . وذكر ابن شعبان عن ابن وهب قال لا آخذ بقول مالك في  
الشهادة على الخط وعد قوله شذوذا . قال ابن حارث ولقد قال مالك في رجل  
قال سمعت فلانا يقول ورأيت فلانا قتل أوقال سمعت فلانا طلق امرأته  
أو فذفها انه لا يشهد على شهادته الا أن يشهده فالحط أعد من هذا وأضعف  
قال ولقد قلت لبعض القضاة تجوز شهادة الموتي فقال ما هذا الذي تقول  
فقلت انكم تجيزون شهادة الرجل بعد موته اذا وجدتم خطه في وثيقة  
فسكت

وقال محمد بن عبد الحكم لا يقضي في دهرنا بالشهادة على الخط لان الناس

قد أحدثوا ضرباً من الفجور وقد قال مالك في الناس تحدث لهم أقضية  
على نحو ما أحدثوا من الفجور . وقد روى ابن نافع عن مالك قال كان من أمر  
الناس القديم اجازة الخواتيم حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب فما يزيد  
على ختمه فيجاز لهم حتى اتهم الناس فصار لا يقبل الا بشاهدين اه

واختلف الفقهاء فيما اذا شهد القاضي شاهدين على كتابه ولم يقرأه عليهما  
ولا عرفهما بما فيه فقال مالك يجوز ذلك ويلزم القاضي المكتوب اليه قبوله  
ويقول الشاهدان ان هذا كتابه دفعه الينا مختوما وهذا احدى الروايتين عن  
الامام أحمد وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور اذا لم يقرأه عليهما القاضي  
لم يعمل القاضي المكتوب اليه بما فيه وهو احدى الروايتين عن مالك وحجتهم  
انه لا يجوز ان يشهد الا بما يعلم وأجاب الآخرون بأنهما لم يشهدا بما تضمنه  
وانما شهدا بانه كتاب القاضي وذلك معلوم لهما والسنة الصريحة تدل على  
صحة ذلك وتغير أحوال الناس ونسأدها يقضى العمل بالقول الآخر . وقد  
يثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يحسن ان يطالع عليه كل أحد مثل  
الوصايا التي ينخون الناس فيها ولهذا يجوز عند مالك وأحمد في احدى الروايتين  
ان يشهدا على الوصية المختومة ويحور عند مالك أن يشهدا على كتاب مدرج  
ويقولا للحاكم نشهد على اقراره بما في هذا الكتاب

وقال المالكون من العمل بالخطوط الخطوط قابلة للمساواة والمحاكاة  
وهل كانت قصة عثمان ومثله الاسبب الخط فانهم صنعوا مل خاتمه وكتبوا  
مثل كتابه حتى حري ماجرى . ولذلك قال الشعبي لا تشهد أبداً الا على شيء  
تذكره فانه من شاء انتقش خاتماً ومن شاء كتب كتاباً قالوا وأما اذ كرتم  
من النار فنعم وهاهنا أمالها ولا كن كان ذلك في الناس . وأما الآن فكلاً

اذ كان الامر قد تغير في زمن مالك وابن أبي ليلى حتى قال مالك كان من امر  
الناس القديم اجازة الخواتم حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب فلم يزد  
على ختمه حتى تهم الناس فصار لا يقبل الا شاهداً. وقال محمد بن عبد الحكم  
لا يقضي في دهرنا هذا بالشهادة على الخط لان الناس قد أحدثوا ضرباً  
من الفجور وقد كان الناس فيما مضى يجيزون الشهادة على خاتم كتاب القاضي  
فان قيل فما تقولون في الدابة يوجد على نخذها صدقة أو وقف أو  
حبس هل للحاكم ان يحكم بذلك ( قيل ) نعم له ان يحكم وصرح به أصحاب  
مالك فان هذه أمانة ظاهرة ولعلها أقوى من شهادة الشاهد وقد ثبت في  
الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال غدوت الي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة ليحنكه فوافيته في يده الميسم  
يسم ابل الصدقة . وللإمام أحمد عنه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو يسم غنماً في آذانها . وروي مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن أبيه  
انه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ان في الظهر ناقة عمياء فقال عمر  
ادفعها الي أهل بيت يتعمون بها قال فقلت هي عمياء فقال عمر يقطرونها  
بالابل قال فقلت كيف تأكل من الارض قال فقال عمر أمن نعم الجزية هي  
أم من نعم الصدقة فقلت من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلها فقلت  
ان عليها وسم الجزية . ولولا ان الوسم يميز الصدقة من غيرها ويشهد لما هو  
وسم عليه لم يكن فيه فائدة بل لا فائدة للوسم الا ذلك ومن لم يعتبر الوسم  
فلا فائدة فيه عنده

فان قيل فما تقولون في الدار يوجد على بابها أو حائطها الحجر مكتوباً  
فيه انها وقف أو مسجد هل يحكم بذلك قيل نعم يقضي به ولصبر وقفنا

صرح به بعض أصحابنا وممن ذكره الحارثي في شرحه . فان قيل يجوز ان ينقل الحجر الي ذلك الموضع قيل جواز ذلك بجواز كذب الشاهدين بل هذا أقرب لان الحجر يشاهد جزأ من الحائط داخل فيه ليس عليه شيء من أمارات النقل بل يقطع غالبا بانه بنى مع الدار ولا سيما حجر عظيم وضع عليه الحائط بحيث يتعذر وضعه بعد البناء فهذا أقوى من شهادة رجلين ورجل وامرأتين

فان قيل فما تقولون في كتب العلم يوجد على ظهرها وهو امشها كتابة الوقف هل للحاكم ان يحكم بكونها وقفاً بذلك . قيل هذا يختلف باختلاف قرآن الاحوال فاذا رأينا كتباً مودعة في جراب وعليها كتابة الوقف وهي كذلك مدة متطاولة وقد اشتهرت بذلك لم نسترب في كونها وقفاً وحكمها حكم المدرسة التي عهدت لذلك وانقطعت كتب وقفها أو فقدت ولكن يعلم الناس على تطاول المدة كونها وقفاً فيكفي في ذلك الاستفاضة فان الوقف يثبت بالاستفاضة وكذلك مصرفه وأما اذا رأينا كتاباً لا نعلم مقره ولا عرف من كتب عليه الوقف فهذا يوجب التوقف في أمره حتي يتبين حاله والمعول في ذلك على القرائن فان قويت حكم بموجبها وان ضعفت لم يلتفت اليها وان توسطت طلب الاستظهار وسلك طريق الاحتياط وبالله التوفيق

وقد قال أصحاب مالك في الرجلين يتنازعان في حائط فينظر الي عقده أو من له خشب أو سقف وما أشبه ذلك مما يري بالعين يقضى به لصاحبه ولا يكاف الطالب البينة وكذلك القنوات التي تشق الدار والبيوت الي مستقرها اذا سدها الذي شقت داره وأنكر ان يكون عليها مجرى لاحد فاذا

نظروا الى القناة التي شقت داره وشهدوا بذلك عند القاضي ولم يكن عنده في شهادة الشهود الذين وجههم لذلك مدفع الزمونه مرور القناة على داره ونهي عن سدها ومنع منه قالوا فاذا نظروا في القناة تشق داره الى مستقرها وهي في قناة قديمة والبنيان فيها ظاهر حتى تصب في مستقره فلاحاكم ان يلزمه مرور القناة كما وجدت في داره

قال ابن القاسم فيما رواه ابن عبد الحكم عنه اذا اختلف الرجلان في جدار بين داريهما كل يدعيه فان كان عقد بناء اليهما فهو بينهما وان كان معقودا الى احدهما ومنقطعا من الآخر فهو اتي من اليه العقد وان كان منقطعا بينهما جميعا فهو بينهما وان كان لاحدهما فيه كوي ولا شيء للآخر فيه وليس بمنعقد الي واحد منهما فهو الي من اليه مرافقه وان كانت فيه كوي لكليهما فهو بينهما وان كانت لاحدهما عليه ختب ولا عقد فيه لواحد منهما فهو لمن له عليه الحمل فان كان عليه حمل لهما جميعا فهو بينهما . والمقصود أن الكتابة على الحجارة والحيوان وكتب العلم أقوى من هذه الامارات بكثير فهي أولى أن يثبت بها حكم تلك الكتابة ولا سيما عند عدم المعارض وأما اذا عارض ذلك بينة لا تهم ولا تستند الى مجرد التبديل بسبب الملك والاستراة فانها تقدم على هذه الامارات بمنزلة البينة والساهد واليد تدفع بذلك

### ﴿ فصل ﴾

ومما يلحق بهذا الباب تهادة الرهن بقدر الدين اذا اختلف الراهن والمرتهن في قدره فالقول قول المرتهن مع يمينه ما لم يدع أكثر من قيمة الرهن عند مالك وأهل المدينة وخالفه الا كثرون ومذهبه أرجح واختاره شيخنا

رحمه الله وحجته ان الله سبحانه جعل الرهن بدلا من الكتابة والشهود يحفظ به الحق فلو لم يقبل قول المرتهن وكان القول قول الراهن لم يكن في الرهن فائدة وكان وجوده كعدمه الا في موضع واحد وهو تقديم المرتهن بدينه على الغرماء الذين ديونهم بغير رهن ومعلوم ان الرهن لم يشرع لمجرد هذه الفائدة وانما ذكره الله سبحانه في القرآن العظيم قائما مقام الكتاب والشهود فهو شاهد بقدر الحق وليس في العرف ان يرهن الرجل ما يساوي ألف دينار على درهم. ومن يقول القول قول الراهن يقبل قوله انه رهنه على ثمن درهم أو أقل وهذا مما يشهد العرف ببطلانه. والذين جعلوا القول قول الراهن ألزموا منازعيهم بانهما لو اختلفا في أصل الرهن لكان القول قول المالك فكذلك في قدر الدين. وفرق الآخرون بين المسألتين بانه قد ثبت تعلق الحق به في مسألة النزاع والرهن شاهد المرتهن فيه ما يصدق به بخلاف مسألة الالتزام



### ﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الرابع والعشرون ﴾ العلامات الظاهرة وقد تقدمت في أول الكتاب ونزيد هاهنا ان أصحابنا وغيرهم فرقوا بين الركاز واللقطة بالعلامات فتألو الركاز ما دفنه اجاهلية ويعتبر ذلك برؤية علاماتهم عليه كاسماء ملوكهم وصورهم وصلبهم فأما ما عليه علامات المسلمين كاسمائهم أو قرآن ونحوه فهو لقطة لانه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه. وكذلك ان كان على بعضه علامة لاسلام وعلى بعضه علامة الكفار لان الظاهر انه صار لمسلم دفنه وما لا علامة عليه فهو لقطة تعلينا لحكم الاسلام ومنها ان اللقيط أو دعاء ثمن ووصب أحدهما علامة مستور وفي جسده قدم في ذلك وحكم له وهذا مذهب أحمد وأبي حنيفة



وقال الشافعي لا يحكم بذلك كما لو ادعيا عينا سواء ووصف أحدهما فيه علامات خفية والمرجحون له بذلك فرقوا بينهما بأن ذلك نوع التقاط فقدم بالصفة كل قطعة المال وقد دل عليها النص الصحيح الصريح وقياس اللقيط على لقطة المال أولى من قياسه على دعوى غيره من الأعيان على أن في دعوى العين إذا وصفها أحدهما بما يدل ظاهرا على صدقه نظرا. وقياس المذهب في مسألة تداعي الزوجين ترجيح الواصف إذا

وقد جرى لنا نظير هذه المسألة سواء وهو أن رجلين تدعيا صرة فيها دراهم فسأل ولي الأمر أحدهما عن صفتها فوصفها بصفات خفية فسأل الآخر فوصفها بصفات أخرى فلما اعتبرت طابقت صفات الأول لها وظهر كذب الآخر فعلم ولي الأمر والحاضرون صدقه في دعواه وكذب صاحبه فدفعها إلى الصادق وهذا قد يقوى بحيث يفيد القطع وقد يضعف وقد يتوسط. ومنها وجوب دفع اللقطة إلى الواصفها. قال أحمد في رواية حرب إذا جاء صاحبها فعرف الوكاء والعفاص فإنها ترد إليه ولا يذهب إلى قول الشافعي ولا ترد عليه إلا بينة

وقال ابن مشيش إن جاء رجل فادعي اللقطة وأعطاه علامتها تدفع إليه قال نعم وقال إذا جاء بعلامة عفاصها ووكتائها وعددها فليس في قلبي منه شيء ونص أيضاً على المتكاريهين يختلفان في دفن في الدار كل واحد منهما يدعيه فمن أصاب الوصف كان له وبذلك قال مالك وإسحاق وأبو عبيد. وقال أبو حنيفة والشافعي إن غلب على ظن الملتقط صدقه جاز الدفع ولم يجب وإن لم يغلب لم يجز لأنه مدع وعليه البينة والصحيح الأول لما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي فذكر الحديث وفيه فإن جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكتائها فاعطها إياه

وفي حديث زيد بن خالد فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكاءها  
فأعطها إياه والأمر للوجوب والوصف بينة ظاهرة فإنها من البيان وهو  
الكشف والإيضاح والمراد بها أوضح حجة الدعوى وانكشافها وهو موجود  
في الوصف

—\*—  
﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الخامس والعشرون ﴾ الحكم بالقرعة وقد تقدم الكلام  
عليها مستوفى والحجة في إثباتها وإنها أقوى من كثير من الطرق التي يحكم  
بها من إبطالها كعقد القمط والحص ووجوه الآجر ونحو ذلك وأقوى من  
الحكم بكون الزوجة فراشاً مجرد العقد وإن علم قطعاً عدم اجتماعها وأقوى  
من الحكم بالنكول المجرد

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق السادس والعشرون ﴾ الحكم بالقافة وقد دل عليها سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل خلفائه الراشدين والصحابة من بعدهم  
منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري وابن عباس  
وأنس بن مالك رضى الله عنهم ولا يخالف لهم في الصحابة وقال به من التابعين  
سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والرهري وإياس بن معاوية وقتادة  
وكعب بن سوار. ومن تابعي التابعين الليث بن سعد ومالك بن أنس وأصحابه  
ومن بعدهم الشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وإسحاق وأبو ثور وأهل  
الظاهر كلهم

وبالحلة فهذا قول جمهور الأمة وحائهم في ذلك أبو حنيفة وأصحابه

وقالوا العمل بها تعويل على مجرد الشبه وقد يقع بين الاجنب وينتفي بين الاقارب . وقد دل على اعتبارها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسرور تبرق أسارير وجهه فقال أي عائشة ألم ترى أن مجززا المدلجى دخل فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدأت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض . وفي لفظ دخل قائف وانبي صلى الله عليه وسلم ساجد وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجمان فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر به عائشة منفق عليهما وذلك يدل على أن الحاق القافة يفيد السب لسرور النبي صلى الله عليه وسلم به وهو لا يسر بباطل

فان قيل النسب كان ثابتا بالفراش فسر النبي صلى الله عليه وسلم بموافقة قول القائف للفراش لأنه أثبت النسب بقوله ( قيل ) نعم السب كان ثابتا بالفراش وكان الناس يقدحون في نسبه لكونه أسود وأبوه أبيض فلما شهد القائف بان تلك الأقدام بعضها من بعض سر النبي صلى الله عليه وسلم بتلك الشهادة التي أزال التهمة حتي برقت أسارير وجهه من السرور . ومن لا يعتبر القافة يقول هي من أحكام الجاهلية ولم تكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسر لها بل كانت أكره شيء الله ولو كانت باطلة لم يقل ألم ترى أن مجززا المدلجى قال كذا وكذا فان هذا اقرار منه ورضى بقوله ولو كانت القيافة باطلة لم يقر عليها ولم يرض بها وقد بت في قصة العريين ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن في طلبهم قافة فأني بهم رواه أبو داود باسناد صحيح فدل على اعتبار القافة والاعتماد عليها في الجملة فاستدل بأثر الاقدام على

المطلوبين وذلك دليل حسن على اتحاد الأصل والفرع فإن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بكون الولد نسخة أبيه

وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال أخبرني عروة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعى القافة في رجلين اشتركا في الوقوع على امرأة في طهر واحد وادعيا ولدها فألحقته القافة بأحدهما قال الزهري أخذ عمر بن الخطاب ومن بعده بنظر القافة في مثل هذا واسناده صحيح متصل فقد لقي عروة عمر واعتمر معه . وروى شعبة عن توبة العنبري عن الشعبي عن ابن عمر قال اشترك رجلان في طهر امرأة فولدت فدعي عمر القافة فقالوا أخذ التشبه منهما جميعا فجعله عمر بينهما وهذا صحيح أيضا

وروى يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فجاءه رجلان يختصمان في غلام كلاهما يدعي أنه ابنه فقال عمر ادعوا إلي أخا بني المصطلق فجاء وأنا جالس فقال انظر ابن أيهما تراه فقال قد اشتركا فيه جميعا فقال عمر لقد ذهب بك لصرك المذاهب وقام فضربه بالدرّة ثم دعى أم الغلام والرجلان حاسان والمصطلق جالس فقال لها عمر ان أيهما هو قالت كنت لهذا وكان يطأني ثم يمسكني حتى يستمر بي حملي ثم يرسلني حتى ولدت منه أولاداً ثم أرسلني مرة فأهرقت الدماء حتى ضننت أنه لم يبق شيء ثم أصابني هذا فاستمررت حاملاً قال فتدريين من أيهما هو قالت ما أدري من أيهما هو قال فعجب عمر للمصطلق وقال للعلام خذ بيد أيهما شئت فاخذ بيد أحدهما واتبعه

وروى قتادة عن سعيد بن المسطب في رجلين اشتركا في طهر امرأة فحملت عرّما بينهما فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فدعي القافة فقال لهم

انظروا فنظروا فقالوا نراه يشبههما فألحقه بهما وجعله يرثهما ويرثانه وجعله  
 بينهما قال قتادة فقلت لسعيد بن المسيب لمن عصيته قال للباقي منهما . وروى  
 قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن علي أن رجلين وقعا على امرأة في طهر  
 واحد فجاءت بولد فدعي له على رضى الله عنه القافة وجعله ابنهما جميعاً يرثهما  
 ويرثانه . وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال اختصم  
 الي أبي موسى الأشعري في ولد ادعاه دهقان ورجل من العرب فدعي  
 القافة فنظروا اليه فقالوا للعربي أنت أحب إلينا من هذا العاج ولكن ليس  
 بابنك نخل عنه فانه ابنه . وروى زياد بن أبي ريار قال أتني ابن عباس من  
 ولد له فدعي له ابن كلدة القائف فقال أما انه ولده وادعاه ابن عباس . وصح  
 عن قتادة عن النضر بن أنس أن أنسا وطى جارية له فولدت جارية فلما حضر  
 قال ادعوا لها القافة فان كانت منكم فالحقوها بكم . وصح عن حميد أن أنسا  
 شك في ولد له فدعي له القافة . وهذه قضايا في مظنة الشهرة فيكون احما  
 قال حنبل سمعت أبا عبد الله قيل له تحكم بالقافة قال نعم لم يزل الناس  
 على ذلك



### فصل

والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة لان القول بها حكم يستند الى درك أمور  
 خفية و ظاهرة توجب سكونا للنفس فوجب اعتباره كنقد الناقد وتقويم المقوم .  
 وقد حكى أبو محمد بن قتيبة أن قافئا كان يعرف أثر الاثني من أثر الذكر .  
 وأما قولهم انه يعتمد التبه فنع وهو حق . قالت أم سلمة يا رسول الله وتحتلم  
 المرأة قالت ترمي يدالك فبم شبهها ولدها متمق عليه . ولمسلم من حديث

أنس بن مالك عن أم سليم قالت وهل يكون هذا يعني الماء فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم نعم فمن أين يكون الشبه ان ماء الرجل خليط أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق يكون الشبه منه

وعن عائشة أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل تغتسل المرأة اذا احتلمت وأبصرت الماء فقال نعم فقالت لها عائشة تربت يدك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعيها وهل يكون الشبه الا من قبل ذاك رواء مسلم . وله أيضاً من حديث أبي<sup>(١)</sup> عن ثوبان قال كنت

قائماً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء خبر من أحبار اليهود فقال السلام عليك جئت أسألك عن الولد فقال ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فاذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة أذكر باذن الله . واذا علا مني المرأة مني الرجل انثت باذن الله

وسمعت شيخنا رحمه الله يقول في صحة هذا اللفظ نظر قلت لان المعروف المحفوظ في ذلك انما هو تأثير سبق الماء في الشبه وهو الذي ذكره البخاري من حديث أنس أن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأتاه فسأله عن أشياء قال النبي صلى الله عليه وسلم وأما الولد فاذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد واذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نزلت الولد فهذا السؤال الذي سأل عنه عبد الله بن سلام واجواب الذي أجابه به النبي صلى الله عليه وسلم وهو بغير السؤال سأل عنه الخبر واجواب واحد ولا سيما ان كانت القصة واحدة والخبر هو عبد الله بن سلام فانه سأل وهو عن دين اليهود فأنسي عين اسمه وثوبان قال جاء خبر من اليهود . ون

لورقا قال فأنى لها ذلك قال عسي أن يكون نزع ررق قال وهذا عسي أن يكون نزع عرق ( قيل ) إنما يعتبر الشبه ههنا لوجود الفراش الذي هو أقوى منه كما في حديث ابن أمة زمعة ولا يدل ذلك على أنه لا يعتبر مطلقاً بل في الحديث ما يدل على اعتبار الشبه فإنه صلى الله عليه وسلم أحال على نوع آخر من الشبه وهو نزع العرق وهذا الشبه أولى لقوته بالفراش والله أعلم

قالت الحنفية إذا لم يناع مدعى الولد فيه غيره فهو له وإن نازعه غيره فإن كان أحدهما صاحب فراش قدم على الآخر فإن الولد للفراش . وإن استويا في عدم الفراش فإن ذكر أحدهما علامة بجسده ووصفه به فله فهو له . وإن لم يصفه واحد منهما فإن كانا رجلين أو رجلاً وامرأة ألحق بهما . وإن كانا امرأتين فقال أبو حنيفة رضى الله عنه يلحق بهما حكماً مع العلم بأنه لم يخرج إلا من أحدهما ولكن أخقه بهما في الحكم كما لو كان المدعى مالا فأجرى الإنسان مجرى الأموال والحقوق

وقال أبو يوسف ومحمد لا يلحق بهما كما قال الجمهور للقطع بأنه يستحيل أن يولد منهما بخلاف الرجلين فإنه يمكن تخليقه من مائهما كما يخلق من ماء الرجل والمرأة قالوا وقد دل على اعتبار العلامات قصة شاهد يوسف وقول النبي صلى الله عليه وسلم للملتقط اعرف عفاصها ووكاءها ووعاءها فإن جاء صاحبها فعرّفها فأدّها إليه . قالوا ولو أترت القافة والتبّه في نتاج الآدمي لأتر ذلك في نتاج الحيوان فكنا نحكم بالتبّه في ذلك كما نحكم به بين الآدميين ولا نعلم بذلك قائلًا . قالوا إن السبه أمر مشهود مدرك بحاسة البصر فاما أن يحصل لنا ذلك بالمساعدة أو لا يحصل فإن حصل لم يكن في القائف فائدة ولا حاجة إليه وإن لم يحصل لنا بالمشاهدة لم نصدق القائف فإنه يدعى أمراً حسياً لا يدرك بالحس

قالوا وقد دل الحس على وقوع التشابه بين الأجانب الذين لا نسب بينهم  
ووقوع ائتخالف والتباين بين ذوى النسب الواحد وهذا أمر معلوم بالمشاهدة  
لا يمكن جرده فكيف يكون دليلا على النسب ويثبت به ائتوارث والحرمة  
وسائر أحكام النسب . قالوا والاستلحاق موجب للحقوق النسب وقد وجد  
في المتداعين وتساويا فيه فيجب أن يتساويا في حكمه فانه يمكن كونه منهما  
وقد استلحقه كل واحد منهما والاستلحاق أقوى من الشبه ولهذا لو استلحقه  
مستلحق ووجدنا شبا بينا بغيره ألحقناه بمن استلحقه ولم نلغى الى الشبه  
قالوا ولان القائف إما شاهد وإما حاكم فان كان شاهداً فستندته الروية وهو  
وغيره فيها سواء مجري تفرده في الشهادة مجرى شهادة واحد من بين الجمع العظيم  
بأمر لو وقع لشاركوه في العلم به ومثل هذا لا يقبل . وان كان حاكما فالحاكم لا  
بدله من طريق يحكم بها ولا طريق ههنا الا الروية والتشبه وقد عرف انه لا  
يصالح طريقا قالوا ولو كانت القافة طريقا شرعياً لما عدل عنها داود وسليمان  
صلوات الله وسلامه عليهما في قصة الولد الذي ادعته المراتان بل حكم به داود  
للكبري وحكم به سليمان للصغرى بالقريضة الي استدلالهما من شدة اقرارها  
به للكبري ولم يحترقاة ولا شبا قالوا وقد روى زيد بن أرقم قال أتى علي رضي  
الله عنه وهو باليمن <sup>(١)</sup> وقعوا على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين أتقران  
لهذا بالولد قال لا حتي سألهما جميعا وجعل كلما سأل من قال لا فإقرع بينهم  
فأحرق الولد بالدي صارت اليه القرعة وجعل عليه ثيابي الدية قال فذكرت  
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وفي انظر من شرع  
فله الولد وعليه اصحابه بلما الدية وفي انظر فذكرت ذلك للنبي صلى الله



عليه وسلم فقال لا أعلم الا ما قال علي أخرجه الامام أحمد في المسند وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في صحيحه

قال أبو محمد بن حزم هذا خبر مستقيم السند نقلته كلهم ثقات اه وهذا حديث مداره على الشعبي وقد رواه عنه جماعة واختلف عليه فرواه يحيى بن سعيد القطان وخالد بن عبد الله الواسطي وعبد الله بن نمير ومالك ابن اسماعيل النهدي وقيس بن الربيع عن الاجلح يحيى بن عبد الله بن الكندي عن الشعبي عن عبد الله بن الخليل الحضرمي الكوفي عن زيد بن أرقم . ومن هذا الوجه أورده الحاكم وكذلك رواه سفيان بن عيينه وعلي بن مسهر عن الاجلح وقالوا عبد الله بن أبي الخليل ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن أبي الخليل أو ابن أبي الخليل ثلاثة نفر اشتركوا ولم يذكر زيدا ولم يرفعه ورواه عبد الرزاق عن التوري عن صالح بن صالح الهمداني عن الشعبي عن عبد خير الحضرمي ورواه ابن عيينة وجريز بن عبد الحميد وعبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي بن دريج ويقال دري الحضرمي عن زيد . ورواه خالا بن عبد الله الواسطي عن أبي اسحق الشيباني سليمان بن فيروز عن الشعبي عن رجل من حضرموت عن زيد

وبالجملة فيكفي ان في هذا الحديث أمير المؤمنين وفي الحديث شعبة واذا كان شعبة في حديث لم يكن باطلا وكان محفوظا وقد عمل به أهل الظاهر وهو وجه للشافعية عند تعارض البينة وهو ظاهر بل صريح في عدم اعتبار القافة فانها لو كانت معتبرة لم يعدل عنها الى القرعة . قالوا وأصح ما معكم حديث أسامة بن زيد ولا حجة فيه لان السب هناك ثابت بالقرائن

فوافقه قول القائف فسر النبي صلى الله عليه وسلم بموافقة قول القائف لشرعه الذي جاء به من أن الولد للفراش وهذا لا خفاء به فمن أين يصلح ذلك لاثبات كون القيافة طريقا مستقلا باثبات السبب

قال أصحاب الحديث نحن إنما نحتاج الى القافة عند التنازع في الولد نفيا وإثباتا كما اذا ادعاه رجلان أو امرأتان أو اعترف الرجلان بأنهما وطئا المرأة بشبهة وأن الولد من أحدهما وكل منهما ينفيه عن نفسه وحيدئذ فاما أن نرجح أحدهما بلا مرجح ولا سبيل اليه واما ان نلغي دعواهما فلا يلحق بواحد منهما وهو باطل أيضا فانهما معترفان بسبب الحقوق وليس هنا سبب غيرها . واما أن يلحق بهما مع ظهور الشبه البين بأحدهما وهو أيضا باطل شرعا وعرفا وقياسا كما تقدم . واما ان يقدم أحدهما بوصفه لعلامات في الولد كما يقدم واصف اللقطة وهذا أيضا لا اعتبار به ههنا بخلاف اللقطة والفرق بينهما ظاهر فان اطلاع غير الاب على بدن الطفل وعلاماته غير مستبعد بل هو واقع كثيرا فان الطفل بارز ظاهر لوالديه وغيرها وأما اطلاع غير مالك اللقطة على عدها وعفاصها ووعائها ووكائها فأمر في غاية الدرة فان المادة جارية باخفاءها وكمائها الخاق إحدى صورتين بالآخرى ممتنع

وأما الخاق بابوين فمقطوع بطلانه واستحالة عقله وحسا فهو كالخاسي ابن ستين سنة بابن عشرين وكيف ينكر القافة التي مدارها على السبه الذي وضعه الله سبحانه بين نوادرين وولد من يلحق الولد بابوين . فأين احد هذين الحكمين من الآخر في العقل والسر والعرف والقياس . وما اتيت به ورسواه قط حكما من الأحكام تقطع به لان سنته حسنة و

عقلا فحاشا أحكامه سبحانه من ذلك فانه لا أحسن حكما منه سبحانه ولا  
أعدل ولا يحكم حكما يقول العقل ليته حكم بخلافه بل احكامه كلها مما شهد  
العقل والنظر بحسنها ووقوعها على أتم الوجوه وأحسنها وانه لا يصلح في  
في موضعها سواها

وأنت اذا عرضت على العقول كون الولد بين اثنين لم تجد قبولها له  
كقبولها لكون الولد لمن اشبهه الشبه البين فان هذا موافق لعادة الله وسنته  
في خلقه وذلك مخالف لعادته وسنته

وقولهم انهما استويا في سبب الالحاق وهو الدعوة فيستويان في الحكم  
وهو لحوق النسب فيقال القاعدة أن صحة الدعوي بطلب بيانها من غير  
جهة المدعي مهما امكن وقد امكن هاهنا بيانها بالشبه الذي نطلع عليه القائف  
فكان اعتبار صحتها بذلك أولي من اعتبار صحتها بمجرد الدعوي فاذا انتفى  
السبب الذي يبين صحتها من غير جهة المدعي كالمراس والقائه يغير أعمال  
الدعوي فاذا استويا فيها استويا في حكمها فهذا محض المقه ومقتضى قواعد  
الشرع واما أن تعمل الدعوى المجردة مع ظهور ما يخالفها من التبه البين  
الذي نصبه الله سبحانه علامة لتبوت السب شرعا وقد راف هذا مخالف للقياس  
ولأصول الشرع . وقد قال صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي والبينة اسم  
لما يبين صحة الدعوى والشبه يبين صحة الدعوى فاذا كان من جانب أحد  
الملاعين كان السب له فان كان من جهتهما كان النسب لهما

فولكم لو أثر التبه والقائه في نتاج الادعى لآثر في نتاج الحيوان جوابه  
من وجوه أحدها منع الملامة اذ لم يذكرها عليها دللا سوى مجرد الدعوي  
فابن الملام شرعا وعقلا من الناس . الساني أن السارع يتعرف الى تبوت

الانساب مها امكن ولا يحكم بانقطاع النسب الا حيث تعذر اثباته ولهذا ثبت  
 بالفراش وباللعوي وبالا سباب التي بمثلها لا يثبت نتاج الحيوان. الثالث ان اثبات  
 النسب فيه حق لله وحق المولد وحق للأب ويترتب عليه من أحكام الوصل بين  
 العباد وما به قوام مصالحهم فائتته الشرع بأنواع الطرق الى لا يثبت بمثلها نتاج  
 الحيوان الرابع أن سببه الوطي وهو انما يقع غالباً في غاية التسترويكتم عن العيون  
 وعن اطلاع القريب والبعيد عليه فلو كلف البينة على سببه لضاعت انساب بني  
 آدم وفسدت أحكام المواصلات التي بينهم ولهذا ثبت بأيسر شيء من فراش ودعوي  
 وشبه حتى أثبتة أبو حنيفة بمجرد العقد مع القطع بعدم وصول أحدهما الى الآخر  
 وأثبتة للآخرين مع القطع بعدم وصول أحدهما الى الآخر وخروجه منهما احتياطاً  
 للنسب ومعلوم أن التبه أولى وأقوي من ذلك بكثير. الخامس أن المقصود من  
 نتاج الحيوان انما هو المال المجرد فدعواه دعوي مال محض بخلاف دعوي النسب فإن  
 دعوى المال من دعوى النسب وأين أسباب ثبوت أحدهما من أسباب ثبوت  
 الآخر. السادس أن المال يباح بالبذل ويعاوض عليه ويقبل النقل وتجاوز الرغبة  
 عنه والنسب بخلاف ذلك. السابع أن الله سبحانه جعل بين أشخاص الآدميين  
 من الفرق في صورهم وأصواتهم وحلالم ما يتميز به بعضهم من بعض ولا  
 يقع الاشتباه بينهم بحيث يتساوي الشخصان من كل وجه الا في غاية الندرة  
 مع انه لا بد من الفرق وهذا القدر لا يوجد مثله بين أشخاص الحيوان  
 بل التشابه فيه أكثر والتماثل أغلب فلا يكاد الحس يميز بين نتاج حيوان  
 ونتاج غيره برّد كل منهما الى أمه وأبيه وان كان قد يقع ذلك ليكن وقوعه  
 قليل بالنسبة الى أشخاص الآدمي فالحاق أحدهما بالآخر متمنع  
 قولهم ان الاعتماد في القافة على التبه وهو أمر مدرك بالحس فان

حصل بالشاهدة فلا حاجة الى القائف وان لم يحصل لم يقبل قول القائف  
جوابه أن يقال الامور المدركة بالحس نوعان. نوع يستترك فيه الخاص والعام  
كالطول والقصر والبياض والسواد ونحو ذلك فهذا لا يقبل فيه تفرد المخبر  
والشاهد بما لا يدركه الناس معه . والثاني ما لا يلزم فيه الاشتراك  
كروية الهلال ومعرفة الاوقات وأخذ كل من الليل والنهار في الزيادة  
والنقصان ونحو ذلك مما يختص بمعرفة أهل الخبرة من تعديل القسمة وكبر  
الحيوان وصغره والحرص ونحو ذلك فهذا وأمثاله مما يستبد به الحس ولا  
يجب الاشتراك فيه فيقبل فيه قول الواحد والاثنين. ومن هذا التشابه بين التماثل  
بين الآدميين فان التشابه بين الولد والوالد يظهر في صورة الطفل وشكله  
وهيئة أعضائه ظهورا خفيا يختص بمعرفة القائف دون غيره ولهذا كانت  
العرب تعرف ذلك لبني مدلج وتقر لهم به مع انه لا يختص بهم ولا يشترط  
كون القائف منهم

قال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد عن القائف هل يقضي بقوله قال  
يقضي بقوله اذا علم وأهل الحجاز يعرفون ذلك . وشرط بعض الشافعية كونه  
مدجيا وهذا ضعيف جدا لا يلتفت اليه . قال عبد الرحمن بن حاطب كنت  
جالسا عند عمر فجاءه رجلان في غلام كلاهما يدعى أنه ابنه فقال عمر رضي  
الله عنه ادعوا لي أخا بني المصطلق فجاء فقال انظر ابن أيهما تراه فقال فد  
اشركا فيه وذكر بتيه الخبر وبني المصطلق بطن من خزاعة لا نسب لهم  
في بني مدلج وكذلك إياس بن معاوية كان غاة في القيادة وهو من مزينة  
وشريح بن الحارث الفاضي كان قافا وهو من كندة . وقد قال أحمد أهل  
الحجاز يعرفون ذلك ولم يخصه ببني مدلج

والمقصود أن أهل القيافة كأهل الخبرة وأهل الحرص والتأسين وغيرهم ممن اعتمدوا على الأمور المشاهدة المرئية لهم ولهم فيها غلات يختصون بمعرفة من التماثل والاختلاف والقدر والمساحة وأبلغ من ذلك الناس مجتمعون لرؤية الهائل فيراه من بينهم الواحد والاثنان فيحكم بقوله أو قولها دون بقية الجمع

قولهم أنا ندرك التشابه بين الجانب والاختلاف بين المشتركين في النسب . قلنا نعم لكن الظاهر الأكثر خلاف ذلك وهو الذي أجرى الله سبحانه به العادة . وجواز التخلف عن الدليل والعلامة الظاهرة في النادر لا يخرج عن أن يكون دليلاً عند عدم معارضة ما يقاومه ألا ترى أن الفراش دليل على السب والولادة وأنه ابنه ويجوز بل يقع كثيراً تخلف دلالة وتخليق الولد من غير ماء صاحب الفراش ولا يبطل ذلك كون الفراش دليلاً وكذلك أمارات الحرص والقسمة والتقويم وغيرها قد تخلف عنها أحكامها ومدلولاتها ولا يمنع ذلك اعتبارها وكذلك شهادة الشاهدين وغيرها وكذلك الأقراء والقرء الواحد على براءة الرحم فإنها دليل ظاهر مع جواز تخلف دلالة ووقوع ذلك وأمثال ذلك كثير

قولهم إن الاستلحاق موجب للحقوق النسب وقد اشتركا فيه فيشتركان في موجبه قلنا هذا صحيح إذا لم يتميز أحدهما بأمر خارج عن الدعوي فاما إذا تميز بأمر آخر كالمراش والتشبه كان اللحاق به كما لو تميز بالبيئة بل التشبه نفسه بيئة من أقوى البيئات فإنه اسم لما يبين الحق ويظهره وظهور الحق هاهنا بالتشبه أقوى من ظهوره بشهادة من يجوز عليه الوهم والغلط والكذب وأقوى بكثير من فراش يقطع باجتماع الزوجين فيه

قولهم القائف اما شاهد واما حاكم الخ قلنا هذا فيه قولان لمن يقول بالقافة  
هما روايتان عن أحمد ووجهان لأصحاب الشافعي مبنيان على ان القائف هل  
هو حاكم أو شاهد عند طائفة من أصحابنا وعند آخرين غير مبنيين على ذلك  
بل الخلاف جار سواء قلنا القائف حاكم أو شاهد كما نعتبر حاكمين في جزاء  
الصيد وكذلك اذا قلنا قوله وحده جاز وان جعلناه شاهدا كما نقبل قول  
القاسم والخارص والمقوم والطيب ونحوهم وحده ومنهم من يبني الخلاف على  
كونه شاهداً أو مخبراً فان جعلناه مخبراً اكتفى بخبره وحده كالخبر عن الامور  
الدينية . وان جعلناه شاهداً لم نكتف بشهادته وحده وهذا أيضاً ضعيف فان  
الشاهد مخبر والمخبر شاهد فكل من شهد بشيء فقد أخبر به والشرعية لم  
تفرق بين ذلك أصلاً وانما هذا على أصل من اشترط في قبول الشهادة لفظ  
الشهادة دون مجرد الاخبار وقد تقدم بيان ضعف ذلك وانه لا دليل عليه بل  
الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة تدل على خلافه والقضايا التي رويت في  
القافة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ليست في قضية واحدة  
منها انهم قالوا القائف يلفظ بلفظة انه ابنه ولا يلفظ بذلك القائف أصلاً وانما  
وقع الاعتماد على مجرد خبره وهو شهادة منه وهذا بين لمن تأمله ونصوص  
أحمد لا تشعر بهذا البناء الذي ذكره بوجه وانما المتأخرون يتصرفون في  
نصوص الأئمة وينبونها على ما لم يخطر لأصحابها ببال ولا جرى لهم في مقال  
ويتناقله بعضهم عن بعض ثم يلزمهم من طرده لوازم لا يقول بها الائمة فمنهم من  
يطردها ويلزم القول بها ويضيف ذلك الى الأئمة وهم يقولون فيروج بين الناس  
بماه الأئمة ويفتي به ويحكم به والامام لم يقله قط بل يكون قد نص على خلافه .  
ونحن نذكر نصوص الامام أحمد في هذه المسألة قال جعفر بن محمد



النسائي سمعت أبا عبد الله يسئل عن الولد يدعيه الرجلان قال يدعي له رجلان من القافة فان ألحقاه بأحدهما فهو له . وقال محمد بن داود المصيصي سئل أبو عبد الله عن جارية بين رجلين وقعا عليها ان ألحقوه بأحدهما فهو له قال لا يقبل قول واحد حتي يجتمع اثنان يكونان كشاهدين . وقال الأثرم قيل لأبي عبد الله ان قال أحد القافة هو لهذا وقال الآخر هو لهذا قال لا يقبل قول واحد حتي يجتمع اثنان فيكونا شاهدين واذا شهد اثنان من القافة انه لهذا فهو له واحتج من رجع هذا القول بأنه حكم بالشبه فيعتبر فيه العدد كالحكم بالمثل في جزاء السيد قالوا بل هو أولي لان درك المتأية في الصيد أظهر بكثير من دركها هنا فاذا تابع القائف غيره سكنت النفس واطمأنت الى قوله . وقال أحمد في رواية أبي طالب في الولد يكون بين الرجلين يدعي القائف فاذا قال هو منهما فهو منهما نظرا الي ما يقول التائف وان جعله لواحد فهو لواحد وقال في رواية اسماعيل بن سعيد وسئل عن القائف هل يقضي بقوله فقال يقضى بذلك اذا علم ومن حجة هذا القول وهو اختيار القاضي وصاحب المستوعب والصحيح من مذهب الشافعي وقول أهل الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم سرب قول محرز المدلحي وحده . وصح عن عمر أنه استقاف المصطلق وحده كما تقدم واستقاف ابن عباس ابن كعدة وحده واستلحق بقوله . وقد نص أحمد على انه يكتفي بالطيب والبيطار الواحد اذا لم يوجد سواه والقائف متله فيخرج له رواية ثالثة كذلك والله أعلم بل هذا أولي من الطيب والبيطار لانهما أكثر وجودا منه فاذا اكتفى بالواحد منهما مع عدم غيره فالقائف أولي

وأما قولكم ان داود وسليمان لم يحكما بالقافة في قصة الولد الذي ادعته



المرأتان فيقال قد اختلف القائلون بالقافة هل يعتبر في تداعي المرأتين كما يعتبر في تداعي الرجلين وفي ذلك وجهان لأصحاب الشافعي . أحدهما لا يعتبر ههنا وإن اعتبر في تداعي الرجلين . قالوا والفرق بينهما أنا يمكننا التوصل إلى معرفة الأم بخلاف الأب فأننا لا سبيل لنا إلى ذلك فاحتجنا إلى القافة وعلى هذا فلا اشكال . والوجه الآخر وهو الصحيح أن القافة تجري ههنا كما تجري بين الرجلين . قال أحمد في رواية ابن الحكم في يهودية ومسلمة ولدتا فادعت اليهودية ولد المسلمة قيل له يكون هذا في القافة قال ما أحسنه اهـ

والاحاديث المتقدمة التي دلت على أن الولد يأخذ الشبه من الأم تارة ومن الأب تارة تدل على صحة هذا القول فإن الحكم بالقافة إنما هو حكم بالشبه وقد تقدم في ذلك حديث عائشة وأم سلمة وأنس بن مالك وثوبان وعبد الله بن سلام . وكون الأم يمكن معرفتها يقيناً بخلاف الأب لا يدل على أن القافة لا تعتبر في حق المرأتين لأننا إنما نستعملها عند عدم معرفة الأم ولا يلزم من عدم استعمالها عند يقين معرفة الأم عدم استعمالها عند الجهل بها كما أنما نستعملها في حق الرجلين عند عدم يقين الفراش لا عند يقينه

وأما كون داود وسليمان لم يعتبراهما فاما أن لا يكون ذلك شريعة لهما وهو الظاهر اذ لو كان ذلك شرعاً لدعوا القافة للولد وإما أن تكون القافة مشروعة في تلك الشريعة لكن في حق الرجلين كما هو أحد القولين في شريعنا وحيداً فلا كلام . واما أن تكون مشروعة مطلقاً ولكن أشكل على نبي الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر له وأن القافة لا يعلم الحال في كل صورة لم قد يستبه عليه كثيراً وعلى كل تقدير فلا حجة في القصة على إبطال حكم القافة في شريعتنا والله أعلم بأن قصة داود وسليمان صريحة في إبطال

الحاق الولد بأمين فانه لم يحكم به نبى من النبيين الكريمين صلوات الله عليهم  
وسلامه بل اتفقا على الغاء هذا الحكم فالذى دلت عليه قصتهما لا يقولون  
به والذي يقولون به غير ما دلت عليه القصة

### فصل

وأما حديث زيد بن أرقم في قصة على في الولد الذي ادعاه الثلاثة  
والاقراع بينهما فهو حديث مضطرب جدا كما تقدم ذكره . وقد قال على  
ابن سعيد سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكر  
لا أدري ما هذا لا أعرفه صحيحا . وقال له اسحق بن منصور حديث زيد بن  
أرقم أن ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد قال حديث عمر في القافة  
أعجب الي . وذكر البخارى في تاريخه أن عبد الله بن الخليل لا يتابع على  
هذا الحديث وهذا يوافق قول أحمد انه حديث منكر ويدل عليه أيضا ما  
رواه قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن على رضي الله عنه أن رجلين وقعا على  
امرأة في طهر واحد فجاءت بولد فدعي له على القافة وجعله ابنا جميعا  
ربهما ويرثانه وهذا يدل على ان مذهب على الأخذ بالقافة دون القرعة  
وأىضا فالمعهود من استعمال القرعة انما هو اذا لم يكن هناك مرجح سواها  
ومعلوم ان الدالة مرجحة اما تهادة واما حكما واما فتيا فلا يصار الى القرعة  
مع وجودها وأيضا فنفاة القافة لا يأخذون بحديث على في القرعة ولا  
بحديثه وحديث عمر في القافة ولا يقولون هذا ولا هذا

فبقول حديث على اما أن يكون ثابتا أولا ببت فان لم يثبت فلا شكل  
وان كان ثابتا فهو واقعة عين تحتل وجوها . أحدها انه لا يكون قد وحد

في ذلك المكان وذلك الوقت قائف أو يكون قد أشكل على القائف ولم يتبين له أو يكون لعدم كون القيافة طريقا شرعيا وإذا احتملت القصة هذا وهذا وهذا لم يجزم بوقوع أحد الاحتمالات الا بدليل وقد تضمنت القصة أمرين مشكلين . أحدهما ثبوت النسب بالقرعة . والثاني الزام من خرجت له القرعة بثلاث الدية للآخر فمن صحح الحديث ونفى الحكم والتعليل كبعض أهل الظاهر قال به ولم يلتفت الى معنى ولا علة ولا حكمة وقال ليس هنا الا التسليم والانقياد والاقتصار . وأما من سلك طريق التعليل والحكمة فقد يقول انه اذا تعذرت القافة وأشكل الامر عليها كان المصير الى القرعة أولى من ضياع نسب الولد وتركه هملا لا نسب له وهو ينظر الى ناكح أمه وواطئها فالقرعة ههنا أقرب الطرق الى اثبات النسب فانها طريق شرعي وقد استدت الطرق سواها وان كانت صالحة لتعيين الاملاك المطلقة وتعيين الرقيق من الحر وتعيين الزوجة من الاجنبية فكيف لا تصلح لتعيين صاحب النسب من غيره ومعلوم أن حفظ الانساب أوسع من طرق حفظ الاموال والشارع الى ذلك أعظم تشوفا فالقرعة سرعت لاخراج المستحق تارة ولتعيينه تارة وههنا أحد المتداعين هو أبوه حقيقة فعملت القرعة في تعيينه كما عملت في تعيين الزوجة عند اشتباها بالاجنبية فالقرعة تخرج المستحق سرعا كما تخرجه قدرا

وقد تقدم في تقرير صحتها واعتبارها ما فيه شفاء فلا استبعاد في الالحاق بها عند تعيينها طريقا بل خلاف ذلك هو المستبعد

الامر الثاني الزام من خرجت له القرعة ثلثي الدية لصاحبه ولهذا أيضا وجه فان وطء كل واحد من الآخرين كان صالحا للحصول الولد له ويحتمل

أن يكون الولد له في نفس الامر فلما خرجت القرعة لأحدهم أطلت ما كان من الواطئين من حصول الولد له فقد بذر كل منهم بذراً يرجو أن يكون الزرع له فقد اشتركوا في البذر فاذا فاز أحدهم بالزرع كان من العدل أن يضمن لصاحبيه ثلثي القيمة والدية قيمة الولد شرعاً فلزمه ضمان ثلثيها لصاحبيه اذ الثلتان عوض ثلثي الولد الذي استبد به دونهما مع اشتراكهما في سبب حصوله وهذا أصح من كثير من الاحكام التي يثبتونها بأرائهم وأقيستهم والمعنى فيه أظهر

وقد اعتبر الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك في ولد المغرور حيث حكموا بحريته وألزموا الواطي فداءه بمثله لما فوت رقه على سيد الامة هذا مع انه لم يوجد من سيدها هناك وطي يكون منه الولد بل الزوج وحده هو الواطي ولكن لما كان الولد تاماً لأمه في الرق كان بصدد أن يكون رقيقاً لسيدها فلما فاته ذلك بانعقاد الولد حراً من أمته ألزموا الواطي بأن يغرم له نظيره ولم يلزموه بالدية لانه انما فوت عليه رقيقاً ولم يفوت عليه حراً . وفي قصة علي كان الذي فوته الواطي القارع حراً فلزمه حصة صاحبيه من الدية ولو كان واحداً لزمه نصف الدية فهذا أحسن وجوه الحديث فان كان صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقول الصحيح هو القول بموجبه ولا قول سواه وبالله التوفيق

### فصل

هذا كله في الحكم بين الناس في الدعاوي وأما الحكم بينهم فيما لا يتوقف على الدعوى فهو المسمى بالحسبة والمتولى له والى الحسبة وقد

جرت العادة بإفراد هذا النوع بولاية خاصة كما افردت ولاية المظالم بولاية خاصة والمتولي لها يسمى والي المظالم . وولاية المال قبضا وصرفا بولاية خاصة والمتولي لذلك يسمى وزيراً . وناظر البلد لاحصاء المال ووجوهه وضبطه تسمى ولايته ولاية استيفاء . والمتولي لاستخراجه وتحصيله ممن هو عليه تسمى ولايته ولاية الشر والمتولى لفصل الخصومات وإثبات الحقوق والحكم في الصروج والانكحة والطلاق والنفقات وصحة العقود وبطلانها هو المخصوص باسم الحاكم والقاضي وإن كان هذا الاسم يتناول كل حاكم بين اثنين وقاض بينهما فيدخل أصحاب هذه الولايات جميعهم تحت قوله تعالى ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ) وتحت قوله تعالى ( فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) وقوله ( فأولئك هم الظالمون ) وقوله ( فأولئك هم الفاسقون ) وتحت قوله ( وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ) وقوله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة وقوله من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين وقوله صلى الله عليه وسلم المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا

والمقصود أن الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوى هو المعروف بولاية الحسبة وقاعدته وأصله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه ووصف هذه الأمة وفضلها لأجله على سائر الأمم التي أخرجت للناس وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض كفاية ويصدر فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره من

ذوي الولاية والسلطان فعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم فان مناط الوجوب هو القدرة فيجب على القادر ما لا يجب على العاجز قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم وجميع الولاية الاسلامية مقصودها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤمن والمطلوب منه الصدق مثل صاحب الديوان الذي وظيفته أن يكتب المستخرج والمصروف والنقيب والعريف الذي وظيفته اخبار ولي الامر بالاحوال . ومنهم من يكون بمنزلة الأمر المطاع والمطلوب منه العدل مثل الأمير والحاكم والمحاسب ومدار الولايات كلها على الصدق في الاخبار والعدل في الانشاء وهما قرينان في كتاب الله تعالى وسنة رسوله قال تعالى وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الامراء الظلمة من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد على الحوض ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الحوض . وقال تعالى هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفك أثيم فالأفك الكاذب والاثيم الظالم الفاجر . وقال تعالى لسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر وان البر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى النار

ولهذا يجب على كل ولي أمر أن يستعين في ولايته بأهل الصدق والعدل والأمثل فالأمثل وان كان فيه كذب وفجور فان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم . قال عمر رضي الله عنه من قلد رجلا على

عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله  
وجماعة المؤمنين والغالب انه لا يوجد الكامل في ذلك فيجب تحري خير  
الخيرين ودفع شر الشرين . وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يفرحون  
بانتصار الروم والنصارى على المجوس عباد النار لان النصارى اقرب اليهم  
من أولئك . وكان يوسف الصديق عليه السلام نائباً لفرعون مصر وهو  
وفومه مشركون وفعل من الخير والعدل ما قدر عليه ودعاهم الى الايمان  
بحسب الامكان

### فصل

اذا عرف هذا فعموم الولايات وخصوصها وما يستفيده المتولي بالولاية  
يتلقى من الالفاظ والاحوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل  
في ولاية القضاء في بعض الازمنة والامكنة ما يدخل في ولاية الحرب في  
زمان ومكان آخر وبالعكس وكذلك الحسبة وولاية المال وجميع هذه الولايات  
في الاصل ولايات دينية ومناصب شرعية فمن عدل في ولاية من هذه  
الولايات وساسها بعلم وعدل وأطاع الله ورسوله بحسب الامكان فهو من  
الابرار العادلين . ومن حكم فيها بجمل وظلم فهو من الظالمين المعتدين . وان  
الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم

فولاية الحرب في هذه الارمنة في البلاد الشامية والمصرية وما جاورها  
تختص باقامة الحدود من القتل والقطع والجلد ويدخل فيها الحكم في دعاوى  
المتهم التي ليس فيها شهود ولا اقرار كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب  
وشهود واقرار من الدعاوي التي تتضمن اثبات الحقوق والحكم بايصالها الى



أزبائها والنظر في الأبتضاع والأموال التي ليس لها ولي معين والنظر في حال  
نظار الوقوف وأوصياء اليتامى وغير ذلك . وفي بلاد آخر كبلاد الغرب ليس  
لوالى الحرب مع القاضي حكم في شيء إنما هو منفذ لما يأمر به متولى القضاء  
وأما ولاية الحسبة فخاصتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما ليس  
من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم فعلى متولى الحسبة أن  
يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب  
والحبس . وأما القتل فالى غيره ويتعاهد الأئمة والمؤذنين فمن فرط منهم فيما  
يجب عليه من حقوق الأمة وخرج عن المشروع ألزمه به واستعان فيما يعجز  
عنه بوالى الحرب والقاضى

واعتناء ولاية الأمور بالرام الرعية بإقامة الصلاة أهم من كل شيء فانها  
عماد الدين وأساسه وقاعدته . وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب الى  
عماله ان أهم أمركم عندى الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن  
ضيعها كان لما سواها أشد اضاءة ويأمر بالجمعة والجماعة وأداء الأمانة والصدق  
والنصح فى الأقوال والأعمال وينهى عن الخيانة وتطيف المكيال والميزان  
والغش فى الصناعات والبياعات ويتفقد أحوال المكيايل والموازين وأحوال  
الصناع الذين يصنعون الأطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم  
على الإطلاق كآلات الملاهى وثياب الحرير للرجال ويمنع من اتخاذ أنواع  
المسكرات ويمنع صاحب كل صناعة من الغش فى صناعته ويمنع من افساد  
نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فان بذلك يدخل على  
الناس من الفساد ما لا يعلمه الا الله بل الواجب أن تكون النقود رؤس  
أموال يتجر بها ولا يتجر فيها واذا حرم السلطان سكة أو نقداً منع من الاختلاط



بما أذن في المعاملة به . ومعظم ولايته وقاعدتها الانكار على هؤلاء الزغلة وأرباب  
 الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها فان هؤلاء يفسدون مصالح  
 الامة والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه فعليه أن لا يهمل أمرهم وأن  
 ينكل بهم أمثالهم ولا يرفع عنهم عقوبته فان البلية بهم عظيمة والمضرة بهم  
 شاملة ولا سيما هؤلاء الكيماويين الذين يغشون النقود والجواهر والعطر  
 والطيب وغيرها يضاهون بزغلمهم وغشهم خلق الله والله تعالى لم يخلق شيئاً  
 فيقدر العباد أن يخلقوا نكته . قال تعالى فيما حكى عنه رسوله ومن أظلم ممن  
 ذهب يخلق خلقي فليخلقوا ذرة فليخلقوا شعيرة

ولهذا كانت المصنوعات كالطبائخ والملابس والمساكن غير مخلوقة الا  
 بتوسط الناس قال تعالى ( وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الملك المشحون وخلقنا  
 لهم من مثله ما يركبون ) وقال تعالى ( أتعبدون ما تختون والله خلقكم وما  
 تعملون ) وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدورة لبني  
 آدم أن يصنعوها لكن يشبهون بها على سبيل الغش وهذا حقيقة الكيمايا  
 فانها ذهب مشبه

ويدخل في المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة مثل  
 عقود الربا صريحاً واحتيالاً وعقود الميسر كيوع الغرر كجبل الحبله والملازمة  
 والمنابدة والنجس وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد تراءها وتصرية  
 الدابة اللبون وسائر أنواع التدليس وكذلك سائر الحيل المحرمة على أكمل  
 الربا وهي ثلاثة أقسام ( أحدها ) ما يكون من واحد كما اذا باعه سلعة بنسيئة  
 ثم اشتراها منه بأقل من ثمنها نقدا حيلة على الربا . ومنها ما تكون ثنائية  
 وهي أن تكون من اثنين مثل أن يجمع الى القرض بيعاً أو اجارة أو مساقاة

أو مزارعة ونحو ذلك . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث صحيح وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا ومنها ما تكون ثلاثية وهي أن يدخل بينهما محلاً للربا فيشتري السلعة من آكل الربا ثم يبيعها لمعطى الربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستعيدها المحلل وهذه المعاملات منها ما هو حرام بالاتفاق مثل التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعي أو بغير الشرط الشرعي أو يقلب فيها الدين على المعسر فإن المعسر يجب انظاره ولا تجوز الزيادة عليه بمعاملة ولا غيرها ومتى استحل المرابي قلب الدين وقال للمدين أما أن تقضى وأما أن تزيد في الدين والمدة فهو كافر يجب أن يستتاب فإن تاب ولا قتل وأخذ ماله فيأبى المال فعلى والي الحسبة انكار ذلك جميعه والنهي عنه ودقوبة فاعله ولا يتوقف ذلك على دعوي ومدعي عليه فإن ذلك من المنكرات التي يجب على ولي الأمر النهي عنها



### فصل في المنكرات

ومن المنكرات بلقي السلع قبل أن تجيء إلى السوق فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك لما فيه من تغير البائع فانه لا يعرف السعر فيشتري منه المشتري بدون القيمة ولذلك أثبت له النبي صلى الله عليه وسلم الخيار إذا دخل إلى السوق ولا نزاع في ثبوت الخيار له مع الغبن . وأما ثبوته بلا غبن ففيه عن أحمد روايتان ( احدهما ) ثبت وهو قول الشافعي اظاهر الحديث

(والثانية) لا يثبت لعدم الغبن ولذلك ثبت الخيار للمشتري المسترسل إذا غبن وفي الحديث غبن المسترسل رياء وفي تفسيره قولان . أحدهما أنه الذي لا يعرف قيمة السلعة . والثاني وهو المنصوص عن أحمد أنه الذي لا يماكس بل يسترسل إلى البائع ويقول أعطني هذا وليس لأهل السوق أن يبيعوا الماكس بسعر ويبيعوا المسترسل بغيره وهذا مما يجب على وإلى الحسبة إنكاره وهذا بمنزلة تلقي السلع فإن القادم جاهل بالسعر

ومن هذا تلقي سوقة الحجيج الجلب من الطريق وسبقهم إلى المنازل يشترى الطعام والعلف ثم يبيعونه كما يريدون فيمنعهم وإلى الحسبة من التقدم لذلك حتى يقدم الركب لما في ذلك من مصلحة الركب ومصلحة الجالب ومتى اشتروا شيئاً من ذلك منعهم من بيعه بالذين الفاحش \* ومن ذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع الحاضر للبادي وقال دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض قيل لا بن عباس ما معنى قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً وهذا النهي لما فيه من ضرر المشتري فإن المقيم إذا وكل للقادم في بيع سلعة يحتاج الناس إليها والقادم لا يعرف السعر أضرب ذلك بالمشتري كما أن النهي عن تلقي الجلب لما فيه من الأضرار بالبائعين

ومن ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس إليه . وقد روي مسلم في صحيحه عن يعمر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحتكر إلا خاطي فان المحتكر الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاءه عليهم وهو ظالم لعموم الناس ولهذا كان لولي الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المتل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في مخمصة أو سلاح لا يحتاج إليه والناس

يحتاجون اليه للجهاد أو غير ذلك فإن من اضطر إلى طعام غيره أخذه منه  
بغير اختياره بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره فأخذه  
منه بما طلب لم يجب عليه إلا قيمة مثله

وكذلك من اضطر إلى الإبتدانة من الغير فإني أن يعطيه إلا برأ أو  
معاملة ربوية فأخذه منه بذلك لم يستحق عليه إلا مقدار رأس ماله . وكذلك  
إذا اضطر إلى منافع ماله كالحیوان والقدر والفاص ونحوها وجب عليه بذلها له  
مجانا في أحد الوجهين وهو الإصح . وبأجرة المثل في الآخر . ولو اضطر  
إلى طعامه وشرابه فخبسه عنه حتى مات جوعا وعطشا ضمنه بالدية عند الامام  
أحمد واحتج بفعل عمر بن الخطاب وقيل له تذهب اليه فقال إني والله

﴿ فصل ﴾

وأما التمييز فانه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز فاذا تضمن ظلم  
الناس وأكراههم بغير حق على البيع بشئ لا يرضونه أو منعهم ما أباح الله  
لهم فهو حرام وإذا تضمن العدل بين الناس مثل أكراههم على ما يجب عليهم  
من المعاوضة بشئ المثل ومنعهم ما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض  
المثل فهو جائز بل واجب . فأما القسم الاول فمثل ما روى أنس قال علا  
السعر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله لو سعت  
لنا فقال ابن الله هو القايض الرازق الباسط المسعر واني لأرجو أن  
ألقى الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال رواه أبو داود  
والترمذي وصححه فاذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من  
غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلة الشيء واما لكثرة الخلق فهذا إلى

الله فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها أكراد بغير حق  
وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس  
إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى  
للتسعير إلا الزامهم بقيمة المثل والتسعير هاهنا الزام بالعدل الذي الزمهم الله به

### ﴿ فصل ﴾

ومن أقبح الظلم إيجار الحانوت على الطريق أو في القرية بأجرة معينة  
على أن لا يبيع أحد غيره فهذا ظلم حرام على المأجر والمستأجر وهو نوع  
من أخذ أموال الناس قهرا واكلها بالباطل وفاعله قد تحجر واسعا فيخاف عليه  
أن يحجر الله عنه رحمته كما حجر على الناس فضله ورزقه

### ﴿ فصل ﴾

ومن ذلك أن يلزم الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف إلا الناس  
معروفون فلا تباع لك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم بما يريدون فلو باع غيرهم  
ذلك منع وعوقب فهذا من البغي في الأرض والفساد والظلم الذي يحبس به قطر  
السماء وهو لاء يجب التسعير عليهم وأن لا يبيعوا إلا بقيمة المثل ولا يشتروا إلا  
بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء لأنه إذا منع غيرهم أن يبيع  
ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما شاؤا أو يشتروا بما شاؤا كان  
ذلك ظلما للناس ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع وظلما للمشتريين  
منهم فالسعر في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته الزامهم بالعدل ومنعهم  
من الظلم وهذا كما أنه لا يجوز إلا كراه على البيع بغير حق فيجوز أو يجب  
الإكراه عليه بحيث يبيع المال أمضاء الدين الواجب والنفقة الواجبة ومثل

البيع للمضطر الي طعام أو لباس ومثل الغراس والبناء الذي في ملك الغير فان لرب الارض أن يأخذه بقيمة المتل ومنل الاخذ بالشفعة فان للشفيع أن يملك الشقص بثمانه قهرا . وكذلك السراية في العتق فانها تخرج الشقص من ملك الشريك قهرا وتوجب على المعتق المعاوضة عليها قهرا وكل من وجب عليه شيء من الطعام واللباس والرقيق والمركوب بحج أو كفارة أو نفقة فمضى وجده بثمان المثل وجب عليه شراؤه وأجبر على ذلك ولم يكن له ان يمتنع حتى يبذل له مجانا أو بدون ثمن المثل

### فصل في

ومن ههنا منع غير واحد من العلماء كابى حنيفة وأصحابه القاسمين الذين يقسمون العقار وغيره بالاجرة ان يشتركوا فانهم اذا اشتركوا والناس يحتاجون اليهم أغلوا عليهم الأجرة ( قلت ) وكذلك ينبغي لوالي الحسبة ان يمنع مغسلي الموتى والجمالين لهم من الاشتراك لما في ذلك من اغلاء الأجرة عليهم وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس الى منافعهم كالشهود والدلائل وغيرهم على ان في شركة الشهود مبطلا آخر فان عمل كل واحد منهم متميز عن عمل الآخر لا يمكن الاشتراك فيه فان الكتابة متميزة والتحمل متميز والاداء متميز لا يقع في ذلك اشتراك ولا تعاون فبأي وجه يستحق أحدهما أجره عمل صاحبه وهذا بخلاف الاشتراك في سائر الصنائع فانه يمكن أحد الشريكين أن يعمل بعض العمل والآخر بعضه ولهذا اذا اختلفت الصنائع لم تصح الشركة على أحد الوجهين لتعذر اشتراكهما في العمل ومن صححها نظر الى انهما يشتركان فيما تتم به صناعة كل واحد منهما من الحفظ والنظر اذا

خرج لحاجة فيقع الاشتراك فيما يتم به عمل كل واحد منهما وان لم يقع في عين العمل

وأما شركة الدالين فيها أمر آخر وهو ان الدلال وكيل صاحب السلعة في بيعها فاذا شارك غيره في بيعها كان توكيلا له فيما وكل فيه . فان قلنا ليس للوكيل ان يوكل لم تصح الشركة وان قلنا له ان يوكل صحت فعلى والي الحسبة ان يعرف هذه الامور ويراعي مصالح الناس وهيئات هيئات ذهب ما هنا لك

والمقصود انه اذا منع القاسمون ونحوهم من الشركة لما فيه من التواطىء على اغلاء الاجرة فمنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا الا بثمان مقدر أولى وأحرى . وكذلك يمنع المشتريين من الاشتراك في شيء لا يشتريه غيرهم لما في ذلك من ظلم البائع . وأيضا فاذا كانت الطائفة التي تشتري نوعا من السلع أو تبيعها فد تواطؤوا على ان يهضموا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل ويبيعوا ما يبيعونه بأكثر من ثمن المثل ويقتسموا ما يشتركون فيه من الزيادة كان اقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والعدوان وقد قال تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ولا ريب ان هذا أعظم اثما وعدوانا من ثلثي السلع وبيع الحاضر للبادي ومن النجش



### ﴿ فصل ﴾

ومن ذلك ان يحتاج الناس الى صناعة طائفة كالزراعة والنساجة والبناء وغير ذلك فلولى الامر ان يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم فانه لا تتم مصلحة الناس الا بذلك . ولهذا قالت طائفة من أصحاب أحمد والشافعي ان تعلم هذه

الصناعات فرض على الكفاية لحاجة الناس اليها . وكذلك تجهيز الموتى ودفنهم وكذلك أنواع الولايات العامة والخاصة التي لا تقوم مصلحة الامة الا بها . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتولى أمر ما يليه بنفسه ويولي فيما بعد عنه كما ولي على مكة عتاب بن أسد . وعلى الطائف عثمان بن أبي العاص الثقفي وعلى قرى عرينة خالد بن سعيد بن العاص . وبعث عليا ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري الى اليمن . وكذلك كان يؤمر على السرايا ويبعث السعاة على الاموال الزكوية فيأخذونها ممن هي عليه ويدفعونها الى مستحقها فيرجع الداعي الى المدينة وليس معه الا سوطه ولا يأتي شيء من الاموال اذا وجد لها موطعا يضعها



﴿ فصل ﴾

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على عماله يحاسبهم على المستخرج والمصروف كما في الصحيحين عن أنى حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقات فلما رجع حاسبه فقال هذا لكم وهذا أهدي اليّ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي اليّ أفلا قد في بيت أبيه وأمه فينظرا يهدي اليه أم لا والذي نفسي بيده لا نستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله فيغل منه شيئا الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة ان كان بصيرا له رعاء وان كانت بقرة لها خوار وان كانت شاة تيعر ثم رفع يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قالها مرتين أو ثلاثا



والمقصود ان هذه الاعمال متى لم يقيم بها الا شخص صارت فرضا  
معينا عليه فاذا كان الناس محتاجين الي فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم  
صارت هذه الاعمال مستحقة عليهم يجبرهم ولي الامر عليها بعوض المثل  
ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من  
ظلمهم بان يعطوهم دون حقهم كما اذا احتاح الجند المرصدون للجهاد الي  
فلاحه أرضهم والزم من صناعته الفلاحه ان يقوم بها ألزم الجند بأن لا يظلموا  
الفلاح كما يلزم الفلاح بان يفلح

ولو اعتمد الحند والامراء مع الفلاحين ما تسرع الله ورسوله وجاءت  
به السنة وفعله الخلفاء الراشدون لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم وافتتح  
الله عليهم بركات السماء والارض وكان الذي يحصل لهم من المغل أضعاف  
ما يحصلونه بالظلم والعدوان ولكن يأبى لهم جهلهم وظلمهم الا أن يركبوا  
الظلم والاثم ويمنعوا البركة وسعة الرزق فيجمع لهم عقوبة الآخرة ونزع البركة  
في الدنيا

( فان قيل ) وما الذي تسرع الله ورسوله وفعله الصحابة حتى يفعله من  
وفقه الله ( قيل ) المزارعة العادلة التي يكون المقطع والفلاح فيها على حدّ  
سواء من العدل لا يختص أحدهما عن الآخر بشيء من هذه الرسوم التي  
ما أنزل الله بها من سلطان وهي التي أخرجت البلاد وأفسدت العباد ومنعت  
الغيث وأزالت البركات وعرضت أكثر الجند والامراء لا كل الحرام واذا نبت  
الجسد على الحرام فالنار أولى به . وهذه المزارعة العادلة هي عهد المسلمين على  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين وهي عمل آل أبي بكر  
وآل عمر وآل عثمان وآل علي وغيرهم من بيوت المهاجرين وهي قول اكابر

الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم . وهذا مذهب  
 فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ومحمد بن إسماعيل البخاري  
 وداود بن علي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة وأبي بكر بن المنذر ومحمد بن نصر  
 المروزي وهي مذهب عامة أئمة المسلمين كالإمام أبي علي بن أبي ليلى وأبي  
 يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل  
 أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع حتى مات ولم تزل تلك المعاملة  
 حتى أجلاهم عمر عن خيبر وكان قد شرطهم أن يعمروها من أموالهم وكان  
 البذر منهم لا من النوى صلى الله عليه وسلم . ولهذا كان الصحيح من أقوال  
 العلماء أن البذر يجوز أن يكون من العامل كما مضت به السنة بل قد قالت  
 طائفة من الصحابة لا يكون البذر إلا من العامل لفعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولأنهم أجروا البذر مجرى النفع والماء

والصحيح أنه يجوز أن يكون من رب الأرض وأن يكون من العامل  
 وأن يكون منهما . وقد ذكر البخاري في صحيحه أن عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه والذين منعوا الزراعة منهم من احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 المحاربة ولكن الذي نهى عنه هو الظلم فإنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع  
 بقعة بعينها ويسترون ما على الماديانات وأقبال الجداول وشيء من التبن يختص  
 به صاحب الأرض ويقتسمان الباقي وهذا الشرط باطل بالنص والاجماع فإن  
 المعاملة مبناهما على العدل من الجانبين وهذه المعاملات من جنس المشاركات  
 لا من باب المعاوضات والمشاركة العادلة هي أن يكون لكل واحد من  
 السريكين جزء شائع فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر كان ظلما فهذا هو الذي  
 نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الإمام أبو علي بن سعد الذي نهى عنه النبي

صلى الله عليه وسلم من ذلك أمر إذا نظر ذو البصيرة بالحلال والحرام فيه علم  
انه لا يجوز وأما ما فعله وفعله خلفاؤه الراشدون والصحابة فهو العدل المحض  
الذى لا ريب في جواره



### ﴿ فصل ﴾

وقد ظن طائفة من الناس ان هذه المشاركات من باب الاجارة بعوض  
مجهول فقالوا القياس يقتضى تحريمها ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة وأباح  
المضاربة استحسانا للحاجة لان الدراهم لا تؤجر كما يقول أبو حنيفة . ومنهم  
من أباح المساقاة اما مطلقاً كقول مالك والشافعي في القديم أو على النخل  
والعنب خاصة كالجديد لان الشجر لا يمكن اجارتها بخلاف الارض وأباح  
ما يحتاج اليه من المزارعة تبعا للمساقاة . ثم منهم من قدر ذلك بالثلث كقول  
مالك . ومنهم من اعتبر كون الارض أغلب كقول الشافعي

وأما جمهور السلف والفقهاء فقالوا ليس ذلك من باب الاجارة في  
شيء بل من باب المشاركات التي مقصود كل منهما مثل مقصود صاحبه  
بخلاف الاجارة فان هذا مقصوده العمل وهذا مقصوده الاجرة ولهذا كان  
الصحيح أن هذه المشاركات اذا فسدت وجب فيها نصيب المثل لا أجره  
المثل فيجب من الربح والنماء في فاسدها نظير ما يجب في صحيحها لا أجره  
مقدرة فان لم يكن ربح ولا نماء لم يجب شيء فان أجره المثل قد تستغرق  
رأس المال واضعافه وهذا ممتنع فان قاعدة الشرع انه يجب في الفاسد  
من المقود نظير ما يجب في الصحيح منها كما يجب في النكاح الفاسد مهر  
المثل وهو نظير ما يجب في الصحيح وفي البيع الفاسد اذافات ثمن المثل وفي

الاجارة الفاسدة أجرة المثل ولذلك يجب في المضاربة الفاسدة ربح المثل  
وفي المساقات والمزارعة الفاسدة نصيب المثل فان الواجب في صحيحها ليس  
هو اجرة مسماة فيجب في فاسدها أجرة المثل بل هو جزء شائع من الربح  
فيجب في الفاسدة نظيره

قال شيخ الاسلام وغيره من الفقهاء والمزارعة أحلّ من المؤاجرة  
وأقرب الى العدل فانها يشتركان في المغرم والمغرم بخلاف المؤاجرة فان صاحب  
الارض يسلم له الاجرة والمستأجر قد يحصل له زرع وقد لا يحصل . والعلماء  
مختلفون في جواز هذا وهذا والصحيح جوازها سواء كانت الارض اقطاعا  
أو غيره . قال شيخ الاسلام ابن تيمية وما علمت أحدا من علماء الاسلام من  
الائمة الاربعة ولا غيرهم قال اجارة الاقطاع لا تجوز وما زال المسلمون يأجرون  
اقطاعهم قرنا بعد قرن من زمن الصحابة الى زمننا هذا حتى حدث بعض أهل  
زماننا فابتدع القول ببطلان اجارة الاقطاع وشبهته أن المقطع لا يملك المنفعة  
فيصير كالمستعير لا يجوز أن يكرى الارض المعارة وهذا القياس خطأ من وجهين .  
أحدهما أن المستعير لم تكن المنفعة حقاله وانما تبرع المعير بها . وأما أراضى  
المسلمين فمنفعتها حق للمسلمين وولى الامر قاسم بينهم حقوقهم ليس متبرعا لهم  
كالمعير والمقطع مستوفي المنفعة بحكم الاستحقاق كما يستوفي الموقوف عليه منافع  
الموقف وأولى واذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الموقف وان امكن أن  
يموت فتفسخ الاجارة بموته على الصحيح فلا يجوز للمقطع أن يؤجر الاقطاع  
وان انفسخت الاجارة بموته أولى . الثانى أن المعير لو أذن في الاجارة جازت  
الاجارة وولى الامر يأذن للمقطع في الاجارة فانه انما أقطعهم ليستفعلوا بها اما  
بالمزارعة واما بالاجارة . ومن منع الانتفاع بها بالاجارة والمزارعة فقد أفسد

على المسلمين دينهم ودنياهم وألزم الجند والامراء أن يكونوا هم الفلاحين .  
وفي ذلك من الفساد ما فيه

وأيضاً فإن الاقطاع قد يكون دوراً وحوانيت لا ينتفع بها المقطع الا  
بالاجارة فاذا لم تصح اجارة الاقطاع عطلت منافع ذلك بالكلية وكون  
الاقطاع معرضاً لرجوع الامام فيه مثل كون الموهوب للولد معرضاً لرجوع  
الوالد فيه وكون الصداق قبل الدخول معرضاً لرجوع نصفه أو كله الى  
الزوج وذلك لا يمنع صحة الاجارة بالاتفاق فليس مع المبطل نص ولا قياس  
ولا مصلحة ولا نظر واذا أبطلوا المزارعة والاجارة لم يبق بيد الجند الا  
أن يستأجروا من أموالهم من يزرع الارض ويقوم عليها وهذا لا يكاد يفعله  
الا قليل من الناس لانه قد يخسر ماله ولا يحصل له شيء بخلاف المشاركة  
فانهما يشتركان في المنعم والمغرم فهي أقرب الى العدل

وهذه المسألة ذكرت استطراداً والا فالمقصود أن الناس اذا احتاجوا  
الى أرباب الصناعات كالملاحين وغيرهم أجبروا على ذلك بأجرة المتل وهذا  
من التسعير الواجب فهذا تسعير في الاعمال وأما التسعير في الاموال فاذا  
احتاج الناس الى سلاح للجهاد وآلات فعلي أربابه أن يبيعهوه بعوض المتل  
ولا يمكنوا من حبسه الا بما يريدونه من الثمن والله تعالى قد أوجب الجهاد  
بالنفس والمال فقد يجب على أرباب السلاح بذله بقيمته ومن أوجب على  
العاجز ببذنه أن يخرج من ماله ما يحج به الغير عنه ولم يوجب على المستطيع  
بماله أن يخرج ما يجاهد به الغير فقله ظاهر التناقض وهذا أحد الروايتين  
عن الامام احمد وهو الصواب



## ﴿فصل﴾

وانما لم يقع التسعير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لانهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع طحيننا وخبزا بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم وكان من قدم بالحب لا يتلقاه أحد بل يشتريه الناس من الجلابين ولهذا جاء في الحديث اجالب مرزوق والمحتكر ملعون . وكذلك لم يكن في المدينة حائك بل كان يقدم عليهم بالتياب من الشام واليمن وغيرها فيشترونها ويلبسونها

## ﴿فصل﴾

وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين . احدها اذا كان للناس سعر غالب فاراد بعضهم أن يبيع بأثلي من ذلك فانه يمنع من ذلك عند مالك وهل يمنع من النقصان على قولين لهم . واحتج مالك رحمه الله بما رواه في موطئه عن يونس بن سيف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مرّ بمحاطب بن أبي بلتعه وهو يبيع زبيباله بالسوق فقال له عمر إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا قال مالك لو أن رجلا أراد فساد السوق فخط عن سعر الناس لرأيت أن يقال له إما لحقت بسعر الناس وإما رفعت . وأما أن يقول للناس كلهم يعني لا تبيعوا الا بسعر كذا فليس ذلك بالصواب وذكر حديث عمر بن عبد العزيز في أهل الابله حين حط سعرهم لمنع البحر فكتب خلّ بينهم وبين ذلك فانما السعر بيد الله

قال ابن رشد في كتاب البيان اما الجلابون فلا خلاف انه لا يسعر

عليهم شيء مما جلبوه للبيع وإنما يقال لمن شذ منهم فباع باغلي مما يبيع به عامتهم إما أن تباع بما تباع به العامة وإما أن ترفع من السوق كما فعل عمر ابن الخطاب بمحاطب بن أبي نائلة إذ مر به وهو يبيع زبيبا له في السوق فقال له أما أن تزيد في السعر وأما أن ترفع من سوقنا لأنه كان يبيع بالدرهم الواحد أعلا مما كان يبيع به أهل السوق

وأما أهل الحوانيت والأسواق الذين يشترون من الجلابين وغيرهم جملة ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعا مثل اللحم والادم والقواكه فقليل انهم كالجلابين لا يسعر لهم شيء من بيعاتهم وإنما يقال لمن شذ منهم وخرج عن الجمهور أما أن تباع كما يبيع الناس وأما أن ترفع من السوق وهو قول مالك في هذه الرواية . وممن روي عنه ذلك من السلف عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله . وقيل انهم في هذا بخلاف الجلابين لا يتركون على البيع باختيارهم إذا علوا على الناس ولم يقتنعوا من الربح بما يشبه وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يعرف ما يشترون به فيجعل لهم من الربح ما يشبه وبنهاهم أن يزيدوا على ذلك ويتفقد السوق أبدا فينهاهم عن الزيادة على الربح الذي جعل لهم فمن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق وهذا قول مالك في رواية أشهب وإليه ذهب ابن حبيب وقال به ابن المسيب ويحيى بن سعيد والليث بن سعد وربيعه . ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم لا تبعوا إلا بكذا وكذا ربحتم أو خسرتم من غير أن ينظر إلي ما يشترون به ولا أن يقول لهم فيما قد اشتروه لا تبعوه إلا بكذا وكذا مما هو مثل الثمن أو أقل وإذا ضرب لهم الربح على قدر ما يشترون لم يتركهم أن يغفلوا في الشراء وإن لم يزيدوا في الربح على القدر الذي حد لهم

فأنهم قد يتساهلون في الشراء إذا علموا أن الربح لا يفوتهم  
وأما الشافعي فإنه عارض ذلك بما رواه عن الدراوردي عن داود بن  
صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر رضي الله عنه أنه مرّ بحاطب بن أبي  
بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فقال  
له مدين لكل درهم فقال له عمر قد حدثت بعير من الطائف تحمل زيبيا وهم  
يقترون بسعرك فإما أن ترفع في السعر وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف  
شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال ان الذي قلت  
لك ليس عزمة مني ولا قضاء إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث  
شئت فبيع وكيف شئت فبيع قال الشافعي وهذا الحديث مستفيض وليس  
بخلاف لما رواه مالك ولكنه روي بعض الحديث أو رواه عنه من رواه  
وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول لأن الناس مسلطون على أموالهم  
ليس لأحد أن يأخذها أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي  
أولزمهم وهذا ليس منها

وعلى قول مالك فقال أبو الوليد الباجي الذي يؤمر به من حط عنه  
أن يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور الناس فإذا انفرد منهم الواحد والعدد  
اليسير بحط السعر أمروا باللاحاق بسعر الناس أو ترك البيع فإن زاد في السعر  
واحد أو عدد يسير لم يؤمر الجمهور باللاحاق بسعره لأن المراعي حال الجمهور وبه  
تقوم المبيعات وهل يقام من زاد في السوق أي في قدر المبيع بالدراهم كما يقام  
من نقص منه قال ابن القصاب المالكي اختلف أصحابنا في قول مالك (والكن  
من حط سعرا) فقال البغداديون أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية  
وقال قوم من البصريين أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة فيفسد



على أهل السوق بيعهم وربما أدى إلى الشغب والخصومة . قال وعندى أن  
الأميرين جميعاً ممنوعان لأن من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة أفسد على  
أهل السوق بيعهم وربما أدى إلى الشغب والخصومة فمنع الجميع مصلحة  
قال أبو الوليد ولا خلاف أن ذلك حكم أهل السوق وأما الجالب  
ففي كتاب محمد لا يمنع الجالب أن يبيع في السوق دون بيع الناس . وقال  
ابن حبيب ما عدا القمح والشعير بسعر الناس والارفعوا . وأما جالب  
القمح والشعير فيبيع كيف شاء إلا أن لهم في أنفسهم حكم أهل السوق أن  
أرخص بعضهم تركوا وإن أرخص أكثرهم قيل لمن لقي أما أن تبيعوا كبائعهم  
وأما أن ترفعوا قال ابن حبيب وهذا في المكيل والموزون مأكولاً كان  
أو غيره دون ما يكال ولا يوزن لأنه لا يمكن تسعيره لعدم التماثل فيه . قال  
أبو الوليد إذا كان المكيل والموزون متساويين أما إذا اختلفا لم يؤمر صاحب  
الجيدان بعه بسعر الدون

### ﴿ فصل ﴾

وأما المسألة الثانية التي تنازعوا فيها من التسعير فهي أن يحدد لأهل  
السوق حداً لا يتجاوزونه مع قيامهم بالواجب فهذا منع منه الجمهور حتى مالك  
نفسه في المشهور عنه ونقل المنع أيضاً عن ابن عمر وسالم والقاسم بن محمد  
وروى أشهب عن مالك في صاحب السوق يسعر على الجزارين لحم الضأن  
بكذا ولحم الإبل بكذا ولا يخرجوا من السوق قال إذا سمر عليهم قدر  
ما يري من ترائهم فلا بأس به ولكن لا يأمرهم أن يقوموا من السوق  
واحتج أصحاب هذا القول بأن في هذا مصلحة للناس بالمنع من اغلاء

السعر عليهم ولا يجبر الناس على البيع انما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يحده ولي الامر على حسب ما يري من المصلحة فيه للبائع والمشتري . وأما الجمهور فاحتجوا بما رواه أبو داود وغيره من حديث الملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعر لنا فقال بل ادعوا الله ثم جاءه رجل فقال يا رسول الله سعر لنا فقال بل الله يرفع ويخفض واني لأرجو أن ألقى الله وليست لاحد عندي مظلمة . قالوا ولأن اجبار الناس على ذلك ظلم لهم

### ﴿ فصل ﴾

وأما صفة ذلك عند من جوزه فقال ابن حبيب ينبغي للامام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يسترون وكيف يبيعون فيسألهم الى ما فيه لهم وللعامة سداد حتى يرضوا به ولا يجبر على التسعير ولكن عن رضى . قال أبو الوائيد ووجه هذا أن به يتوصل الى معرفة مصالح البائعين والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما - وم بهم ولا يكون فيه اجحاف بالناس . واذا سعر عليهم من غير رضى بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك الى فساد الاسعار واختفاء الاقوات واتلاف أموال الناس

قال شيخنا فهذا الذى تنارعوا فيه . وأما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهناؤم مرون بالواجب ويعاقبون على تركه وكذلك كل من وجب عليه أن يبيع بتمن المتل فامتنع . ومن احتج على منع التسعير مطلقاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله هو المسعر القابض الباسط واني لأرجو أن

ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال . قيل له هذه قضية معينة وليست لفظاً عاماً وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع ما الناس يحتاجون إليه ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في المزايدة فيه فإذا بذله صاحبه كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسعر عليهم

وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم منع من الزيادة على ثمن المثل في عتق الحصاة من العبد المشترك فقال من أعتق شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط فأعطى شركؤه حصصهم وعتق عليه العبد فلم يكن للمالك أن يساوم المعتق بالذي يريد فانه لما وجب عليه أن يملك شريكه المعتق نصيبه الذي لم يعتقه لتكميل الحرية في العبد قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل ويعطيه قسطه من القيمة فإن حق الشريك في القبة النصف عند الجمهور . وصار هذا الحديث أصلاً في أن مالا يمكن قسمة عينه فانه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك ويجبر الممتنع على البيع . وحكى بعض المالكية ذلك إجماعاً وصار أصلاً في أن من وجبت عليه المعاوضة أجبر على أن يعاوض بثمن المثل لا بما يريد من الثمن وأصلاً في جواز اخراج الشيء من ملك صاحبه قهراً بثمنه للمصلحة الراجحة كما في الشفعة وأصلاً في وجوب تكميل العتق بالسراية مهما أمكن

والمقصود أنه إذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء عن ملك مالكة بعوض المل لمصلحة تكميل العتق ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة فكيف إذا كانت الحاجة بالناس إلى التملك أعظم وهم إليها أضر مثل حاجة المضطر إلى الطعام والشراب واللباس وغيره وهذا الذي أمر به النبي

صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير ولذلك تسلط الشريك على انتزاع الشقص المشفوع من يد المشتري شمنه الذي ابتاعه منه لا بزيادة عليه لاجل مصلحة التكميل لواحد فكيف بما هو أعظم من ذلك فاذا جوز له انتزاعه منه بالثمن الذي وقع عليه العقد لا بما شاء المشتري من الثمن لاجل هذه المصلحة الجزئية فكيف اذا اضطر الى ما عنده من طعام وشراب ولباس وآلة حرب وكذلك اذا اضطر الحاج الى ما عند الناس من آلات السفر وغيرها فعلى ولي الأمر أن يجبرهم على ذلك بشمن المثل لا بما يريدونه من الثمن وحديث العتق أصل في ذلك كله



### فصل

فاذا قدر ان قوماً اضطروا الى السكنى في بيت انسان لا يجدون سواه أو النزول في خان مملوك أو استعارة ثياب يستدفئون بها أو رحي للطحن أو دلو لنزع الماء أو قدر أو فاس أو غير ذلك وجب على صاحبه بذله بلا نزاع لكن هل له أن يأخذ عليه أجرافيه قولان للعلماء وهما وجهان لأصحاب أحمد. ومن جوز له أخذ الاجرة حرم عليه أن يطلب زيادة على أجرة المثل. قال شيخنا والصحيح انه يجب عليه بذل ذلك مجازاً كما دل عليه الكتاب والسنة قال تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون) قال ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة هو اعارة القدر والدلو والفاس ونحوها

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الخيل قال هي لرجل أجر. ولرجل ستر. وعلى رجل وزر. فأما الذي هي له أجر فرجل ربطها في

سبيل الله . وأما الذي هي له ستر فرجل ربطها تغنيا وتعففاً ولم ينس حق الله في رقبها ولا في ظهورها . وفي الصحيحين عنه أيضاً من حق الابل اعارة دلوها وإطراق فحلها . وفي الصحيح عنه أنه نهى عن عصب الفحل أي عن أخذ الاجرة عليه والناس يحتاجون اليه فأوجب بذله مجاناً ومنع من أخذ الاجرة عليه . وفي الصحيحين عنه أنه قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبته في جداره

ولو احتاج الى اجراء مائه في أرض غيره من غير ضرر لصاحب الأرض فهل يجبر على ذلك روايتان عن أحمد . والاجبار قول عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة . وقد قال جماعة من الصحابة والتابعين ان زكاة الحلي عاريتة فاذا لم يعره فلا بد من زكاته وهذا وجه في مذهب أحمد ( قلت ) وهو الراجح وانه لا يحلو الحلي من زكاة أو عارية

والمنافع التي يجب بذلها نوعان . منها ما هو حق المال كما ذكرنا في الخيل والابل والحلي . ومنها ما يجب لحاجة الناس وأيضاً فان بذل منافع البدن يجب عند الحاجة كتعليم العلم وإفتاء الناس والحكم بينهم وإداء الشهادة والامر بالمعروف والنهي عن المسكرو وغير ذلك من منافع الابدان وكذلك من أمكنه انجاء انسان من مهلكة وجب عليه أن يخلصه فان ترك ذلك مع قدرته عليه اثم وضمنه فلا يمتنع وجوب بذل منافع الاموال للمحتاج وقد قال تعالى ( ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ) وقال ( ولا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ) وللفقهاء في أخذ الجمل على الشهادة أربعة أئوال وهي أربعة أوجه في مذهب أحمد ( أحدها ) انه لا يجوز مطلقاً ( والثاني ) يجوز عند الحاجة ( والثالث ) انه لا يجوز الا أن يتعين عليه ( والرابع ) انه يجوز فان أخذه عند

التحمل لم يأخذه عند الاداء . والمقصود ان ما قدره النبي صلى الله عليه وسلم من الثمن في سراية العتق هو لأجل تكميل الحرية وهو حق الله وما احتاج اليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله وذلك في الحقوق والحدود

فأما الحقوق فمثل حقوق المساجد ومال الفيء والوقف على أهل الحاجات وأموال الصدقات والمنافع العامة . وأما الحدود فمثل حد المحاربة والسرقة والزنا وشرب الخمر المسكر . وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فتقدير الثمن فيها بضمن المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق ولو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر فانه يطلب ماشاء وهنا عموم الناس يشترون الطعام والثياب لأنفسهم وغيرهم فلو مكن من عنده سلع يحتاج الناس إليها أن يبيع بما شاء كان ضرر الناس أعظم

ولهذا قال الفقهاء اذا اضطر الانسان إلى طعام الغير وجب عليه بذله بضمن المثل . وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ومع هذا فانه يوجب على من اضطر الانسان إلى طعامه أن يبذله بضمن المثل . وتنازع أصحابه في جواز تسعير الطعام اذا كان بالناس إليه حاجة ولهم فيه وجهان

وقال أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس الا اذا تعلق به حق ضرر العامة فاذا رفع إلى القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل من قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك ونهاه عن الاحتكار فان أبي حنيفة وعمره علي مقتضي رأيه زجره ودفعاً للضرر عن الناس . قالوا فان تعدي أرباب الطعام وتجاوزوا القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير سعره حيثئذ بمشورة أهل الرأي والبصيرة . وهذا على

أصل أبي حنيفة ظاهر حيث لا يرى الحجر على الحر ومن باع منهم بما قدره  
للإنعام صح لأنه غير مكروه عليه قالوا وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه  
من غير رضاه فعلى الخلاف المعروف في بيع مال المدين وقيل يبيع ههنا  
بالاتفاق لأن أبا حنيفة يرى الحجر لدفع الضرر العام والسعر لما غلا على  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه التسعير فامتنع لم يذكر أنه كان  
هناك من عسده طعام امتنع من بيعه بل عامة من كان يبيع الطعام انما هم  
جالبون يبيعونه اذا هبطوا السوق لكن نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان  
يبيع حاضر لباد أى يكون له سمسارا وقال دعوا الناس يرزق الله بعضهم من  
بعض فنهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب السلعة لأنه اذا  
توكل له مع خبرته بحاجة الناس أغل الثمن على المشتري فنهاه عن التوكل له  
مع ان جنس الوكاله مباح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس ونهى عن  
تلقى الجلب وجعل للبائع اذا هبط السوق الخيار

ولهذا كان أكثر الفقهاء على أنه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع  
هنا فاذا لم يكن قد عرف السعر وثلثاه المتلقي قبل اتيانه الى السوق اشتراه  
المشتري بدون ثمن المثل فغبنه فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم لهذا البائع  
الخيار . ثم فيه عن أحمد روايتان كما تقدم . احدهما ان الخيار يثبت له مطلقا  
سواء غبن أو لم يغبن وهو ظاهر مذهب الشافعي . والثانية انه انما يثبت له  
عند الغبن وهي ظاهر المذهب . وقالت طائفة بل نهى عن ذلك لما فيه من  
ضرر المشتري اذا نلقاه المتلقي فاشتري متاعه في الجملة فقد نهى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن البيع والشراء الذى جنسه حلال حتى يعلم البائع بالسعر  
وهو ثمن المثل ويعلم المشتري بالسلعة . وصاحب القياس الفاسد يقول



للمشتري أن يشتري حيث شاء وقد اشترى من البائع كما يقول له ان يتوكل  
 للبائع الحاضر وغير الحاضر ولكن الشارع راعي المصلحة العامة فان الجالب  
 اذا لم يعرف السعر كان جاهلا بثمن المثل فيكون المشتري عارًا له  
 وألحق مالك وأحمد بذلك كل مسترسل فانه بمنزلة الجاهل بالسعر  
 فتبين انه يجب على الانسان ان لا يبيع مثل هؤلاء الا بالسعر المعروف وهو  
 ثمن المثل وان لم يكونوا محتاجين الي الابتاع منه لكن لكونهم جاهلين  
 بالقيمة أو غير مما كسين والبيع يعتبر فيه الرضا والرضا يتبع العلم ومن لم يعلم  
 انه غبن فقد يرضى وقد لا يرضى فاذا علم انه غبن ورضى فلا بأس بذلك  
 وفي السنن ان رجلا كانت له شجرة في أرض غيره وكان صاحب  
 الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم فأمره ان يقبل بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل فاذن لصاحب الأرض  
 أن يقطعها وقال لصاحب الشجرة انما أنت مضار . وصاحب القياس الفاسد  
 يقول لا يجب عليه أن يبيع شجرته ولا يتبرع بها ولا يجوز لصاحب الأرض  
 ان يقطعها لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وأجبر على المعاوضة عليه  
 وصاحب الشرع أوجب عليه اذا لم يتبرع بها ان يقطعها لما في ذلك من  
 مصلحة صاحب الأرض بخلافه من تأذيه بدخول صاحب الشجرة ومصلحة  
 صاحب الشجرة بأخذ القيمة وان كان عليه في ذلك ضرر يسير فضرر  
 صاحب الأرض ببقائها في بستانه أعظم فان الشارع الحكيم يدفع أعظم  
 الضررين بأيسرها فهذا هو الفقه والقياس والمصلحة ونأباه من أباه  
 والمقصود أن هذا دليل على وجوب البيع لحاجة المشتري وأين حاجة  
 هذا من حاجة عموم الناس الى الطعام وغيره والحكمة في المعاوضة على المنافع



إذا احتاج الناس إليها كمنافع الدور والطحن والخبز وغير ذلك حكم المعاوضة على الأعيان . وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط . وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصالحهم بدونه لم يفعل وبالله التوفيق

### فصل

والمقصود أن هذه أحكام شرعية لها طرق شرعية لا تتم مصلحة الأمة إلا بها ولا تتوقف على مدع ومدعي عليه بل لو توقفت على ذلك فسدت مصالح الأمة واختل النظام بل يحكم فيها متولي ذاك بالامارات والعلامات الظاهرة والقرائن البينة . ولما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالعقوبات الشرعية فإن الله يزع بالسلطان ما لم يزع بالقرآن فاقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور والعقوبة تكون على فعل محرم أو ترك واجب والعقوبات كما تقدم منها مقدر وغير مقدر وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف أحوال الجرائم وكبرها وصغرها وبحسب حال المذنب في نفسه والتعزير منه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام . ومنه ما يكون بالحبس . ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن . ومنه ما يكون بالضرب وإذا كان على ترك واجب كأداء الديون والامانات والزكاة والصلاة فإنه يضرب مرة بعد مرة ويفرق الضرب عليه يوما بعد يوم حتى يؤدي الواجب . وإن كان ذلك على جرم ماض فعل منه مقدار الحاجة وليس لأقله حد

وقد تقدم الخلاف في أكثره وأنه يسوع بالقتل إذا لم تندفع المفسدة إلا به مثل قتل المارق لجماعة المسلمين والداعي إلى غير كتاب الله وسنة

رسوله

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا بويح الخليفتين <sup>(١)</sup> فاقتلوا الآخر منهما . وقال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كأننا من كان وأمر بقتل رجل تعد عليه الكذب وقال لقوم أرسلى اليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحكم في نسائكم وأموالكم وسئل عن من لم ينته عن شرب الخمر فقال من لم ينته عنها فاقتلوه \* وأمر بقتل شاربها بعد الثالثة أو الرابعة . وأمر بقتل الذي تزوج امرأة أبيه وأمر بقتل الذي اتهم بجاريته حتى تبين أنه خصي

وأعد الأئمة من التعزير بالقتل أبو حنيفة ومع ذلك فيجوز التعزير به للمصلحة كقتل المكث من اللواط وقتل القاتل بالمتقل . ومالك يرى تعزير الجاهل وسالم بالقتل ووافقه بعض أصحاب أحمد . ويرى أيضا هو وجماعة من أصحاب أحمد والشافعي قتل الداعية إلى البدعة . وعزر أيضا صلى الله عليه وسلم بالهجر وعزر بالنفي كما أمر بإخراج المختين من المدينة ونفيهم وكذلك الصحابة من بعده كما فعل عمر رضي الله عنه بالامر بهجر صبيغ ونفي نصر بن حجاج

### فصل

وأما التزير بالعقوبات المالية فم شروع أيضا في مواضع مخصوصة في مذهب مالك وأحمد واحد قول الشافعي . وقد جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بذلك في مواضع منها إباحته صلى الله عليه وسلم سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجدته . ومثل أمره صلى الله

عليه وسلم بكسر دنان الحمر وشق ظروفها . ومثل أمره لعبد الله بن عمرو  
 بأن يحرق الثوبين المعصفرين . ومثل أمره يوم خير بكسر القدور  
 التي طبخ فيها لحم الحمر الانسية ثم استأذنه في غسلها فاذن لهم فدخل على  
 جواز الامرين لان العقوبة لم تكن واجبة بالكسر . ومثل هدمه مسجد  
 الضرار . ومثل تحريق متاع الغال . ومثل حرمان السلب الذي أساء على  
 نائبه . ومثل إضعاف الغرم على سارق مالا قطع فيه من الثمر والكثير .  
 ومثل إضعافه الغرم على كاتم الضالة . ومثل أخذه شطر مال مانع الزكاة  
 عزمة من عزمات الرب تبارك وتعالى . ومثل أمره لاس خانم الذهب  
 بطرحه فطرحه فلم يعرض له أحد . ومثل تحريق موسى عليه السلام العجل  
 والقاء برادته في اليم . ومثل قطع نخيل اليهود اغاظة لهم ومثل تحريق عمر  
 وعلى رضي الله عنهما المكان الذي يباع فيه الحمر وتحريق عمر قصر سعد بن  
 أبي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية

وهذه قضايا صحيحة معروفة وليس يسهل دعوى نسخها . ومن قال ان  
 العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلا  
 واستدلالا . فكثر هذه المسائل سائغ في مذهب أحمد وكثير منها سائغ  
 عند مالك . وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته مبطل أيضا  
 لدعوى نسخها . والمسدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع  
 يصح دعواهم إلا أن يقول أحدهم مذهب أصحابنا عدم جوازها فذهب  
 أصحابه عيار على القبول والرد وإذا ارتفع عن هذه الطبقة ادعي انها منسوخة  
 بالإجماع وهذا غلط أيضا فان الأئمة لم يجمع على نسخها . ومحال أن الإجماع يسح  
 الالة ولكن لو ثبت الإجماع لسكان دليلا على نص ناسخ

قال ابن رشد في كتاب البيان له . ولصاحب الحسبة الحكم على من غش في أسواق المسلمين في خبز أو عسل أو غير ذلك من السلع بما ذكره أهل العلم في ذلك . فقد قال مالك في المدونة ان عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش في الارض أدباً لصاحبه وكره ذلك في رواية ابن القاسم ورأى أن يتصدق به . ومنع ذلك في رواية أشهب وقال لا يحل ذنب من الذنوب مال انسان وان قتل نفسا

وذكر ابن الماجشون من مالك في الذي غش اللبن مثل الذي تقدم في رواية أشهب . قال ابن حبيب فقلت لمطرف وابن الماجشون فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن قالوا يعاقب بالضرب والحبس والاخراج من السوق وما غش من الخبز واللبن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا ينهب قال ابن حبيب ولا يبدده الامام وليأمر ثقتة ببيعه عليه ممن يأمن أن يغش به ويكسر الخبز اذا كثر ثم يسلمه لصاحبه ويباع عليه العسل والسمن واللبن الذي يغشه ممن يأكله ويبين له غشه وهكذا العمل في كل ما غش من التجارات وهو ايضاح ما استوضحته من أصحاب مالك وغيرهم

ورى عن مالك أن المستحسن عنده ان يتصدق به اذ في ذلك عقوبة الغاش بائنا لافه عليه ونفع المساكين باعطائهم اياه ولا يهراق . وقيل لماك فالزعفران والمسك أتراه مثله قال ما أشبهه بذلك ذ كان هو لدى غشه هو كاللبن . قال ابن القاسم هذا في الشيء الخفيف منه وما ذكر ثمنه فلا أرى ذلك وعلى صاحبه العقوبة لانه يذهب في ذلك أموال عظام تزيد في الصدفة بكثير . قال ابن رشد قال بعض الشيوخ وسواء على مذهب مالك

كان ذلك يسيرا أو كثيرا لأنه يساوي في ذلك بين الزعفران والابن والمسك  
قليله وكثيره وخالفه ابن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك إلا بما كان يسيرا  
وذلك إذا كان هو الذي غشه . وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش  
لم يغشه هو وإنما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا خلاف أنه لا يتصدق  
بشيء من ذلك والواجب أن يباع ممن يؤمن أن يبيعه من غيره مدلسا به  
وكذلك ما وجب أن يتصدق به من المسك والزعفران يباع على الذي غشه وفول  
ابن القاسم في أنه لا يتصدق من ذلك إلا بالشيء اليسير أحسن من قول  
مالك لأن الصدقة بذلك من العقوبات في الأموال وذلك أمر كان في  
أول الإسلام

ومن ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في مانع الزكاة إنما  
أخذها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا . وروى عنه في حرسه الخيل<sup>(١)</sup> أن  
فيها غرامة مثلها وجلدات نكال . وما روى عنه أن من وجد يصيد في حرم  
المدينة شيئا فلن وجد سلبه ومثل هذا كثير نسخ ذلك كله والاجماع على  
أنه لا يجب وعادة العقوبات في الإبدان فكان قول ابن القاسم أولى بالصواب  
استحسانا والقياس أنه لا يتصدق من ذلك بقليل ولا كثير انتهى كلامه  
وقد عرفت أنه ليس مع من ادعي النسخ نص ولا إجماع والعجب أنه  
قد ذكر نص مالك وفعل عمر ثم جعل قول ابن القاسم أولى ونسخ النصوص  
بلا نسخ فقول عمر وعلى والصحابة ومالك وأحمد أولى بالصواب بل هو إجماع  
الصحابة فإن ذلك اشتهر عنهم في قضايا متعددة جدا ولم ينكره منهم منكر  
وعمر يفعل به بحسرتهم وهم يقرونه ويساعدونه عليه ويصوبونه في فعله

(١) قوله في حرسه الخيل هكذا بالأصل وليحذر اهـ

والتأخرون كلما استبعدوا شيئاً قالوا منسوخ ومتروك العمل به  
وقد أفتى ابن القطان في الملاحم الرديئة السح بالاحراق بالنار وأفتى  
ابن عتاب فيها بتقطيعها خرقاً واعطائها للمساكين اذا تقدم لمستعملها فلم ينته  
ثم أنكر ابن القطان ذلك وقال لا يحل هذا في مال مسلم نغير اذنه وانما  
يؤدب فاعل ذلك بالاعراج من السوق وأنكر القاضي أبو الاصبغ على  
ابن القطان وقال هذا اضطراب في جوابه وتناقض من قوله لان جوابه في  
الملاحم باحراقها بالنار أشد من اعطائها للمساكين . قال وابن عتاب أضبط  
لاصله في ذلك لقوله وفي تفسير ابن مزين قال عيسى قال مالك في الرجل  
يجعل في مكياله زفتاً انه يقام من السوق فانه أشق عليه يريد من أدبه  
بالضرب والحبس



﴿ فصل ﴾

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله عليه واجبات الشريعة التي هي حق  
الله تعالى ثلاثة أقسام . عبادات كالصلاة والزكاة والصيام . وعقوبات إما  
مقدرة وإما مفوضة . وكفارات . وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم  
الى بدني وإلى مالي وإلى مركب منهما . فالعبادات البدنية كالصلاة والصيام .  
والمالية كالزكاة . والمركبة كالزكاة . والكفارات المالية كالإطعام والبدنية  
كالصيام . والمركبة كالهدي يذبح ويقسم . والعقوبات البدنية كالتل والقطم .  
والمالية كاتلاف أوعية الخمر . والمركبة كجلد السارق من غير حرز وتضعيف  
الغرم عليه وكقتل الكفار وأخذ أموالهم . والعقوبات البدنية تارة تكون  
جزاء على ماضى كقطع السارق . وتارة تكون دفعا عن الفساد المستقبل .

وتارة تكون مركبة كقتل القاتل . وكذلك المألية فإن منها ما هو من باب ازالة المنكر . وهي تنقسم كالبدنية الى اتلاف والى تغيير والى تملك الغير فالاول المنكرات من الاعيان والصور يجوز اتلاف محلها تبعاً لها مثل الاصنام المعبودة من دون الله لما كانت صورها منكراً جاز اتلاف مادتها فإذا كانت حجراً أو خشباً ونحو ذلك جاز تكسيرها وتحريقها . وكذلك آلات الملاحى كالطنبور يجوز اتلافها عند أكثر الفقهاء وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين عن أحمد

قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن رجل كسر عوداً كان مع أمة لانسان فهل يغرمه أو يصلحه قال لا أرى عليه بأساً أن يكسره ولا يغرمه ولا يصلحه قيل له فطاعتها قال ليس لها طاعة في هذا . وقال أبو داود سمعت أحمد يسئل عن قوم يلعبون بالشطرنج فهائم فلم يتهوا فآخذ الشطرنج فرمي به قال قد أحسن قيل فليس عليه شيء قال لا . قيل له وكذلك ان كسر عوداً أو طنبوراً قال نعم . قال عبد الله سمعت أبي في رجل يرى مثل الطنبور أو العود أو الطبل أو ما أشبه هذا ما يصنع به قال اذا كان مكشوفاً فكسره . وقال يوسف بن موسى وأحمد بن الحسن ان أبا عبد الله سئل عن الرجل يرى الطنبور والمنكر أيكسره قال لا بأس . وقال أبو الصقر سألت أبا عبد الله عن رجل رأى عوداً أو طنبوراً فكسره ما عليه قال قد أحسن وليس عليه في كسره شيء

قال جعفر بن محمد سألت أبا عبد الله عمن كسر الطنبور والعود فلم ير عليه شيئاً . وقال اسحق بن ابراهيم سئل أحمد عن الرجل يرى الطنبور أو طبلًا مغطيًا أيكسره قال اذا تبين انه طنبور أو طبل كسره . وقال أيضاً

سألت أبا عبد الله عن الرجل يكسر الطنبور أو الطبل عليه في ذلك شيء قال يكسر هذا كله وليس يلزمه شيء . قال المروزي سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور قال يكسر قلت والطنبور الصغير يكون مع الصبي قال يكسر أيضا قلت أمر في السوق فأري الطنبور يباع اكسره قال ما أراك تقوي ان قويت أي فافعل . قلت أدعي لغسل الميت فاسمع صوت الطبل قال ان قدرت على كسره والا فخرج وقال في رواية اسحق بن منصور في الرجل يري الطنبور والطبل والقينة قال اذا كان طنبور أو طبل وفيها مسكر كسره . وفي مسائل صالح قال أبي يقتل الخنزير ويفسد الخمر ويكسر الصليب . وهذا قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن واسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وطائفة من أهل الحديث وجماعة من السلف وهو قول قضاة العدل

قال أبو حصين كسر رجل طنبور اخصه الى شريح فلم يضمه شيئا . وقال أصحاب الشافعي يضمن ما بينه وبين الحد المبطل للصورة وما دون ذلك فقير مضمون لانه مستحق الازالة وما فوقه فقابل للتمول لتأني الانتفاع به والمنكر انما هو الهيئة المخصوصة فتزول بزوالها ولهذا أوجبنا الضمان في الصائل بما زاد على قدر الحاجة في الدفع . وكذا الحكم في البغاة في اتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم والميتة في حال الخمصة لا يزداد على قدر الحاجة في ذلك كله

قال أصحاب القول الاول قد أخبر الله سبحانه عن كلمه . موسى عليه السلام انه احرق العجل الذي عبد من دون الله ونسفه في اليم وكان من ذهب وفضة وذلك محق له بالسكينة . وقد عن خليله إبراهيم عليه السلام فجعلهم جذاذا وهو الفتات وذلك نص في الاستئصال وروى لامه محمد



في مسنده والطبراني في المعجم من حديث الفرّج بن فضالة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله بعثني رحمة للعالمين وهدى للعالمين وأمرني ربي بمحق المعازف والمزامير والاولثان والصليب وأمر الجاهلية لفظ الطبراني والفرّج حمصي قال أحمد في رواية هو ثقة . وقال يحيى ليس به بأس . وتكلم فيه آخرون . وعلى بن يزيد دمشقي ضعفه غير واحد . وقال أبو مسهر وهو بلدي لا أعلم به الا خيرا وهو أعرف به والمحق نهاية الالاف . وأيضا فالقياس يقتضي ذلك لان محل الضمان هو ما كان يقبل المعاوضة وما نحن فيه لا يقبلها ألبة فلا يكون مضمونا وانما قلنا لا يقبل المعاوضة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام وهذا نص . وقال ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه والملاهي محرمات بالنص فحرم بيعها . وأما قبول ما فوق الحد المبطل للصورة لجعله آنية فلا يثبت به وجوب الضمان لسقوط حرمة حيث صار جزء المحرم أو طرفا له كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من كسر دنان الخمر وشق طرفها فلا ريب ان المجاورة لها تأثير في الامتهان والاكرام . وقد قال تعالى ( وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستزؤ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم ) وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن القوم يكونون بين المشركين يؤاكلونهم ويتاربونهم فقال هم منهم هذا لفظه أو معناه \* فاذا كان هذا في المجاورة المنفصلة فكيف المجاورة التي صارت جزءا من أجزاء المحرم أو لصيقة به . وأبير الجوار ثابت عقلا وترعا وعرفا .

والمقصود أن الالاف المال على وجه التعزير والعقوبة ليس بمنسوخ .

وقد قال ابو الهياج الاسدي قال لي علي بن أبي طالب ألا أبشرك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع تمثالا الا طمسته ولا قبرا مشرفا الا سويته رواه مسلم . وهذا يدل على طمس الصور في أي شيء كانت وهدم القبور المشرفة وان كانت من حجارة أو آجر أو لبن . قال المروزي قلت لاحمد الرجل يكثر البيت فيرى فيه تصاوير ترى أن يحكمها قال نعم وحجته هذا الحديث الصحيح . وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتي أمر بها فمحييت . وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة . وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك في بيته شيأ فيه تصليب الا قصه وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الخزية . فهو لاء رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم ابراهيم وموسى وعيسى وخاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم كلهم على محنت حرم وتلافه بالكية وكذلك الصحابة رضي الله عنهم فلا التيمات الى ما خالف ذلك وقد دل المروزي قتل لاني عبد الله دفع لي ابريق فضة لأبيعه تري أن أكسره وأسمعه كما هو قال أكسره . وقال قيل لابي عبد الله ان رجلا ذبح قوما بغيره بطست فضة وابرئ فكسر فاعجب أبا عبد الله كسره . وقد سمى أبو عبد الله رجلا بتيء فدخلت عليه فأتى بمكحلة رأسها منفضض فتصعق فأنعجه ذات وبسم ووجه ذلك أن الصناعة محرمة فلا قيمة لها ولا حرمة . وأنشد بعض هذ

الهيئة مطلوب فهو بذلك محسن وما على المحسنين من سبيل



### فصل في

وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة واتلافها قال المروزي قلت لأحمد استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة تري أن أخرقه أو أحرقه قال نعم وقد رأي النبي صلى الله عليه وسلم بيد عمر كتاباً اكتتبه من التوراة وأعجبه موافقته للقرآن فتمعر وجه النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب به عمر إلى التنوير فالتقاه فيه فكيف لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما حنّف بعده من الكتب التي يعارض بها مافي القرآن والسنة والله المستعان

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم من كتب عنه شيئاً غير القرآن أن يحوه ثم أذن في كتابة سنته ولم يأذن في غير ذلك وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون فيها بل مأذون في محققها واتلافها وما على الأمة أضرار منها وقد حرق الصحابة جميع المصاحف المخالفة لمصحف عثمان لما خافوا على الأمة من الاختلاف فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف بين الأمة والتفرق

وقال الخلال أخبرني محمد بن أبي هارون أن أبا الحارث حدثهم قال قال أبو عبد الله أهلكهم وضع الكتب تركوا آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبلوا على الكلام وقال أخبرني محمد بن أحمد بن واصل المقرئ قال سمعت أبا عبد الله وسئل عن الرأي فرفع صوته وقال لا يتبت شيء من الرأي عليكم بالقرآن والحديث والآثار . وقال في رواية ابن مستيش أن أبا عبد الله سأل رجل فقال اكتب الرأي فقال ما تصنع بالرأي عليك بالسنن فتعلمها وعليك

بالاحاديث المعروفة . وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول هذه الكتب بدعة وضعها وقال اسحق بن منصور سمعت أبا عبد الله يقول لا يجنبني شيء من وضع الكتب من وضع شيئاً من الكتب فهو مبتدع

وقال المروزي حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا حماد بن زيد قال قال لي ابن عون يا حماد هذه الكتب تضل . وقال الميموني ذاكرت أبا عبد الله خطأ الناس في العلم فقال وأي الناس لا يخطئ ولا سيما من وضع الكتب فهو أكثر خطأ . وقال اسحق سمعت أبا عبد الله وسأله قوم من أردبيل عن رجل يقال له عبد الرحيم وضع كتاباً فقال أبو عبد الله هل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذاك أو أحد من التابعين وأغلظ وشدد في أمره وقال انهوا الناس عنه وعليكم بالحدوث وقال في رواية ابن الحارث ما كتبت من هذه الكتب الموضوعة شيئاً قط وقال محمد بن زيد المستملي سألت أحمد رجلاً فقال اكتب الرأي قال لا فعل عليك بالحديث والآثار فقال له السائل ان ابن المبارك قد كتبها فقال له أحمد ابن المبارك لم ينزل من السماء انما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق

وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي وذكر وضع الكتب فقال اكرهها هذا أبو فلان وضع كتاباً فجاء أبو فلان فوضع كتاباً وجاء فلان فوضع كتاباً فهذا لا انقضاء له كلما جاء رجل وضع كتاباً وهذه الكتب وضعها بدعة كلما جاء رجل وضع كتاباً وترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليس الا الاتباع والسنن وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعاب وضع الكتب وكرهه كراهة شديدة وقال المروزي في موضع آخر قال أبو عبد الله يضعون البدع في كتبهم انما أحذر عنها أشد التحذير ( قلت ) انهم

يحتجون بمالك انه وضع كتاباً فقال أبو عبد الله هذا ابن عون والتميم ويونس وأيوب هل وضعوا كتاباً هل كان في الدنيا مثل هؤلاء وكان ابن سيرين وأصحابه لا يكتبون الحديث فكيف الرأي وكلام أحمد في هذا كثير جداً قد ذكره الخلال في كتاب العلم . ومسألة وضع الكتب فيها تفصيل ليس هذا موضعه وإنما ذكره أحمد ذلك ومنع منه لما فيه من الاشتغال به والاعراض عن القرآن والسنة والذب عنهما وأما كتب إبطال الآراء والمذاهب المخالفة لها فلا بأس بها وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة بحسب اقتضاء الحال والله أعلم

والمقصود ان هذه الكتب المشتعلة على الكذب والبدعة يجب اتلافها واعدامها وهي أولى بذلك من اتلاف آلات الله والمعارف واتلاف آنية الخمر فان ضررها أعظم من ضرر هذه ولا ضمان في كسر أواني الخمر وشق رقاقه . قال المروزي قلت لأبي عبد الله لو رأيت مسكراً في قنينة أو قربة تكسروا تصب قال تكسر . وقال أبو طالب قلت نمر على المسكر القليل أو الكثير أكسره قال نعم تكسره قال محمد بن أبي حرب قلت لأبي عبد الله لقي رجلاً ومعه قربة مغطاة قال بريبة قلت نعم قال يكسره وقال في رواية ابن منصور في الرجل يري الطنبور والطبل مغطي والقنينة اذا كان يعني يتبين أنه طنبور أو طبل أو فيها مسكر كسره

وقد روى عبد الله بن أبي الهذيل قال كان عبد الله بن مسعود يحلف بالله التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حرمت الخمر أن تكسر دنابها وأن يكسرها من التمر والربيب رواه الدارقطني في السنن بإسناد صحيح وعن انس بن مالك عن أبي طلحة أنه قال يا بني الله اني اشتريت حمراً لأيتام

في حجرى قال أهرق الخمر واكسر الدنان رواه الترمذي من حديث ليث  
ابن أبي سليم عن يحيى بن عباد عنه . وفي مسند أحمد من حديث أبي  
طعمة قال سمعت عبد الله بن عمر يقول لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالمربد فاذا بزقاق على المربد فيها خمر فدعي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالمدينة وما عرفت المدينة الا يومئذ فأمر بالزقاق فشقت ثم قال لعنت الخمر  
وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وحامها الحديث . وفي المسند أيضاً عن ضمرة  
ابن حبيب قال قال عبد الله بن عمر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
آتيه بمدينة قاتية بها فارس بها فارهفت ثم اعطانيها وقال أغد علي بها ففعلت  
نخرج باصحابه الى اسواق المدينة وفيها زقاق خمر قد جلبت من الشام فاخذ  
المدينة مني فشق ما كان من تلك الرقاق بحضرته ثم اعطانيها وأمر أصحابه  
الذين كانوا معه أن يمضوا معي وأن يعاونوني وأمرني أن آتي الاسواق كلها فلا  
أجد فيها زق خمر الا شققته ففعلت فلم أترك في أسواقها زقا الا شققته . وفي  
الصحيحين عن أنس بن مالك قال كنت أستي أبا عبيدة بن الجراح وأبا  
طلحة وأبي بن كعب شرابا من فضيخ وتمر فأثامهم أت فقال ان الخمر قد  
حرمت فقال أبو طلحة قم يا أنس الى هذه الجرة فاكسرها فقمت الى مهراس  
لنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت

وفي سنن النسائي وأبي داود عن أبي هريرة قال علمت ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يصوم في بعض الايام التي كان يصومها فتحيث  
فطره بنبيذ صنعته في دن فلما كان المساء جثته احملا اليه فذكر الحديث ثم قال  
فرفعت اليه فاذا هو ينش فقال خذ هذه فاضرب بها الحائط فان هذا شراب  
من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر

### فصل

وقال ابن أبي عمر قال ابن القاسم سئل مالك رحمه الله عن فاسق يأوى  
إليه أهل الفسق والخمر ما يصنع به قال يخرج من منزله وتكرى عليه الدار  
والبيوت قال فقلت ألا تباع قال لا لعله يتوب فيرجع إلى منزله . قال ابن  
القاسم يتقدم إليه مرة أو مرتين أو ثلاثا فإن لم ينته أخرج واكرى عليه .  
قال ابن رشد قد قال مالك في الواضحة أنها تباع عليه خلاف قوله في هذه  
الرواية . قال وقوله فيها أصبح لما ذكره من أنه قد يتوب ويرجع إلى منزله  
ولو لم تكن الدار له وكان فيها بكراء أخرج منها واكرى عليه ولم يفسخ  
كراؤه فيها قاله في كراء الدور من المدونة

وقد روى يحيى بن يحيى أنه قال أرى أن يحرق بيت الخمار قال وقد  
أخبرني بعض أصحابنا أن مالكا كان يستحب أن يحرق بيت المسلم الخمار الذي  
يبيع الخمر قيل له فالنصراني يبيع الخمر من المسلمين قال إذا تقدم إليه فلم  
ينته فأرى أن يحرق عليه بيته بالنار . قال وحدثني الليث أن عمر بن الخطاب  
حرق بيت رويشد الثقفي لأنه كان يبيع الخمر وقال له أنت فويسق ولست  
برويشد

### فصل

ومن ذلك أن ولي الأمر يجب عليه أن يمنع من اختلاط الرجال  
بالنساء في الأسواق والفرج ومجامع الرجال . قال مالك رحمه الله ورضي عنه  
أرى للامام أن يتقدم إلى الصناعات في قعود النساء إليهم وأرى أن لا يترك

المرأة الشابة تجلس الى الصنّاع . فأما المرأة المتجالة والخدام الدون التي لا تهم  
على القعود ولا يهتم من تقعد عنده فاني لا أرى بذلك بأسا انتهى  
فالامام مسئول عن ذلك والفتنة به عظيمة . قال صلى الله عليه وسلم  
ما تركت بعدى فتنة أضّر على الرجال من النساء . وفي حديث آخر انه قال  
للنساء لكنّ حافات الطرق ويجب عليه منع النساء من الخروج متزينات  
متجملات ومنعهن من الثياب التي يكنّ بها كاسيات عاريات كالثياب الواسعة  
والرقاق ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات ومنع الرجال من ذلك  
وان رأى وليّ الامر أن يفسد على المرأة اذا تجملت وتزينت ثيابها بحبر  
ونحوه فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء وأصاب . وهذا من أدنى عقوبتهن  
المالية . وله ان يحبس المرأة اذا كثرت الخروج من منزلها ولا سيما اذا  
خرجت متجملة بل اقرار النساء على ذلك اعانة لهم على الاثم والمعصية والله  
سائل وليّ الامر عن ذلك . وقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه النساء من المشي في طريق الرجال والاختلاط بهم في الطريق فعلى  
ولي الامر أن يقتدي به في ذلك

وقال الخلال في جامعه أخبرني محمد بن يحيى الكحل انه قال لأبي  
عبد الله أرى الرجل السوء مع المرأة قال صح به . وقد أخبر النبي صلى الله  
عليه وسلم ان المرأة اذا تطيبت وخرجت من بيتها فهي رانية  
ويمنع المرأة اذا أصابت بخورا أن تشهد عشاء الآخرة في المسجد وقال  
المرأة اذا خرجت استشرفها الشيطان ولا ريب ان تمكين النساء من اختلاطهن  
بالرجال أصل كل بلية وشر وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة كما  
انه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة واختلاط الرجال بالنساء سبب



لكثرة الفواحش والزنا وهو من أسباب الموت العام والطواعين المهلكة  
ولما اختلط البغايا بعسكر موسى وقشت فيهم الفاحشة أرسل الله عليهم  
الطاعون فمات في يوم واحد سبعون ألفاً . والقصة مشهورة في كتب  
التفسير فمن أعظم أسباب الموت العام كثرة الزنا بسبب تمكين النساء من  
اختلاطهن بالرجال والمشى بينهم متبرجات متجملات . ولو علم أولياء الامر  
ما في ذلك من فساد الدنيا والرعية قبل الدين لكانوا أشد شىء منعا لذلك  
قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اذا ظهر الزنا في قرية آذن بهلاكها .  
وقال ابن ابي الدنيا حدثنا ابراهيم بن الاشعث حدثنا عبد الرحمن بن زيد العمى  
عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما طقف قوم كيلا ولا بنحسوا ميزانا الا منعهم الله عز وجل القطر ولا  
ظهر في قوم الزنا الا ظهر فيهم الموت ولا طهر في قوم عمل قوم لوط الا ظهر  
فيهم الحسف وما ترك قوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا لم ترفع  
أعمالهم ولم يسمع دعاؤهم

### فصل

وعليه أن يمتنع اللاعبين بالحمام على رؤس الناس فانهم يتوسلون بذلك  
الى الاشراف عليهم والتطلع على عوراتهم . وقد روي أبو داود في سننه  
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى  
رجلا يبيع حمامة فقال شيطان يتبع شيطانة . وقال ابراهيم النخعي من لعب  
بالحمام الطيارة لم يمت حتى يذوق ألم الفقر . وقال الحسن شهدت عثمان بن  
عفان رضي الله عنه وهو يخطب وهو يأمر بذب الحمام وقتل الكلاب ذكره

البخاري . وقال خالد الحذاء عن بعض التابعين قال كان نلاعب آل فرعون الحمام . وكان شريح لا يجيز شهادة صاحب حمام ولا حمام . وقال ابن المبارك عن سفيان سمعنا أن اللعب بالجلاهق واللعب بالحمام من عمل قوم لوط . وذكر البيهقي عن اسامة بن زيد قال شهدت عمر يأمر بالحمام الطيارة فيذبحن ويترك المقصصات

### فصل في

واختلف الفقهاء هل يمنع الرجل من اتخاذ الحمام في الأبرجة إذا أفسدت بذر الناس وزرعهم فقال ابن حبيب عن مطرف في النحل يتخذها الرجل في القرية ويتخذ فيها الكوي للمصافير تأوي إليها وكذلك الحمام في ايذائها وافسادها الزرع يمنع من اتخاذ ما يضر الناس في زرعهم لان هذا طائر لا يقدر على الاحتراز منه

وقال ابن كنانة في المجموعة لا يمنع أحد من اتخاذ برج الحمام وان نأذى به جيرانه . وكذلك المصافير والدجاج وعلى أهل الررع والحوائط أن يحرسوها بالنهار ( قلت ) قول مطرف أصح وافقه لان حراسة زرع والحوائط من الطيور أمر متعسر جدا بخلاف حراستها من البهائم وقياس البهائم على الضير لا يصح . وقال أصبغ عن ابن القاسم هي كالماشية وان أضرت والقياس أن صاحبها يضمن ما أتت من الزرع مطلقا لانه باتخاذها صار متسببا الي اتلاف زرع الناس بخلاف المواشي فانه يمكن صونها وضبطها فاذا أتتت بغير اختياره وأفسدت فلا ضمان عليه لان التقصير من أصحاب الحوائط وأما الطيور فلا يمكن أصحاب الحوائط التحفظ منها

فان قيل فما تقولون في السنور اذا اكلت الطيور وأكفأت القدور  
 قيل على مقتضاها ضمان ما تتلفه من ذلك ليلا ونهارا ذكره أصحاب أحمد وهو أصح  
 الوجهين للشافعية لانها في معنى الكلب العقور فوجب إلحاقها به ولأن من  
 شأنها أن تضبط وتربط فارسا لها تفريط وان لم يكن ذلك من عاداتها بل  
 فعلته نادرا فلا ضمان ذكره في المغنى وهو أصح الوجهين للشافعية ( فان قيل )  
 فهل تسوغون قتلها لذلك ( قلنا ) نعم اذا كان ذلك عادة لها . وقال ابن عقيل  
 وبعض الشافعية انما تقتل حال مباشرتها للجناية فاما في حال سكوتها وعدم  
 وصولها فلا . والصحيح خلاف هذا وانها تقتل وان كانت ساكنة كما يقتل  
 من طبعه الأذى في حال سكونه ولا ينتظر مباشرته

وقد روي أبو داود والترمذى من حديث أبي سعيد عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال يقتل المحرم السبع العادي قال هذا حديث حسن . والهرة  
 سبع . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحل  
 والحرم . الحداة . والفأرة . والحية . والغراب الأبقع . والكلب العقور . وفي  
 لفظ العقرب بدل الحية ولم يشترط في قتله ان يكون حال المباشرة

### ﴿ فصل ﴾

في المرض المعدى كالجدام اذا استضر الناس باهله . قال ابن وهب في  
 المبتلى يكون له في منزله سهم وله حظ في شرب فاراد من معه في المنزل  
 اخراجه منه وزعموا أن استقاءه من مائهم الذى يشربونه مضر بهم فطلبوا  
 اخراجه من المنزل قال ابن وهب اذا كان له مال أمر أن يشتري لنفسه من  
 يقوم بأمره ويخرج في حوائجه ويلزم هو بيته فلا يخرج . وان لم يكن له مال

خرج من المنزل اذا لم يكن فيه شيء وينفق عليه من بيت المال . وقال عيسى  
 في قوم ابتلوا بالجذام وهم في قرية مورد هم واحد ومسجدهم واحد فيأتون المسجد  
 فيصلون فيه ويجلسون فيه معهم ويردون الماء ويتوضئون فيتأذى بذلك أهل  
 القرية وأرادوا منعهم من ذلك كله . قال أما من المسجد فلا يمنعون من الصلاة  
 فيه ولا من الجلوس الا ترى الى قول عمر بن الخطاب للمرأة المبتلاة لما رآها  
 تطوف بالبيت مع الناس لو جلست في بيتك لكان خيراً لك ولم يعزم عليها  
 بالنهي عن الطواف ودخول البيت . وأما استقاؤهم من مائهم وورودهم المورد  
 للوضوء وغير ذلك فيمنعون ويجعلون لانفسهم صحيجا يستقى لهم الماء في آنية ثم  
 يفرغونها في آنيهم . قال رسول الله صلى عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار  
 وذلك ضرر بالاصحاء فأرى أن يحال بينهم وبين ذلك الا ترى انه يفرق  
 بينه وبين زوجته ويحال بينه وبين جواريه للضرر فهذا منه

وقال ابن حبيب عن مطرف في الجذماء أما الواحد والنفر اليسير فلا  
 يخرجون من الحاضرة ولا من قرية ولا من سوق ولا من مسجد جامع لان  
 عمر لم يعزم على المرأة وهي تطوف بالبيت وكذلك معقيب الدوسي قد جعله  
 عمر رضى الله عنه على بيت المال وكان يجالسه ويواكله ويقول كل مما يايك  
 فاذا كثروا رأيت ان يتخذوا لانفسهم موصعا كما صنع بمرضي مكة ولا يمنعون  
 من الاسواق لتجارتهم وشراء حوائجهم أو الطواف بالسؤال اذا لم يكن امام  
 يرزقهم من الفى ولا يمنعون من الجمعة ويمنعون من غير ذلك

وروي سحنون انهم لا يجمعون مع الناس الجمعة وأما مرضى القرى فلا  
 يخرجون عنها وان كثروا ولكن يمنعون من أذى الناس وقال أصبغ ليس  
 على مرضى الحواضر الخروج منها الى ناحية ولكن ان كفاهم الامام المؤنة

منعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم والتشحي عنهم  
 وقال ابن حبيب يحكم عليهم بتنحيهم ناحية اذا كثروا وهو الذي عليه فقهاء  
 الامصار ( قلت ) يشهد لهذا الحديث الصحيح وهو ما رواه البخاري من  
 حديث سعيد بن ميناء عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا عدوى ولا هامة ولا صفر وفر من المجذوم فرارك من الاسد أو قال من  
 الاسود . وروى مسلم في صحيحه من حديث يعلى بن عطاء عن عمرو بن  
 الشريد عن أبيه قال كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل اليه النبي صلى  
 الله عليه وسلم انا قد بايعناك فارجع . وفي مسند أبي داود الطيالسي حدثنا  
 ابن أبي الزناد عن محمد بن عبد الله القرشي عن أبيه عن ابن عباس عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لا تديموا النظر اليهم يعني المجذومين . ومحمد هذا هو  
 محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان

ولا تعارض بين هذا وبين ما رواه مفضل بن فضالة عن حبيب بن  
 الشهيد عن ابن المنكدر عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد  
 مجذوم فوضعها معه في قصعته فقال كل بسم الله وتوكل الله فان هذا يدل  
 على جواز الامرين . وهذا في حق طائفة وهذا في حق طائفة فمن قوى  
 توكله واعتماده ويقينه من الامة أخذ بهذا الحديث ومن ضعف عن ذلك أخذ  
 بالحديث الآخر وهذا سنة وهذا سنة وبالله التوفيق فاذا أراد أهل الدار  
 أن يؤاكلوا المجذومين ويشاربوهم ويضاجعوهم فلهم ذلك وان أرادوا مجانبتهم  
 ومباعدتهم فلهم ذلك

وفي قوله لا تديموا النظر الى المجذومين فائدة طيبة عظيمة وهي أن  
 الطبيعة نقالة فاذا أدام النظر الى المجذوم خيف عليه أن يصيبه ذلك بتقل الطبيعة

وفد جرب الناس ان المجامع اذا نظر الي شيء عند الجماع وادام النظر اليه انتقل منه صفة الي الولد . وحكى بعض رؤساء الاطباء انه اجلس ابن أخ له للكحل فكان ينظر في عين الرمد فيرمد فقال له اترك الكحل فتركه فلم يعرض له رمد قال لان الطبيعة ثقالة

وذكر البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من غفار فدخل عليها فأمرها فترعت ثيابها فرأى بياضاً عند ثديها فاتحاز النبي صلى الله عليه وسلم عن الفراش فلما أصبح قال الحق بأهلك وحمل لها صداقها



﴿ فصل ﴾

ومن طرق الاحكام الحكم بالقرعة قال تعالى ( ذلك من انباء الغيب نوحيه اليك وما كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون ) قال قتادة كانت مريم ابنة امامهم وسيدهم فتشاح عليها بنو اسرائيل فاقترعوا عليها بسهامهم أيهم يكفلها فقرع زكريا وكان روح اختها فضمها اليه ونحوه عن مجاهد . وقال ابن عباس لما وضعت مريم في المسجد اقترع عليها أهل المصلي وهم يكتبون الوحي فاقترعوا بأقلامهم أيهم يكفلها وهذا متفق عليه بين أهل التفسير

وقال تعالى ( وان يونس من المرسلين اذ ابق الى الفلك المشحون فساءم فكان من المدحضين ) يقول تعالى فقارع فكان من المغلوبين فهذا نبيان كريم ان استعمال القرعة . وقد احتج الأئمة الأربعة بشرع من قبلنا ان صح ذلك عنهم . وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا . وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه فأيتها خرج سهمها خرج بها معه . وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً . وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فسارعوا اليه فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف . وفي سنن أبي داود عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أكره اثنان على اليمين أو استحباها فليستهما عليها . وفي رواية أحمد اذا كره اثنان اليمين أو استحباها وفيها أيضاً عنه أن رجلين احتصما في متاع الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس لواحد منهما بينة فقال استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها

وفي الصحيحين عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان يختصمان في موارث لهما لم يكن لهما بينة إلا دعواها فقال إنما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض فاقضى على نحو مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً فانما أقطع له قطعة من النار رواه أبو داود في السنن فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لك فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم أما اذا فعلتما ما فعلتما فاقتما وتوخيا الحق ثم استهما ثم تحالا

فهذه السنة كما ترى قد جاءت بالقرعة كما جاء بها الكتاب وفعلها

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده . قال البخاري في صحيحه ويذكر  
 ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع بينهم سعد . وقد صنف أبو بكر الخلال  
 مصنفًا في القرعة وهو في جامعه فذكر مقاصده قال أحمد في رواية اسحق  
 ابن ابراهيم وجعفر بن محمد القرعة جائزة . وقال يعقوب بن مختار سئل  
 أبو عبد الله عن القرعة ومن قال انها قمار قال ان كان ممن سمع الحديث  
 فهذا كلام رجل سوء يزعم أن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قمار .  
 وقال المروزي قلب لأبي عبد الله ابن اكرم يقول ان القرعة قمار قال هذا  
 قول رديء خبيث ثم قال كيف يحكمون هم بالقرعة في وقت اذا قسمت  
 الدار ولم يرضوا قال يقرع بينهم . وهو يقول لو أنت رجلاه أربع نسوة  
 فطلق احدهن وتزوج الخامسة ولم يدرأيتهن التي تطلق قال يورثن جميعا  
 ويأمرهن ان يعتدن جميعا وقد ورث من لا ميراث لها وقد أمر ان  
 تعتد من لا عدة عليها والقرعة تصيب الحق فعلها النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقال أبو الحارث كتبت الى أبي عبد الله أسأله قلت ان بعض الناس  
 ينكر القرعة ويقول هي قمار القوم ويقول هي منسوخة فقال أبو عبد الله  
 من ادعي انها منسوخة فقد كذب وقال الزور . والقرعة سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في ثلاثة مواضع أقرع بين الاعد الستة وأقرع بين نسائه  
 لما أراد السفر وأقرع بين رجلين تداربا في دابة وهي في القرآن في موضعين  
 (قلت) يريد انه أقرع بنفسه في ثلاثة مواضع ولا فأحاديث القرعة اكثر  
 وقد تقدم ذكرها قال وهم يقولون اذا اقتسموا لدار ولارضين أقرع بين  
 القوم وأيهما أصابته القرعة كان له ما أصاب من ذلك يجبر عليه  
 وقال الأثرم ان أبا عبد الله ذكر القرعة وحتج بها وبأنه . وقال ن قوما



يقولون القرعة قمار ثم قال أبو عبد الله هؤلاء قوم جهلوا فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خمس سنن قال الأثرم وذكرت له حديث الزبير في الكفن فقال حديث أبي الزناد قلت نعم قال أبو عبد الله قال أبو الزناد يتكلمون في القرعة وقد ذكرها الله تعالى في موضعين من كتابه. وقال حنبل سمعت أبا عبد الله قال في قوله تعالى (فساهم فكان من المدحضين) أي أقرع فوقعت القرعة عليه. قال وسمعت أبا عبد الله يقول القرعة حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه فمن رد القرعة فقد رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاؤه وفعله ثم قال سبحان الله لمن قد علم بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم ويفتي بخلافه قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وقال أطيعوا الله وأطيعوا الرسول قال حنبل وقال عبد الله بن الزبير الحميدي من قال بغير القرعة فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته التي قضى بها أصحابه بعده. وقال في رواية الميموني في القرعة خمس سنن. حديث أم سلمة أن قوما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم في موارد وأشياء درست بينهم فأقرع بينهم. وحديث أبي هريرة حين تداربوا في دابة فأقرع بينهم. وحديث الأعبد الستة وحديث أقرع بين نسائه وحديث علي. وذكر أبو عبد الله ممن فعلها بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابن الزبير وابن المسيب ثم تعجب من أصحاب الرأي وما يردون من ذلك

قال الميموني وقال لي أبو عبيد القاسم بن سلام وذاكرني أمر القرعة أرى أنها من أمر النبوة وذكر قوله تعالى (اذ يلقون أقلامهم أيهم) وقوله (فساهم) قال أحمد في رواية الفضل بن عبد الصمد القرعة في كتاب الله والدين يقولون القرعة قمار جهال ثم ذكر أنها في السنة. وكذلك قال في

رواية ابنه صالح أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في خمسة مواضع وهي في القرآن في موضعين . وقال أحمد في رواية المروزي حدثنا سليمان بن داود الهاشمي حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن عروة قال أخبرني أبي الزبير انه لما كان يوم أحد أقبلت امرأة تسعي حتى كادت أن تشرف على القتلى قال فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تراهم فقال المرأة المرأة قال الزبير فتوهمت أنها أمي صفية قال فخرجت أسعي فأدركتها قبل أن تنتهي الى القتلى قال فلهدت في صدري وكانت امرأة جلدة وقالت اليك لأم لك قال فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عزم عليك فرجعت وأخرجت ثوبين معها فقالت هذان توبان جئت بهما لآخي حمزة فقد بلغني مقتله فكفنوه فيهما قال فجئت بالتوبين ليكفن فيهما حمزة فإذا الى جنبه رجل من الانصار قتيلا قد فعل به كما فعل بحمزة قال فوجدناه غضاضة أن نكفن حمزة في ثوبين والانصارى لا كفن له قلنا لحمزة ثوب وللانصارى ثوب فقد رناهما في مكان أحدهما اكبر من الآخر فآقرعنا بينهما فكفنا كل واحد في الثوب الذي طار له وقال في رواية صالح وحديث الاجلح عن السعدي عن أبي الخليل عن زيد اس أرقم وهو مختلف فيه

﴿ وصل في كيفية القرعة ﴾

قال الخلال حدثنا أبو النصر انه سمع أبا عبد الله يحب من القرعة ما قيل عن سعيد بن المسيب أن يأخذ خواتمهم فيضعها في كفه فمن خرج أولا فهو القارع وقال أبو داود قلت لأبي عبد الله في القرعة يكتبون رقاعا قال ان شاؤا رقاعا وان شاؤا خواتم وقال ابن منصرف قلت لأحمد كيف تقرر

قال بالجاتم وبالشئ. وقال اسحق بن راهويه في القرعة يؤخذ عود شية القدح فيكتب عليه عبد وعلى الآخر حر وكذلك في رواية مهنا وقال بكر بن محمد عن أبيه سألت أبا عبد الله كيف تكون القرعة قال ياتي خاتم يروي عن سعيد ابن جبير وان جعل شياً في طين أو يكون علامة قدر ما يعرف صاحبه اذا كان له فهو جائز

وقال الاثرم قلت لأبي عبد الله كيف القرعة فقال سعيد بن جبير يقول بالحوائم اقرع بين اثنين في ثوب فأخرج خاتم هذا وخاتم هذا قال ثم يخرجون الحوائم ثم تدفع الى رجل فيخرج منها واحدا قلت لأبي عبد الله فان مالكا يقول يكتب رقاع تجعل في طين قال وهذا أيضا . قيل لأبي عبد الله فان الناس يقولون القرعة هكذا وقال الرجل بأصابعه الثلاث فضعها ثم فتحها فانكر ذلك أبو عبد الله وقال ليس هو هكذا . وقال مهنا قلت لأبي عبد الله كيف القرعة أهو أن يخرج هذا ويخرج هذا وأشرت بيدي بأصابعي قال نعم

### فصل في مواضع القرعة

قال اسحق قلت لأبي عبد الله تذهب الى حديث عمران بن حصين في الاعبد قال نعم قال قيل في العتق في المرض وصية فكانه أوصى ان يعتق كل عبد على انفراده فاذا نفذ عتق جميعه عتق منه ما أمكن عتقه كما لو كان ماله كله عبدا واحدا فأعتقه عتق منه ما حمله الثلث قيل هذا هو القياس الفاسد الذي ردت به السنة الصحيحة الصريحة والفرق بين الموضعين ان في مسألة العبد الواحد لا يمكن غير جريان العتق في بعضه وأما في الاعبد

فتكميل الحرية في بعضهم بقدر الثلث ممكن فكان أولى من تشقيصها في كل واحد فان المريض قصد تكميل الحرية في الجميع ولكن منع لحق الورثة وكان تكميلها في البعض موافقا لقصد المعتق ومقصود الشارع فانه متشوف الى تكميل الحرية دون تشقيصها. وتكميلها في الجميع ضرر بالوارث وتكميلها في الثلث مصلحة للمعتق والوارث والعبد ولا يجوز العدول عنه. فالقياس الصحيح وأصول الشرع مع الحديث الصحيح وخلافه خلاف النص والقياس معا

( فان قيل ) فقد صار سدس كل عبد من الاعبد الستة مستحق الاعتاق فإبطاله إبطال لعتق مستحق ( قيل ) ليس كذلك وانما العتق المستحق عتق ثلث الاعبد وهو الذي ملكه إياه الشارع صلى الله عليه وسلم فصار كما لو أوصي بعتق ثلثهم فانه هو الذي يملكه وما لا يملكه تصرفه فيه لغو باطل والشارع اذا لم يجز اعتاق الجميع كان تصرف المعتق فيما زاد على الثلث بمنزلة عدمه واذا كان اما أعتق الثلث حكما أخرجنا الثلث بالقرعة فاي قياس أصح من هذا وأين

فان قيل مدار الحديث على الحسن وهو يرويه عن عمران بن حصين وقد قال أحمد في رواية الميموني لا يثبت لقي الحسن لعمران بن حصين . وقال مهنا سألت أحمد عن حديث الحسن قال حدثني عمران بن حصين قال ليس بصحيح بينهما هياج بن عمران الرخمي عن عمران بن حصين . وقال عبد الله بن أحمد وجدت في كتاب أبي بخطه حدثنا معاذ بن معاذ عن شعيب عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ابن حصين حديث القرعة وقال المروزي ذكر أبو عبد الله حديث أبي المهلب

فقال قد روي الحسن عن عمران ولم يسمعه وقال يقولون انه أخذ من كتاب أبي المهلب ( قيل ) هذا لا يضر الحديث شيئاً فان أبا المهلب قد رواه عن عمران بن حصين وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالوا حدثنا اسمعيل وهو ابن عليّة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ابن حصين ان رجلاً اعتق فذكره

قال مسلم وحدثنا محمد بن منهل الضرير وأحمد بن عبده قال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين بمثل حديث ابن عليّة وحماد . فهو لاء ثلاثة عن عمران بن حصين محمد بن سيرين وأبو المهلب والحسن البصري وغاية الحسن أن يكون سمعه من واحد منهما . قال عبد الله بن أحمد قال أبي حدثت انه كان في كتاب هام عن قتادة عن الحسن قال حدثنا عمرو بن معاوية أبو المهلب حديث القرعة . وقال الخلال أخبرني العباس بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم حدثنا جعفر الطيالسي قال قال يحيى عن الحسن حدثنا عمران بن حصين فان لم يكن الحسن قد سمعه منه كان بمنزله قوله حدث أهل بلدنا ولسهرة الحديث عندهم قال حدثنا

وقد وقع نظير هذا في حديث الدجال وفول الذي يقتله أنت الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه . وقول أحمد عن حديث الحسن عن عمران لا يصح انما أراد قول الحسن حدثني عمران فان مهنا بن يحيى انما سأله عن ذلك فقال سألت أحمد عن حديث الحسن قال حدثني عمران بن حصين قال ليس بصحيح . على ان الحديث قد صح من غير طريق عمران . قال الخلال بن أبي بكر المروزي حدثنا وهب بن بقية حدثنا

خالد الطحاوي عن خالد بن الحذاء عن أبي قلابة عن أبي زيد أن رجلاً من الانصار أعتق ستة مملوكين له عند موته وليس له مال غيرهم فجزأهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة . قال المروزي قال أحمد ما ظننا أن أحدا حدث بهذا إلا هشام . قال أبو عبد الله أبو زيد هذا رجل من الانصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال كتبناه عن هشام وقال اليه أذهب قال أحمد حدثنا شريح بن نيمان حدثنا هشام قال أنبأنا خالد قال حدثنا أبو قلابة عن أبي زيد الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله

### فصل

ومن مواضع القرعة إذا أعتق عبداً من عبيده أو طلق امرأة من نسائه لا يدري أيتها هي فقال أحمد في روايه الميموني ان مات قبل أن يقرع بينهما يقوم وليه في هذا مقامه يقرع بينهما فأيتها وقعت عليها القرعة لزمته . وقال أبو بكر بن محمد عن أبيه سألت أبا عبد الله عن رجل أعتق أحد غلاميه في صحته ثم مات المولي ولم تدر الورثة أيهما أعتق قال يقرع بينهما . وقال حنبل سمعت أبا عبد الله قال في القرعة إذا فال أحد غلامي حر ثم مات قبل أن يعلم يقرع بينهما فأيهما وقعت عليه القرعة عتق كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الذي أعتق ستة أعبد له

وقال مهنا سألت أحمد عن رجل قال لامرأتين له احدا كما طالق أو لعبدين له أحد كما حر قال قد اختلفوا فيه ( قلت ) تري أن يقرع بينهما قال نعم ( قلت ) وتجزئ القرعة في الطلاق فال نعم . وقال في رواية الميموني فيمن

له أربع نسوة طلق واحدة منهن ولم يدر يقرع بينهن وكذلك في الاعبدان  
أقرع بينهن فوقت القرعة على واحدة ثم ذكر التي طلق رجعت هذه ويقع  
الطلاق على التي ذكر فان تزوجت فذاك شيء قد مر . وان كان الحاكم قد  
أقرع بينهن لم ترجع اليه . وقال أبو الحارث عن أحمد في رجل له أربع نسوة  
طلق إحداهن ولم تكن له نية في واحدة بعينها يقرع بينهن فأتيهن أصابها  
القرعة فهي المطلقة وكذلك ان قصد الي واحدة بعينها ونسيها قال والقرعة  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جاء بها القرآن

وقال أبو حنيفة والتابعي لا يقرع بينهن ولكن ان كان الطلاق لواحدة  
لا بعينها ولا نواها فانه يختار صرف الطلاق الي أتيهن شاء . وان كان الطلاق  
لواحدة بعينها والنسيها فانه يتوقف فيهما حتي يتذكر ولا يقرع ولا يختار صرف  
الطلاق الي واحدة منهما

وقال مالك يقع الطلاق على الجميع \* والقول بالقرعة مذهب علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه . قال وكيع سمعت عبد الله قال سألت أبا جعفر عن  
رجل له أربع نسوة فطلق إحداهن لا يدري أتيهن طلق فقال علي يقرع بينهن  
فالأقوال التي قيل بها في هذه المسألة لا تخرج عن أربعة ثلاثة قيل بها وواحد  
لا يعلم به قائل (أحدها) انه يعين في المبهمة ويقف في حق المنسية عن الجميع  
فينفق عليهن ويكسوهن ويعتزلهن الي أن يفرق بينهما الموت أو يتذكر وهذا  
في غاية الحرج والاضرار به وبالزوجات فينفيه قوله تعالى (وما جعل عليكم في  
الدين من حرج) وقوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) فأى حرج  
وضرر أكثر من ذلك (الثاني) أن يطلق عليه الجميع مع الجزم بأنه انما يطلق  
واحدة لا الجميع فيقع الطلاق بالجميع مع القطع بأنه لم يطلق الجميع وهذا ترده

أصول الترع وأدلتة ( الثالث ) أنه لا يقع الطلاق بواحدة منهن لأن النكاح ثابت بينهما وكل واحدة منهن مشكوك فيها هل هي مطلقة أم لا فلا تطلق بالشك ولا يمكن إيقاع الطلاق بواحدة غير معينة وليس البعض أولى بأن يقع عليها الطلاق من البعض . والقرعة قد تخرج غير المطلقة فانها كما يجوز أن تقع على المطلقة يجوز أن تقع على غيرها وإذا أخطأت المطلقة وأصابت غيرها أفضي ذلك الى تحريم من هي روجة وحل من هي أجنبية . وإذا بطلت هذه الاقسام كلها تعين هذا التقدير وهو بقاء النكاح في كل واحدة منهن حتى يتبين انها المطلقة وإذا كان النكاح باقيا فيها فأحكامه مترتبة عليه . وأما أن يبقى النكاح وتحريم الوطئ دائما فلا وجه له فهذا القول والقول بوقوع الطلاق على الجميع متقابلان وأدلتها تكاد أن تتكافئا . ولا احتياط في إيقاع الطلاق بالجميع فانه يتضمن تحريم الفرج على الزوج وإباحته بالشك لغيره

قال المقرعون قد جعل الله سبحانه القرعة طريقا الى الحكم الشرعي في كتابه وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بها وحكم بها على بن أبي طالب في هذه المسألة بعينها وكل قول غير القول بها فان أصول الشرع وقواعده ترده . أما وقوع الطلاق على الجميع مع العلم بانه إنما أوقعه على واحدة فيطلق لغير المطلقة وهو نظير ما لو طلق طليقة واحدة أو ثلاثا حيث يجعل ثلاثا فانه يجوز أن يكون قد استوفى عدد الطلاق وفي مسئلتنا هو جازم بأنه لم يستوف عدد المطلقات بل كل واحدة منهن قد شك هل طلقها أم لا وغايته انه قد يقن تحريما في واحدة لا بعينها فكيف يحرم عليه غيرها

( فان قيل ) قد اشتهت المحلاة بالحرمة فحرمتا معا كما لو اشتهت أخته بأجنبية وميتة بمذكاة ( قيل ) ههنا معنا أصل يرجع اليه وهو التحريم الاصل



وقد وقع الشك في سبب الحل فلا يرفع التحريم الاصل بالنكاح ثم وقع في عین غیر معينة ومعنا أصل الحل المستصحب فلا يمكن تعميم التحريم ولا الذأوه بالكلية ولم يبق طريق الى تعيين محله الا بالقرعة فتعبدت طريقا قالوا وأيضا فان الطلاق قد وقع على واحدة منهن معينة لامتناع وقوعه في غير معين فلم يملك المطلق صرفه الى أيتهن شاء لكن التعيين غير معلوم لنا وهو معلوم عند الله وليس لنا طريق الى معرفته فتعبدت القرعة توضيحه. ان التعيين من المطلق ليس انشاء للطلاق في المينة فانه لو كان انشاء لم يكن المتقدم طلاقا ولكان الجميع حلالا له ولما أمر بان ينشئ الطلاق ولا افتقر الى لفظ يقع به واذا لم يكن انشاء فهو إخبار منه بان هذه المينة هي التي أوقعت عليها الطلاق وهذا خبر غير مطابق بل هو خلاف الواقع

وحاصله ان التعيين اما أن يكون انشاء للطلاق أو إخبارا ولا يصلح لواحد منهما ( فان قيل ) بل هو انشاء عندنا في المبهة وأما المنسية فهو واقع من حين طلق ( قيل ) لا يصح جعله انشاء للطلاق لان الطلاق اما أن يكون قد وقع باحدهن أولا . فان لم يقع لم يلزمه ان يشأه . وان كان قد وقع استحال انشاؤه أيضا لانه تحصيل للحاصل ( فان قيل ) فهذا يلزمكم أيضا لانكم تقولون ان الطلاق يقع من حين الاقراع ( قيل ) بل الطلاق عندنا في الموضعين واقع من حين الايقاع . قال الامام أحمد في رواية أبي طالب في رجل له أربع نسوة فطلق احدهن وتزوج أخرى ومات ولم يدر أي الاربع طلق فلهذه الاخيرة ربع الثمن ثم يقرع بين الاربع فأيتهن قرعت أخرجت وورث البواقي

قال القاضي فقد حكم بصحة نكاح الخامسة قبل تعيين المطلقة . قال

وهذا يدل على وقوع الطلاق من حين الايقاع ولو كان من حين التعيين لم يصح نكاح الخامسة ( فان قيل ) هذا بعينه يرد عليكم في التعيين بالقرعة والجواب حيثئذ واحد ( قيل ) الفرق بين التعيينين ظاهر فان تعيين المكلف تابع لاختياره واراذه وتعيين القرعة الى الله عزوجل والعبد يشعل القرعة وهو ينتظر ما يعينه له القضاء والقدر شاء أم أبى

وهذا هو سر المسألة وفقهها فان التعيين اذا لم يكن لنا سبيل اليه بالشرع فوض الى القضاء والقدر وصار الحكم به شرعيا قدريا . شرعيا في فعل القرعة . قدريا فيما تخرج به وذلك الى الله لا الى المكلف . فلا أحسن من هذا ولا أبلغ في موافقة شرع الله وقدره . وأيضا فانه لو طلق واحدة منهم ثم أنشكت عليه لم يكن له ان يعين المطلقة باختياره فهكذا اذا طلق واحدة لا بعينها

( فان قيل ) الفرق ظاهر وهو ان الطلاق ههنا قد وقع على واحدة بعينها فاذا أشكلت لم يجز ان يعين من ثلثاء نفسه لانه لا يأمن ان يعين غير التي وقع عليها الطلاق ويستديم نكاح التي طلقها وليس كذلك في مسائلنا فان الطلاق وقع على احداهن غير معينة فليس في تعيينه ايقاع الطلاق على من لم يقع بها وصرفه عن وقع بها ( قيل ) احداها محرمة عليه في المسيس ولا يدري غيرها فاذا لم يملك التعيين بلا سبب في احدي الصورتين لم يملكه في الاخرى وهذا أيضا سر المسألة وفقهها فان التعيين بالقرعة تعيين بسبب قد نصبه الله ورسوله سببا للتعيين عند عدم غيره والتعيين بالاختيار تعيين بلا سبب اذ هذا فرض المسألة حيث انتفت أسباب التعيين وعلاماته . ولا يخفى ان التعيين بالسبب الذي نصبه الشرع له أولى من التعيين الذي لا سبب له

(فان قيل) المنسية والمشتبهة يجوز ان تذكر وتعلم عينها بزوال الاشتباه فلهذا لم يملك صرف الطلاق فيها الي من أراد بخلاف المهمة فانه لا يرجى ذلك فيها (قيل) وكذلك المنسية والمشكلة اذا علم أسباب العلم بتعيينها فانه يصير في ابقائها اضرار بها وايقاف للاحكام وجعل المرأة معلقة باقى عمرها لا ذات زوج ولا مطلقة وهذا لا عهد انا به في التريعة

### ﴿ فصل ﴾

ومما يدل على صحة تعيين المطلقة بالقرعة حديث عمران بن حصين في عتق الاعد الستة فان تصرفه في الجميع لما كان باطلا جعل كانه أعتق ثلثا منهم غير معين فعينه النبي صلى الله عليه وسلم بالقرعة والطلاق كالماتاق في هذا لان كل واحد منهما ازاله ملك مبنى على التغليب والسراية فاذا اشتبه المملوك في كل منهما بغيره لم يجعل التعمين الي اختيار المالك (قيل) العتاق أصله الملك فلما دخلت القرعة في أصله وهو الملك في حال القسمة وطرح القرعة على السهام دخلت لتمييز الملك من الحرية وليس كذلك الطلاق لان أصله النكاح والنكاح لا يدخل القرعة وكذلك الطلاق . واعلم ان القرعة لا تدخل في النكاح بل الصحيح من الروايتين دخولها فيه فيما اذا زوجها الوليان ولم يعلم السابق منهما فانا نقرع بينهما فمن خرجت عليه القرعة حكم له بالنكاح وانه هو الاول هذا منصوص أحمد في رواية ابن منصور وحنبل ونقل أبو الحارث ومهنا لا يقرع في ذلك وعلى هذا فلا يلزم اذا لم تدخل القرعة في الحكم ان لا تدخل في رفعه فان حد الزنا لا يثبت بشهادة النساء ويسقط بتهادتهن وهو ما اذا شهد عليها بالرنا فذكرت انها عذراء وشهد

بذلك النساء وكذلك لو قال وقد رأي طائرا ان كان هذا غرابا فقلانة طالق وان لم يكن غرابا فقلان حر ولم يعلم ما هو فانه يقرع بين المرأة والعبد عندكم أيضا فيحكم بما خرجت به القرعة فان قلتم هنا لم تدخل القرعة في الطلاق بانفراده بل دخلت للتمييز بينه وبين العتق والقرعة تدخل في العتق بدليل حديث الأعبد الستة . قيل اذا دخلت للتمييز بين الطلاق والعتاق دخلت للتمييز بين المطلقة وغيرها ولا فرق وكلما قدر من المانع في أحد الموضعين فانه يجري في الآخر سواء بسواء . وأيضاً اذا كانت القرعة تخرج المعتق من غيره فإخراجها للمطلقة أولى وأحرى فان إخراج منفعة البضع من ملكه أسهل من إخراج عين الرقبة وإبقاء الرق في العين أبداً أسهل من إبقاء بعض المنافع وهي منفعة البضع فاذا صلحت القرعة لذلك فهي لما دونه أقبل وهذا في غاية الظهور . وأيضاً ناشتباة المطلقة بغيرها لا يمنع استعمال القرعة دليلاً مسألة الطائر وقوله ان كان غراباً فنسأني طوالت وان لم يكن فمبيدي أحرار ( فان قلتم ) قد يستعمل الشيء في حكم ولا يستعمل في آخر كالشاهد واليمين والرجل والراشدين يقبل في الاموال دون الحدود والقصاص يوضحه انه لو ادعي سرقة وأقام شاهداً وحلف معه غرمناه المال ولم نقطعه فكذا ههنا استعمالنا القرعة في الرق والحرية دون الطلاق للحاجة ( قيل ) الحاجة في إخراج المطلقة من غيرها كالحاجة في إخراج المعتق من غيره سواء . واذا دخلت للتمييز بين الفرج المملوك بملك اليمين وغيره صح دخولها للتمييز بين الفرج المملوك بعقد النكاح وغيره ولا فرق ولا يشبه ذلك مسألة القطع والغرم في انه ثبت أحدهما بما لا ثبت به كل واحد منهما والعتق والطلاق يتفقان في الاحكام وهوان كل واحد منهما مبني على التغليب

والسراية ويثبت بما يثبت به الآخر

وأيضاً فإن الحقوق اذا تساوت على وجه لا يمكن التمييز بينها الا بالقرعة  
صح استعمالها فيها كما قلتم في الشريكين اذا كان بينهما مال فأرادا قسمته فان  
الحاكم يجرؤه ويقرع بينهما . وكذلك اذا أراد أن يسافر بإحدى نسائه وكذلك  
اذا أعتق عبيده الذين لا مال له سواهم في مرضه . وكذلك اذا تساوى المدعيان  
في الحضور عند الحاكم . وكذلك الاولياء في السكاح اذا تساوا وتباحوا في العقد  
أقرع بينهم . وكذلك اذا قتل جماعة في حالة واحدة وتشاح الاولياء في المقتص  
أقرع بينهم فمن قرع قتل له وأخذت الدية للباقين ( فان قلتم ) التراضي على  
القسمة من غير قرعة جائز . وكذلك بين النساء اذا أرادوا السفر . وكذلك  
ههنا لان التراضي على فسخ النكاح ونقله من محل الى محل لا يجوز ( قلنا )  
ليس القرعة في الطلاق نقلاً له ممن استجقه الى غيره بل هي كاشفة عن  
توجه الطلاق اليها ووقع عليها .

قال المعينون بالاختيار قد حصل التحريم في واحدة لا بعينها فكان له  
تعينها باختياره كما لو اسلم الحربي وتحتة خمس نسوة اختار . قال أصحاب  
القرعة هذا القياس مبطل . أولاً بالمنسية فان المحرمة منهن بعد الدسيان غير  
معينة وليس له تعينها . وهذا الجواب غير قوي فان التحريم ههنا وقع في  
معينة ثم أشكلت بل الجواب الصحيح أن يقال لا تطلق عليه الاخت والخامسة  
بمجرد الاسلام بل اذا عين المسكات أو المفارقات حصلت القرعة من حين  
التعين ووجب العدة من حيثئذ .

وسر المسألة ان الشارع خيره بين من يمسك ويفارق نظراً له وتوسعة  
عليه ولو أمره بالقرعة ههنا فربما أخرجت القرعة عن نكاحه من يحبها

وأبقت عليه من يبغيها ودخوله في الاسلام يقتضي ترغيبه فيه وتحبيبه اليه فكان من محاسن الاسلام رد ذلك الى اختياره وشهوته بخلاف ما اذا طلق هو من تلقاء نفسه واحدة منهن الا أن القياس الذي احتجوا به فاسد أيضاً فانه ينكر بما اذا اختلطت زوجته بأجنبية أو ميتة بمذكاة فانه ليس له تعيين المحرمة ( فان قيل ) ولا اخراجها بالقرعة ( قلنا ) نحن لم نستدل بدليل يرد علينا فيه هذا بخلاف من استدل بمن ينكر عليه بذلك ( فان قيل ) والتحريم ههنا كان في معين ثم اشتبه ( قيل ) لما اشتبه وزال دليل تعيينه صار كالهمهم وهذا حجة مالك عليكم حيث حرم الجمع لابهام الحرمة فيهن

قال أصحاب التعيين الحكم ههنا حكم تعلق بفرد لا بعينه من جملة فكان المرجع في تعيينه الى المكلف كما لو باع قفيزاً من صبرة

قال أصحاب القرعة الابهام انما يصح في البيع حيث تتساوى الاجزاء ويقوم كل جزء منها مقام الآخر في التعيين فلا تفيد القرعة ههنا قدراً زائداً على التعيين وليس كذلك الطلاق فان محله لا تتساوى افراده ولا الفرض منه فهو بمسألة المسافر باحدي الزوجات أشبه منه بمسألة القفيز من الصبرة ألا ترى ان التهمة تلحق في التعيين ههنا وفي مسألة القسمة وفي مسألة الطلاق ولا تلحق في التعيين ومسألة القفيز من الصبرة المتساوية . وهذا فقه المسألة ان الموضع الذي تقع فيه التهمة شرعت فيه القرعة نفياً لها وما لا تلحق فيه لا فائدة فيها على ان هذا القياس منتقض بما اذا أعتق عبداً مبهماً من عبده أو أراد السفر باحدي نسائه

قال أصحاب التعيين لما كان له تعيين المطلقة في الابتداء كان له تعيينها في

ثاني الحال باختياره

قال أصحاب القرعة هذا قياس فاسد فانه في الابتداء لم يتعلق بالتعيين حق لغير المطلقة وبعد الايقاع قد تعلق به حقهن فان كل واحدة منهن قد تدعى أن الطلاق واقع عليها لملك به بضعها أو واقع على غيرها لتستبقى به نفقتها وكسوتها فلم يملك هو تعيينه للهمة بخلاف الابتداء

قال المبطلون للقرعة القرعة قمار وميسر وقد حرمه الله في سورة المائدة وهي من آخر القرآن نزولا وانما كانت مشروعة قبل ذلك

قال أصحاب القرعة قد شرع الله ورسوله القرعة فأخبر بها عن أنبيائه ورسله مقررا لحكمها غير ذام لها وفعلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده وقد صانهم الله سبحانه عن القمار بكل طريق فلم يشرع لعباده القمار قط ولا جاء به نبي أصلا فالقرعة شرعه ودينه وسنة أنبيائه ورسله قال المانعون من القرعة قد اشتبهت المحللة بالحرمة على وجه لا يبيحه الضرورة فلم يكن له اخراجها بالقرعة كما لو اشتبهت أخته بأجنبية أو مئة بمذكاة

قال أصحاب القرعة الفرق ان ههنا نستصحب التحريم ولا نزيله بالشك بخلاف مسائلنا فان التحريم الاصل قد زال بالنكاح وشككنا في وقوع التحريم الطارئ بأي واحدة منهن وقع فلا يصح الحاق احدي الصورتين بالآخرى .

قال المانعون قد تخرج القرعة غير المطلقة فانها ليس لها من العلم والتمييز ما تخرج به المطلقة بعينها

قال المقرعون هذا أولا اعتراض على السنة فهو مردود وأيضا فان التعيين بها أولي من التعيين بالاعتراض والتشهي أو جعل المرأة معلقة الى الموت أو

إيقاع الطلاق بأربع لاجل إيقاعه بواحدة منهن . وأيضا فان القرعة مزية  
للتهمة . وأيضا فانها تفويض الى الله ليعين بقضائه وقدره ما ليس لنا سبيل  
الى تعيينه والله أعلم

( فان قيل ) فما تقولون فيما نقله أبو طالب عن أحمد في رجل زوج  
ابنته رجلا وله بنت فمات ولم يدر أيتها هي فقال يقرع بينهما وهذا يدل  
على انه يقرع عند اختلاط أخته بأجنبي ( قيل ) قد جعل القاضي أبو يعلى  
ذلك رواية عن الامام أحمد وقال وظاهر هذا ان الزوجة اذا اختلطت بأجنب  
أقرع بينهما لانه أجاز القرعة بينها وبين اخواتها اذا اختلطت بهن ( قلت )  
هذا وهم من القاضي فان أحمد لم يقرع للحد وانما أقرع للميراث والعدة  
ونحن نذكر نصوصه بالفاظها . قال الخلال في الجامع باب الرجل  
يكون له أربع بنات فزوج احدهن فمات الاب ومات الزوج ولا يدرى  
ايتها هي الزوجة أنبأنا أبو النضر أن أبا عبد الله قال قال سعيد بن المسيب  
في رجل له أربع بنات فزوج احدهن لا يدرى أيتها هي انه يقرع بينهما  
أخبرني زهير بن صالح حدثنا أبي حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا حماد بن سلمة  
عن قتادة ان رجلا زوج ابنته من رجل فمات الاب والزوج ولا يدرى  
الشهود أي بناته هي فسألت سعيد بن المسيب فقال يقرع بينهما فأيتها  
أصابها القرعة ورتت واعتدت . قال حماد وسألت حماد بن أبي سليمان  
نقال يرثن جميعا ويعتدون جميعا . قال صالح قال أبي قد ورث من ليس لها  
ميراث وأوجب العدة على من ليس عليها عدة والذى يقرع في حال يكون  
قد أصاب وفي حال يكون قد أخطأ وذلك لا شك انه قد ورث من ليس له  
ميراث



قال الحلال أنبأنا يحيى بن جعفر قال قال عبد الوهاب سألت سعيدا  
عن رجل زوج إحدى بناته وسماها ومات الأب والزوج ولا يدري أيتهن  
هي فحدثنا عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب أنهما قالا يترع بينهما  
فأيتهن أصابتها القرعة فلها الصداق ولها الميراث وعليها العدة . أخبرني محمد  
ابن علي حدثنا الأثرم حدثنا عمار حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد  
ابن المسيب أنه قال في رجل زوج إحدى بناته رجلا فمات الزوج  
ولم تدر البينة أيتهن هي قال يترع بينهما فإذا قرعت واحدة ورثت واعتدت  
وحدثنا أبو بكر حدثنا عبد الوهاب عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب  
والحسن قالا يترع بينهما . قال حنبل وحدثني أبو عبد الله حدثنا يزيد بن  
هرون حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة أن رجلا زوج ابنته من رجل فمات  
الزوج ومات الأب ولم يدرك الشهود أي بناته هي فسألت سعيد بن المسيب  
رحمه الله قال يترع بينهما وأيتهن أصابت القرعة ورثت واعتدت . قال حماد  
ابن سلمة فسألت حماد بن أبي سليمان عن ذلك فقال يرثن ويعتدون جميعا  
قال حنبل فسألت أبا عبد الله عن ذلك فقال يترع بينهما على قول سعيد بن  
المسيب . وقال حنبل قال عفان حدثنا همام قال سئل قتادة عن رجل خطب  
إلى رجل ابنة له وله بنات فأنكحها ومات المخاطب ولم يدرك الأب أيتهن خطب  
فقال سعيد يترع بينهما وأيتهن أصابت القرعة فلها الصداق والميراث وعليها  
العدة . قال حنبل سمعت أبا عبد الله يقول اذهب إلى هذا . وكذلك رواية  
أبي طالب التي ذكرها القابسي .

قال الحلال أخبرني أحمد بن محمد بن مطر أن أبا طالب حدثه أنه سأل  
أبا عبد الله عن رجل زوج ابنته رجلا وله بنات فمات ولم تدر البينة أيتهن

هي قال يقرع بينهما فاذا قرعت واحدة ورثت قلت حماد يقول يرثن جميعا  
قال يقرع بينهما وقال القرعة أبين اذا أقرع فأعطي واحدة أن تكون صاحبه  
ولا يدري هو في الشك فاذا أعطاهن فقد علم انه أعطى من ليس له

فنصوص أحمد وما نقله عن سعيد والحسن ان ما فيه القرعة ينتهي في  
الميراث وهي قرعة على مال وليس فيه القرعة عند اختلاط الزوجة بغيرها  
لكن في رواية حنبل ما يدل على جريان القرعة في الحياة وبعد الموت فانه  
قال يقرع بينهما فأيتهم أصابها القرعة فهي امرأته وان مات الزوج فهي التي  
ترثه أيضا فهذه أصرح من رواية أبي طالب . ولكن اكثر الروايات عن  
أحمد إنما هي في القرعة على الميراث كما ذكر من المأظه . على انه لا يمتنع أن  
يقال بالقرعة في هذه المسألة على ظاهر رواية حنبل فان اكثر ما فيه تعيين  
الزوجة بالقرعة والتمييز بينها وبين من ليست بزوجة وهذا حقيقة الاقراء في  
مسألة المطلقة فان القرعة تميز الزوجة من غيرها وكذلك لو زوجها الوليان  
من رجلين وجهل السابق مهما فانه يقرع على أصح الروايتين وذلك لتمييز  
الزوج من غيره فما الفرق بين تمييز الزوج بالقرعة وتمييز الزوجة بها فالاقراء  
ههنا ليس بعيد من الاصول

ويدل انه انا نوجب عليها العدة بهذه القرعة والعدة من أحكام النكاح  
ولا سيما والعدة الواجبة به اعدة من غير مدخول بها فهي من نكاح محض  
ولذلك الميراث فانه لو لا بوث النكاح لما ورت . وقول أحمد في رواية  
حنبل يفرع بينهما فأيتهم أصابها القرعة فهي امرأته صريح في ثبوت الزوجة  
بالقرعة ثم قال وان مات الزوج فهي التي ترثه وهذا صريح في انه يقرع  
بينهم في حال حياة الزوج والزوجة وان مات بعد القرعة ورتته بحكم النكاح

ولا اشكال في ذلك بحمد الله فاذا أقرع بينهما فأصابتهما القرعة احدهما كان رضا الزوج بها ورضا وليها ورضاها تصحيحاً للنكاح

ولا يقال يجوز أن تكون القرعة أصابت غيرها فيكون جاء ما بين الاختين لأن المجهول كالمعدوم. ولأننا نأمره أن يطلق غير التي أصابتها القرعة فيقول ومن عداك من هؤلاء فهي طالق احتياطاً فهذا خير من توريث الجميع. وإن يوقف الأمر فيهن حتى يتبين الحال وينكشف وقد لا يتبين إلى يوم القيامة. وبالجملة فالقرعة طريق شرعي شرعه الله ورسوله للتمييز فسلوكه أولى من غيره من الطرق

وقد قال أبو حنيفة إذا طلق امرأة من نسائه لا بعينها فإنه لا يحال بينه وبينهن وله أن يطاء أيهن شاء فإذا وطئ أنصرف الطلاق إلى الأخرى واختاره ابن أبي هريرة من الشافعية فجعلوا الوطاء تعييناً

ومعلوم أن التعيين بالقرعة أولى من التعيين بالوطء فإن القرعة تخرج من قدر الله إخراجها ولا يتهم بها والوطء تابع لإرادته وشهوته ويجوز أن يشتهي غير من كان في نفسه إرادة طلاقها فهو متهم فالتعيين بالطريق الشرعي أولى من التعيين بالتشهي والإرادة

ومما يوضحه أن أبا حنيفة قد قال فيما إذا أعتق إحدى أمتيه ثم وطئ أحدهما إن الوطاء لا يعين المعتقة من غيرها. قال أصحابه الفرق بينهما أن الإطلاق يوجب التحريم وذلك ينفي النكاح فلما وطئ أحدهما دل على أنه مختار أن تكون زوجته فإنه لا يطاء من ليست زوجته. وأما المعتق فإنه وإن أوجب تحريم الوطاء فلا ينأى ملك الممنوع كاخته من الرضاع فقال المنازعون لهم الطلاق لا يوجب التحريم عندهم فإن الرجعة مباحة وإنما الموجب للتحريم

انقضاء العدة واستيفاء العدد وقد صرح أصحابكم بذلك على ان النكاح وان  
نافاه التحريم فالملك ينافيه التحريم فهما متساويان في ان الوطء لا يجوز الا  
في ملك وهو متحقق لملك الموطوءة

### فصل

ومن مواضع القرعة اذا طلق احدي نسائه ومات قبل البيان فان الورثة  
يقرعون بينهم فمن وقعت عليها القرعة لم ترث نص عليه في روايه جنبل وأبي  
طالب وابن منصور ومهنا. وقال أبو حنيفة يقسم الميراث بين الجميع. وقال  
الشافعي يوقف ميراث الزوجات حتي يصطلحن عليه ولو ازم القولين تدل على  
صحة القول بالقرعة فان لازم القول الاول توريث من يعلم انها أجنبية فانها  
مطلقة في حال الصحة ثلاثا فكيف ترث ولازم القول الثاني وقف المال  
وتعريضه للفساد والهلاك وعدم الانتفاع به وان كان حيوانا فربما كانت مؤنته  
تزيد على اضعاف قيمته وهذا لا مصلحة فيه ألبتة

وأيضاً فانهن اذا علمن ان المال يهلك ان لم يصطلحن عليه كان ذلك الجاء  
الي اعطاء غير المستحقة فالقرعة تلخص من ذلك كله ومن المعلوم ان المستحقة  
للميراث احدها دون الاخرى فوجب أن يقرع بينهما كما يقرع بين العبيد  
اذا اعتقهم في المرض وبين الزوجات اذا أراد السفر باحدهن والحاكم انما  
ينصب لفصل الاحكام لا ليقافها وجعلها معلقة فتوريث الجميع على ما فيه أولى  
للمصلحة من حبس المال وتعويقه وتعريضه للتلف مع حاجة مستحقة اليه  
. وأيضاً فان ما عهدنا من التنازع انه لم يوقف حكومة قط على اصطلاح  
المتخاصمين بل يشير عليهما بالصلح فان لم يصطلحا فصل الخصومة وبهذا تقوم

## مصلحة الناس

قال المورثون للجميع قد تساويا في سبب الاستحقاق لان حجة كل واحدة منهما حجة الاخرى فوجب أن يتساويا في الارث كما لو أقامت كل واحدة منهما البينة بالزوجية

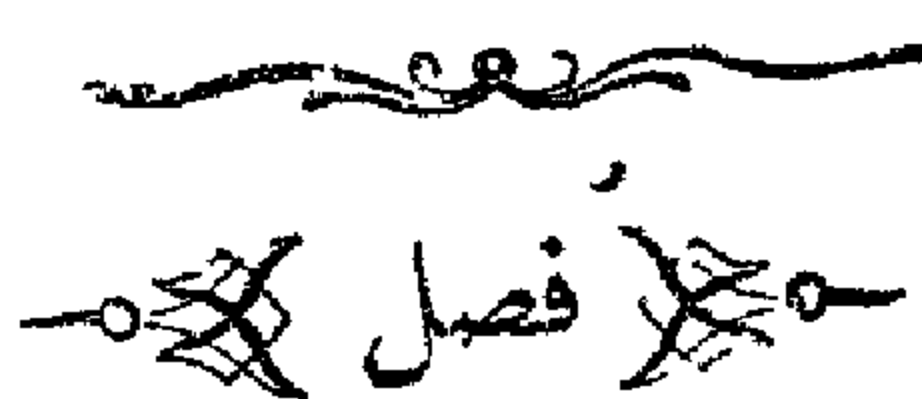
قال المقرعون المستحقة منهما هي الروجة والمطلقة غير مستحقة فكيف يقال انهما استويا في سبب الاستحقاق على انهما اذا أقاما بينتين تعارضتا وسقطتا وصارا كمن لا بينة لواحدة منهما

قال المورثون قد استحق من ماله ميراث زوجته وليست احداها بان تكون هي المستحقة أولى من الاخرى فيقسم الارث بينهما كرجلين ادعيادابة في يد غيرها واقاما بينتين فانها تقسم بينهما

قال المقرعون هذه هي الشبهة التي تقدمت والجواب واحد

قال المورثون لاصحاب القرعة قد تناقضتم فانكم تقرعون باخراج المطلقة فاذا اخرجتموها بالقرعة أوجبتم عليها عدة الوفاة اذا كانت أطول من عدة الطلاق فان كانت مطلقة فكيف تعد عدة الوفاة واذا اعتدت عدة الوفاة فكيف لا ترث

قال أصحاب القرعة يجب على المطلقة منهما عدة الطلاق وعلى الروجة عدة الوفاة ولكن لما أشكلت المطلقة من الزوجة أوجبنا على كل واحدة منهما ان تعد باقصي الاجلين ويدخل فيه الاذني احتياطا للعدة



## فصل

ولو طلق احدهما لا بعينها ثم ماتت احداها لم يتعين الطلاق في الباقية

وأقرع بين الميتة والحية . قال أبو حنيفة يتعين الطلاق في الباقية . وقال الشافعي لا يتعين فيها وله تعيينه في الميتة . قالت الحنفية هو مخير في التعيين ولم يبق من يصح إيقاع الطلاق عليها إلا الحية ومن خير بين أمرين فقات أحدهما تعين الآخر

قال المقرعون قد أقننا الدليل على أنه لا يملك التعيين باختياره وإنما يملك الإقراع ولم يفت محله فانه يخرج المطلقة فيتبين وقوع الطلاق من حين التطليق لا من حين الإقراع كما تقدم تقريره

قالت الحنفية لا يصح أن يبتدىء في الميتة الطلاق فلا يصح أن يعينه فيها بالقرعة كالأجنبية

قال أصحاب القرعة نحن لا نعين الطلاق فيها ابتداء وإنما يتبين بالقرعة أنها كانت مطلقة في حال الحياة

قالت الحنفية ماتت غير مطلقه بدليل أنه يجوز أن تخرج القرعة عنكم على الحياة فتكون هي المطلقة دون الميتة وإذا لم تكن مطلقة قبل الموت لم يثبت حكم الطلاق فيها بعد الموت كما لا يثبت الطلاق المبتدأ

قال المقرعون إذا وقعت عليها القرعة تبين أنها هي المطلقة في حال الحياة

### ﴿ فصل ﴾

( فان قيل ) فما تقولون فيما اذا خرجت القرعة على امرأة ثم ذكر بعد ذلك ان المطلقة غيرها قيل تعود اليه من حين وقعت عليها القرعة ويقع الطلاق بالمذكورة فان القرعة انما كانت لاجل الاشتباه وقد رال بالتذكر الا أن

تكون التي وقعت عليها القرعة قد تزوجت أو كانت القرعة بحكم الحاكم فانها لا تعود اليه نص عليه الامام أحمد

قال الخلال أخبرني الميموني انه ناظر أبا عبد الله في مسألة الذي له أربع نسوة فطلق واحدة منهن ثم لم يدر قال يقرع بينهما وكذلك في الا بعد قلت فان أقرع بينهما ف وقعت على واحدة ثم ذكر التي طلق قال ترجع اليه والتي ذكر انه طلق يقع الطلاق عليها قلت فان تزوجت قال هو انما دخل في القرعة لانه اشبه عليه فاذا تزوجت فذا شيء قد مر فقال له رجل فان كان الحاكم أقرع بينهما قال لا أحب أن ترجع اليه لان الحاكم في ذا اكبر منه فرأيت يغلظ أمر الحاكم اذا دخل في الاقراع بينهما وقد توقف في الجواب في رواية أبي الحارث فانه قال سألت أبا عبد الله قلت فان طلق واحدة من أربع وأقرع بينهما ف وقعت القرعة على واحدة و فرق بينه وبينها ثم ذكر وتيقن بعد ما فرق الحاكم بينهما ان التي طلق في ذلك الوقت هي غير التي وقعت عليها القرعة قال اعفى من هذه قلت فما تري العمل فيها قال دعها ولم يجب فيها شيء قلت أما اذا تزوجت فلا يقبل قوله ان المطلقة غيرها لما فيه من ابطال حق الزوج

( فان قيل ) فلو أقام بينة أن المطلقة غيرها ( قيل ) لا ترد اليه أيضاً فان القرعة تصيب طريقاً الى وقوع الطلاق فيمن أصابته ولو كانت غير المطلقة في نفس الامر فالقرعة فرقت بينهما ونأكدت الفرقة بتزويجها ( فان قيل ) فهذا ينتقض بما اذا ذكر قبل أن تنكح ( قيل ) أما اذا انقضت عدتها وملكت نفسها ففي قبول قوله عليها نظر فان صدقته ان المطلقة كانت غيرها فقد أقرت له بالزوجية ولا منازع له . وأما اذا ذكر وهي

في العدة فان كان الطلاق رجعيا فلا اشكال فانه يملك رجعتها بغير رضاها فيقبل قوله ان المطلقة غيرها وان كان الطلاق بائنا فله عليها حق حبس العدة وهي محبوسة لاجله والفراش قائم حتى لو أتت بولد في مدة الامكان لحقه فاذا ذكر ان المطلقة غيرها كان القول قوله كما لو شهدت بيته بانه طلقها ثم رجع الشهود ولكن لما كانت البيئة غير متهمة ردت اليه مطلقا . بخلاف قوله ان المطلقة غيرها فان متهم فيه . وكذلك لا ترد اليه بعد نكاحها ولا بعد حكم الحاكم

والقياس انها لا ترد اليه بعد انقضاء عدتها وملكها نفسها الا ان تصدقه . ولهذا لو قال بعد انقضاء عدتها كنت واجتعت قبل انقضاء العدة لم يقبل منه الا بيينة أو تصديقها ولو قال ذلك والعدة باقية قبل منه لانه يملك انشاء الرجعة وأما اذا كانت القرعة بحكم الحاكم فان حكمه يجري مجرى التفريق بينهما فلا يقبل قوله ان المطلقة غيرها



### ﴿ فصل ﴾

فان قيل فما تقولون فيما رواه مهنا قال سألت أبا عبد الله عن رجل له امرأتان مسلمة ونصرانية فقال في مرضه احدا كما طالق تلاثا ثم أسلمت النصرانية ثم مات في ذلك المرض قبل أن تنقضي عدة واحدة منهما وقد كان دخل بهما جميعا فقال أري ان يقرع بينهما قلت له يكون للنصرانية من الميراث مثل ما للمسلمة قال نعم فقلت انهم يقولون للنصرانية ربع الميراث والمسلمة ثلاثة ارباعه فقال لم فقلت لانها أسلمت رغبة في الميراث قلت ويكون الميراث بينهما سواء قال نعم فقد نص على القرعة بينهما ونص على



قسمة الميراث بينهما على السواء فما فائدة القرعة ولا يقال القرعة لاجل العدة حيث تعد المطلقة عدة الطلاق فانكم صرحتم بان كل واحدة منهما تعد باقضي الاجلين ويدخل فيه أدناهما كما صرح به القاضي وعلى هذا فلا يبغي للقرعة فائدة أصلا فانهما يشتركان في الميراث ويتساويان في العدة ( قيل ) الاقراع لم يكن لاجل الميراث فانه قد صرح بانه بينهما وهذا على أصله فان المبتوتة ترث ما دامت في العدة

وغاية الامر ان يكون قد عين النصرانية بالطلاق ثم اسلمت في عدتها قبل الموت فانها ترث. ولو طلقهما جميعا ثم أسلمت ورثتا جميعا. وأما القرعة فلاخراج المطلقة ليتبين انه مات واحداها زوجته والاخري غير زوجته فاذا وقعت القرعة على إحداها تبين انها أجنبية. وانما ثبت لها الميراث لكون الطلاق في المرض والعدة تابعة للميراث وما عدا ذلك فهي فيه أجنبية حتى لو لم ينق عليها من حين الطلاق الى حين الموت لم يرجع في تركته بالنفقة ( فان قيل ) فهو غير مستهم في حرمان النصرانية لانه يعلم انها لا ترث ( قيل ) التهمة قائمة لانها يجوز أن تسلم قبل موته. وأما قول من قال للنصرانية ربع الميراث وللمسلمة ثلاثة أرباعه فلا يعرف من القائل بهذا ولا وجه لهذا القول وتعليه بكونها اسلمت رغبة في الميراث أغرب منه والله أعلم

### ﴿ فصل ﴾

( فان قيل ) فما تقولون فيما زواه جابر بن زيد عن ابن عباس في رجل له ثلاث نسوة فطلى واحدة منهن ولم يدر أيهن ثم مات قال نألهن من الطلاق ما نألهن من الميراث ما ممي ذلك ( قيل ) قد سئل عنه أبو عبيد

فقال معاذ يقع الطلاق عليهن ويرثن جميعاً . وقال اسحق بن منصور (قلت) لأحمد حديث عمرو بن هرم ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث قال ليس يرثن جميعاً (قلت) بلى قال كذلك يقع عليهن الطلاق . وهذا لا يدل على ان ذلك قول أحمد ولا مذهبه وإنما ذكره تفسيراً لا مذهباً . وهذا قد يحتاج به مالك ومن قال بقوله في وقوع الطلاق على الجميع قلت ويحتمل كلامه معنى آخر وهو أن يكون المراد وقوع الطلاق على واحدة منهن تعين بالقرعة كما يحرم الميراث واحدة منهن فيكون ما ينالهن من حكم الطلاق مثل الذي ينالهن من حكم الميراث وهذا ان شاء الله أظهر فان لفظه لا يدل على انهن يرثن جميعاً ولا يمكن ان يقال ذلك الا اذا كان الطلاق رجعياً أو كان في المرض على أحد الاقوال فكيف يطلق ابن عباس الجميع بطلاق واحدة ويورث مطلقة بائنة طلقت في الصحة مع زوجات واذا فسر كلامه بما ذكرنا لم يكن فيه اشكال والله أعلم



### فصل

قال حرب قلت لأحمد له ممالك عدة فقال أحدهم حر ولم يبين قال هذه مسأله مستبهة (قلت) قد نص في رواية الجماعة على انه يخرج بالقرعة نص على ذلك في رواية الميموني وبكر بن محمد عن أبيه وحنبل والمروزي وأبي طالب واسحق بن إبراهيم ومهنا . وقوله في رواية حرب هذه مسألة مستبهة توقف منه فيحتمل ان يريد بالاشتباه انها مستبهة الحكم هل تعين باختياره أو بالقرعة ولكن مذهبه المتواتر عنه انه يعين بالقرعة . ويحتمل وهو أظهر ان شاء الله ان يريد بالاشتباه أنه يحتمل أن يكون اخباراً عن

كون أحدهم حراً وان يكون انشاء للحرية في أحدهم والحكم مختلف فان قوله أحدهم حر ان كان انشاء فهو عتق لغير معين . وان كان إخباراً فهو خبر عن عتق واحد معين فهذا وجه اشتباهها . وبعد فان مايت ولم يبين مراده خرج بالقرعة

### فصل

قال مهنا سألت أبا عبد الله عن رجل قال أول غلام لي يطلع فهو حر فطلع غلامان له أو طلع عبيده كلهم قال قد اختلفوا في هذا قلت أخبرني ما تقول أنت فيه قال يقرع بينهم فايهم خرجت قرعته عتق . قال وسألت أبا عبد الله عن رجل قال وله أربع نسوة أول امرأة تطلع فهي طالق فطلعن كلهن . قال قد اختلفوا في هذا أيضا . قلت أخبرني فيه بشيء فقال قال بعضهم يقسم بينهم تطليقة قلت أخبرني فيه بقولك فقال يقرع بينهم فايتهن خرجت عليها القرعة طلقت ( قلت ) لفظ الاول يراد به ما يتقدم على غيره ويراد به ما لا يتقدم عليه غيره وعلى المعنى الاول لا يكون أولا اذا تبعه غيره وتأخر عنه وعلى المعنى الثاني يكون أولا وان لم يتأخر عنه غيره فيصح على هذا ان يقول من لم يتزوج الا امرأة واحدة ولم يولد له الا ولد واحد هذه أول امرأة تزوجتها وهذا أول مولود ولد لي . وعلى هذا اذا قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولدا ثم لم تلد بعده شيئا عتق ذلك الولد . ولو قال أول مملوك أشريه فهو حر عتق العبد المشتري وان لم يستتر بعده غيره . واذا قال أول غلام يطلع لي فهو حر أو أول امرأة تطلع فهي طالق فطلع جماعة فكل منهم صالح لان يكون أول وليس اختصاص أحدهم بذلك أولى من

الآخر فيخرج أحدهم بالقرعة فانه لو طلع منهم واحد معين لكان هو الآخر والمطلقة فاذا طلع جماعة فالذي يستحق العتق والطلاق منهم واحد غير معين فيخرج بالقرعة

(فان قيل) اذا تساوا في الطلوع لم يكن فيهم أول ولهذا يقال لم يحن أحدهم أول من الآخر فلم يوجد الشرط المعلق به وان كان الجميع قد اشتركوا في الأولية وجب أن يشتركوا في وقوع العتق والطلاق (قيل) ان نوى وقوع العتق والطلاق بالجميع اذا اشتركوا في ذلك وقع بالجميع وانما كلامنا فيما اذا نوى وقوع العتق والطلاق في واحد موصوف بالأولية فاذا اشترك جماعة في الصفة وجب اخراج أحدهم بالقرعة فان النية تخصص العام وتقيد المطلق فغاية الامر أن يقال قد اشترك جماعة في الشرطخصص بنيته واحدا

(فان قيل) فما تقولون فيما لو طلق ولم تكن له نية (قيل) لو أطلق فانما يقع العتق والطلاق بواحد لا بالجميع لانه قال اول غلام يطلع وأول امرأة تطلع وهذا يقتضي ان يكون فردا من جملة لا مجموع الجملة فكانه قال غلام من غلماني وامرأة من نسائي يكون مستحق العتق والطلاق وكل واحد منهم اتصف بهذه الصفة وهو انما أوقع ذلك في واحد فيخرج بالقرعة . ومن لا يقول بهذا فاما ان يقول يعين بتعيينه وقد تقدم فساد ذلك وان التعيين بما جعله الشرع طريقا للتعين اولي من التعيين بالتشهي والاختيار واما ان يقال يعتق الجميع وهذا ايضا لا يصح فانه انما أوقع العتق والطلاق في واحد لا في الجميع وكلامه صريح في ذلك . واما ان يقال لا يعتق واحد ولا تطلق امرأة ولا يصح أيضا لوجود الوصف فانه لو انفرد بالطلوع أو

انفردت به لوقع المعلق به ومشاركة غيره له لا يخرج به عن الاتصاف بالاولية  
فقد اشترك جماعة في الوصف والمراد واحد منهم فيخرج بالقرعة

( فان قيل ) فما تقولون فيما لو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت  
اثنين لا يدري أيهما هو الأول ( قيل ) يقرع بينهما فيما نص عليه في رواية  
ابن منصور قال يقرع بينهما فمن أصابته القرعة عتق وهذا نظير أن يطلع  
أحدهما قبل الآخر ثم يشكل في مسألة التعليق بالطاوع

( فان قيل ) فلو ولدتهما معاً بأن تضع مثل الكيس وفيه ولدان أو أكثر  
( قيل ) يخرج أحدهما بالقرعة على قياس قوله في مسألة أول غلام يطلع في فهو  
حر فطلعا معاً قال في المغني ويحتمل أن يعتقا جميعا لأن الاولية وجدت فيهما  
جميعا فتثبت الحرية فيهما كما لو قال في المسابقة من سبق فله عشرة فسبق  
اثنان اشتركا في العشرة . وقال ابراهيم النخعي يعتق أيهما شاء

وقال أبو حنيفة لا يعتق واحد منهما لأنه لا أول فيهما لأن كل واحد  
منهما مساو للآخر ومن شرط الاولية سبق الأول قال ولنا ان هذين لم  
يسبقهما غيرهما فكانا أول كالواحد وليس من شرط الأول أن يأتي بعده ثان  
بدليل مالو ملك واحداً ولم يملك بعده شيئاً . وإذا كانت الصفة موجودة فيهما  
فاما أن يعتقا جميعاً أو يعتق أحدهما وتعينه القرعة على ماصر قبل . قال وكذلك  
الحكم فيما لو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت اثنين وخرجا معاً فالحكم  
فيهما كذلك



### ﴿ فصل ﴾

فان ولدت الأول ميتا والثاني حيا فال في المغني ذكر الشريف انه يعتق

الحى منهما وبه قال أبو حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى لا يعتق واحد منهما قال وهو الصحيح ان شاء الله لان شرط العتق انما وجد في الميت وليس بمحل للعتق فانحلت اليمين به . قال وانما قلنا ان شرط العتق وجد فيه لانه أول ولد بدليل انه لو قال لامته اذا ولدت فأنت حرة فولدت ولدا ميتا عتقت . ووجه الاول ان العتق مستحيل في الميت فتعلقت اليمين بالحى كما لو قال ان ضربت فلانا فعبدي حرّ فضربه حيا عتق وان ضربه ميتا لم يعتق ولانه معلوم من طريق العادة انه قصد عقديمينه على ولد يصح العتق فيه وهو أن يكون حيا فتصير الحياة مشروطة فيه وكأنه قال أول ولد تلدينه حيا فهو حر

وقال صاحب المحرر اذا قال اذا ولدت ولدا أو أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا أو قال آخر ولد تلدينه حر فولدت حيا ثم ميتا ثم لم تلد بعده شيأ فهل يعتق الحى على روايتين . وان قال أول ماتلد أمتي حر فولدت ولدين وأشكل السابق أعتق أحدهما بالقرعة . فان بان للناس ان الذي أعتقه أخطأته القرعة عتق وهل يرق الآخر على وجهين

( قلت ) مسألة الاول والآخر مبنية على أصلين ( أحدهما ) انه هل يسقط حكم الميت وبصير وجوده كعدمه لامتناع نفوذ العتق فيه أو يعتبر حكمه كحكم الحى ( الاصل الثانى ) هل من شرط الاول أن يأتى بعده غيره أو يكفي كونه سابقا مبتدأ به وان لم يلحقه غيره . وأما مسألة تعليق الحرية على مطلق الولادة ففيها اشكال ظاهر فان صورتها أن يقول اذا ولدت ولداً فهو حر فاذا ولدت ميتاً ثم حياً فاما أن نعتبر حكم الميت أو لانعتبره فان لم نعتبره عتق الحى لانه هو المولود وان اعتبرناه وحكمنا بعتقه فكذلك

ينبغي أن يحكم بعق الحى لوجود الصفة فيه  
 (فان قيل) اذا لا تقتضى التكرار وقد انحلت اليمين بوجود الاول وقد  
 تعلق به الحكم فلا يعتق الثانى ( قيل ) هذا مأخذ هذا القول لكن قوله  
 اذا ولدت ولداً نكرة في سياق الشرط فيعم كل ولد وهو قد جعل سبب العتق  
 الولادة فيعم الحكم من وجهين ( أحدهما ) عموم المعنى والسبب ( والثانى )  
 عموم اللفظ بوقوع النكرة عامة وهذا غير افتضاء النكرة التكرار بل العموم  
 المستفاد من وقوع النكرة في سياق الشرط بمنزلة العموم فى أى ومن فى قوله  
 أى ولد ولده أو من ولده فهو حر فهذا لفظ عام وهذا عام فما الفرق بين  
 العمومين ( فان قيل ) العموم ههنا فى نفس اداة الشرط والعموم فى قوله اذا  
 ولدت ولداً فى المفعول الذى هو متعلق فعل الشرط لافى ذاته ( قيل ) اداة  
 الشرط فى من وأى هى نفس المفعول الذى هو متعلق الفعل ولهذا نحكم على  
 من بالنصب على المفعولية ويظهر فى أى فالعموم الذى فى الاداة لنفس المفعول  
 المولود وهو بعينه فى قوله اذا ولدت ولداً اللهم الا أن يريد التخصيص  
 بواحد ولا يريد العموم فيبقى من باب تخصيص العام

### ﴿ فصل ﴾

وقوله فى مسأله أما اذا أشكل السابق انه ان بان أن الذى أعتقه أخطأه  
 القرعة عتق أى حكم بعتقه من حين مباشرته لأنه ينتهى فيه العتق من  
 حين الذكر فان عتقه وسند الى سببه وهو سابق على الذكر . وقوله هل يرق  
 الآخر على وجهين ( أحدهما ) ان القرعة كاسفة أو ماشئة ( فان قيل ) انها  
 منسئة للعتق لم يرتفع بعد انتائه العتق عنه ( وان قيل ) انها كاشفة رق الآخر

لأننا بينا خطأها في الكشف ولا يلزم من أعمالها عند استبهاام الامر وخفائه  
أعمالها عند تبينه وظهوره لصحة ان التبين والظهور لو كان في أول الامر اختص  
العتق بمن يؤثر به فكذلك في أثناء الحال

وسر المسألة ان استمرار حكم القرعة مشروط باستمرار الاشكال فاذا  
زال الاشكال زال شرط استمرارها وهذا أقيس . لكن يقال قد حكم بعتقه  
بالطريق التي نص بها الشارع طريقا الى العتق وان جارأت يخطئ في نفس  
الامر فقد عتق بأمر حكم الشارع أن بعتق به فكيف يرتفع عتقه . وعلى  
هذا فلا يبعد أن يقال باستمرار عتقه وان من أخطأته القرعة يبقى على رقه  
لان مباشرة بالعتق قد زال حكمها بالسيان والجهل والقرعة نسخت حكم  
تلك المباشرة وأبطلته حتي كأنه لم يكن وانتقل الحكم الى القرعة فلا يجوز  
ابطاله فهذا لا يبعد أن يقال والله أعلم



### ﴿ فصل ﴾

قال الامام أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه في الرجل يكون له  
امرأتان وهو يريد أن يخرج باحدهما قال يقرع بينهما فتخرج احدهما أو  
تخرج احدهما برضا الاخرى ولا يريد القرعة قال اذا خرج بها فقد رضيت  
والا أقرع بينهما وهذا يدل على ان الاقراع بينهما إنما هو عند التشاح فأما  
اذا رضيت احدهما بخروج ضررتها فله أن يخرج بها من غير قرعة وان كرهت  
وقالت لا أخرج الا بقرعة فليس لها ذلك ويخرج بها لغير رضاها فانه يملك  
الخروج بها وانما وقف الامر على القرعة عند مشاحة الضرر لها





## ﴿ فصل ﴾

قال حرب سألت أحمد عن القرعة في الشراء والبيع ( قلت ) القوم يشترون الشيء فيقترون عليه قال لا بأس وكذلك قال في رواية ابن بختان . ومعنى هذا أنهم يشترون الشيء ثم يجزؤنه أجزاءً ويقترون على تلك الانصباء فمن خرج له نصيب أخذه

## ﴿ فصل ﴾

وقال أبو داود رأيت رجلين تشاحا في الاذان عند أحمد قال يجتمع أهل المسجد فينظر من يختارون فقال لا ولكن يقرعان فمن أصابته القرعة اذن كذلك فعل سعد بن أبي وقاص ( قلت ) وهذا صريح في أن التقديم بالقرعة مقدم على التقديم بتعيين الجهران ( فان قيل ) فهل يقولون في الامامة مثل ذلك ( قيل ) لا بل يقدم فيها من يختار الجهران فان القرعة تصيب من يكرهونه ويكره ان يؤم قوما اكثرهم له كارهون

قال أبو طالب نازعني ابن عمي في الاذان فتحا كنا الى أبي عبد الله رحمه الله فقال ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تشاحوا في الاذان يوم القادسية فافزع بينهم سعد رضي الله عنه فأما اذهب الى القرعة قلت وفي المسألة قول آخر وهو أن تقسم نوب الاذان بينهم

قال الحلال ان الحسن بن عبد الوهاب قال وجدت في كتابي عن طلق ابن عمار عن ويس بن الربيع عن عاصم بن سليمان عن أبي عثمان النهدي عن ابن عمر أن نفراً ثلاثة اختصموا اليه في الاذان فقضى لأحدهم بالفجر وقضى للثاني بالظهر والعصر وقضى للثالث بالمغرب والعشاء

﴿ فصل ﴾

قال مهنا سألت أحمد عن رجل تزوج امرأة على عبد من عبيده فقال أعطيتها من أحسنهم فقال أبو عبد الله ليس له ذلك ولكن يعطيها من أوسطهم فقلت له ترى أن يقرع بينهم فقال نعم فقلت تستقيم القرعة في هذا فقال يقرع بين العبيد قلت ههنا ثلاث مسائل (أحداها) أن يوصى له عبد من عبيده (الثانية) أن يعتق عبدا من عبيده (الثالثة) أن يصدقها عبدا من عبيده . ففي الوصية يعطيه الورثة ما شاءوا لانه فوض الامر اليهم وجعل الاختيار لهم في التعيين . وفي مسألة العتق يخرج أحدهم بالقرعة . وفي مسألة المهر روايتان (أحداها) يعطى الوسط (والثانية) يعطى واحداً بالقرعة . وان أوصى أن يعتق عنه عبد من عبيده فقال أحمد في رواية ابن<sup>(١)</sup> في رجل أوصى فقال أعتقوا أحد عبيدي هذين يعتق أحدهما ولكن ان تشاحا في العتق يقرع بينهما

﴿ فصل ﴾

قال أبو النضر سألت أبا عبد الله عن عبد في يد رجل لا يدعيه أقام رجل البيعة ان فلانا باع هذا العبد مي نكذا وكذا وهو يملكه وأقام الآخر البيعة ان فلانا وهب هذا العبد لي وهو يملكه ولم يوقتوا وقتاً والبيعة عدول كلهم قال أرى البيعة ههنا تكاذبت تكذب شهود كل رجل شهود الآخر فأجعله في أيديهم ثم أقرع بينهم فمن وقع له العبد أحذه وحلف قلت تحلفه بالله لقد باعني هذا العبد وهو يملكه وان هذا العبد لي قال هو واحد ان شاء الله

(١) قوله ان هذا باع بالاصل اه

(قلت) الى أي شيء ذهبت في هذا قال الى حديث أبي هريرة . حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكره الرجلان على اليمين أو استحباها فليستهما عليها .

قلت هذه هي المسألة التي ذكرها الخرقى في مختصره فقال ولو كانت الدابة في يد غيرهما واعترف انه لا يملكها وانها لاحدهما لا يعرفه عينا أقرع بينهما فمن قرع صاحبه حلف وسلمت اليه . قال في المغنى اذا أنكرهما من الدابة في يده فالقول قوله مع يمينه بغير خلاف . وان اعترف أنه لا يملكها وقال لا أعرف صاحبا عينا أو قال لأحدكما لا أعرفه عينا أقرع بينهما فمن قرع صاحبه حلف انها له وسلمت اليه لما روى أبو هريرة ان رجلين تداعيا عينا لم يكن لواحد منهما بينة فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم ان يستهما على اليمين أحبا أم كرها رواه أبو داود . ولأنهما تساويا في الدعوى ولا بينة لواحد منهما ولا يد والقرعة تميز عند التساوي كما لو أعتق عبيدا لا مال له غيرهم في مرض موته

وأما ان كانت لاحدهما بينة حكم له بغير خلاف . وان كانت لكل واحد منهما بينة فعنه روايتان ذكرهما أبو الخطاب . احداهما تسقط البيتان ويقرع بينهما كما لو لم تكن بينة . وهذا الذي ذكره القاضى هو ظاهر كلام الخرقى لانه ذكر القرعة ولم يفرق بين أن يكون معهما بينة أو لم يكن . وروى هذا عن ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهما وهو قول اسحق وأبي عبيد وهو رواية عن مالك وقديم قولى الشافعي وذلك لما روى ابن المسيب ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر وجاء كل منهما

بشهود عدول على عدة واحدة فأسهم النبي صلى الله عليه وسلم بينهما رواه  
 الشافعي في مسنده . ولأن البيتين حجتان تعارضتا من غير ترجيح لاحدهما  
 على الاخرى فسقطتا كالخبرين . والرواية الثانية تستعمل البيتان . وفي كيفية  
 استعمالهما روايتان احدهما تقسم العين بينهما وهو قول الحارث العكلي وقتادة  
 وابن شبرمة وحماد وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لما روى أبو موسى  
 أن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دابة وأقام كل واحد  
 منهما البينة انها له ف قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين  
 ولانهما تساويا في دعواه فتساويا في قسمته . والرواية الثانية تقدم احدهما  
 بالقرعة وهو قول للشافعي وله قول رابع يوقف الامر وهو قول أبي ثور  
 لانه اشتبه الامر فوجب التوقف كالحاكم اذا لم يتضح له الحكم في قضية  
 ولما الخبران وأن تعارض الحجتين لا يوجب التوقف كالخبرين بل اذا  
 تعذر الترجيح أسقطناهما ورجعنا الى دليل غيرهما . قلت قال الشافعي في  
 كتابه هذه المسألة فيها قولان . أحدهما يقرع بينهما فايهما خرج سهمه حلف  
 لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له . وكان ابن المسيب يرى ذلك ويرويه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم . والكوفيون يروونه عن علي رضي الله عنه  
 وحديث سعيد بن المسيب اختصم رجلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في أمر فجاء كل واحد منهما بشهداء عدول على عدة واحدة فأسهم بينهما رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم أنت تقضي بينهم ف قضى للذي خرج له  
 السهم رواه أبو داود في المراسيل . ويقويه ما رواه ابن لهيعة عن أبي الاسود  
 عن عروة وسليمان بن يسار أن رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأتى كل واحد منهما بشهود وكانوا سواء فأسهم بينهم رسول الله صلى الله

عليه وسلم فهذا مرسل قد روي من وجهين مختلفين وهو من مراسيل ابن  
 المسيب وتشهد له الاصول التي ذكرناها في القرعة والمصير اليه متعين  
 وأما ما أشار اليه عن علي فهو ما رواه أبو عوانة عن سماك عن حسن  
 قال أتى علي ببغل يباع في السوق فقال رجل هذا بغلي لم أبع ولم أهب ونزع  
 علي ما قال بخمسة يشهدون وجاء آخر يدعيه وزعم أنه بغله وجاء بشاهدين  
 فقال علي ان فيه قضاء وصلاح أما الصلح فيباع البغل فيقسم على سبعة أسهم  
 لهذا خمسة . ولهذا اثنان فان أبيت الا القضاء الحق فانه يحلف أحد الخصمين  
 انه بغله ما باعه ولا وهبه فان تساحما ايكما يحلف أقرع بينكما على الحلف  
 فايكما قرع حلف فقطضي بهذا وأتى بشاهد رواه البيهقي فرأى الصلح بينهم على  
 قسمه الثمن على عدد الشهود للفصل بينهما بالقرعة . ويشهد لهما ما رواه البيهقي من  
 حديث أبان عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة قال اذا جاء هذا  
 بشاهد وهذا بشاهد أقرع بينهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . ويشهد له أيضا  
 ما رواه أبو داود واللسائي وابن ماجه من حديث ابن أبي عروبة عن قتادة  
 عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجلين  
 اختصما اليه في متاع ليس لواحد منهما بينة فقال استهما على اليمين قال  
 الشافعي والقول الآخر انه يقسم بينهما نصفين لتساوي حجتهما  
 قلت ويشهد لهذا ما رواه أبو داود واللسائي وابن ماجه من حديث  
 هذبة حدثنا همام عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى  
 ان رجلين ادعيا بغيرا فبعث كل منهما شاهدين فقسمه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بينهما . ولكن للحديث علل . منها أن هماما ما قال عن قتادة فبعث  
 كل منهما شاهدين . وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي

بردة عن أبيه عن أبي موسى أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعير ليس لواحد منهما بينة فقضي به رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين

وهكذا رواه يزيد بن زريع ومحمد بن بكر وعبد الرحيم بن سليمان عن سعيد وكذلك روي عن سعيد بن بشر عن قتادة . وقد رواه أيضا همام عن قتادة كذلك فهذان وجهان عن همام في إرساله واتصاله . والمشهور عنه اتصاله وشذذه عبد الصمد فارسله فهذان أيضا وجهان عن همام في إرساله واتصاله . ورواه سعيد فأرسله

قال أحمد في مسنده حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن سعيد عن أبيه أن رجلين اختصما إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين . وكان رواية أنه ليس لواحد منهما أولى بالصواب لأن سعيد بن أبي عروبة قد تابعه عن قتادة على هذا اللفظ رواه عنه روح وسعيد بن عامر ويزيد بن زريع وغيرهم . وكذلك رواه سعيد ابن بشر عن قتادة فهو لاء ثلاثة حفاظ أحدهم أمير المؤمنين في الحديث شعبة . وسعيد بن عروبة . وسعيد بن أبي بشر اتفقوا على قتادة في أنه ليس لواحد منهما بينة . فقد اضطرب حديث أبي موسى كما ترى . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف فيه كما تقدم

والذي دل عليه السنة أن المدعين إذا كانت أيديهما عليه سواء أو تساوت بينتهما قسم بينهما نصفين كما في حديث سماك عن تميم بن طرفة أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعير كل واحد منهما أخذ برأسه فجاء كل واحد منهما بشاهدين فجعله بينهما . وقال أبو عوانة عن سماك عن

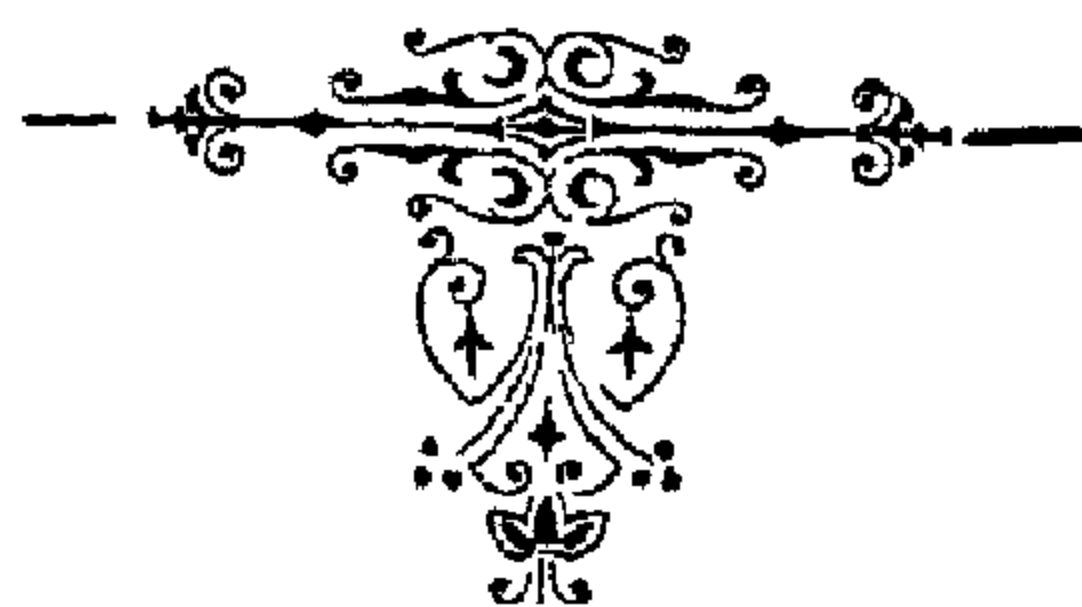
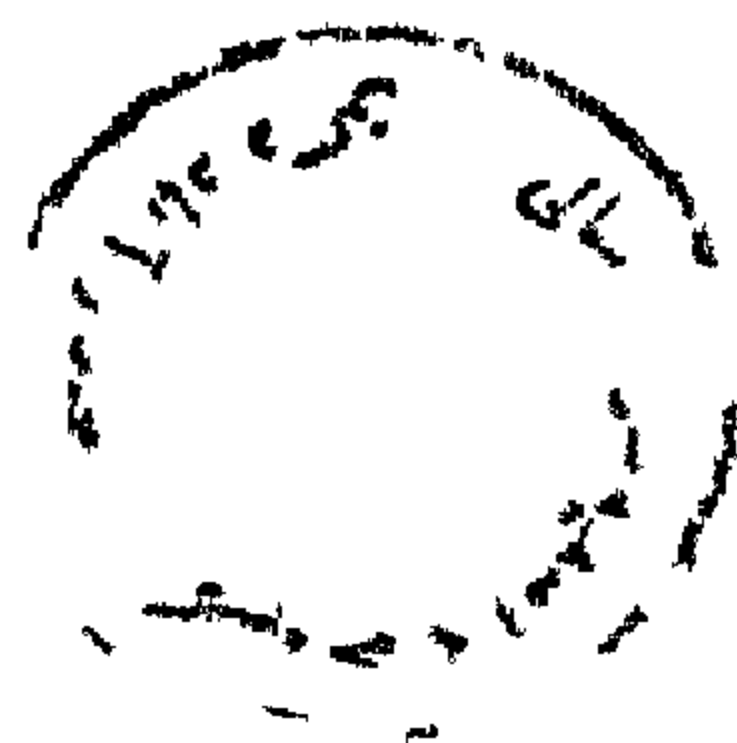
تقيم بقى طريفة أنهت أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيع  
ونزع كل واحد منهما بشاهدين فجعله بينهما نصفين وهذا هو بعينه حديث  
أبي بردة عن أبي موسى

قال الترمذي في كتاب العلل سألت محمد بن اسماعيل عن حديث  
سعيد بن أبي بردة عن راوي هذا الباب فقال مرجع هذا الحديث إلى سماك  
بما حدث عن تميم. قال البخاري وزوي حماد بن هسلمة أن سماك قال  
أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث

قال البيهقي وارسال شعبة له عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه  
في رواية غندر كالدلالة على ذلك. قلت لكن في حديث شعبة ليس لواحد  
منهما بينة وفي حديث سماك أن كل واحد منهما نزع بشاهدين. وفي لفظ  
جاء كل واحد منهما بشاهدين. وقد بينا أن رواية شعبة كأنها أولى بالصواب  
لما قدمنا من الدلالة على ذلك. قال البيهقي ويبعد أن يكونا قضيتين فلعل  
لما تعارضت البيتان وسقطتا قيل ليس لواحد منهما بينة وقسمته بينهما  
بحكم اليد

وقال الشافعي تميم مجهول وسعيد بن المسيب يروي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ما وصفنا يعني أنه أقرع بينهما كما تقدم حديثه قال وسعيد قال  
والحديثان إذا اختلفا فالأحجة في أقوى الحديثين وسعيد من أصح الناس مالا  
والقرعة أشبه هذا قوله في القديم. ثم قال في الجديد هذا كما استخير الله فيه  
فيه وأنافيه واقف ثم قال لا يعطي واحد منهما شيئا وتوقف حتى بصطلاحا  
فلت وهذا في القديم أصح وأولى لما تقدم من قوله القرعة وأدلتها  
وأن في إيقاف المال حتى بصطلاحا تأخير الخصومة وتعطيل المال وتعريضه

للتلف ولكثرة الورثة فالقرعة أولى بالطريق للسلوك وأقربها إلى فصل النزاع  
وما احتج به الشافعي في القديم على صحتها من أصح الأدلة ولهذا هي أشبه  
وبالجملة فمن تأمل ما ذكرنا في القرعة تبين له أن القول بها أولى من  
إيقاف المال أبدا حتى يصطلح المدعون وبالله التوفيق . والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلي آله وصحبه  
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين







تم طبع كتاب الطرق الحكمية . للإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد  
ابن قيم الجوزية الحنبلي رحمه الله ورضي عنه آمين  
في أول يوم من شهر رجب الفرد سنة ١٣١٧ في مطبعة المؤيد  
والآداب على نفقة وذمة ( شركة طبع الكتب العربية بمصر )  
وقد قرر مجلس إدارة الشركة ان تكون علامتها على طبع كل كتاب  
تنجزه وضع طابعها الخاص في آخره وهو هذا :



